

الدكتور محمد الدبقي

الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر

مشكلات الأسرة والتكافل

يطلب من
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
تليفون ٩٣٧٤٧٠



الدكتور محمد الهبي

الفكر الإسلامي والمجتمع المعاصر

مشكلات الأسرة والتكاثر

يطلب من
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
تليفون ٩٣٧٤٧٠

الطبعة الثالثة

سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

جميع الحقوق محفوظة

دار التوفيق النموذجية
للطباعة والجمع الألى
الأزهر-٢ حيضان الموصلى-بجوار جامع الدماء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثالثة

ان كتاب : « الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر » .. مشكلات الأسرة والتكافل « مضى على ظهور الطبعة الاولى منه الآن عدة سنوات .

ورغم انه نداء وتحذير للمسلمين في مجتمعاتهم المعاصرة من اتباع ظواهر الشيخوخة في المجتمعات الأوروبية ، فيما يتعلق بما يسمى : « حركة تحرير المرأة » .. لم يزل اتجاه هذه الحركة في مجتمعات المسلمين هو اللحاق بما تم فعلا ، وبما وصلت اليه المرأة الأوروبية في علاقتها بالرجل في ثورتها التحريرية .

وقد تجاوزت المراه الأوروبية في حركتها التحريرية : مرحلة التجريبية الجنسية قبل الزواج بعد ان أصبحت امرا عاديا .. الى طلب الغاء مبدأ الزواج ذاته ، وترك الأمر الى مشاركة الرجل على أساس من المساواة في الانفاق على الحياة المشتركة بين الرجل والمرأة معا .

كما تجاوزت مرحلة بناء الأسرة وتكوينها متماسكة بين أبوين فيها ، الى طلب انجاب الطفل في غير نسب واضح الى أبيه ، أو في غير اعتماد على أب معروف له ، طالما أمه قد وقع اختيارها على من تعاشره جنسيا في فترة ما ، طالبت أو قصرت هذه الفترة .

وكذلك تجاوزت المرأة الأوروبية ما كان تتصوره في الماضي من خطيئته الزنا .. الى جعله امرا مقبولا لا يؤثر الآن على العلاقة الزوجية التي تتم على أساس تقليدي (١) .

وما زالت المرأة الأوروبية تنفر من رخصة التعدد في الاسلام التي جاءت لدفع حرج الزنا وصيانة المرأة من الامتهان ، ولكنها تقر الآن في سعة وانتشار : مبدأ تبادل الزوجات في صور مختلفة ، كما لا تستهجن جمع الرجل لامرأتين في سرير واحد يعاشر احدهما امام الثانية ، واحدهما قد تكون زوجته .

(١) تقرير نشرته صحيفة News of the world في عددها الصادر يوم الاحد ١٢ يونية سنة ١٩٧٧ تحت عنوان : The file of mr. Big في الصفحتين السادسة والسابعة .

وإذا كان كتاب « الفكر الإسلامى والمجتمع المعاصر . . مشكلات الأسرة والتكافل » - قد ساق أدلة عديدة على أن ما يسمى بظواهر « تحرير المرأة » فى المجتمعات الأوروبية يشنّه الى حد كبير ظواهر المجتمع الجاهلى التى ألغاه الإسلام برسالته ، فان تطور هذه الظواهر فى المجتمعات الأوروبية فى الفترة التى مضت على الطبعة الأولى لهذا الكتاب : يتيح الفرصة للقول بأن ما كان على عهد الجاهلية فى نظرة الرجل الى المرأة لم يكن وليد عهد معين . وانما هو شأن اجتماعى يرتبط ارتباطا وثيقا بالاتجاه المسمى فى سيادته وطغيانه على الحياة الإنسانية فى أى وقت . فأينما يوجد هذا الاتجاه وفى أى زمن ، توجد الظواهر الاجتماعية التى ألغاه الإسلام ، والتى تصل إليها الآن ما تسمى بثورة « تحرير المرأة » .

وليس هناك أحد لا يستهجن وأد البنات خشية الفقر . وقد استهجنه الإسلام وحرمه . وكثيرون يظنون أن هذه النظرة اثر من آثار الجهل ، ولكنها ظاهرة من ظواهر الحياة المادية ، يمكن أن تتكرر اليوم مثلا على عهد الحضارة المادية التكنولوجية والعلمية فى المجتمعات الأوروبية .

روت صحيفة The News of the world (١) واسمعة الانتشار فى لندن ، قصة أبوين مع طفلتهم حديثي الولادة تعيد الى الذاكرة ظاهرة وأد البنات خشية الفقر فى المجتمع الجاهلى ، فتحكى الام لهذه الطفلة : أنه شأن عليها وعلى والد الطفلة أن يختارا بين الطفلة فتبني لديهما وية ومان بالانفاق على تنشئتها ، وعندئذ يجب عليهما أن يتنازلا عن سيارتهما لأنهما لا يستطيعان الجمع بين الانفاق على الطفلة ، وعلى السيارة معا . وأما أن يستبقيا السيارة ويتركا الطفلة لمن يتبناها فينفق عليها . وأخيرا السيارة ، وتركا الطفلة فى المستشفى لمن يرغب فى تبنيها . ويقول الصحيفة على اسم الوالدة : « انها تتصور أن يحقرها الجيران ، ولكنها تعتقد انها ستستحق الصواب » . ثم تروى :

« وقد حضرت من المستشفى الى المنزل والطفلة موجوده هناك . ولأن لا أود أن أراها هنا مرة أخرى . وما يهمنى هو أن نحون مسعده فى ادره ما . وقد حملت ست مرات فى ست سنوات . وفى كل مرة يبدو لنا أننا سنحصل على مزيد من النقود ، كى نعمل شيئا . ولكن ما نحصل عليه ثمان جنيهات وربع الحسابات علينا ، ونحن الآن ندفع وندفع . »

كما تحكى الصحيفة عن والد الطفلة : أن أجره الأسبوعى شأن ثمانين

(١) فى ١٥ مايو سنة ١٩٧٧ فى الصفحة السادسة .

جنبيها ، ولم يزل يدمع أقساط سيارته التي اشتراها جديدة في عام ١٩٧٤ . وهو يقول : « أنا اعرف أن بعض الناس يحس بأنى أفكر في نفسى فقط . ولكنى حكيت لمجموعة من العاملين ، وقد بدا منها أنها تفهمت الموضوع جيدا !! . وهذه المسألة ستنتهى قريبا . وعلى كل حال لا تتكرر مرة أخرى . لأنه ستجرى لى عملية جراحية » (١) .

نعم لم يقم الوالدان بواد الطفلة . ولكن قاما بتركها لمن يأخذها ، خشية الفقر أو خشية الاضطرار الى التنازل عن السيارة . وما قاما به يصور الاتجاه المادى فى الحياة . . وهو ذلك الاتجاه الذى يقوم على الأنانية وحب الذات ، وذلك ما كان شائعا على عهد الجاهلية أيام الرسول عليه الصلاة والسلام ، وقام الاسلام بالغاء ظواهره وآثاره ، وبتكوين عادات انسانية جديدة لدى المؤمنين ممن كانوا جاهليين .

فالأسرة غير المسلمة فى المجتمعات المتحضرة واقعة اليوم تحت تأثير الاتجاه المادى . والأسرة المسلمة فى المجتمعات الاسلامية واقعة بدورها تحت اغراء ما يسمى « بثورة المرأة » فى تلك المجتمعات الأوروبية .

واذا جاز للأسرة فى تلك المجتمعات الأوروبية ان تدخل عهد الشيخوخة والفناء ، او عهد الفوضى والانحلال ، تحت أى شعار براق ، فالأسرة المسلمة لا يجوز لها أن تقلد ظواهر الانحلال والفوضى ، لأنها لم تدخل بعد مرحلة الحرية الذاتية التى تخلصها من امراض المجتمعات المستضعفة . . لم تصبح بعد فى مستوى المرأة الأوروبية يوم ان شاركت فى بناء الحضارة الانسانية فانشأت تقاليد للأسرة واستتعت بالحياة الانسانية الكريمة فترة طوييلة من الزمن ، قبل أن يطفى عليها هذا الاتجاه المادى فيذلها فى سبيل طلب المتعة ، ويجعل منها ساعة يساوم عليها .

* * *

والاسلام بعبادة الزكاة يريد مجتمعا انسانيا ، بعيدا عن طغيان الاتجاه المادى . . يريد ان تكون مودة الانسان للانسان ، ورحمة الانسان بالانسان ، وءون الانسان لأخيه الانسان فى إطار المحبة ، وليس فى إطار الاكراه باسم القانون ، أو الاذلال عن طريق ملكيته للمال .

والاسلام يريد العاقل على أساس القربى الى الله . والقربى الى الله هى الخلاص من الأنانية وحب الذات . فالله يقصد لذاته عن طريق محبة الجميع ورعاية الآخرين .

* * *

(١) يقصد عملية التعقيم .

ولعل في اعادة الطبعة الجديدة لهذا الكتاب : ما يكرر من جديد : الدعوى الى الأسرة المسلمة ، والمجتمع الاسلامى الى اخذ الحيطة في تقليد المجتمعات الغربية في تفكك روابط الأسرة فيها ، وفي الاستجابة لآغراء ظواهر الانانية في طغيانها ، وفي بعد السلوك فيها عن المستوى الانسانى الكريم .

لعل فيها ما ينبه الى ان رسالة الاسلام هى رسالة القيم الانسانية لمحافظة الانسان على انسانيته ، فى السلوك ، والتفكير ، والمعاملة .. ودعوتها هى لتجنيبه الانحطاط فى سبيل شهوته وهواه .

والله الموفق .

مصر الجديدة : فى رمضان سنة ١٤٠١ هـ

يولية سنة ١٩٨١ م

دكتور محمد البهى

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأولى

ان الفكر الغربى فى اتجاهه العلمانى بعد ان استوطن المجتمعات الاسلاميه وبتى مستوطنا فيها بعد الاستقلال السياسى وتركز فى الحكم والتوجيه ، وبعد ان آزره اتجاهه الآخر المعاصر وهو الاتجاه الماركسى اللينينى فى هذين الجانبين ايضا من جوانب حياة المجتمع الاسلامى . . . امتد هذا الفكر الى جانبى الاسرة والتكافل فى حياة المجتمع ، واخذ يستأثر فى تكييف علاقة الرجل بالمرأة ونظام الاسرة فى نشأتها ومجرى حياتها بما يقربها اما الى تلك العلاقة فى المجتمع الكاثولىكى فى قيود الزواج والطلاق ، او بما يميل بها نحو « المساواة » الحرفية بين الذكر والانثى فى التجربة الجنسية قبل الزواج ووضع حق البقاء او الانفصال بعده بيد القضاء فى المجتمع الشيوعى او المجتمع الآخر غير الكاثولىكى .

واصبحت تعكر صفو النظام الاسلامى فى فطرته وبساطته وفى مساوقته للطبيعة البشرية فى المجتمعات الاسلاميه رواسب الحضارة الغربيه المادية التى حكمت العلاقة بين الرجل والمرأة منذ عهد الرومان الى الوقت الحاضر فى صورة فكر انسانى ، وهى رواسب تتميز اما باحتقار المرأة وامتهانها والغاء شخصيتها ، او باطلاق الحبلى على الغارب لها تنزل هى بنفسها الى حيث تشاء فى علاقتها بالرجل . واصبح يتردد فى هذا المجتمع او فى ذاك من المجتمعات الاسلاميه طلب المساواة فى الارث ، واتمام العلاقة الزوجية او مصمها عن طريق القضاء ، وكهالة التجربة الجنسية قبل قيام الزوجية ! . . . وما شاكل ذلك مما يملغوا الآن فى حياة المجتمعات الغربيه كظواهر لمرض شيخوختها وفنائها .

... كما اصبغ المجتمع الاسلامى المعاصر — اى مجتمع فى مجتمعاته — مجتمع ضرائب . . . وليس مجتمع زكاة . . . اصبغ مجتمع ضرائب تجبى للقيام بخدمات اتفق المواطنين فى مجالسهم التشريعية على تحقيقها وفرض الضرائب من اجلها . وهى خدمات تعليمية وصحية ومرمقية وامنية . . . وغيرها مما يتطلبه المجتمع الحضارى المعاصر لتوفير اسباب الرفاهية المادية لأفراده . ونسى الزكاة ومصارفها ، التى تعتبر حجر الزاوية فى اقامة العلاقات الانسانية وتماسكها فى المجتمع الانسانى والتى تعتبر كذلك المصدر الرئيسى للدعوة الاسلاميه وتمويلها .

وبما آل اليه المجتمع الاسلامى فى هذا الجانب او فى ذاك . . أصبح الاسلام غريباً ، او كاد ، الا فى لفظه والانتساب اليه . . . وخلت حياة الأسرة ، والمجتمع ، والفرد من تطبيق مبادئه . وبذلك تخلف فيه فراغ تسعى الاتجاهات الفكرية المادية وظواهر الشيخوخة والفناء فى المجتمعات الغربية لشغله مستعينة بالميل الى التقليد فى المجتمعات الاسلامية والانصياع فى غير احتياط وفى غير ادراك للذات الى مفاهيم الحياة الغربية دون وعى بآثارها على شخصياتها واستقلالها .

وكتاب : « الفكر الاسلامى والمجتمع المعاصر . . . مشكلات الأسرة والتكافل » الذى بايدينا يعرض لمظاهر الفكر الغربى فى علاقة الرجل بالمرأة ونظام مجتمعه فى التكافل عن طريق الضرائب وصنوف التامين المختلفة . . . فى مواجهة نظام الاسلام فى تكييف تلك العلاقة ورسم الطريق السوى لبناء قوى عليها . . وكذا فى مواجهة نظامه الآخر فى قيام علاقة اجتماعية انسانية بين الأفراد ، شعارها : المجتمع للفرد ، والفرد للمجموع .

« . . المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم » .

واذ يعرض الكتاب ذلك ينبه المسلمين ، وهم فى مستهل نهضتهم بعد ركود طال مداه ، الى خطر قبول الفكر الغربى الانسانى فى علاقة الرجل بالمرأة . . وخطر اغفال الزكاة على المجتمع الاسلامى وعلى الدعوة الاسلامية كذلك . . كما يوثق ما يعرضه من ظواهر اجتماعية ومن آراء وفكر منها وهناك بما يبعد الشك ويقوى اليقين .

وهو فى تنبيه المسلمين الى ما يجب ان يحذروا فى الاخذ به من الفكر الغربى وظواهر مجتمعه الغربىين . . . وان اشرق او من الغرب . . يطلب اليهم ان يسيروا التثقيم لمبادئ الغرب ومبادئ الاسلام معاً ، وان لا يظلوا واقفين عند حدود المسورة الفاتنة الغربى بفعل الادب والتميز وبالتقدم العلمى والتكنولوجى لمؤسساته ومؤسساته . . . وعند المسورة الأخرى الى رسمها تخلف الشرق الاسلامى وتفسير الجهلة والاميين والمفردسين ادعاءهم الاسلام . ان القرآن مفتوح لتقييم مبادئه . . وان المجتمع الغربى مشغول لرؤيته فضائحه ، واهتزاز القيم الانسانية فيه ، ولما فى المادية على علاقته ، وغلبة أعراض الشيخوخة والفناء على حياته التى يحيها .

ان تقليد الغرب فيما يسلكه فى علاقته الرجل بالمرأة او فيما يفتخ به فى انواع التكافل المادى ، ونقل ذلك الى المجتمع الاسلامى انما هو . . . هو على انصاف بما يزيد فى ضعفه . . . ولعل فى حرصه بما يجمد او يثقل حركته . . . ولتردد بين الحياة والموت بما يجهز الى حياته وقرب يوم مماته .

ان تقليد الغرب فى علمه وفى تكنولوجيايته واجب على المسلمين ان يسايروه
ويتخذوا منه معلما وخبيراً ولكن علة العلل القاتلة هى فى تقليد سلوكه
الانسانى ونظمه الاجتماعىة .

وبهذا الكتاب — مع الكتاب الآخر الذى ظهر قبل الآن وهو « الفكر
الاسلامى والمجتمع المعاصر . . مشكلات الحكم والتوجيه » تتم الجوانب
الرئيسية للمجتمع الاسلامى التى خضع لىها للفكر الغربى بدون وعى وتحت
الافراء بمفاتن حضارته المادية وحدها .

ونسأل الله النوفيق والسداد . . .

مصر الجديدة فى اغسطس سنة ١٩٦٧

محمد البهى

الباب الأول

الطابع الأيديولوجي للمجتمع الصناعي المعاصر وأثره على المجتمع الإسلامي

- علمانية والحاد *
- المجتمع الإسلامي والفزو الأوروبي
- صراع الأيديولوجيات ومستقبل
الإسلام *

الفصل الأول

علمانية وإرصاد

الطابع الأيديولوجي . . هو ذلك الطابع الفكري والعقيدى الذى تكون ، ليكون بديلا عن الطابع المسيحى فى المجتمع الأوروبى . ثم ليكون بديلا بعد ذلك عن الطابع الدينى عامة فى المجتمعات الانسانية الأخرى ، التى لها عقيدة وإيمان بالله . . جاء بها الوحي السهاوى .

والمجتمع المعاصر هو امتداد للمجتمع الأوروبى الحديث ، الذى نشأ ثم تبلور بعد قيام الثورة الفرنسية ١٧٨٩ م . . على أثر الاصطدام الدموى ، والفكرى مع مجتمع الكنيسة الكاثوليكية فى القرون الوسطى . وهو المجتمع الذى كان يحكم باسم الله فى الأرض ، ويمنع فيه (البابا) الاعتقاد بالعصمة فيما يقول ، والاذعان والطاعة لما يأمر به ، وقوله الفصل . . وهذا القول يكون جزءا فى التقاليد المسيحية (Traditions) التى لها اعتبار الكتاب المقدس ، ومنتمة له . والبابا فى هذا المجتمع أيضا . . صاحب الغفران ، وصاحب الجزاء باللعن ، نيابة عن الله فى السماء (١) .

(١) وقد نزع الشيعية الاثنا عشرية هذا المزع فهم يدعون العصمة لأمير المؤمنين على بن أبى طالب واحد عشر رجلا من سلالته ، وان لم يدعها على لنفسه ، او أحد من بنيه له ولهم .

كما ترى هذه الطائفة ان هؤلاء الاثنى عشر اماما من أئمتهم مصدر تشريع ، على خلاف ما كان يؤمن به هؤلاء الصالحون رحمهم الله .

الطابع العلماني :

والمجتمع الأوروبي الحديث الذي قام كنتيجة للنهضة الأوروبية ، والنهرد على حكم الكنيسة ، وعلى اثر الثورة الفرنسية . . لم يكن من الطبيعي مجتمعا مؤيدا لاتجاه الكنيسة ، ولا محتضنا للقيم التي تدعو اليها ، فضلا عن ان يحتفظ بالاسلوب الذي انتهجته في الحكم طوال القرون التي ساد حكمها فيها .

... وانما كان مجتمعا جديدا ، قام على انقراض مجتمع تداعى للمستقطوط والانهيار ، ومعارض لما كان له من اتجاه ، وعلى نقض ما كان يدعو اليه ويقدره من قيم .

قام المجتمع الحديث منذ نهاية القرن الثامن عشر اذن ليرفض دعسوء الكنيسة صراحة ، كما رفض حكمها وثار عليها قبل ذلك .

ودعوة الكنيسة هي دعوة الى الله في السماء ، والى دينه على الأرض . . هي دعوة الايمان بدنيا وآخرة ، وبوجود قائم مؤقت ، وآخر مرتقب دائم .

ومعنى ان يرفض المجتمع الحديث دعوة الكنيسة . . هو ان يشك على الأقل في وجود الله ، كما يشك في وجود الآخرة ، وان يركز ايمانه على الأقل في وجود نفسه وبوجود الأرض التي يعيش فوقها ، ان ترك قضية الايمان بالله والسماء واليوم الآخر جانبا . . الى حين يستطيع ان ينساقش فيها ، ويعلم اراءها الراى في غير خشية من سوط العذاب ، او صوت النكير . . الذي كانت ترفعه الكنيسة ، ويستجيب له اتباعها المؤمنون بها .

ولان المجتمع الحديث يوم قام . . اقتصر ايمانه على وجود نفسه وابتدا يفكر في ان يستقل عن اية وصاية غربية على منطقته ، وفي ان يخلط بذاته سلوك حياة افراد الشخصية ، وفي علاقتهم بعضهم مع بعض . وهذا كانت معايير في الأخلاق ، وقوانينه في المجتمع نفسه . ونظام حكمه في الدولة . . صادرة من ايمان بالانسان وحده ، دون ايمان بوجود آخر قبله ، او بعده . .

.. لان كذلك يوم ان قام ، قصر ايمانه على وجود الأرض التي يعيش فوقها وابتدا يطرح تفكير ما بعد الطبيعة وما هنالك . من وجهة نظر الدين — من جنة ونار ، وآخرة ، وما يسبق دخولها : من بعث ونشور ، وما يتبع هذا البعث من حياة ابدية خالدة .

... ومن اجل ذلك . . عرف اتجاه المجتمع الأوروبي الحديث بالانجسء الأرضي ، أو الدنيوي ، أو الزمني ، في مقابل اتجاه السماء أو الانجاء الآخرة ، أو الاتجاه الأبدي الخالد . . الذي كانت تدعو اليه الكنيسة . والذي كان سلطانها يقوم على الايمان به من افراد المجتمعات .

وعرف هذا الاتجاه الأرضي في محيط المجتمعات الإسلامية ، بعد المغالطة الفكرية بين الغرب والشرق : باسم الاتجاه العلماني . ولعله منسوباً على غير قياس إلى « العالم » وهذا الاسم ترجمة للكلمة اللاتينية (Saec (u) Larism) ، التي تعرف في الإنجليزية باسم (Secular) كوصف وباسم (Secularism) كاتجاه ومذهب .

وصحب كلمة « العلمانية » في محيط المجتمعات الإسلامية الشرقية كذلك . . معنى الابتعاد عن الدين في التوجيه ، وفي التربية ، وفي التشريع ، وفي النظام الحكم . وأصبح إذا أطلق هذا المصطلح ، فهم منه ذلك الاتجاه الإنساني المستقل عن السلطة الدينية ، وعن اتباع رجال الدين (المسلمين) .

وأول المجتمعات الإسلامية المعاصرة التي أعلنت في دستورها مبدأ العلمانية كان المجتمع التركي على عهد أتاتورك ، يوم ألغى الخلافة الإسلامية ، في إعلان الدستور في إبريل ١٩٢٤ ، وجعل المسلمين مثل غيرهم خاضعين لقانون مدني واحد . ثم سن القوانين الجديدة : فأخذ القانون المدني من سويسرا ، والقانون الجنائي من إيطاليا ، والقانون التجاري من ألمانيا ، وقانون المرافعات من سويسرا وألمانيا ، وأدخل فيها كلها بعض الأحكام الواردة في القوانين التركية ، وألغى وزارة الأوقاف .

وبقيام المجتمع الحديث بعد الثورة الفرنسية لازمه مع ذلك : وجود صراع بين الكنيسة من جانب وقيادة المجتمع نفسه التي تبلورت في شكل الدولة من جانب آخر . وأصبح هناك في المجتمع الأوروبي ازدواج في القيادة ، وفي التوجيه ، وصراع بين القيادتين العلمانية أو الزمنية . . . والروحية . أو الكنيسة . ودخل هذا الصراع مجال الطاعة والتبعية للأفراد ، كما نفذ إلى دائرة التفكير والفلسفة ، وربما كان عنفه أو تجسده في هذه الدائرة الأخيرة أوضح وأقوى منه في أية دائرة أخرى ، أو في أي مجال آخر من مجالات الحياة الإنسانية .

وتناول الفكر الفلسفي قضية : « الدين والدولة » بين تأييد لضرورة الدين ، وإنكار لهذه الضرورة . . . بين قيمة المبادئ الدينية في توجيه الإنسان وعدم وجود قيمة لها ، أو عدم ضرورة وجودها في هذا التوجيه . وكان لابد لنوع التفكير الفلسفي الذي اتجه إلى تأييد الدين أن ينزل إلى مجال الدفاع عنه ، ورد الشبهات والتهمة والقصور التي توجه إليه .

وفي مجال الدفاع عنه كان ينزلق الأمر أحياناً إلى المواءمة بين قضايا الدين ومبادئه من جانب ، والاتجاه الفكري السائد من جانب آخر ، على نحو

ما يرىنا. « دياليكت » هيغل (١) وفلسفته ذات النزعة الموحدة ، من تغليب الطابع الطبيعي في البحث — وهو الطابع السائد اذ ذاك — على خواص البحث الميتافيزيقي ، أساس الدين والايمان بالله . ونتيجة لذلك جعل الله هو الطبيعة . وبرهن على ان وجود الله ، السابق على وجود الطبيعة . . لا يخرج عن كونه وجود « فكرة » . وعندما تحققت الفكرة كانت الطبيعة المشاهدة . . هي الحقيقة الالهية في واقعها وتحققها .

وشابه بذلك منطق ارسطو في الصلة بين « الكلى » و « الجزئى » أو بين « العام » و « الخاص » . . وهي صلة المفهوم في الذهن والتصور ، طالما صدق في الواقع والشاهد . . أى ان وجود الكلى هو وجود ذهنى لمقط . أما وجوده الخارجى أو الشخصى فهو وجود الجزئى والمشخص ، ولذا ليس له وجود شخصى مستقل .

وبأنزال هيغل « ما بعد الطبيعة » في الدين . . الى « الطبيعة » في البحث العلمى آنذاك ، جر في ملامته الفلسفية « السماء » الى « الأرض » . . والحق وجود الله الذى لا يدرك بالبصر . . بوجود المشاهد المحسوس في الطبيعة .

الطابع الالحادى :

وفي مجال انكار قيمة الدين في توجيه الانسان . . تجاوز بعض الاتجاهات الفلسفية دائرة القيمة الذاتية للدين الى ربطه بالخرافة وجعله اناجا للوهم والخيال الانسانى ، تحت تأثير الصدمة ، او تحت الوقوع لحالات نفسية معينة . وبذلك لا يحتمل الدين اختبارات العلم ، ولا يقف امام كشفه ! .

والاعتماد على الدين اذن في التوجيه . . هو اعتماد على الخرافة والوهم ، وفي الوقت نفسه ، الايمان به صد عن العلم وعن تقبل نتائجها ، مما يصعب على الانسان معيشتة وحياته . .

وانتقل الصراع الفكرى بذلك الى قضية : « العلم والدين » . . بمسئولية « الدين والدولة » . وكل قضية من هاتين القضيتين تشير الى عهد معين من عهود البشرية والتطور في المجتمع الأوروبى ، بعد ان يشيرنا مما الى تحول الانسان عن الايمان التقليدى — وهو الايمان بالله الى ايمان جديد ، وعن دين الكنيسة الى دين الانسان . .

(١) هو جورج فيلهلم هيغل (George Wilhelm Friedrich Hegel) (١٧٧٠ — ١٨٣١) .

فقضية الدين والدولة تشير الى بدء الخروج عن سلطة الكنيسة ،
وتحدى هذه السلطة في الطاعة والتبعية ، والانتقاض عليها . . طلبا لسيادة
الانسان على نفسه . والوعاء الزمني لذلك هو عصور النهضة الأوروبية التي
امتدت من القرن الرابع عشر الميلادي الى القرن السادس عشر منه .

وقام مارتن لوثر في هذه الفترة (١٤٨٣ - ١٥٤٦) بحركة الإصلاح
الديني ، دفاعا عن المسيحية كدين سماوي ، في مواجهة الشيكوك ،
والانتقاضات ، والحمالات التي كانت توجه الى الكنيسة الكاثوليكية ، باعتبارها
مجسدة لروح الله ، وممثلة لحكومته على الأرض !

ونشأت بسبب دفاع « لوثر » عن المسيحية ، عن طريق شروحه
للمبادئ المسيحية ، وفصله بين التقاليد ونص الكتاب المقدس في الاعتراف
ووجوب التبعية والطاعة . . . خصومة مذهبية بين اتجاهه الذي عرف تيمسا
بعد : بالبروتستنتية . . والكثلكة . .

ثم تحولت الفجوة بينهما الى عقيدة دينية في المسيحية ، تمثل كل واحدة
منهما كنيسة خاصة بها . . فبينما تمثل الكنيسة « الانجيلية » - نسبية التي
الانجيل ، واعتباره وحده دون التقاليد - الاتجاه البروتستنتي ، اذا بالكنيسة
الكاثوليكية لا تزال ممثلة للاتجاه المسيحي في روما ، قبل قيام مارتن لوثر
باصلاحه الديني .

ويشبه الوضع بينهما . . ما بين اتجاه ابن تيمية واتجاه الشيعة
الاثنا عشرية في تصوير الاسلام ومبادئه . فالشيعة الاثنا عشرية : اذ يؤمنون
بمعصية الامام ، وبجعل اقواله في الحجة جزءا متما للقرآن ، وبالوسيلة التي
تقرب . . . وتبعد . . وتحدد ، مصائر الأفراد . . ينكر ابن تيمية عليها هذا
انغلو في تقدير الانسان ، وفي رفع مستواه الى مستوى الألوهية .

ويكاد يكون ما أنكره لوثر على الكثلكة . . هو نفس ما أنكره ابن تيمية
على غلاة الشيعة ، وكذلك ما أدخله من « حرية » في شرح الكتاب المقدس ،
وفي شرح تعاليمه ، يشبه ما صنعه ابن تيمية من اقرار وضع « الاجتهاد » . .
في استنباط الاحكام . . وتفسير القرآن الكريم .

وقد انضمت عهود عصر النهضة الأوروبية الى تكوين جيل من المفكرين
الأوروبيين ، مهد الى نشأة القضية الثانية في التفكير الغربي ، وهي قضية :
العلم والدين ، او قضية العلم والايمان .

وكان أبرز هؤلاء المفكرين :

بيكون (١) ، وكامبانيلا (٢) ، وهوبز (٣) ، وديكارت (٤) من الفلاسفة الانجليز والاطاليين والفرنسيين .

فاكد هؤلاء في تفكيرهم الفلسفى اهمية الجانب الانسانى ، والطبيعى . . في مواجهته الجانب الميتافيزيقى ، وثاروا التشكك فى القيمة العلمية لهذا الجانب الأخير ، ثم نادوا أخيرا بطرحه جانبا فى الاعتبار .

ثم جاء القرنان : الثامن عشر ، والتاسع عشر بعد ذلك ، وشحن التفكير الفلسفى فيهما بتمجيد الانسان لقيمه الانسانية فى الابداع والابتكار ، وبأحقيته فى الاستقلال استقلالاً تاماً ، فى تحديد مصير الانسان ، وتحديد نهجه وسلوكه فى الحياة ، وتحديد نظام حكمه وغير ذلك مما تفرضه الحياة نفسها على الانسان ، فى حل مشاكله ، او فى تفسير الأحداث التى يواجهها .

ومحب تمجيد الانسان للانسان فى التفكير الفلسفى فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . . تمجيده لبحوثه التى استقل فيها بنجاربها واختبارات ، وبملاحظاته ، ومنطقه . . واعتبرت نتائج هذه البحوث علما وبقينا . . يقابلها ما يصنعه الخيال والوهم . وهنا برزت قضية العلم والدين : أحدهما يمثل اليقين . . والآخر يمثل الوهم . . وانقل الانسان من عبادة نفسه على عهد العلمانية . . الى عبادة العلم ، او اشرك العلم مع نفسه . . فيما يتجه اليه من عبادة واحترام .

كما لازم هذه العبادة الجديدة . . الكفر بدين الكنيسة ، وبدين الله فى أى مجتمع انسانى . وهنا ظهر عهد الاتحاد الايدىولوجى فى المجتمع الاوروبى بعد عهد العلمانية .

وفى مقدمة الفلاسفة الذين مهدوا للاتحاد الايدىولوجى او مساعوه سياغة فلسفية :

(١) هو فرنسيس بيكون (Francis Bacon) (١٥٦١-١٦٢٦)

(٢) هو توماس كامبانيلا (Thomas Campanella) (١٥٦٨-١٦٣٩)

(٣) هو توماس هوبز (Thomas Hobbes) (١٥٨٨-١٦٧٩)

(٤) هو رينيه ديكارت (Rene Descartes) (١٥٩٦-١٦٥٠)

بيركللى (١) ، ومونتسكى (٢) ، وهيوم (٣) ، وكانت (٤) ، وهكسلى (٥) ،
 ريهيجل (٦) ، وكومت (٧) ، وفيرباخ (٨) ، وداروين (٩) ، وميل (١٠) ، وماركس (١١)
 من الفلاسفة الانجليز ، والالمان ، والفرنسيين .

واذن : وجد طابعان للمجتمع الاوروبى منذ النهضة الاوروبية ، وسقوط
 مجتمع الكنيسة فى القرون الوسطى :

الطابع الاول . . . هو الطابع العلمانى .

والطابع الآخر هو الطابع الالحادى .

وكلا الطابعان يميلان بالمجتمع الانسانى الى البعد عن الدين فى التوجيه ،
 الا ان الاول منهما : ان عادى الكنيسة فهو لا يطالب بعدم التدين بالمسيحية
 فى المجتمع ، بينما الثانى يمنع فى معاداته للكنيسة التدين بالمسيحية ويطالب
 بالكفر بها . . . كما يمنع التدين باى دين آخر ، عدا ما اختاره هو من عقيدة
 وايمان . . . عقيدة الايمان بالماركسية .

. . . . الطابع العلمانى يفصل بين سلطة الدولة وحدود هذه السلطة ،
 وسلطة الكنيسة ومدى هذه السلطة ، قصدا الى عدم الاحتكاك بين
 السلطتين :

فالدولة « الحرية » : فى التفكير ، وفى السياسة ونظام الحكم ، وفى
 الاقتصاد وتنمية رؤوس الاموال ، وللكنيسة : القوامة فى صلة الفرد بالله . .
 بحيث لا تتجاوز هذه الصلة دائرة الفرد الى فرد آخر معه فى مجتمعه .

والشعار الذى تردده « القوميات » : (الدين للديان ، والوطن للجميع)
 يعبر عن مدى الفصل بين الدولة والكنيسة . . . ومدى استقلال كل منهما

(١) هو جورج بيركللى (George Berkely) (١٦٨٥-١٧٥٣)

(٢) هو مونتسكى (Montesquieu) (١٦٨٩-١٧٥٥)

(٣) هو دافيد هيوم (David Hume) (١٧١١-١٧٧٦)

(٤) هو ايمانويل كانت (Immanuel Kant) (١٧٢٤-١٧٠٤)

(٥) هو توماس هنرى هكسلى

(Thomas Henry Huxley) (١٨٢٥-١٨٥٩)

(٦) هو جورج فيلهلم فريدريش هييجل

(George Wilhelm Friedrich Hegel) (١٧٧٠-١٨٣١)

(٧) هو اوجست كونت (Augusto Conte) (١٧٩٨-١٨٥٧)

(٨) هو لودفيج فيرباخ (Ludwig Feuerbach) (١٨٠٤-١٨٧٢)

(٩) هو شارلس داروين (Charles Darwin) (١٨٠٩-١٨٨٢)

(١٠) هو استيوارت ميل (John Stuart Mill) (١٨٠٦-١٨٧٣)

(١١) هو كارل ماركس (Karl Marx) (١٨١٨-١٨٨٣)

عن الآخر . لأنه شعار العلمانية يوم قام المجتمع الأوروبي بمحاولة الانقراض على سلطة الكنيسة ، اذ كانت الصورة الأولى لهذه المحاولات : نشأة القوميات الأوروبية ، وتمسك كل قومية بتراب الوطن وخصائصه المسادية .

فالقومية كانت الهدف البديل عن الله في ربط أفراد المجتمع بعضهم ببعض . اذ نزع سلطة الكنيسة يتم برفع الله عن أن يكون مركز الالتقاء . وعندئذ يحل محله « الوطن » . وبذلك لا يكون للكنيسة ولا للدين وضع في المجتمع كمجتمع ، ويبقى اعتباره في نفوس الأفراد فقط ، لاطمئنانها اذا ما ظلت متمسكة بالايمان به .

... الطابع العلماني لا يعنى بالدين كما لا يعنى بالكفر به . يتجه الى اهماله والتغاضي عنه ، أكثر مما يتجه الى لفت النظر اليه ايجابا أو سلبا . ويرفع شعار الوطنية والقومية ، ويؤثر هذا الشعار يوم يتعارض اتجاه الدين مع المصالح الوطنية والقومية ، كما يراها رجال الحكم الوطنى فى قومية معينة .

ومن هنا ، كثيرا ما تهتز القيم الدينية فى مجتمع تسوده القومية فى سياسة الحكم . اذ قد ترى القومية فى سياسة الحكم مثلا أن تأخذ المصالح الواقعية أو بالمنافع المتبادلة بين مجتمع ومجتمع آخر ، رغم أن الأخذ بهذا الاتجاه فى سياسة الحكم قد يتعارض ومصلحة مجتمع ثالث تربطه مع أى من المجتمعين روابط دينية وإيمانية .

وهنا ينشأ فى سياسة الحكم القومى ما يعرف : بالبراجماتزم . . . وهذا اتجاه فلسفى يدفع الى الإقرار بواقعية ما يؤدى الى مصلحة أو منفعة ، حتى لو كان تصور الله نفسه يؤدى الى منفعة فهو عندئذ واقع وموجود فى نظرة هذا الاتجاه .

وكثيرا أيضا ما تهتز المعايير الأخلاقية التى بدعو اليها الدين ، اذا ما تعارض تطبيقها أهداف السياسة القومية فى الحكم فى تحقيق مصلحة قومية بين المواطنين ، أو فى دائرة الاقتصاد الوطنى .

وسياسة القومية ان كانت نتيجة لمذهب العلمانية ، فهى فى الوقت نفسه وسيلته العملية فى التطبيق .

وهكذا : خلقت العلمانية الأوروبية قوميات أوروبية عديدة . كما عملت هذه القوميات على إثارة الحروب العالمية والمحلية ، وتعديل الحدود بين وطن وآخر أكثر من مرة وفى فترات متقاربة . فضلا عما سببته من نظرات ضيقة أو قصيرة أوجدت الاعتزاز بالشعوبية ، وحملت الفكر الفلسفى على أن يوجد تبريرا لميزة شعب على شعب ، أو لميزة لون لبشرة الإنسان على لون آخر منها ، واستغلال شعب لشعب واستغلاله واسترقاقه .

وهكذا :

● كانت النظريات الشعبوية أو العنصرية في المجتمعات الأوروبية في أوروبا أو في أمريكا . . أو في إفريقيا .

● وكان تقبل الاستعمار الأوروبي للمجتمعات الإفريقية والآسيوية بين الشعوب الأوروبية نفسها .

● وكانت الخلافات العنيفة بين الشعوب الأوروبية على استغلال الثروات الاقتصادية والبشرية في إفريقيا وآسيا . . أتت للقومية العربية ، التي تمكنت في المجتمعات الأوروبية بفضل الاتجاه العلماني في إيمانه بالأرض . . دون السماء ، واعتزازه بالإنسان . . . دون الله .

ومع أن الطابع العلماني للمجتمع الأوروبي حاول أن يستأثر بالحياة العامة للمجتمع كلها ، فإن الكنيسة لم ترض أن يظل نفوذها في دائرة الفرد دون الزام في صلتها بها ، إلا الزام الميل والعاطفة ، ولم ترض كذلك أن يظل نفوذها بعيدا عن الحياة العامة نفسها ، وقد كان لها من قبل الوجود الإنساني جميعه مجالا لممارسة السلطة والنفوذ . . باسم الله على الأرض .

ولذا أصرت على أن لا تنسحب من مجال الحياة العامة المكرهه ، وإلى حين ، تعود بعده لاستئناف النشاط من جديد فيها . . فلم تنسحب من مجال التربية ، ولا من مجال السياسة ، ولا من مجال الاستثمار للمال أيضا . وسددت القبضة على الأسرة المسيحية في قيام الزوجية ، وفي ترميد الأولاد ، وفي أداء رسوم العبادة ، وعند الوفاة .

واتخذت من صلتها العقيدية بالأسرة المسيحية وسيلتها إلى التوسع في مجال التربية والتعليم ، وإلى الضغط في سياسة الحكم المحلي القائم ، وإلى النشاط في جميع الأموال ، واستثمار الأوقاف العامة ، وبذلك مكنت للمنظمات الدينية التي نشأت فيها مثل : « الجزويت » و « الفرير » وكذا للبعثات الدينية العديدة من الرهبان والراهبات ، أن توسع نشاطها التعليمي والتبشيري . كما مكنت لقيام أحزاب سياسية مختلفة من غير رجال الدين ، باسم الأحزاب الديمقراطية المسيحية ، تشارك في سياسة الحكم بنوحيه الكنيسة ، وتساعد من رجال الدين الكاثوليك ، مساعدة أدبية ومادية ، عن طريق النفوذ الروحي لهؤلاء الرجال بين الكاثوليك في كل مجتمع .

وكما يستخدم أعضاء الأحزاب الديمقراطية المسيحية الوسائل العنصرية في سياسة الحكم ، دفعا إلى تحقيق مصالح معينة للكنيسة ، أو للبقاء على وجود الإيمان المسيحي ، كذلك يستخدم رجال الدين في مجال التعليم والتربية

في المراحل المختلفة وفي المجالات المتعددة أحسن النظم دقة وأكثرها ايجابية في تمكين الطلاب والطالبات من تحصيل المعرفة العلمية والتكنولوجية ، مع الاحتفاظ بقوة الايمان بالمسيحية والسلوك المسيحي ، كما تحدده الكنيسة .

وتعتبر هيئة التدريس في الجامعات الكاثوليكية أينما كانت : في الولايات المتحدة في واشنطن . . أو في الشرق الأقصى في أندونيسيا بجاكرتا ، أو في الفلبين بمانيلا . . أو في كندا بمونتريال ، أو في أى مكان آخر ، في مقدمة هيئات التدريس في العالم ويمثل العلماء الكاثوليك مستوى رفيعا في البحوث العلمية والخبرة الفنية .

هذا بالإضافة الى الاندية المتعددة في المجالات الأدبية والسياسية والاجتماعية النى تحمل وصف الكتلة ، الأمر الذى يدل على تخطيط واع للكنيسة الكاثوليكية في مواجهتها لتحدى العلمانية ، وللحداد الأيديولوجى بعدها .

والفاتيكان لذلك دولة عالمية ، وحكومته حكومة عالمية تباشر نفوذا سياسيا ، واجتماعيا ، وتربويا . . . وفي كثير من الاحيان اقتصاديا ، على الحكومات المحلية في أى مجتمع أكثرية كاثوليكية .

وبهذا التخطيط الكاثوليكي الواعى والتقدمى كسرت الكتلة حدة التحدى العلمانى العالمى ، بل وأخضعته لتوجيهها ، في كل مجتمع أكثرية كاثوليكية . وعن تخطيط الكنيسة الكاثوليكية ، وعن نظامها في رقابة التابعين لها ، اقتبست بعض المجتمعات المعاصرة نظام التخطيط في مجالات العمل في الحياة الاجتماعية والسياسية ، ونظام الاستخبار في الرقابة الخارجية على الأفراد في داخل المجتمع ، أو في خارجه .

وبهذا امتد نفوذ الكنيسة الى المجتمع المعاصر ، ولم يفن منذ سقوط عهد القرون الوسطى ، وبقي مزاوجا للنظام العلمانى السابق ، سواء في القيادة السياسية ، أو التوجيهية والتعليمية .

وليس معنى بقاء نفوذ الكنيسة في المجتمع المعاصر هو بقاء قوة المبادئ المسيحية في التطبيق فيه وفي سلوك أفرادها . . ليس معنى بقاء نفوذ الكنيسة في المجتمع الغربى : سيادة الأخلاق المسيحية فيه ! .

انه منذ انفصال الدولة عن الدين ، ومنذ استقلال الانسان عن وصاية الكنيسة ، ومنذ مهاجمة الكتاب والمفكرين لنظام الكنيسة والتفكير الدينى بوجه عام ، خف وزن القيم المسيحية في نفوس أفراد المجتمع ، ورأى الأفراد أنفسهم أنهم أصبحوا في حماية سلطة أخرى غير سلطة الكنيسة ، تحميهم

من الاضطهادات والوان التعذيب ، والنفى والتشريد ، ومصادرة الأموال أو تعريضها للتلف والتهب ، والقتل جملة . . فكوراً واناثاً وشيوخاً وشباباً . . تلك الاضطهادات انتى كانت تباشرها الكنيسة فى ظل سلطانها المطلق ، وفى نطاق نفوذها الذى لا تعقيب عليه ، يوم أن كانت لها وحدها السلطة فى القرون الوسطى .

وكل ما يمكن أن تفعله الكنيسة ، مع قيام العلمانية ونشأة الدولة الحديثة هو رفع أسماء المنحرفين عن نظامها وتعاليمها من سجل التابعين لها ، والانتديد بأعمالهم فى الاجتماعات الدينية ، وإثارة المؤمنين بها لمقاطعتهم فى أية صورة من صور المقاطعة .

● وبالشعور لدى الأفراد برفع سلطة الكنيسة فى الجزاء الدنيوى نشأ الاحساس بـ « الحرية » فى التفكير ، وفى السياسة ، وفى استثمار المال ، وفى انسلوك . وكانت الحرية الفردية هى ثمرة قيام العلمانية وأخذها الحق لنفسها فى حماية المجمع كهيئة تنظيم الأفراد فى معاملاتهم ، وسلوكهم وفى جميع مجالات نشاط الحياة الانسانية .

● وعن الشعور بالحرية الفردية تولد الانطلاق ، وزالت الحواجز النفسية رويداً رويداً ، بحيث أصبحت حركة النشاط الفردى لا تحدها إلا امكانيات الفرد وطاقاته وحدها .

● وعن ممارسة الحرية الفردية نشأ النظام « الديمقراطي » فى السياسة ، والتوجيه والتعليم ، والاقتصاد ، والسلوك . وهو نظام تقوم على أساسه الدولة ، ونستهدف تطبيقه وتحقيقه .

وبذلك إذا حقق اتجاه العلمانية الشعور بالحرية الفردية ، فالحرية الفردية نفسها أوجدت النظام الديمقراطي للسلطة الجديدة وهى الدولة . . وأصبحت العلمانية والديمقراطية صنوان لا يفرقان .

والديمقراطية فى نظام الدولة ، أو مباشرة الحرية الفردية فى مجالات النشاط الانسانى ، أوجدت فى مجال الاقتصاد نظام « المباشرة الحرة » أو « الاقتصاد الحر » كما أوجدت فى مجال آخر معايير الحرية : فى التفكير ، أو التوجيه ، أو السلوك ، وأدى الاقتصاد الحر الى نظام الرأسمالية فى استثمار المال .

وهنا برز ، بدلاً من ثلاثية الكنيسة من : الله ، وابن الله ، الروح القدس ، . . ثلاثية الدولة من : العلمانية ، والديمقراطية ، والرأسمالية . وكانت ثلاثتها هى أصول الدولة الحديثة ، كما عد « التثليث » . . أقانيم المسيحية ، ودعائم النظام الكنسى .

• وإذا كان النظام الرأسمالي يمكن ان ينطوى تحت اسم النظام الديمقراطي ، كما ينطوى تحتة كذلك اسم : التفكير الحر ، والسلوك الأخلاقي الحر ، والأدب الحر ، والفن الحر . . . فان أفرادها بذكر خاص تحت عنوان خاص لما أصبح له من أهمية خاصة في الدولة الحديثة ، تستطيع تحديد النظام الديمقراطي كله وتؤثر على ماله من نتائج . كما أصبح هذا النظام الرأسمالي بالفعل — لهذه الأهمية البالغة — يعتبر شعار الدولة العلمانية ، وهي الدولة الحديثة التي أعقبت سقوط الكنيسة ، وظلت تباشر نشاطها حتى الآن في وقتنا الحاضر ، فيما يسمى بمجموعة الكتلة الغربية .

وكان من الطبيعي أن يتغاضى نظام الدولة الحديثة عن التصرفات الأخلاقية في السلوك ، لأنه لا يحاسب عليها إلا بقدر ما يترتب عليها من أضرار تصيب أفراد المجتمع ، حسبما تنص تشريعات الدولة طبقاً لأسس الديمقراطية . وتنظام الدولة لذلك لا يسير في نفس الخط الأخلاقي الذي ترسمه الكنيسة . فقد تكون هناك تصرفات لا تحاسب عليها تشريعات الدولة ، بينما تعدها تعاليم الكنيسة انحرافات أو بدعا أو منكرات .

وهذا ما يوضح الفجوة بين بقاء نفوذ الكنيسة السياسي منذ كان لها هذا النفوذ . . الى المجتمع العلماني الحاضر ، بينما لا ترى في واقع هذا المجتمع صورة من الأخلاق المسيحية إلا رسوم العبادة التقليدية تحت تأثير التنظيم البابوي .

الطابع الإلحادي الأيديولوجي :

أما الطابع الإلحادي الأيديولوجي فيأخذ خطوة أبعد في خط الاتجاه العلماني في موقفه من الدين والكنيسة ، يستهدف من هذه الخطوة . . انكار الدين ويعلن تحديه ، ويبشر بالعقيدة الجديدة التي تحل محله . وهي العقيدة المادية التاريخية .

وتعتبر العلمانية مقدمة لنشأة الإلحاد الأيديولوجي ، كطابع للمجتمع الأوربي ، منذ ظهور الماركسية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

ولولا أن طابع كل منهما كان له سبيله الخاصة ، أدت الى تبلور نظام معين في الحكم يختلف عن نظام الآخر ، لكانت الصلة بين الطابعين هي صلة الوثاق والقربى . لأن كلا منهما يدعو الى تحدى الكنيسة ، والى الحد من تدخل الدين في شئون المجتمع ، أو من وجوده في حياة الإنسان .

والخطوة البعيدة التي اتخذها الإلحاد الأيديولوجي في موقفه ضد الدين هي : انكار قيمته كنية ، والدعوة الى عدم مهادنة رجال الدين ، والسخرية

منهم وانتهاك حرمتهم والتضييق على نشاطهم ، كى يستط الدين وينتهى
مصره الى الزوال انام فى غاعليته فى المجتمع .

وبجانب اعلان السخط على الدين يدعو الانجاه الالحادى الايديولوجى
كذلك فى الوقت نفسه الى الغاء القيم الخقية ، لأنها متفق فحسب وأهداف
البرجوازيين والرأسماليين فى المجتمع ! ، من الاستمرار فى ظلم «الكادحين»
والاعتداء على حقهم فى الحياة ! . فهى تمثل الأخلاق الطبقة . . والدين الذى
يحملها هو من أجل ذلك دين طبقى . .

وقد قدم م . ا . عبد اللايف ، الأستاذ بجامعة حكومة دافستان التى
تحمل اسم ف . ا . لبنين ، والخبر فى العلوم الفلسفية تقريراً الى المؤتمر
الذى عقد فى «ماجاشكالا» بالاتحاد السوفيتى عام ١٩٦٠ لبحث « موضوع :
مخلفات الاسلام ووسائل التغلب عليها » بعنوان : « بحث تحليلى للمذاهب
الاجتماعية فى القرآن » يذكر فيه :

« ان القرآن قد فسر تقسيم المجتمع الى طبقات متنافرة ، وسيطرة طبقة
على طبقة أخرى ، والاستغلال الوحشى . . والرق . . على انها ظواهر
طبيعية مستمدة من الله . كما أن القرآن اذ يؤكد ان كل قوة من الله ،
ويطالب الناس بطاعة ولاتهم انما يفرض على الطبقة المستغلة ايماناً بالوهمية
ظالمهم » ! . .

وهذا نموذج من النماذج التى تسمى فلسفية وتحليلية وعلمية بوجهها
الاحاد العلمى الايديولوجى الماركسى . اللينينى الى الدين ومقاييسه الاخلاقية .

وهو اذ لا يرضى عن اخلاق الدين بدعوى انها اخلاق بروجوازية لا يضع
بديلاً عنها . وانما يحتّمى بها يسميه بقانون « التغير » فى السلوك الاخلاقى ،
تقريراً لاستخدامه : « الانتهازية » ، « والميكافيلية » « والبراجماتية » فى
الاعتداء والتآمر ، والغدر والخيانة ، فى سبيل تحقيق الحكومة العمالية
العالية وديكتاتورية الطبقة العاملة ، مما يسميه بالتقدمية .

وهذا الاتجاه الالحادى الايديولوجى اذ يحاول تنزيل البرجوازيين ومن
يسميهم بالرأسماليين فى المجتمع الانسانى الى مستوى « البروليتاريا » فى
الأجور بدلاً من أن يرفع هؤلاء الى مستوى أولئك . . يجعل من اخلاق
« البروليتاريا » كذلك معيار السلوك الخلقى . ولكن ما هى اخلاق
« البروليتاريا » ؟ لم يفصح عنها كارل ماركس . وبقي فحسب : ان ماركس
نفسه كان بروجوازياً ، وعاش فى وسط برجوازى . فهل تحرر من وراثته
ووسطه عندما فكر فى وضع قوانينه الفلسفية من أجل البروليتاريا . . من
أجل مستقبلهم ومصيرهم . . . ومن أجل سلوكهم وأخلاقهم ؟؟ .

وفي سبيل انكار قيمة الدين كلية تنشط الفلسفة الالحادية ، او ما يسمى بالالحاد العلمى ... في تصويره ، فتعبر عنه :

● بأنه جملة من الصور التى تكونت عن طريق الخيال والوهم وترسبت في نفس الانسان .

● وبأنه وسيلة للتخدير ، وعقبة في سبيل العمل الايجابى ، وحائل دون مباشرة الانسان لطاقتها في السعى في الحياة وانتفاع بثمراتها وخراتها ، عن طريق استخدام العقل الحر ، والكشف العلمى التجربى ، لأنه ينقل نظرة الانسان من الوجود الحاضر الى وجود مغيب لا يستطيع أن يدركه ببصره ، وان تصوره يتصوره بوهمه وخياله .

ولأنه كذلك يجعل قبلة العبادة موجودا اخبره في أساطيره ، لم يقم دليل واقعى على وجوده ، فضلا عن استحقاقه العبادة من الانسان ...

« الله كائن أسطورى مخترع (١) :
(God a Mythical Invented Being)

وليس حقيقة مادية .

والآخرة ، وما رسمه الدين من نعيم وشقاء فيها ، لا نعدو الغاية منها : حمل الانسان التعس في الحياة على قبول نعاسته ! والرضاء بمذلتة ! وبالتالي حملة : على ان يتبل الظلم والاعتداء في وجوده ، ولا يسعى لردهما . لأنه آمن بالقدر .. وارتنك الى التواكل ..

والفجوة بين الفنى والفقر يسلم بها المؤمن بالدين ، ولا يرضى عنها بديلا ! لأنه اعتقد أنها فعل الله في الأرض ! وما يملكه ازاء ذلك : هو أن يمد يده لتقبل انعطاء ، ولكنه لا يستطيع أن يمدّها للتغيير وتحقيق التوازن في الأرزاق والمعاش في المجتمع !! ..

ولكى يكون الانسان انسانا ويظل انسانا ، يجب ان يعيد تقييم ذاته بما يجعل هذه الذات هدفا أخيرا في الحياة ... ليس بعدها هدف آخر . ومن ثم يجب أن يتوجه باحترامه الى نفسه ، وليس الى موجود خارج وجوده الأرضى ... يجب أن يتوجه الانسان الفرد بعبادته الى الانسان ككل ... الى الانسانية كلها ، وليس الى الله . ويجب أن يترسم في حياته ابداع الانسان وعظائم الأمور التى يأتى بها ، مما يكون دين الانسانية ، دون أن يترسم دين الله والكنيسة .

(١) دائرة المعارف السوفيتية ج ١٥ ، ص ٣٣٦ .

وبغبر بذلك محراب العبادة ، كما يغبر طريق السعى والعمل ، بما يحقق جعل الانسان والأرض التي يعبش فوقها هدفاً أخيراً . فيكشف خصائص طبيعته ، وخصائص الوجود المادى الذى يكتشفها ..

وعن هذا الطريق يعلم ، من هو .

كما يعلم الواقع الذى يدور فيه ويحدد سلوكه ونصرفانه .

... ولذا يرى الإلحاد الأيديولوجى : أن منزلة العلم أحق بالإيمان من أى شئ آخر فى الوجود ، كما يرى أنه : فى دائرة العلم جملة يملك علم الطبيعة الإنسانية فى أحاسيسها وعلاقاتها .. قمة فروعها ، ويصبح ما عدا علم الاجتماع آنئذ .. فى خدمته ومتدمات ، تنتهى إليه (علم الاجتماع) .

خصومة أيديولوجية :

وعن التسلسل فى منطق كل من الأيديولوجيتين ، وعن ممارسة التطبيق لهما ، نشأت خصومة مذهبية حادة بينهما ، بعد أن مهد لهما أصل واحد ، وهو الاستقلال عن الكنيسة وعن توجيه الدين ..

فالحرية الفردية التى استخلصها نظام العلمانية من استقلال الدولة عن الكنيسة ، وصلت بالممارسة والتطبيق العلمى لها الى احتكار الراى والفكر ، واحتكار السياسة ، والتوجيه ، واحتكار المال .

ومعنى الاحتكار فى أى من هذه الجوانب فى حياة الانسان هو الحد من الحرية الفردية الآخرين من جديد ، وفرض التبعية على من عدا المحتكرين فى المجتمع مرة أخرى ، وإن كانت هذه التبعية فى صورة غير التى كانت عليها على عهد الكنيسة فى القرون الوسطى ، وقبل قيام الدولة الحديثة ونظام العلمانية .

وكان لاحتكار المال الغلبة والسيادة على مجالات الحرية الفردية الأخرى ، وأصبح احتكار المال هو المحرك لاتجاهات التفكير ، والسياسة ، والتوجيه . كما أصبح رجال المال هم العصاة التى تحكم وتوجه فى واقع الأمر داخل الدولة والمجتمع .. فى ظل النظام الديمقراطى الرأسمالى .

وأتاح التقدم الصناعى ، والتكنولوجيا ، والتقدم العلمى فى وسائل التجارة وتنشيط حركة المال ، الفرصة لأن يزيد الاحتكار للمال فى قوته وفى احكام الرقابة على أوجه النشاط الانسانى فى المجتمع .

ذلك لأن هذا التقدم فى صنوفه المختلفة ساعد على أن يكون تداول المال بين قلة قليلة من الأفراد . وهم الذين تغلبوا بأسلوب المنافسة فى الانتاج

وتداول السلع على غيرهم في مجال الإنتاج ، فحملوا غيرهم على بيع مصادر انتاجهم او على ضمها في وحدة انتاجية مع ما يملكون هم . وبذلك ضاق نطاق المشرفين على الوحدات الانتاجية في الصناعة ، وقل عدد المصدرين والمستوردين في التجارة ، وكذا المهيمون على البنوك وشركات التأمين في المال .

وأصبحت الحرية الفردية في المجتمع العلماني في واقع الامر لأصحاب رؤوس الأموال في الصناعة ، والتجارة ، والبنوك وشركات التأمين ، كما أصبحت التبعية لمن عداهم من رجال الفكر ، والسياسة ، والتوجيه في الثقافة والتعليم . والدولة أصبحت أيضا في خدمة رأس المال : عليها أن تكفل الحرية التامة للنشاط الصناعي :

.. في تسويقه للإنتاج الصناعي . وحصوله على المواد الخام .

.. وللنشاط التجاري في ضمان وسائل النقل وحرية المرور في الداخل وإلى الخارج .

.. وللنشاط المالي في البنوك وشركات التأمين في سعر الفائدة وضمان العائد . الى غير ذلك من الاسباب والدواعي التي تعين على ضمان الربح ، بل وعلى وفرته ، حتى ولو كانت وفرته على حساب الرعاية الاجتماعية ، والصحية ، والتعليمية لعمال المصانع والشركات . . وحتى أيضا لو كان على حساب حياة شعوب أخرى ، كالشعوب التي تملك المواد الخام للصناعة ، وتتسع مجالاتها كأسواق لتصريف المنتجات الصناعية للاستهلاك .

ولأن رأس المال أصبح يمارس الحرية الفردية وحده تقريبا في المجتمع ، ولأن الدولة أصبحت تكفل بضمن هذه الحرية الفردية لرأس المال في الاستثمار والاسترباح . . عرفت ممارسة الحرية على هذا النحو في المجال الإقتصادي بـ « الاقتصاد الحر » . . وعرفت المباشرة ، كذهب واتجاه باسم : الليبرالية .

وهذا المذهب في الاقتصاد ان كان يساعد على جمع المال وتكديسه في أيدي قلة قليلة في المجتمع ، ويعين على تمكين هذه القلة وحدها من ممارسة الحرية ، فانه من وجه آخر يساعد على افقار الكثرة فيه ، وعلى الحيلولة دون مباشرتها الحرية الفردية في التطبيق العملي ، بسبب الحاجة الى العمل والمال .

وجمع المال وتكديسه في ملكية افراد قليلين . . من شأنه ان يبعد الفرصة في توجيه المال للمصلحة العامة ، ويحمل على بقائه في دائرة المنفعة

الشخصية — سواء : أكانت منفعة مادية في نرف ولهو ، أو منفعة أخرى في
جاء وممارسة سلطة ونفوذ سياسى .

واذا بقى الانسان بتصرفه في دائرة المنفعة الشخصية . . . فانه كثيرا
ما يطفى بهذا التصرف وينحرف فيه . ومعنى الطفيان والانحراف هو الاعتداء
على آخرين : ان في حقهم ، أو ميها يجب نحوهم من صنوف الرعاية المختلفة .

وهذا بالاضافة الى ان الانحراف سيجز الى الاعتداء على من يمارسه
نفسه اعتداء عضويا في بدنه وصحنه ، أو اعتداء نفسيا في وقوعه تحت
الشعور بالخوف والقلق ، بسبب المال : ان في الحصول عليه . . . أو في
فقدته على السواء .

ولان الحرية الفردية في النظام العلماني اوصلت الى الطفيان عن طريق
رأس المال ، والى فنائها ذاتها وعدم وجودها في واقع الأمر بالنسبة للأكثرية
الغالبية في المجتمع . . . لم يثأ نظام الاتحاد الأيديولوجى على عهد ماركس أن
تكون الحرية الفردية هي النتيجة لاستقلال الانسان عن الكنيسة ، وإبعاد
الدين في التوجيه وفي جميع مجالات الحياة للمجتمع . وانما عوضا عنها . . .
استهدف ماركس أن تكون « الحرية الاجتماعية » . . . هي تلك النتيجة التي
يجب أن يحققها هذا النظام .

وبداية الحرية في النظام الاحادى الايديولوجى ليست إذن الفرد . . .
وانما هي المجتمع ، ومن المجتمع الى الفرد ، وليس من الفرد الى المجتمع .

والحرية الاجتماعية تعنى في الدرجة الاولى تحرر المجتمع من الاستغلال
الاقتصادى ، وهو الاستغلال الذى يصحبه — أو يقوم على — سلب الحرية
افردية للأكثرية الغالبة في المجتمع ، عن طريق جمع المال ونكثله في أيدي قلة
قليلة من الأفراد ، وهم أصحاب رؤوس الأموال ، نطبقا لنظام الاقتصاد
الحر ، أو لمذهب الليبرالية .

وتحرر المجتمع من الاستغلال الاقتصادى يساوى في نظر الاتحاد
الأيديولوجى القضاء على الرأسمالية واختفاءها من مجال النشاط
الاقتصادى كله . . . والقضاء على رأس المال بدوره لا يتم في نظر الماركسية
صاحبة النظام الاحادى الايديولوجى هذا . . . الا اذا حلت الملكية العامة محل
الملكية الفردية .

و « بضدها تتميز الأشياء » .

وليس هناك في نظر هذا النظام طريق آخر : من تربية أخلاقية

اجتماعية ، أو من إجراءات أخرى تحول دون تكديس المال في يد قلة ، ثم صيرورته الى الطفيان والاستغلال !

وبذلك اختلفت البداية في كل من النظامين ، كما اختلفت الغاية كذلك :

● الحرية في الاستقلال عن الكنيسة وعن الدين .. هدف النظامين معا .

● حرية الفرد أصالة ، وحرية المجتمع بالتبع .. هدف النظام العلماني .

● حرية المجتمع أصالة من الاستغلال الرأسمالي ، وحرية الفرد بالتبع .. هدف النظام الالحادي الأيديولوجي وهو ما يعرف بالنظام الاجتماعي الماركسي .

وإذا كانت الحرية الفردية تساق النظام الرأسمالي ، والحرية الاجتماعية لا تتلاءم معه ، فقد أصبح بين العلمانية والالحاد الأيديولوجي ، أو بين النظام الديمقراطي الرأسمالي ، والنظام الاجتماعي الماركسي .. تناقض يستحيل معه وجود واحد منهما مع وجود الآخر في مكان واحد ، أو على أرض واحدة وفي مجتمع واحد .

ومن هنا يطلب النظام الجديد ، وهو الماركسي عدم مهادنة النظام الديمقراطي الرأسمالي ، ويدعو الى استخدام كل وسيلة — مشروعة أو غير مشروعة ، أخلاقية أو غير أخلاقية — تعجل بتقويضه ، كي يحل محله في قيادة المجتمعات البشرية ، بل ويحقق مجتمعا عالميا عالميا لا طبقية فيه !!

والنظام الديمقراطي الرأسمالي ، بحكم توزيع الثروة القومية بين القلة والكثرة ، يؤثر الأثرياء ويجعل منهم أرسقراطيين يحلون محل النبلاء والأشراف على عهد الكنيسة وسلطتها في القرون الوسطى ، كما يفضل بعد هؤلاء الأثرياء .. العناصر المثقفة والقيادية في الأجهزة الإدارية والفنية في المجتمع ، والتي تدير شئون الحكم والمؤسسات والشركات والتي تعرف « بالبروجوازيين » .

أما عمال المزارع والمصانع .. فيأتون بعدهم في المرتبة الثالثة في الاعتبار الاجتماعي .

... بينما النظام الالحادي الأيديولوجي أو النظام الاجتماعي الماركسي ، بحكم مساواته الأصحاب رؤوس الأموال ، ولمساعدتهم من المثقفين والفنيين القياديين من البروجوازيين .. يؤثر الطبقة العمالية الجماهيرية . وهي الأكثرية التي تأثرت بالحرمان من المال في حياتها الاجتماعية ، والتي كانت تحقد على الأثرياء بسبب تمتعهم وحدهم بالمال وبمزاياه في رفاهية المعيشة ، وتمتعهم بقدراته في كثير من الأحيان في العبث والافساد .

... النظام الماركسي يؤثر « البروليتاريا » (Proletariat) وهم المعلمون الذين لا يملكون مالا ، وانما يملكون فحسب اولادا يقدمونهم الى المجتمع ... يؤثرهم بالوجود والاعتبار ، ويرى في سلوكهم وعاداتهم وأخلاقهم المعايير الانسانية وحدها ، فهم النخبة المخنارة ! . ويمثلهم عمال المصانع . ويلحق بهم عمال المزارع .

ومن أجل ذلك : اذا كان النظام الديمقراطي الرأسمالي يمنح مزايا الأثرياء ، والبروجوازيين . . فالنظام الاجتماعي الماركسي يمنح تلك المزايا للعمال والجماهير . وعلى سبيل المثال : اذا كان الحكم في النظام الاول لأصحاب رؤوس الأموال ومن يتبعهم من البروجوازيين ، فانه في النظام الاجتماعي الماركسي . . للعمال والجماهير .

... واذا كان الاذلال بسبب الحرمان من المال وفقد الرعاية الاجتماعية في النظام الديمقراطي الرأسمالي . . من نصيب العمال والجماهير ، فانه الآن في النظام الاجتماعي الماركسي من نصيب السابقين من أصحاب رؤوس الأموال والبروجوازيين بعدهم .

... ويجب ان يلحق هؤلاء وأولئك بالعمال في مستوى المعيشة ، وفي السلوك الأخلاقي ، وفي الاعتبار والقيمة .

ونتيجة لذلك : اذا كان الحق في النظام الديمقراطي الرأسمالي من الأكثرية على القلة ، ومن المحرومين من المال على المالكين له ومن يعاونهم من البروجوازيين ، فانه في النظام الاجتماعي الماركسي . . من القلة التي كانت تملك المال ، على الكثرة التي كانت لا تملك . ومن المثقفين من البروجوازيين او من الطبقة الوسطى ، على المعدمين الذين يقدمون الولد ، دون المال للمجتمع .

وما بين النظامين من فجوة في التطبيق العلمي هو :
نقل الملكية .

... ونقل الحق : من مجموعة . . الى مجموعة أخرى في المجتمع .
ويبدو لذلك : أن عامل « الانتقام » صاحب لتقويض الرأسمالية في النظام الاجتماعي الماركسي .

... وليس السبب في الاندفاع نحو التقويض . . اقتصاديا بحتا ، عن طريق تحويل الملكيات الفردية . . الى ملكيات عامة فيه .

... وليس كذلك سياسيا بحتا في نقل سلطة الحكم من مجموعة الى مجموعة .

١٠٠ : وليس أيضا لصالح المجتمع صلاحية مطلقة هذا التحول الجذري دفعة واحدة ، وبدون استعداد : سواء لمباشرة الملكيات العامة في الاقتصاد القومي ، أو لمباشرة الحكم والرقابة من قبل الجماهير ، عند تطبيق النظام الاجتماعي الماركسي .

وقد أخذ هذا النظام الأخير اسم « الشيوعية » في التطبيق الماركسي في روسيا بعد ثورة سنة ١٩١٧ ، بينما لحق النظام الديمقراطي الرأسمالي الغربي اسم النظام الاستعماري . لأن الرغبة في توفير الربح ووفرته لرؤوس الأموال في الصناعة والتجارة دفعت أصحابها إلى استخدام السلطات السياسية ، والقوات العسكرية للمجتمعات الصناعية الأوروبية ، إلى المغامرات في احتلال الشعوب الأفريقية والآسيوية وفي أمريكا الجنوبية ، وحماية الاستغلال غير المشروع للثروات القومية والطاقات البشرية لهذه الشعوب ، سواء في إنتاج المواد الخام ، أو في استهلاك المنتجات الصناعية في الأسواق الأفريقية والآسيوية والأمريكية الجنوبية .

وبذلك كان النظام الديمقراطي الرأسمالي نظاما يؤدي إلى استعمار الشعوب في الخارج ، كما يؤدي إلى استغلال الثروة العاملة في الزراعة والصناعة في الداخل .

وأصبح الحديث في وقتنا الحاضر عن : الشيوعية ، والاستعمار ، أو عن اليسار واليمين ، كجبهتين متقابلتين في الصراع العالمي . . . أكثر من الحديث عن العلمانية والاحاد الأيديولوجي ، أو أكثر من الحديث عن النظام الاجتماعي الماركسي ، والنظام الديمقراطي الرأسمالي .

... كما أصبحت روسيا والصين تمثلان الجبهة الشيوعية واليسارية في مواجهة أمريكا والكتلة الأوروبية الغربية كمثلة للجبهة الاستعمارية واليمين .

... وان كانت روسيا تختلف عن الصين في وسائل العنف والتخريب في تقويض الرأسمالية ، كما تختلف أمريكا عن الكتلة الغربية الأوروبية في تأييد الاستعمار العسكري ، وبقائه كوسيلة للاستغلال الصناعي والتجاري .

... على أن الفجوة التي رآها كارل ماركس بين النظام الديمقراطي الرأسمالي آنذاك ، وما تصوره عن النظام الاجتماعي وحكومة « البروليتاريا » في تخطيطه الفلسفي والاقتصادي . . . لم تبق على نحو ما كانت عليه في ذلك الوقت .

فلم يبق النظام الديمقراطي الرأسمالي في خدمة الصناعة والتجارة

وخدمة رأس المال على العموم ، كما يطلب أصحاب رؤوس الأموال . . وإنما أخذ لنفسه الحق في التوجيه والتدخل لصالح العمال وأصحاب الدخيل المحدود ، وفي توفير أنواع الرعاية والخدمات في التعليم ، والمسجلين والمعاش ، والتعويض عند العجز بالاصابة في العمل ، أو عند المرض في البطالة . . وغير ذلك مما يتطلبه المجتمع المعاصر من صنوف الخدمات العامة .

ولكن لم يكن ندخله تدخلا راديكاليا . وإنما بقدر ما تدعو اليه الضرورة .

... كما أن النظام الاجتماعي الماركسي ، في التطبيق الشيوعي في روسيا أخذ يعدل نفسه بعد التجارب الاجتماعية والاقتصادية التي مرت به في قرابة الخمسين عاما تقريبا على قيامه ، وبعد التقدم الصناعي والتكنولوجي الواسع المدى . وأصبح ينتقل من اليسار المنطرف ومن العداء البغيض للرأسمالية الى « المعاش السلمي » والمهادنة لنظام الحكم الديمقراطي الغربي .

ولكن ما بين النظامين من اتفاق في سياستهما وفي موقفهما من الدين لم يطرأ عليه تغيير ، إلا إذا كان هذا التغيير هو التشدد في إبعاده عن النوجيه وعن النفوذ الرسمي في المجتمع .

إبعاد الدين وآثاره :

ان المجتمع الغربي الذي استقل عن الدين ، وأخذ لنفسه الحرية الفردية في النظام العلماني . . كان في حيلة مستمرة من وضع قيود يخشى من وضعها الحد من هذه الحرية ، ومصادمة الأساس الذي قام عليه النظام ذاته .

والنظام الرأسمالي كان وليد هذه الحيلة في عدم وضع القيود في ممارسة الحرية الفردية في مجال الاقتصاد ، رغم أن ذلك أدى الى نتائج سيئة أضعفت الروابط الاجتماعية في المجتمع ، ودفعته الى قيام نظام مضاد يستهدف القضاء على النظام الديمقراطي كله ، ورغم أن بعض العوامل التي ساعدت على بنائه ، وهل حل الربا واستخدامه استخداما موبها فيه ، من المبادئ التي تعارضها الكنيسة الكاثوليكية .

وعلى هذا الفرار اتجهت الحرية الفردية في التشريع ، وفي معايير السلوك والأخلاق ، وفي التعليم والتوجيه . وخربت كلها بعد جيل عن الرقابة الدينية في السلوك ، وعما يسمى بالضمير الديني في التصرفات .

والضمير الدينى يتكون على أساس من : الخشية من الله ، وهو فى واقعہ ضمير انسانى يحرص على أن يدفع صاحبه الى السلوك الانسانى المستقيم ونقا لما لله فى صفاته كمعبود ، وفى رسالته فى وحيه كدين ، يرسم الخط المعتدل فى علاقات الأفراد ، ويحول دون الظلم والاعتداء ، وينشد السلام ويدعو للإيمان بالاسلام ..

والمجتمع الغربى الآخر الذى استقل عن الكنيسة وعن الدين معاً ، وأخذ لنفسه الحرية الاجتماعية فى النظام الماركسى الاجتماعى ، اتجه كلية فى نظامه الى المجال الاقتصادى ، مستهدفاً القضاء على الرأسمالية ، والى قيام حكم عمالى جماهيرى على انقاض الاقطاعيين ، والرأسماليين والبرجوازيين : ان فى فلسفته ، وان فى الوسائل العملية التى تدعو اليها للتعجيل فى تحقيق هدفه . وهى وسائل الاضراب ، والتخريب ، والانقلاب ، بجانب الغدر والخداع .. وهى وسائل « مصلحة » و « نفعية » .. أكثر منها أخلاقية إنسانية .

فالنظرة الماركسية ترى فى معايير السلوك القائمة فى المجتمع ، وفى القيم الأخلاقية ، أنها لا تصلح للبقاء فى المجتمع العمالى المنشود ، لأنها معايير طبقية ، وقيم طبقية ، تشجع على بقاء وضع المجتمع الطبقي ، وتحفظ كيان الطبقتين الرأسمالية والبرجوازية على السواء ، دون أن تعين طبقة البروليتاريا .. على استخلاص حقوقها ، ووضعها المرجو فى حياة المجتمع ..

ولذا : كما تنكر الدين ، وترى أنه لا ينبغى أن يسمح به طويلاً ، منذ تهديده بخلق « ثنائية » فى الولاء والطاعة فى عالم أصبح كل شئ فيه لقيصره ، اذ لا شك أن الله منافس جدى فى هذا الولاء ، حتى أن التفكير فى : أنه موجود ... غير محتمل — تنكر كذلك الأخلاق والمعايير والقيم الأخلاقية . ومن ثم تبيح ما يعود على طبقة البروليتاريا بالنفع ، ولو كان فيه الضرر والإيذاء للآخرين ... ولو كان فيه الموت والفتنة لمن عداهم .

ومن ثم : هذا المجتمع الماركسى لا يبتعد عن الدين بإنكاره وإنكار الإيثار بالله فقط ، بل كذلك يبتعد بالسلوك الواقعى للأفراد الذى ينتظمهم به .

ومن أجل ذلك : اذا ابتعد المجتمع الديمقراطى الرأسمالى عن الدين تدريجياً ، عن طريق ضعف الضمير الدينى ، فابتعاد المجتمع الماركسى عنه مصاحب للقيامه وفرض نظامه .

وعلى كل حال : أصبح مجال الدين والتطبيق الأخلاقى للدين ضيقاً ، ويزداد ضيقاً كلما وقفنا حركة التخلق الدينى عند الأجيال التى آمنت به ، ولم تتجاوزها الى الأجيال بعدها فى ظل أى من النظامين .

وهنا يقال : ان الدين بوقفه عند عهود وأجيال معينة .. قد تخلف عن السير قدما في مسير ركب الحياة الانسانية ، وأضحى حقيقة تاريخية ، وليس ظاهرة تصاحب المجتمع المعاصر ، كآية ظاهرة من ظواهره ، التي تحدد طابعه : كالتقدم العلمى ، والصناعى ، والتكنولوجى .

... وهنا يقال أيضا : ان الدين الذى دورا في بعض مراحل التاريخ الانسانى ، هو لا يؤديه اليوم . وهذا ما يقال فعلا الآن .

... ولكن لا يقال عن الدين : انه لم يؤد دورا في المجتمع المعاصر ، لانه يعجز عن أدائه .. كما يروق للتوميين العلمانيين ، والماركسيين اللينينيين أن يتصوروه ويصوروه ، ولكنه لا يؤديه لانه حيل بينه وبين أدائه : إما بسبب الجمود الفكرى لرجاله ، أو بسبب القوة المادية والأدبية التى يدفع بها كل من النظامين للمجتمع الغربى القائم اليوم .. التى تثبت وضعه وسيطرته .

وتشكلت في المجتمعين القائمين اليوم — المجتمع الديمقراطى ، والمجتمع الماركسى اللينينى — ظواهر سلوكية مشتركة فردية ، وجماعية ، تعبر عن البعد عن الدين وعن الأخذ بالمعايير الأخلاقية المسيحية .

ولانها ظواهر مشتركة يحاول بعض المعنيين بالسلوك الانسانى رد هذه الظواهر الى اسباب قائمة هنا وهناك في أى مجتمع منهما ، ويحددون ، كسبب لها على وجه الخصوص .. الوضع الاقتصادى الذى أدى اليه التطور الصناعى .. وهو ذلك الوضع الذى مكن للفرد ذكرا أم أنثى .. الاستقلال الاقتصادى ، وذلك عن طريق تهيه فرص العمل بأجور مناسبة : كل ساعات العمل اليومية ، أو بعضها .

ولكن في التحليل الأخير لهذه الظواهر السلوكية المشتركة .. نجد انها تعود الى ضعف الوازع الدينى ، أو الى عدم وجوده كلية بين الأجيال الجديدة ، قبل أن تعود الى الاستقلال الاقتصادى ، وسهولة الكسب المادى ، وتوفر ظروف الرخاء ... تعود الى تخلف الدين عن السير في ركب حياة المجتمع ، ووقفه عند الحد الزمنى والبشرى ، الذى بلغه .. يوم كانت للكنيسة سلطة .

● شاع في المجتمع المعاصر :

● الادمان على المسكرات بين الكبار والصغار .

● وشاع تعاطى المخدرات كالهروين ، والكوكايين بين الشباب والشبان من طلبة الجامعات وتلاميذ المدارس الثانوية ..

● وأصبح هذا وذلك يكون مشكلة اجتماعية خطيرة في البلاد التي تتمتع بالرخاء الاقتصادي في المعيشة، كالولايات المتحدة وإنجلترا . . .

● وشاع انتشار السجاق بين النساء ، والлюواط بين الرجال في المجتمع الغربي المعاصر ، بحيث أصبح ينادى بعض ذوى الراى بإباحة اللواط بين البالغين عند اتفاقهم ، بشرط أن يكون في غير علانية ، وقد تقدم بالفعل بعض أعضاء حزب المحافظين في إنجلترا إلى مجلس العموم البريطاني في دورته (في نوفمبر سنة ١٩٦٥) بمشروع قانون يتضمن هذه الإباحة ، بعد أن تحسن جو مجلس اللوردات للموافقة على التعديل في دورته السابقة (هيرالد تريبيون في ١٩٦٥/١٢/٢٩) .

● وانتشر الإتجار يعزى أجساد النساء ، وفي أوضاع شائنة مع الرجال ، تباع في صور مفردة ، أو تعرض في أفلام سرية ، وفي استديوهات لما يسمى الموديل (Model) وفي السياحة على شواطئ معينة .

● وشاع الزنا بين المتزوجين والمتزوجات ، كما شاعت المعاشرة الجنسية قبل الزواج بين الشبان والشابات منذ سن مبكرة في مرحلة المراهقة . مما يعرف بالتجربة الجنسية قبل الزواج . . وأصبح ذلك عرفا في المجتمعات الصناعية في روسيا ، وأوروبا ، وأمريكا . .

● لأن السلطة المختصة بمشكلة المراهقين والمراهقات . . تقول (١) في تقرير رسمي :

● أن حمل البنات غير المتزوجات ، وفي غير أجل لنهن في الزواج بمن حملن منه . . يتزايد في الولايات المتحدة الأمريكية . . وأن متوسط السن للامهات غير المتزوجات . . هو السادسة عشرة من العمر .

● وتحدثت الدكتورة : (Bermice G. Sachs) في ندوة طبية ، فذكرت : أن ستين في المائة من البنات اللاتي يعقذن قرانهن الآن في سن السابعة عشرة ، أقل . . من حوامل يوم زفافهن .

● أن الشباب اليوم ثائه ، وفي وضيع اختلطت عليه الأمور . فهو لا يدري : أيؤثر الرشاقة . . أم الثثرة . . أم الزواج ؟ .

● أن الرسم البياني للنشاط الجنسي بين الشباب منذ الحرب العالمية الثانية يوضح أن هذا النشاط منذ ثلاث سنوات تقريبا . . في صعود وتزايد مستمر .

(١) هيرالد تريبيون في ١٦ مارس سنة ١٩٦٩ تحت عنوان : حمل غير المتزوجات يتزايد في الولايات المتحدة . . .

● أن شتباب اليوم يفعل الآن أساسيا ما كان يفعله الآباء والأمهات . .
ولكن يفعلان في تفكير عنهم مما كان يبهرها لوقوعهم في حيرة واضطراب .

● كما انتشر تعاطى حبوب منع الحمل بين طلاب وطالبات المدارس الثانوية ، والجامعات والكليات ، وأصبح يوصى المتخصصون من الأطباء والاجتماعيين باباحة نعاتيها ، دون التقيد بالعلاقة الزوجية .

● كما انتشر الاجهاض للأجنة بين الفتيات الصغيرات . وأصبح يطالب باباحتها على نمط ما في المجتمع الشمالي الاسكتلاني ، والمجتمع الياباني ، لا كوسيلة لتنظيم النسل ، ولكن كوسيلة لاعطاء فرصة والسعة للتجربة الجنسية .

● وزادت نسبة الطفولة غير الشرعية زيادة سادل نسبة الطفولة الشرعية في بعض المجتمعات بين المتزوجات وغير المتزوجات . وأصبحت الزوجة أما لولد غير شرعي من رجل آخر ليس زوجها ، ولدت في فراش الزوجية وفي العلاقة الشرعية القائمة .

● وشاعت الأمراض التناسلية السرية شيوعا ذريعا يشكل خطرا داهما على المجتمع المعاصر وعلى الأجيال البشرية القادمة . وكان من العوامل الرئيسية في انتشارها يسر الحصول على حبوب منع الحمل ، بعد ذبوع انتاجها ورخص أمانها (Contraceptive Pill) .

وهذا بالاضافة الى خروج كل من النظامين في الحكم عن روح السلام والتسامح ، التي تطالب بها المسيحية . . . الى روح الاستغلال الاقتصادي والبشرى من جانب المجتمع الديمقراطي في صورة استعمارهم المختلفة الى روح النخريب والتآمر ، والفدر والخيالة ، من جانب المجتمع الماركسي اللينيني في صور استيلائه على الحكم العالمي وتحطيم الرأسمالية الغربية .

أصبحت مذاهب : المصلحة البرجماتية (Pragmatism) . . والمنفعة . . . والمكيافيلية ، طرق السلوك في المجتمع المعاصر ، ديمقراطيا ، أو ماركسيا لينينيا ، وأصبحت المادية واقع التفكير ، كما أصبحت الذائع في توجيه السياسة فيه .

والروحية التي تمثلها الكنيسة في المجتمع الديمقراطي روحية منزلة ، وحرغة يحترف بها رجال الدين .

والاحاد الأيديولوجى الذى توصى به الماركسية اللينينية ... يساهم
على اقتلاع كل جذر للروحىة والمثالية فى مجتمعا ، ويساند الجانب المادى
وحده ، فأصبحت الحياة لا ترى الا من هذا الجانب ، وأصبح الإنسان لا يقيم
الا بسببه .

... وأسقطت من أجل هذا وذاك ... كل القيم الدينية ، والفلسفية
المثالية ، فى تخطيط المجتمع المعاصر ، وتحول الاقتصاد فيه الى « وثن »
يعبد ، كما يرجع اليه فى الخلق والحياة ، ويرد اليه الموت والفناء ! ..

* * *

الفصل الثانى

المجتمع الإسلامى والغزو الأوروبى

وقد تعرض المجتمع الإسلامى فى آسيا وإفريقيا للطابع الأيديولوجى للمجتمع الأوروبى ، سواء الحديث منه فى القرن التاسع عشر ، أو المعاصر فى القرن العشرين ، ولم تكن لديه كذلك مناعة فى رفضه وتحديه وعدم تقبله .

فتعرض للغزو الأوروبى من أجل الصناعة الغربية ، منذ أثير عهد النهضة الأوروبية ثمرته فى التحرر والخلاص من سلطة الكنيسة ، وفى استرداد الإنسان الأوروبى حرية الحركة فى التجارة وفى شئون المال على العموم ، وحرية التفكير والتوجيه السياسى .

وفتقد المناعة فى المجتمع الإسلامى ضد قبول أيديولوجية أجنبية عن نظام الإسلام بسبب الضعف الفكرى ، والتفكك الاجتماعى وبسبب الطوائف والمذهبية ، وتعدد السلطنات والدويلات التى قامت على أساس شعوبى أو مذهبى فى هذا المجتمع أو فى ذاك ، فى أى مكان على أرض اسلامية .

وكان الوضع فى البداية قبل الغزو تربصا من جانب المجتمع الصناعى الأوروبى بالمجتمعات الاسلامية ، وانقضاضا عليها من جانب بينما كان استسلاما من أى مجتمع اسلامى ، تعرض للتربص والانقضااض ، وقبولا للوصاية الأجنبية والاستغلال الأوروبى ، من جانب آخر (١) .

(١) احتلت بريطانيا : الهند فى سنة ١٨٥٩ ، ومناطق الخليج العربى =

ان المجتمع الأوروبي ابتداءً يقوى ، بعد التحرر الفكرى ، والتوجيهى والسياسى من نفوذ الكنيسة ، وازدادت قوته بالتقدم العلمى فى البحوث والكشوفات ، ثم بالتقدم الفنى والتكنولوجى فى الصناعات . وزادت ثرواته وطاقاته على الانفاق والخدمات بفضل الرواج الاقتصادى . وهو رواج مضاعف . مرة بسبب زيادة الانتاج فى كمه ، ونوعه . للتقدم الآلى والميكانيكى فى الصناعة .

... ومرة ثانية بسبب اتساع السوق الاستهلاكية لهذه المنتجات الصناعية مع ارتفاع أثمانها ، فيها يعرف بالبلاد المتخلفة ، أو المستعمرات الأوروبية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

... ومرة ثالثة بسبب رخص الخامات الأولية للصناعة الأوروبية التى تصدر من هذه البلاد والمستعمرات ، ويعود رخصها الى وفرتها ، تم الى رخص الطاقة البشرية التى تعمل فى انتاجها ، أو التنقيب عنها وشحنها الى مصانع أوروبا .

... وكلما قوى المجتمع الأوروبي وتفوق صناعيا . كلما زادت رقعة استعمارهم فى القارتين الأفريقية والآسيوية ، وكلما زادت قبضته على ما تم استعمارها منهما ، وكلما اتسع نفوذه السياسى والاستغلالى فيما نسلط عليه فيها .

... وبالتالى كلما زاد ضعف المجتمع الاسلامى الذى وقع تحت سلطة الاستعمار ، واستقلاله ، وتوجيهه . وزاد ضعفه فى التبعية والتقبل للقيادة الأوروبية الاستعمارية .

= وجنوب شبه الجزيرة العربية فى سنة ١٨٤٠ ، ومصر فى سنة ١٨٨٢ ، واليسودان فى سنة ١٨٩٨ .

... واحتلت فرنسا : الجزائر فى سنة ١٨٤٥ ، وتونس فى سنة ١٨٨١ ، والمغرب فى سنة ١٩١٢ .

واحتلت هولندا : جزر الأرخبيل الأندونيسية تباعا منذ عام ١٩٠٣ .

واحتلت ايطاليا : طرابلس الغرب فى سنة ١٩١١ .

الا . ان روسيا احتلت القرم قبل القرن التاسع عشر فى سنة ١٨٧٣ . وسيطرت باشرافها على المجتمعات الاسلامية فى وسط آسيا وهى : ازربيجان ، كازاخستان ، أوزبكستان ، توركيستان ، كزىخستان ، سيطرة تامة فى القرن التاسع عشر ، ولم يسلم من الاحتلال الأوروبى سوى : اليمن ، الحجاز ، نجد ، وسط تركيا .

تقبل الطابع العلماني :

ويوم أن نحرك المجتمع الأوروبي لاستعمار القارنين الأفريقية والآسيوية ، وعلى الأخص في القرن التاسع عشر ، من أجل تقديم الصناعة الأوروبية وازدهار الاقتصاد الغربي .. كان في قمة مجده بما أنجزه من الفصل بين الكنيسة والدولة ، واستقلاله بالسلطة الزمنية وبالحرية الفردية في التفكير ، والتوجيه ، وبالحرية السياسية .. كما كان في أشد الأوضاع حرصا على انجاه « العلمانية » كمثال للانسانية ..

فاستصحب الاستعمار معه هذا الانجاه بما يستتبعه في الحكم ، والتوجيه ، والتشريع ، والاقتصاد في المجتمع الاسلامي الذي يتمكن منه . وما يستتبعه في الحكم هو : النظام الديمقراطي .. والحزبية السياسية .. والقوة اللادينية ..

... وما يستتبعه في التوجيه والتشريع هو البعد عن الدين ، وعن معايير السلوك : « وهذه المعايير في المجتمع الاسلامي هي ما يمثلها الفقه من الأحكام الشرعية » .

... وما يستتبعه في الاقتصاد هو : النظام الرأسمالي ، أو الاقتصاد الحر البعيد عن توجيه الدولة ، فضلا عن تدخلها فيه .

وباستصحاب الاستعمار انجاه العلمانية ، ومحاولة تطبيقه في المجتمع الاسلامي ، وهو مجتمع يغيّر في خصائصه .. وتاريخه .. وواقعه .. المجتمع الأوروبي .. اضطر هذا الاستعمار الى أن يسلك طريقا يمكنه من هذا التطبيق . وهو طريق عزل المجتمع الاسلامي كلية عن ماضيه ، وعن تراثه العقلي ، والروحي ، والتوجيهي ، والسلوكي .

فاذا ما تم عزله أصبحت قيادته ميسرة ، وطبيعة للمستعمر ، وبالأخص للأجيال التي تنشأ في ظل هذه العزلة .

وكان الطريق الذي سلكه للعزل والتحيلولة دون رؤية الماضي .. مزدوجا :

مرة بتمجيد التقدم العلمي الأوروبي في نظر المسلم ، وإبراز خصائص الحضارة الغربية المادية أمامه ، ممثلة في الصناعة ، والرخاء الاقتصادي ، وتوفير الخدمات والتوسع فيها : ان في التعليم ، أم في الاسكان ، أم في سبيل المواصلات النعامة ، أم في التيسير في التغلب على الصعوبات في الإقامة والسفر على السواء .

... ومرة أخرى بالتزهيد أو التفتير من تراث الأمة الإسلامية بالتقليل من شأنه ، والخط من قيمه ، وإبراز عدم فاعليته أو عدم صلاحيته لحياة الإنسان ، وحياة المجتمع الإنساني في الوقت الحاضر .

أما تمجيد الحضارة الأوروبية والتقدم العلمى والصناعى . . فكانت وسيلته نقل انتاجها المادى الى المجتمعات الإسلامية المستعمرة أو المحتلة في إفريقيا وآسيا ، واستخدام هذا الانتاج في تيسير الحياة فيه والتغلب على صعوبات المشاق التى تصحب عادة الحياة الإنسانية المتخلفة أو البدائية . . وذلك ليكون شواهد مادية : نرى وتختبر في التطبيق وفى واقع الحياة .

وأما التزهيد أو التفتير من تراث الأمة الإسلامية في مراحلها المختلفة فكان سبيله الادعاء :

أولا — بأن ما مر في تاريخ الأمة الإسلامية يرجع جميعه الى مبادئ الإسلام وتعاليمه ذاتها ! . وعلى الخصوص ما كان منه ضعيفا وهزيلا ، في التفكير ، وفى التنظيم الإدارى والسياسى ، وفى الفقه والتشريع . وفى شيوع الفرقة المذهبية والطائفية والشعوبية ، والجهل واللامية في قرونها الأخيرة !!

ثانيا : بأن الإسلام نفسه كدين لم يكن وحيا الهيا ، كما لم يكن وضعه وضعه رسول الإسلام مستقلا به عن المسيحية ! . وإنما كان تلفيقا منها ومن عقائد أخرى ، جعله لا يرتفع به الى مستوى الإنسانية ، وما يجب في علاقات الأفراد ببعضهم من : محبة ومودة ، ذلك المستوى الذى تؤكد المسيحية باعتقاد الوهية عيسى وبأبوة الله له ! .

فلم تكن هناك في المسيحية فجوة بين الله الأب والاله الابن . . . ولم يكن عيسى الابن والاله : الا مثلا للتسامح ، والتراحم ، والتواد . . ولذلك ليس الله بالنسبة للإنسان جبارا ولا قاصرا ! . . وإنما هو عطوف محب . . وإنسانية الاله ، والهيبة الإنسان . . تبعد أية صورة من صور القسوة بين الله والإنسان ! .

وتبنى ذلك الادعاء علماء اللاهوت المسيحي . . وتوفر فريق منهم من الذين يدرسون العبرية : لغة ، وتاريخا ، وثقافة ، في دراساتهم للكتاب المقدس ، على دراسة الإسلام ، والمجتمع الإسلامى ، والأمة الإسلامية والعربية . . بما يجعل هذه الدراسة تعطى النتائج السابقة ولو على حساب المنهج العلمى الذى يدعى سلوكه في هذه الدراسة . . وهو منهج الأمانة في النقل والعرض ، والفصل في التقييم : بين القرآن والسنة الصحيحة كاصل للإسلام ، والتطبيق العملى من جانب المسلمين ، لما اشتمل عليها هذا المصدر الأصيل من مبادئ وتعاليم . . . هذا التطبيق ، الذى هو عرضة للتغيير ، والانحراف ، والبعد في تصويره للأصل المجمع عليه .

وهكذا كانت الدراسات الإسلامية في بحوث المستشرقين الأوروبيين في المعاهد والجامعات الغربية . . . هي دراسات سياسية توجيهية . . . استهدفت معاونة الاستعمار ، ورجال الصناعة الغربية ، والنظام الرأسمالي العربي على العموم ، في التمكن من غرض التبعية على المسلمين ، وبقائهم في رضا أو في استسلام . . . دائرة التبعية الأوروبية السياسية ، والاقتصادية والتوجيهية .

وزارات الخارجية الأوروبية ، ودور الصناعات الكبيرة ، وبيوت الأموال في الغرب كانت تشجع هذه الدراسات بتيسير التمويل ، وبالمعاونة على الرحلات إلى الشرق الإسلامي ، ثم محاولة تصدير هذه الدراسات ذاتها من جديد إلى أقطاب الإسلام المحتلة :

. . . . أما في صورة وطنيين يعطون منحاً دراسية ، أو توفدهم حكومات بلادهم لدراسة هذه الدراسات في الجامعات الأوروبية والعودة بها إلى بلادهم ، على أن يتصدروا قيادة التوجيه المختلفة .

. . . . أو في صورة كتّاب ، وعلماء غربيين يقومون بالتنظيم في إدارات التعليم ، والتشريع ، أو بالتدريس في المدارس والمعاهد العليا ، وعلى الأخص في معاهد المعلمين والمعلمات .

وابتدأ اتجاه العلمانية الغربي يأخذ موضعاً لقدميه في المجتمعات الإسلامية المستعمرة ، ويحاول التوطن على أرض المسلمين ، كما يحاول أن يدفع الاعتقاد بالإسلام ، كنظام صالح للحياة الإنسانية في أي مكان وفي أي وقت . . . من نفوسهم ، أو يضعفه فيها على الأقل . . .

ابتدأ يأخذ مكانه في المدارس الجديدة أو المدارس المدنية ، في مقابل المعاهد الدينية والمدارس القرآنية .

. . . . وابتدأ يأخذ مكانه أيضاً في التشريع والقضاء ، واستحداث نظام للتقاضى على أصول ومبادئ أخرى ، قد تتعارض مع العرف والتقاليد ، أو مع المبادئ الإسلامية الموجودة في المجتمع الإسلامي .

. . . . وابتدأ ، يأخذ مكانه في السياسة ، والعمل على قيام قوميات نبعد الروابط الأصيلة في المجتمع من : دين ، ولغة فصحي ، من أن تكون ضمن عناصرها . . . بينما يبرز فيها « التراب » . . . واللهجات العامية الشائعة . . . والعرف الممزق ، وأفعالات التي كونها ضعف الأمة الاجتماعية ، وانزف فيها ركودها الفكري ، والسياسي

. . . . وابتدأ يأخذ مكانه في نظام الحكم ، ويقيم الديمقراطية التي تقاسم

على تعدد الأحزاب ، ونعدد المجالس النيابية والتشريعية ، وعلى الحرية الفردية الطليقة في التملك والاقتناء ، ومباشرة المال وتوجيهه ، دون قيد الاقيد المصلحة الشخصية .

ونالت « القومية » اللادينية حظا وفيرا من عناية الاستعمار ، كما لقيت ترحيبا في القبول من الوطنيين أنفسهم الذين نصبوا أنفسهم للقيادة في مجتمعاتهم .

... أما من جانب الاستعمار فلأن هذه القومية اللادينية تكاد تكون العنوان البراق والخادع لاتجاه العلمانية . ولأن قوتها أو ضعفها سيؤثر أيجابا أو سلبا على نفاذ هذا الاتجاه أو عدم نفاذه في علاقات الأفراد بالمجتمع ، ثم في علاقات أجزاء الأمة الإسلامية بعضها ببعض .

فطالما تؤكد القومية اللادينية « التراب » في الترابط ، وشرعاه وحده ، دون دين أو لغة لكتابه . . فسيفتنل الذين حتمها ، ومعه لغته الفصحنى ، من مكان الصدارة الى الخلف ثم يتوالى هذا التأكيد يدخل الدين رويدا رويدا في الماضي القريب ، ثم بعد ذلك في الماضي البعيد ، وهو مجال النسيان بالنسبة للأجيال الناشئة .

... وأما من جانب الوطنيين فلأن هذه « القومية » اللادينية واجهة مميزة لهم عن قومية أخرى أو عن واجهة أخرى ، ولو كانت هذه الواجهة الثانية لا تختلف في ولايتها عن المضمون الذى تدل عليه الواجهة الأولى ، إلا من حيث رقعة المكان الجغرافى . ومن شأن الصفات أو الواجهات المميزة لوجود معين خاص أن تثير اهتمام الذين يعنهم هذا الوجود الخاص نير اهتمامهم بها كامل يرجى تحقيقه ، ليكون موطن اعتزاز وفخر .

... ثم من زاوية أخرى تثير « القومية » اللادينية لعاب الوطنيين في بقعة من الأرض محدودة ولو تحديدا مصطفىا ، لأنها ستتيح فرصة أوسع لبروز بعض الأفراد في أى مجال من مجالات الحياة ، سياسيا ، واقتصاديا ، وفكريا ، واجتماعيا . اذ كلما تعددت القوميات ، كلما زاد عدد السياسيين المحترفين في المجتمعات التى تميزت عن طريق القومية الخاصة وزاد عدد رجال الفكر ، والاقتصاد والمال ، في صفوف متساوية في هذه المجتمعات . . لا من حيث جوهر المستوى ، ولكن من حيث الشكل والصورة المرئية .

وسيكون من آثار التركيز على هذه القوميات الخاصة صعوبة المحاولة في تجميع المجتمعات المتشابهة في اطار واحد . هالقومية العربية ستصطدم بالقوميات الليبية ، والتونسية ، والجزائرية ، والمغربية في شمال افريقيا ،

كما تصطدم بالقوميات السورية ، والعراقية ، والأردنية ، والكوبينية والسعودية ، واليمنية ... في الشرق ، والسودانية في الجنوب .

وعمل الاستعمار من أول لحظة على تفتيت الأمة الإسلامية الى « قوميات » تأخذ أسماء الأمكنة الجغرافية في آسيا وأفريقيا التي تقيم عليها مجموعات معينة من المسلمين . حتى اذا ما قويت هذه القوميات في شدد الوطنيين اليها ، أمكن أن يوجه بعضها ضد بعض .. ويومئذ يكون الاسلام قد تحرك الى خلف الصفوف ، وولى المسلمون عنه الأدبار ، وترك لهذه القوميات تأخذ مكانه في الدفع وفي التوجيه في المجتمع .. على نحو ما برز الآن من : القومية العربية .. والقومية الأفريقية .. والقومية الفارسية .. والقومية الاندونيسية .. في مجالات العالم الاسلامي .

ولذا يوم نادى جمال الدين الأفغانى بـ « الجامعة الإسلامية » في القرن التاسع عشر عام ١٨٧٩ ، وبعودة الرباط الاسلامي الى قوته في وحدة المسلمين وجمع كلمتهم ضد الاستعمار الغربى ، لم يهاجمه الكتاب الغربيون الذين يعملون في خدمة الاستعمار وحدهم .. وانما ارفع ضده في قوة : صوت « النعرة القومية » اللادينية في اجزاء عديدة من وطن الأمة الإسلامية . كما سفه رأيه من كانوا يعرفون بعلماء الاجتماع من الغربيين والشرقيين على السواء ، ووصفوا رأيه بعدم الواقعية !! لأنه — هكذا كانوا يقولون — : يستحيل أن تقوم حكومة اسلامية واحدة ، مع هذه الفجوات الواسعة من الطائفية ، والمذهبية ، والشعبوية ، واللغوية !!

... ويزيد هؤلاء في القول مسنطردين : على أن الاسلام وقت قوته على عهد أبى بكر ، وعمر ، لم يستطع أن يرفع فجوة الشعبوية بين الفرس والعرب ويصل بالمؤمنين به الى مستوى حضارى واحد ، أو قريب بعضه من بعض ، على نحو ما يحكيه كتاب « الفتنة الكبرى » في عهد عثمان !!

الصراع الأيديولوجى :

ونداء جمال الدين الأفغانى الى « الجامعة الإسلامية » .. يدل على وجود حقيقى « للقومية » العلمانية على أرض الأمة الإسلامية .. كما يدل على بداية الصراع بين الاسلام والعلمانية الغربية في صورتها التي تعبر عنها ، وهي صورة « القومية » اللادينية (١) .

(١) يمثل القوميون السوريون : انطون سعادة ، اللاسلافي . ويمثل القوميون العرب : جورج حبش ، وتمسطنطين زريق اللاسلافيين ، ومن كتاب القوميون العرب : اللاعربي الأصل : ساطع الحصري . كما يمثل الاتجاه الماركسي منذ أن تسربت الى البلاد العربية : ميشيل عفلق ، اللاسلافي .

ولكنه لم يكن صراعا ايديولوجيا منكافئا ، رغم ان الاسلام هو العقيدة الاصلية للمسلمين : لها قوتها في الدفع والتمسك ، ورغم انه نفسه نظام للحياة : لا يجعل فيها انقساما بين قوة روحية واخرى زمنية ، ولا انفصالا في الانسان بين روحه وبدنه . ثم بالاضافة الى ذلك : ان العلمانية الغربية امرها طارئ ودخيل على المجتمع الاسلامي ، وكان يجب ان تكون مكروهة نكراهة الاستعمار نفسه . ومن اجل ذلك كان يجب ان تكون كفة الاسلام راجحة في هذا الصراع !..

ولكن الاسلام نفسه كان ضعيفا في الايمان به من المسلمين قبل الغزو الغربي وفرض سلطان الاستعمار على اجزاء عديدة من ارض الامة الاسلامية ، ولذا قبل المسلمون ولاية الاجنبي عليهم في غير صعوبة تذكر ، في طريق استيلائه على السلطة عليهم . نعم كان هناك بعض الساليب الخداع من الاستعمار في الاستيلاء على السلطة . ولكن ذلك لا يمنع من وجود هذه الحقيقة في المجتمع الاسلامي ، وهي : ضعف الايمان بالاسلام بين المسلمين .

.. ثم الى جانب ضعف الايمان بالاسلام بين المسلمين ... ضعف علماء المسلمين واستسلامهم الى « التقليد » في تقييم الراي الاسلامي ، وفي عرضه ، وفي فهمه .

ومن هنا ظهر امر الرجوع الى القرآن والسنة الصحيحة في فهم مبادئ الدين ، في نداء جمال الدين الافغانى الى « الجامعة الاسلامية » كضرورة لا مناص منها ، كى يبعد عامل : « التقليد » في مواجهة الاسلام في الصراع ضد العلمانية الغربية .

.. كما تجددت دعوة ابن تيمية في الافق الاسلامي . وهي الدعوة الى طرح التقليد ، لجمع شتات الامة الاسلامية من جديد على دين الله ، وليس على مذهب فتوى ، او مذهب كلامي معين ... وليس على اساس طائفي او شعوبي عنصري . فظهرت في محيط العالم الاسلامي بعد دعوة محمد بن عبد الوهاب وجمال الدين الافغانى : دعوة محمد على السنوسى في برقة ، وعبد الحميد بن باديس في الجزائر ، وعثمان بن فودى في غرب افريقيا ..

وقوى امر « القومية اللادينية » فنفذت الى المناهج في التعليم . ووضعت قوانين في التشريع واقترنت نظم للقضاء ، واخرى للحياة السياسية ، وغلبت لمطلق العلمانية .. وفي حدود الخصائص « الترابية » وحدها لدائرة القومية .

وكما فصل امر الدين في ذلك كله واستبعد استبعادا كليا او جزئيا ... فصل امر الاقتصاد القومي وحيل بينه وبين الوطنيين ، الا للعملاء والمأجورين ،

وجعل وقفاً على الصناعة الأوروبية وعلى الاستغلال الأوروى فى تزويد هذه الصناعة بالخامات الأولية ، وفى ترويج استهلاك منتجاتها فى الأسواق المحلية .

ولم يكن المستعمر يستطيع فصل الاقتصاد القومى لصالحه خاصة ؛ ويستثمر المال فيه لمنفعة الصناعة الغربية وحدها فى المجتمع الإسلامى — أى مجتمع من مجتمعاته — قبل أن يبعد الدين ، واللغة الوطنية فى التوجيه وفى بقية الجوانب الرئيسية فى قوام المجتمع وتماسكه .

.. لأن المحافظة على الاعتقاد بالإسلام ، كدين ، فى المجتمع الإسلامى معناها : بقاء الوعى قويا بالشخصية الإسلامية المستقلة للمجتمع .. وبقاء الإيمان بالأيديولوجية الإسلامية قويا كذلك فى قلوب أفرادها .

اذ قوام النظام الإسلامى فى تحديد صلة مجتمع المسلمين بمجتمع آخر لغير المسلمين .. هى عدم قبول وصاية هذا الغير عليه ، ثم مقاومة سلطته ان فرضها عليه بالمكر والخديعة ، أو بالقوة المادية ، مع رد اعتدائه على الحرمات للأفراد وهى حرمات : النفس ، والمال ، والعرض .

والمسلمون طبقاً لمبادئ الإسلام مطالبون بأن لا يمتثلوا الأجانب عنهم من شىء فى أراضيتهم يعينه على القوة والتفوق فى السيادة عليهم ، فضلاً عن التمكن منهم واستغلالهم :

١ — ففى شأن عدم قبول وصاية الغير على المسلمين يقول القرآن الكريم : « ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم » (١) .

٢ — كما يحذر من الأمان وعدم اخذ الحيطة من الأعداء ، فيما تذكره هذه الآيات القرآنية :

« يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء ، تلقون إليهم بالمودة ، وقد كفروا بما جاءكم من الحق » (٢) .

« يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا ولعباً من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ، والكفار .. أولياء » (٣) .

« يا أيها الذين آمنوا لا تتولوا قوما غضب الله عليهم » (٤) .

« لا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله » (٥) .

(١) آل عمران : ٧٣ (٢) الممتحنة : ١ (٣) المائدة : ٥٧
(٤) الممتحنة : ١٣ (٥) المجادلة : ٢٢

٣ - وفي شأن مطالبة المسلمين برد الاعتداء من الغير عليهم .. يناشد القرآن الكريم المسلمين بأن يجمعوا قواهم ويحتملوا في سبيل القضاء على أعدائهم .. حتى يصلوا الى نصر مبين ، فيقول :

« كيف وان يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم الا .. ولا ذمة ، يرضونكم بأفواههم ، وتأبى قلوبهم ، وأكثرهم فاسقون . اشتروا بآيات الله ثمنا قليلا فصدوا عن سبيله ، انهم ساء ما كانوا يعملون . لا يرقبون في مؤمن آلا .. ولا ذمة ، وأولئك هم المعتدون » (١) .

« قاتلوهم .. يعضذبهم الله بأيديكم ، ويخذلهم ، وينصركم عليهم ، ويشف صدور قوم مؤمنين . ويذهب غيظ قلوبهم ، ويتوب الله على من يشاء ، والله عليم حكيم » (٢) .

ويقول أيضا :

« يا أيها الذين آمنوا : اذا لقيتم فئة فاثبتوا ، واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون . وأطيعوا الله ورسوله ، ولا تنازعوا فتفشلوا ، وتذهب ريحكم واصبروا ، ان الله مع الصابرين » (٣) .

.. بينما المستعمر يريد ان يستغل وهو مطمئن ، ويغتصب الثروة القومية وهو صاحب أمر ونهى مطاع ، ويوجه وهناك قبول لتوجيهه . ولا يهتم ذلك كله الا في غيبة الايمان بالاسلام ، أو في وجود نشويه في التصوير لمبادئه ، وخفة لقيمته في قلوب التابعين له .

.. ولكن رغم قوة « القومية » العلمانية في المجتمعات الاسلامية ، وتنشئة جيل أو أكثر على أسس منها .. فان الدفع الاسلامي انتقل من الخلف واللاشعور ودخل منطقة « الشعور » بين الأفراد من جديد عند قيام حركات التحرير ضد الاستعمار ، التي أثارها جمال الدين الأفغاني في مصر والهند منذ سنة ١٨٧٩ ، ثم في بقية البلاد الاسلامية تباعا .. بعد ذلك .

.. وعاد تكتل العاطفة الدينية ، وحماس الرابطة الاسلامية في تجارب الحركات التحريرية ، على بعد ما يفصل بينها من حدود وحواجز ، اصطفتها المستعمر .

.. وشهد القرن التاسع عشر في نهايته مع بداية القرن العشرين ، الى الستينيات منه موجات في تيار الشعور القومي تستند الى مبادئ الاسلام

(١) : التوبة : ٨ - ١٠ . (٢) : التوبة : ١٤ ، ١٥ .

(٣) : الانفال : ٤٥ ، ٤٦ .

في كتاب الله ، ودخلت هذه الموجات في معنى : « الجهاد » في سبيل الله ، كفريضة على المسلمين في ابعاد فتنة الكفر ، والظلم ، والاعتداء ، النى نهدهم بالنفء ونهده دينهم بالزوال .

اذ ليس هناك وراء الاستعمار ، ووراء استغلاله لمصادر الثروة القومية والطاقت البشرية للمسلمين في غير شفقة منه ، وفي غير حياء وخجل في اسلوبه ، وفي وحشية الحيوان الشره في التهامه .. من كفر بالقيم الانسانية وبمبادئ الدين ، ومن ظلم في ازهاق ارواح الناس بالباطل ، ومن الاعتداء على الكرامات والحرمت الفردية والجماعية ، التى طالب الاسلام بمنعها وردھا ان وقعت في غير حدود للتضحية بالنفس والمال والولد في سبيل ازالتهما .

وكان لعلماء المسلمين ، ولطلاب العلم الاسلامى في المعاهد الدينية ، والمساجد ، دور القيادة في استنكار الاستعمار وفي مقاومته بين الوطنيين ، في اى مجتمع اسلامى ، شيوخا وشبابا ، وعمالا وموظفين . وكانت المساجد هى الساحات والاندية التى تتجمع فيها القوى الوطنية لتنظيم التعبير عن مطالبة الاستعمار بالجلء ، وبترك البلاد مستقلة عن نفوذه .

وكان القرآن وآياته .. هو مصدر الالهام والحماس واثارة العواطف ضد الغزاة المستعمرين .

وعندما انتقم الاستعمار من الوطنيين ، بسبب استنكارهم لوجوده على رؤوسهم ومطالبتهم اياه بالرحيل .. انتقم اولا من اولئك الذين يحملون راي الاسلام ويعرفون بالانتساب اليه في صفوف الشعب ، وهم العلماء والطلاب في المعاهد الدينية : ان في الحجز في المعتقلات لفترة او فترات ، تطول وتقصر ، وان في تعذيب ، وان في تفويت كثير من المصالح الشخصية عليهم .

ولكن هذه العاطفة الدينية الشعبية في الترابط والنكتيل التى ظهرت قوية في مقاومة الاستعمار وفي استنكار وجوده .. كانت عاطفة مؤقتة ، لم نستند الى تخطيط منظم قائم بالفعل في صراع الاسلام ضد العلمانية الغربية ، وضد من يحملها ويعمل على تمكينها من المستعمرين الغربيين في المجتمع الاسلامى . وانما كانت كعاصفة من الرياح هبت في غير الاتجاه الاصيل لطبيعة المناخ ، وتسببت عن تغير طارىء في الجو ، تزول بزوال سببه .

.. لان الضعف الفكرى الاسلامى لم يتراجع في خط انحداره ، ولم تقم بعد : حركة احياء لمبادئ الاسلام في المجتمع الاسلامى ، تستطيع ان تقف في ثبات .. في وجه الضغط القومى العلمانى .

فكل ما كان في حصيلة الفكر الاسلامي آنئذ .. هو تفسيرات للاسلام ولنظامه ، تحمل على العزلة عن الحياة وأحداثها ، وتدور في فلك الافتراض ان أرادت أن تمتد لنفسها الزمن في التفكير ، أو تبقى في مرحلة مرت على الأمة الاسلامية ، وليست ذات اتصال وثيق بماضيها الأمجد البعيد ولا بكاشفة للغد القريب .

وتلك حصيلة من المعرفة ان شاركت في الهاب الحماس الوطني المؤقت ضد الاستعمار .. لا تضيء الشعلة لاكتشاف قيمة الاسلام في حقيقة امره في بناء المجتمع وتماسكه ، ولا لكشف القناع من جانب آخر عن العلمانية الغربية وما ترمى اليه في تقويض الاسلام وتفتيت الأمة الاسلامية .

ومن أجل ذلك لم يلبث أن ظهر من جديد نفوذ العلمانية الغربية في المجتمع الاسلامي .. اثر الاستقلال السياسي ، وقيام الحكم الوطني ، وبعد ان هذات العاصفة الحماسية للعاطفة الدينية التي هبت مطالبة به في وجه الاستعمار ..

وهذا ما يشبه اليوم في المجتمع الأندونيسي من حماس عاطفي للشعور الاسلامي ضد الشيوعية والشيوعيين ، بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٦٥ ، فانه عقب أن يهدأ هذا الحماس لا يبعد أن تعود الشيوعية في أندونيسيا من جديد ، ويعود حزبها وتكتلها ، ويعود صراعها للاسلام ولبادئه . لا لقوة أيديولوجيتها في ذاتها .. وإنما لضعف السند الذي يسند المبادئ الاسلامية ، رغم اعتناق الشعب كله للعقيدة الاسلامية .. مضافا الى هذا الضعف الداخلي : ضغط القوى الخارجية التي تساند الأيديولوجية الماركسية اللينينية في تسربها للمجتمعات الاسلامية .

الحكم الوطني بعد الاستقلال :

وساعدت عودة العلمانية الغربية الى قوتها ونفوذها في المجتمع الاسلامي بعد استقلاله السياسي .. طبيعة الحكم الوطني فيه ..

فقد سلم المستعمر الحكم في المجتمع الاسلامي ، قبيل اعلان الاستقلال وعلى اثر اعلانه ، لفريق من الوطنيين ، هم أقرب الى اتجاهه ، سواء بحكم ميولهم وتنشئتهم التي نشأوا عليها في المدارس والمعاهد ، ذات الاتجاه العلماني ، أو بحكم المصالح المشتركة بين المستعمرين السابقين .. وهي مصالح تستهدف استمرار تحقيق غايات الرأسمالية الأوروبية في الاقتصاد القومي للمجتمع ، وفي الوقت نفسه .. تستهدف تحقيق منافع شخصية لأصحاب الحكم الوطني : من مال .. أو سلطة .. أو جاه .

... يضاف الى ذلك : ان النظام السياسى للديمقراطية الغربية ، وهو نظام يعتمد على تعدد الأحزاب السياسية .. أوجد تنافسا بين الوطنيين بعد الاستقلال فى التطلع الى الحكم واعتزاز بجأهه ، والانتفاع بنفوذه .. ومن شأن هذا التنافس أن يجر الى نتيجتين حتميتين :

اولاهما : الصراع الحزبى ، والتقاتل فى سبيل الوصول الى الحكم .

وثانيهما : عدم التشدد فى المصالح الوطنية الحقيقية ، احتفاظا بعلاقة طيبة مع صاحب النفوذ الفعلى فى المجتمع ، وهو فى التحليل الأخير .. يرجع الى رجال الصناعة والمال فى أوروبا وأمريكا . ويمتلكهم فى المجتمع الإسلامى بعد الاستقلال .. سفراء الدول الغربية ، ومندوبو الشركات الصناعية ، والتجارية ، والمالية .. من الوطنيين والأجانب على السواء .

ومن ثم : يكون الحكم الوطنى ، بعد الاستقلال ، عنوانا ليس له مدلول واقعى . وهو واجهة وشعار أكثر منه حقيقة موجودة .. ويكون رجال الحكم الوطنى بعد الاستقلال أكثر الوطنيين ضعفا ، لأن لهم مصالح شخصية وراء الحكم ، ولا يباثرونه الا بقدر ما يحققون هذه المصالح لأنفسهم . فإن تعارضت مصالحهم الشخصية مع المصالح العامة الوطنية .. ضحوا بهذه الأخيرة فى سبيل تحقيق ما لهم هم .

وقوة رجال الحكم الوطنى من بين الأحزاب السياسية لا تبدو الا : فى كبت الشعور الوطنى ازاء مصالح الوطن الحقيقية ، والا فى طرد الوطنيين المعارضين أو المقاتلين لحكمهم ، وتبعضهم واضطهادهم . لأن هذا الكبت ، وهذا الاضطهاد والتبعض يتفق ومصلحة أصحاب النفوذ الحقيقى فى المجتمع ، وهم المستعمرون السابقون ، ورجال الأعمال والمال والصناعة المستغلون للاقتصاد القومى .

... بينما يبدو ضعف رجال الحكم الوطنى بعد الاستقلال على أشده ، عندما تطلب الأمة العودة الى تراث المجتمع الروحى والثقافى ، وقيمه وتقاليده فى : التوجيه ، والتشريع ، والتعليم .. يبدو ضعفهم على أشده عندما تطلب الأمة احلال الاسلام فى التوجيه ، واحلال لغته العربية الفصحى فى البلاد التى تتكلمها فى التعبير والحديث والتسجيل فى الدواوين ، محل العلمانية الغربية ، او محل اللغة الأجنبية أو اللهجة المحلية ، أو عندما تطلب ادخال الدين ، كمقوم أساسى ضمن مقومات « القومية » .

وتشتد جرأتهم على الاسلام ، أكثر من جرأه رجال العلمانية الغربية يوم دخلت المجتمع الإسلامى مع الاستعمار الغربى ، وحاولت طرده وإبعاده

منه .. تشدد جراتهم عليه في غير فهم لمبادئه وفي غير اكتراث لايمان المواطنين به .

ويوصف المطالبون بالاسلام ، على عهد الحكم الوطنى بعد الاستقلال في التوجيه والتشريع ، والتعليم ، بالتمت أو بالتخلف ، تنفيرا لمن يتبعهم من الاستمرار في نبعيته اليهم !

وربما تكون هناك ثغرة ضعف في جانب هؤلاء المطالبين بالاسلام من رجاله ، هي : أنهم لا يستطيعون عرض المبادئ الاسلامية بحيث يجدون فيها حلا للمشاكل المعاصرة والمتجددة . لأنهم يرددون النص المنقول في فترة معينة من فترات النفقه الاسلامى ، دون الاحتكام الى المبادئ العامة ذاتها التى يتضمنها القرآن والسنة الصحيحة ، وذلك بحكم ركونهم الى : « التقليد » وعدم استخدامهم : « الاجتهاد » الذى يعد العامل المحرك في تكييف الاحداث والمشاكل المتجددة بالكيفية الاسلامية .

ومن هنا لا نرتفع مطالبتهم بالاسلام في التوجيه ، والتشريع ، والتعليم .. الى مستوى الاقناع ، الا على أساس انه تراث الماضى فقط ، وخصيصة المجتمع الاسلامى .

والذن تولى الحكم الوطنى في هذا الجو من التنافس الحزبى السياسى ، ومن ارضاء الأجنبى ، لا يساعد قطعا على تغيير أسلوب الحكم ونظامه .. لأن أقل ما يتعرض له المتصدى للتغيير والاعادة بناء المجتمع على أسسه السلبية .. هو تفويت الحكم عليه سواء : بفعل المعارضة ، أم بمشاركتها لأصحاب النفوذ الحقيقيين ، وهم المستغلون للاقتصاد القومى من الأجانب .. والمتصدى الحكم عندما يتولى أمره يتولاه لذاته والآثاره التى تعود عليه بالمنفعة الشخصية .

ومن هنا : يستمر الحكم الوطنى في أى مجتمع اسلامى بعد استقلاله ، في اتجاه العلمانية الغربية التى تبلورت : في القومية اللااسلامية ، وفي النظام الحزبى السياسى الديمقراطى ، وفي الاقتصاد الرأسمالى ، وفي التشريع اللاوطنى أو الغربى ، وفي التوجيه الفردى الحر المطلق .

ويتميز هذا الحكم الوطنى بعد الاستقلال عن حكم ما قبل الاستقلال .. بالمعارضة الواضحة للاسلام ولتوجيهه ، وباستهجان اقامة حكم سياسى وادارى على أساس اسلامى ، وبالفلو في التمكين لطريق العلمانية ، وبالسخرية في كثير من الأحيان بالقيم الاسلامية ، وبالفجور أحيانا في الانحراف عن الحكم الاسلامى .

وكتاب « مستقبل الثقافة في مصر » سنة ١٩٣٧ يعطى هذه الصورة المرجوة للحكم الوطنى فى مصر بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ . . . فى وضوح تام . . بل ويطلب أن تكون التبعية للغرب فى كل جانب من جوانب الحياة المصرية بعد الاستقلال ، تبعية مطلقة فى الخير والشر ، والخلو والمر . . والصالح والفساد . لا يحددها تاريخ الماضى منذ الفتح الإسلامى ، ولا رابطة العروبة فى الجوار ، ولا طبيعة المكان الإفريقى الذى يعبش فوقه المصريون .

على أن هناك عاملا آخر فى كون الحكم الوطنى عقب الاستقلال السياسى ، بعيدا عن أن يكون حكما مرتكزا على أساس من الإسلام ، هو : أن الذين يتولون الحكم من الوطنيين يستحيل عليهم أن ينصدوا لاعادة البناء الإسلامى فى المجتمع . . لأنهم بعيدون عن الصورة الصحيحة عن الإسلام . وذلك بحكم التنشئة العلمانية من جهة ، وبحكم ما آلت اليه مفاهيم القيم الإسلامية فى التطبيق فى واقع المجتمعات الإسلامية المعاصرة من جهة أخرى . فقد تحول كثير من مفاهيم هذه القيم . . الى معانى الضعف دون القوة ، أو الى الخرافة دون الاستقامة الرشيدة .

والوطنيون الآخرون الذين كانوا فى مقدمة الحركات ضد الاستعمار من أجل الاستقلال ، وهم أصحاب الفكر الإسلامى . . قد أبعدوا أنفسهم عن نولى الحكم الوطنى ، بعزلتهم عن بناء الحياة الحديثة فى أوضاعها المتجددة ومشاكلها العديدة ، وبعدهم عن ادراك أجهزة الحكم وما تتطلبه من إمكانيات على الأقل فى الوقت الذى استقل فيه المجتمع . . وأبعدهم الاستعمار أيضا أمام حكمه بتأكيد عزلتهم ، وبإعلان عدم صلاحيتهم للحياة الجديدة التى تسير فى ظله !! وهى الحياة المدنية الحديثة ، أو الحياة الغربية .

وعن هذا وذاك من العوامل : نكونت فى أنفس هؤلاء عقدة النقص . فتراجعوا عن التنافس مع غيرهم فى نولى الحكم ، وتكون لدى الآخرين صورة عدم أهلية أولئك للإدارة الحكومية ، أو حتى لمباشرتهم التعليم فى المدارس والمعاهد الحديثة . . فصدوهم عن أن يكون لهم شأن فى الحكم ، واستجابوا هم أنفسهم لهذا الصد ، ورضوا بأن يكونوا أتباعا ، بعد أن كانوا الرواد والقادة . . رضوا بأن يكونوا من المخلفين ، بعد أن كانوا فى مقدمة المجاهدين . .

الصراع الثلاثى الأيديولوجى :

وما أن ابتدأت المجتمعات الإسلامية المستقلة (١) يزداد عددها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى فى سنة ١٩١٨ ، وما أن أخذ الصراع بين الإسلام

(١) استقلت تركيا فى ١٩٢٣ ، ومصر (من الوجهة الشكلية) فى =

والعلمانية الغربية يشتد ويعنف على أرض المجتمع الاسلامى الذى استقل وباشر الحكم فيه نفر من الوطنيين .. حتى دخلت مجال الصراع على أرضه ايدولوجية ثالثة ... هى الايدولوجية الماركسية اللينينية الالحادية .

ووضح وجودها فى صراع ثلاثى بعد الحرب العالمية الثانية التى انتهت فى ٨ مايو سنة ١٩٤٥ ، وذلك بفعل نظام الشيوعية الدولية التى شاركت نظام العلمانية الغربية فى أوروبا وأمريكا النصر فى هذه الحرب . وعادت عليها المشاركة فى النصر بيسر التسرب الى المجتمعات الأفريقية والآسيوية ، التى ارتبطت قبلا بالاستعمار الغربى ، وبنظامه العلمانى والديمقراطى فى : الحكم ، والتوجيه ، والاقتصاد .

... بجانب الغنائم المادية ، وهى البلاد التى حولتها الى نظام شيوعى مما تعرف اليوم : بالكتلة الشرقية ، وهى بلاد البلقان وبولندا وألمانيا الشرقية .

... ثم بجانب النفوذ السياسى العالمى كذلك فى هيئة الأمم المتحدة منذ سنة ١٩٤٨ ، بعد انزال الستار الحديدى الذى استمر منذ ثورة سنة ١٩١٧ الى نهاية الحرب العالمية الثانية والى ما بعدها بقليل .

وأخذت الماركسية يتزايد تسربها للمجتمعات الاسلامية ، ضمن المجتمعات الأفريقية والآسيوية ، كلما اشتد نضال هذه المجتمعات للتخلص من النفوذ الاستعمارى والسياسى والاستغلالى فى اقتصادها القومى .

فالماركسية تحمل دعوى محاربة : « الحرمان » و « الفقر » ، ومساندة الطبقات الكادحة فى المجتمع التى تعيش فيه قلقة من أجل لقمة العيش ، ولحساب الثراء لغيرها !! وترى ان طبقة البروليتاريا هى الطبقة المختارة ، وهى الأصل التى يرجع اليها ما عدها ، سواء : فى مستوى المعيشة والأجور ، أو فى السلوك الأخلاقى والنظر الى الحياة ... هى الطبقة التى تورد الطاقة البشرية فى الأولاد الى المجتمع . والمجهود البشرى هو صاحب القيمة وحده ، وليس المال ... وليست عروض الحياة .

= سنة ١٩٣٦ ، وسوريا فى سنة ١٩٤٥ ، وباكستان فى سنة ١٩٤٧ ، وأندونيسيا فى سنة ١٩٤٩ ، وليبيا فى سنة ١٩٥١ ، والمغرب وتونس فى سنة ١٩٥٦ ، والسودان فى سنة ١٩٥٧ ، والملايو فى سنة ١٩٥٧ ، والجزائر فى سنة ١٩٦٢ .

ثم تباعا المجتمعات الاسلامية وسط وشرق أفريقيا على النحو التالى : غينيا فى سنة ١٩٥٧ ومالى فى سنة ١٩٦٠ ، وموريتانيا فى سنة ١٩٦٠ ، والسنغال فى سنة ١٩٦٠ ، ونيجيريا فى سنة ١٩٦٠ ، والنيجر وتشاد فى سنة ١٩٦٠ ، وتنجانيتا فى سنة ١٩٦١ ، وزنبرل فى سنة ١٩٦٣ .

وترجع أسباب البؤس والتدهور المادى فى نظرها الى :

- ١ — تجميع رأس المال فى أيدى قليلة فى المجتمع ،
- ٢ — والى آلية الانتاج فى المصانع ، التى ترتبت عليها شدة المنافسة .
- فاغلاق المصانع التى لا تقوى عليها ،
- ٣ — والى فائض السكان ، ممثلا فى البطالة ، وزيادة النمو بينهم .

وكى هذه الأسباب — فى نظرها — خصائص الرأسمالية فى الاقتصاد الغربى ، الذى ساد المجتمعات الاسلامية فى ظل الاستعمار الأوروبى .

وقد نسربت الماركسية اللينينية الى المجتمعات الاسلامية فى وقت لم تفق فيه هذه المجتمعات بعد . . من أزمة العلمانية الغربية فى الصراع لابعاد الاسلام عن مجالات الحياة العامة فيها ، وفى وقت أيضا لم يتفوق فيه الاسلام فى هذا الصراع ضدها . ثم كذلك فى وقت لم يدرك المسلمون فيه بعد خطر الاتجاه العلمائى على كيانههم وعلى مستقبل مجتمعاتهم . . . لم يدركوا فيه بعد : مغزى نداء جمال الدين الأفغانى وبعض تلاميذه الذى تضمن رفض النفوذ السياسى الغربى ، ومعه أو قبله : النفوذ الثقافى .

وبذلك أضافت الماركسية الى العلمانية قوه فى مطاردة الاسلام من المجتمعات الاسلامية التى تسربت اليها ، بجانب العلمانية . . بينها فى الوقت نفسه ، خلقت صراعا آخر بينها وبين العلمانية نفسها .

وهنا اصبح المجتمع الاسلامى ميدانا لنوعين من الصراع :

... لصراع العلمانية والماركسية اللينينية معا ضد الاسلام ونظامه فى الحياة .

... وصراع العلمانية من جهة كاتجاه مساعد ، ويساعد ، على مساندة نظام الرأسمالية فى الاقتصاد القومى ، مع الماركسية اللينينية من جهة أخرى ، كاتجاه يقوم على إلغاء الملكية الخاصة وتحريمها ، وعلى وضع المجتمع وحريته فوق : الفرد ، وحريته الفردية .

وهناك اذن فى المجتمع الاسلامى المعاصر ثلاث ايديولوجيات تختلف فى جوهرها بعضها عن بعض اختلافا بينا :

هناك : الاسلام ونظامه فى صلة الفرد بالمجتمع والدولة ، وهى صلة الحرية الفردية المشروطة بالابقاء على الصالح العام ، والمحافظة على الأقل على عدم اضراره واذاثه بسبب مباشرة هذه الحرية الفردية ، وكذلك فى صلة

الفرد بالله ، وهى صلة الايمان به ، والهداية بكتابه ، والسلوك طبق مبادئه ومعايره .. وهى صلة تعود فى نهايتها لصالح العلاقة التى بين الفرد والفرد .

« الم . ذلك الكتاب لا ريب فيه ، هدى للمتقين . الذين يؤمنون بالغيب ، ويقيمون الصلاة ، وما رزقناهم ينفقون . والذين يؤمنون بما أنزل اليك ، وما أنزل من قبلك ، وبالأخرة هم يوقنون » (١) .

وهناك العلمانية ونظامها الديمقراطي السياسى ، والرأسمالى الاستغلالى فى الاقتصاد القومى ، واللااسلامى فى التوجيه ، والتعليم ، والتشريع ، والقومى فى اقامة الحدود والفواصل العنصرية وتمجيد تراب الأرض ، أكثر من اعتبار القيم الدينية ومعايير السلوك الاخلاقية الفردية والجماعية على السواء ، التى جاءت بها رسالة الدين .

وهناك الماركسية اللينينية فى تغليب قيمة المجتمع على قيمة الفرد فيه ، والغاء حرية الفردية فى مواجهة الحرية الجماعية ، ومن ثم لا يملك الفرد .. وانما تملك الجماعة ، ولا تقوم الأسرة .. الا بمقدار ما يقوم عليها المجتمع . وكلما كانت القيادة جماعية ، وكان العمل جماعيا ، وكلما كان الفرد جزءا وليس وحدة فى الجماعة .. كلما تجلّى وتحقق اتجاهها .

... وكذلك فى انكار الايمان بالله ، ومكافحة الدين ، لأنه يخلق ازدواجا فى الولاء ، وتتبع رجاله كأصحاب خطر على أفراد المجتمع ، وتجميد اية سلطة أو نفوذ دينى وعزلها عزلا تاما عن التوجيه وعن كل جانب آخر من جوانب حياة الانسان فى المجتمع .

هذا الى ما يترتب على تنفيذ النظام الاشتراكى فى الاقتصاد القائم على الغاء الملكية الفردية من :

● سقوط نفقة الاقارب من الأسرة حسب الشريعة الاسلامية ، ومن بينهم الزوجة والوالدين ، والأولاد .

● وسقوط فريضة الزكاة .

● ووقف نظام الارث المعمول به فى الاسلام (٢) .

(١) البقرة : ١ - ٤

(٢) وذلك بسبب ان ملكية الأفراد ، وهى ما يحصلون عليه من أجر .. لا تزيد على ما يسد حاجتهم فى اليوم والليلة .. ومن هنا أوجب هذا النظام عمل المرأة خارج المنزل لسد حاجتها من الطعام والملبس .. كما أوجب رعاية الدولة للأولاد ، وشرع التأمين ضد الشيخوخة والعجز عن العمل لآى سبب .

بالإضافة الى أنها تجعل المتسورذ فى الرأى والمباشرة فى الحكم والسيادة لطبقة معينة هى عوام الناس وجماهرهم .

وبينما الاسلام لا يعرف حدود أمة الا بحدود سيادة مبادئه الانسانية .
والايمان بها منبثقا عن الايمان بالله ..

.. اذا بالماركسية اللينينية لا تعرف حدود أمة الا بالولاء للعمالية العالمية وبانكار كل مقومات القومية ، والكفر بالله ورسالته .

.. واذا ايضا بالعلمانية او القومية اللادينية لا تعرف أمة الا بحدود ترابها وبخصائص الشعب من حيث الجنس البشرى او الطائفية من حيث المذهب التى تعيش على هذه الأرض ، فى بعد عن الصلة بالسما و ما بتصل بها من هداية الله .

ثم كذلك بينما الاسلام لا يعرف الانسان الا وحدة من : بدن وروح ، ولا يعرف توجيهها صحيحا له الا بالنوازن بين الروح والبدن .. والا بصفاء الروح وعدم طغيان البدن .

.. اذا بالماركسية اللينينية لا تعرف الانسان الا مادة محسوسة مظلمة فى ظاهره وباطنه ، وفى جسمه وعقله على السواء ، ولا تعرف توجيهها سليما له الا ببقائه فى ظلام المادية والا بتنمية ذاته فى تفاعله مع العنصر الاقتصادى وحده .

.. واذا بالعلمانية او القومية اللادينية ايضا لا تعرف الانسان الا ارادة حرة ، لا تتقيدها حدود لصفاء النفس ، ولا قيود للابقاء على المسودة الانسانية بين فرد وفرد ولا تعرف توجيهها صحيحا له الا بما يحفظ له هذه الارادة الحرة ، ولو دفعت الى طريق شهوة البدن والجسم وحده .. ولو حدثت من انسانية الانسان ومن مستواه الذى يتميز به كائنسان .. ولو قوضت المجتمع كمجتمع ، وأبقت على الانسان كفرد الى حين .

* * *

= وفى تحديد هذا النظام للأجور جعل الأجر بحيث لا يزيد عن حاجة الفرد حسب مستوى معيشته . والمرأة فيه مساوية للرجل فى كل شئ ، سواء فى الأجر عن العمل الواحد او فى مباشرة العمل نفسه ، لا يختلف عملها فى طبيعته عن عمل الرجل . وان كان هناك شئ يورث فنصيبتها غيما يورث لا يختلف عن نصيبه فى الكم والنوع .

ثلاثة نظم : فى التفكير .. والايمان .

... وثلاثة اتجاهات يدفع الانسان فيها ، دون أن يكون بينها التقاء
الا فى أنها يصارع بعضها بعضا ، من أجل السيادة على الانسان .
... ثلاث ايدولوجيات تتصارع على أرض المسلمين لقيادة المسلم فى
مجتمعه ، ويختلط بعضها ببعض بحيث يشنبه الأصل بينهما على المسلم ، أن
لم يكن ينكره .

ماذا يكون من آثار هذه الأيدولوجيات الثلاث فى حياة المسلم ، وفى حياة
مجتمع المسلمين .

ليس هناك الا أن تدفع كل أيدولوجية فى حياة المسلم بما يلتزمه منطقها
من معايير للسلوك والتصرفات ، ومن مفاهيم تحدد النظرة الى الوجود وقيمة
الانسان .

... ليس هناك الا أن يدفع القوى منها حسب قوته فى الاعلام والمساندة
والضعف منها حسب ضعفه برجاله وعرضه ، أن بقيت فيه حياة تدفع
وتحرك .

... ليس هناك الا أن تدفع المادية ، التى تقوم عليها أية ايدولوجية
بين هذه الثلاث .. الى ما يشبع الغرائز فى السلوك .. والى ما لا يدع البدن
يفيق من متع وملذات حسية ، ومن فواحش ومنكرات ..

... وليس هناك ازاء ذلك الا ما تنكره الروحية التى تشارك فى تكوين
بعض هذه الأيدولوجيات الثلاث ، مما يثير الغرائز ويجعل حياة الانسان حياة
شهوة بطن وفرج ، وحياة انحلال ونحل من أى التزام خلقى ، يحفظ على المرء
قيمه وعلاقته بغيره .

... ليس هناك الا أن تدفع المادية التى تقوم عليها أية ايدولوجية من
هذه الأيدولوجيات الثلاث ، فى مجال النظر والتقييم .. ما يحسن : فى
« النفعية » و « الانتهازية » ... ويبغض بالتالى فيما « يجب » أدائه فى غير
مقابل لصالح المجتمع ولصالح الآخرين فيه .

... وليس هناك ازاء ذلك الا ما تنادى به الروحية التى تشارك فى
تكوين بعض هذه الأيدولوجيات .. من الاعطاء دون اخذ ، وأداء الواجب
لذات الواجب .

... ليس هناك الا « فردية » تسير فى طريق الطغيان ، والا انانية تنكر
على الغير قيمته ووجوده ، وهذا ما تدعو اليه الأيدولوجية العلمانية باسم

الحرية الفردية ، وتصر اليه الماركسية اللينينية ، باسم البروليتاريا والطبقة الكادحة .

... وليس هناك في مقابل ذلك الا « جماعية » يلتزم فيها الفرد أمام نفسه حرا مخارا بنصيبه في قيامها وبقائها ، ويحتفظ بوجوده الذاتي وبمشيئته الجماعية . وذلك ما يدعو اليه الاسلام وتطلبه رسالته .

ومن أجل ذلك : نجد « الواقع » في حياة المسلمين . . خليطا من المقاييس الأخلاقية . . وخليطا من سبل السلوك الخلقي . . وخليطا من النظرات الفكرية والفلسفية . . وخليطا من المجموعات البشرية في الميول والانجاء . . وخليطا من النقاش والجدل يحكمه التضاد والتناقض . . وخليطا من أنواع الحقد والكراهية . . وخليطا من نظرة التربص والمؤامرات .

... ومن أجل ذلك نجد تضادا وتضاربا في المجتمع الاسلامي — أي مجتمع — فكريا وعمليا ، قبل أن يكون طبقيًا أو اجتماعيًا . . . نجد صراعا في التفكير والنزوح والسلوك ، قبل أن يكون صراعا بين الغنى والفقر . . أو بين الطبقة الأرستقراطية أو البورجوازية من جانب ، والعمالية ، أو الكادحة من جانب آخر .

... ومن أجل ذلك نجد تضادا وتضاربا بين دعوة في الولاء الى قوم ووطن . . وأخرى الى عالمية عمالية . . وثالثة الى مبادئ وقيم انسانية .

... نجد احدى الأيديولوجيات الثلاث ترتبط بأرض وهي : العلمانية القومية ، وثانيتهما : بطبقة عامة في مجتمع وهي الماركسية اللينينية ، وثالثتها : بمستوى انساني خاص . . هو مستوى الانسان الرفيع في أي أرض ، وفي أي قوم ، وفي أية طبقة ، وهي الأيديولوجية الاسلامية .

ويصور المجتمع الأندونيسي المعاصر . . . هذا الخلط . . وهذا التناقض :

فالاسلام ، الدين الاصيل بين المسلمين فيه . . يتبنى نظاما أيديولوجيا في الحياة ، هو نظام انسانية الانسان وانسانية الأسرة ، وانسانية المجتمع .

.. طرأ عليه منذ سنة ١٩٢٧ أيديولوجية القومية الأندونيسية كما قن حدودها الرئيس سوكارنو « بونج كارنو » ، وسكون من الماركسية ، والايمان بالله ، وهو تركيب أيديولوجي متنافر .

... ثم طرأت عليهما معا بعد الحرب العالمية الثانية الشيوعية اللينينية فيما تنكره على الاسلام كدين عقيدة وشرعية ، وفيما تنكره على القومية الأندونيسية في الولاء للوطن الأندونيسي كعائق في سبيل العالمية العمالية ، التي تربط ولاءها الأخير « لموسكو » ، أو « بكين » .

ويتكون نظام الحكم في هذا المجتمع الأندونيسي من أحزاب ثلاثة ، يمثل كل حزب منها اتجاهها وأيديولوجية خاصة من هذه الأيديولوجيات الثلاث . وفي واقع الأمر : يتكون هذا النظام من تناقضات وتناقضات تثير القلق والاضطراب ... وتدفع الى عدم الاستقرار في العلاقات ، وإلى الانقلاب ثلث الانقلاب .

وهذا ما كان بالفعل من قيام الحزب الشيوعي بانقلاب من أجل السلطة وتحويل الأمة الأندونيسية المسلمة كلها الى مجتمع شيوعي عمالي عالمي ، مرة في سنة ١٩٤٩ ومرة ثانية في ٣١ سبتمبر سنة ١٩٦٥ .

... وليست هذه هي المرة الأخيرة ... طالما لم يصف المجتمع ويخلص الى أيديولوجية واحدة ، هي أيديولوجيته الأصلية ، وهي نظام الاسلام .

ان استقبال المسلمين في المجتمعات الاسلامية لمصدر الانحلال الخلقي في المجتمع الصناعي المعاصر ، الذي وقع تحت تأثير « اللادينية » في الاتجاه العلماني ، تحت تأثير « الاتحاد » في الاتجاه الماركسي اللينيني ... هو استقبال يلقي الاستنكار من جانب ، والترحيب من جانب ثان ... يلقي الاستنكار من الكتلة الهزيلة ، بينما يلقي الترحيب من الكتلة التي تحمل القلم في التوجيه ، وهي قوية على قتلها بما تملك من زمام التوجيه نفسه .

... حتى علاقات الأسرة المسلمة أصبحت غير مستقرة ، تحت ضغط التباين في مقاييس السلوك التي تفرضها هذه الأيديولوجيات الثلاث ، فضلا عن نظام الحكم ، والتشريع ، والتوجيه . فبينما يوجب الاسلام تضامنا في علاقات الأسرة بأداء نفقة الأقارب على الموسع قدره وعلى المقتر قدره ... ونضامنا في المجتمع بأداء فريضة الزكاة — اذا بنظام الغاء الملكية الفردية في النظام الاشتراكي الماركسي يسقط الأمرين معا ، عن طريق منع القدرة على الاتفاق وأداء الزكاة .

وبينما النظام الاسلامي يكل أمر الطلاق أصلا للزوج ولا يعرف ما يسمى بالانفصال البدني ... اذا بالنظام العلماني متأثرا بتقاليد المسيحية ان اباح الطلاق ، فعن طريق القضاء ، وبدلا منه يجيز الانفصال البدني الى غير أجل . فلا تعرف المرأة وكذلك الرجل : أهى أو هو في علاقة زوجية أم لا .

ومن يقرأ مثلا ما تكتبه « ليلي البعلبكي » في لبنان ، وزبيده بيطاري الجزائرية (١) ... يرى الاتجاه اللااسلامي تحت ما يسمى بتحرير المرأة المسلمة ، فيما يطلبانه من : شرعية زواج المسلمة بغير المسلم (٢) ... وإباحة

(١) في كتاب لها بعنوان : « ألا ابكين يا اخواتي المسلمات » أصدره جاليمارد في باريس باللغة الفرنسية .

(٢) ومن الأخبار الأخيرة التي نشرتها بعض الصحف الأوروبية باللغة =

النجربة الجنسية قبل الزواج ... ومساواة الطفل غير الشرعى بالطفل الشرعى ، الأمر الذى يدل على تأثير الاتجاه المادى العلمانى ، او الالحادى فى محاولة التغلب على ابعاد القيم الاسلاميه فى العلاقات الاسريه من جانب ، وعلى وجود الضعف الاسلامى فى المجتمع من جانب آخر .

آثار الصراع الايديولوجى :

ولم تكن آثار هذا الخلط العجيب القائم على التناقض بين الايديولوجيات الثلاث فى المجتمع الاسلامى ، هى فقط : صعوبة استخلاص الاتجاه الاصيل الايديولوجى للمجتمع فى خطوطه الواضحة من هذا الخلط .. ولا صعوبة حمل المجتمع الاسلامى على اتباعه .. ولا صعوبة نوجبه العاطفة الدينية بين المسلمين توجيهها سليما ايجابيا .

... بل كان من الآثار الواضحة لهذا الخلط مع ذلك : امران فى غاية الأهمية :

١ - تواجد كتل ايديولوجية داخل المجتمع يتربص بعضها ببعض ،

٢ - وتعرض المجتمع للضغط الايديولوجى الخارجى .. لا يثار ايديولوجية معينة على حساب الاخرى : اما العلمانية اللادينية ، او الماركسية الالحادية .

وتشكيل هذه الكتل الايديولوجية يتم تحت تأثير الصراع الثلاتى ، ولغاية استقلال كل كتلة بالحكم فى المجتمع . وكل كتلة اذا استقلت بالحكم لا ندع مجالا لكتلة اخرى فى نداوله معها . لانها ذاتها ليست حزبا ضمن احزاب سياسية فى نظام حكم واحد . وانما هى عقائد مختلفة ومتباينة .. تنتهى الى نظم فى الحكم مختلفة ومتباينة كذلك .. ومن ثم لا يكون بينها تسامح ، لان تسع احداها الاخرى فى وجود واحد ، وفى توجيه واحد ، وفى ظل حكم واحد .

وهذه الكتل او المجموعات التى تنتمى الى الايديولوجيات الثلاث بتطلعها الى الحكم فى المجتمع الاسلامى ويتناقض بعضها لبعض .. يشتد الصراع

= الانجليزية خبر زواج الاميرة الايرانية المسلمة فريدة باختيارى البالغ عمرها ٢٢ عاما بمنتج الفيلم والمسرح الأمريكى : داود بلهام ، البالغ عمره ٤٠ عاما وقد عقد زواجهما بلندن فى يناير سنة ١٩٦٦ ثلاث مرات فى يوم واحد : مرة فى مكتب تسجيل الزواج المدنى ، ثم بعدها فى المركز الاسلامى بـ «ريجننت بارك» ثم أخيرا بكنيسة القديسة ماريا فى احتفال مسبحى . «هيرالد تريبيون» فى ٢٢ ، ٢٣ يناير سنة ١٩٦٦ ، الطبعة الأوروبية .

فيما بينها ويعنف . بحيث لا تكون هناك فترة للبناء الداخلى بعد الاستقلال السياسى ، فضلا عن تثبيت عوامل القدرة فيه على التماسك فى وجه الأزمات والتحديات الخارجية .

أما تعرض المجتمع الإسلامى للضغط الخارجى من أجل أيديولوجية معينة وهى فى الواقع : إما أيديولوجية العلمانية التى يحتضنها النظام الديمقراطى الرأسمالى فيما يسمى نفسه بالعالم الحر ، أو أيديولوجية الماركسية اللينينية التى تبشر بها الشيوعية ويساندها العالم الشيوعى فى أوروبا وآسيا .. فلأن العالم المعاصر ينقسم الى مجموعتين من الأمم والشعوب ، وتواجه كل منهما الأخرى فى حرب باردة أو ساخنة مواجهة لا تقبل التراخى ، الا تحت عوامل الاكراه .. ولفترة من الزمن قد تطول ، أو قد تقصر .

وكل مجموعة من هاتين المجموعتين تحاول أن تجذب أو تضغط على الشعوب والأمم الأخرى التى لم ندر بعد فى فلك أية واحدة منهما .. الى أن تدور فيه .. أو تحاول أن تحمل الأمة التى بدأت تدور فى فلك أية واحدة منهما .. الى التزام حركة هذا الفلك ، والبقاء فى تبعيته .. لا تخرج منه بحال أبدا ..

ان العالم الحر ، وهو : أمريكا ودول أوروبا الغربية ،

والعالم الشيوعى ، وهو : روسيا ، والصين ، ودول أوروبا الشرقية .. كلا منهما يدافع عن عقيدة ، ويحمى حضارة معينة ..

فبينما يحمى العالم الحر الحضارة المسيحية ، وفى ضمنها الاتجاه العلمانى .. يحمى العالم الشيوعى الحضارة المادية ، وفى ضمنها : الاتجاه الإلحادى الماركسى اللينينى .

والعالم الإسلامى تحت تأثير الاستعمار الثقافى الغربى ، وهو اتجاه العلمانية .. يكاد يعيش فى فراغ إيمانى وفى عزلة عن الإسلام . ومن أجل ذلك هو فى مهب الريح ، يتحرك حيث تدفعه الرياح ، وتزداد سرعة حركته فى اتجاهها .. حسبما يكون لهذه الريح أو لتلك من عنف وقوة .

فاذا بقي النظام الديمقراطى فى مجتمع اسلامى ، ومعها الرأسمالية فى الاقتصاد ، والعلمانية فى التوجيه .. فبقاء هذا النظام بنفوذ مجموعة العالم الحر ، وتتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية ..

واذا دخلت الشيوعية وأصبح لها حزب فى مجتمع اسلامى فبفعل العالم الشيوعى ومجموعته بزعامة الاتحاد السوفييتى أو الصين .

وكلتا المجموعتين : الغربية والشرقية .. يعملان في النقاء نام جاهدين
بطريق غير مباشر على أن لا يكون للإسلام شأن في المجتمعات الإسلامية ...
بحيث ننكون بعد : اليقظة والإيمان الواعي بالإسلام مجموعة ثالثة عالمية :
لا هي إلى الشرق الشيعي الإلحادي ، ولا هي إلى الغرب الديمقراطي
الرأسمالي والعلماني .

ومن هنا يصعب على الوعي الإسلامي الصحيح ، لو وجد ... أن يكون
سبيله ميسرة في المجتمعات الإسلامية . والأمر الآن لذلك .. يكاد يشبه
ما كان عليه أمر الدعوة على عهد مكة :

قوى عالمية خارجية .. لا تريد الإسلام في عالمه وشعوبه ،
... وقوى داخلية في المجتمعات الإسلامية ... يندفعها الصراع من أجل
الحكم إلى اغفال الإسلام وتجاهله ، أو إلى العمل على بقاءه في حجب التاريخ
لا يصل نوره إلى حاضر المسلمين ، وغدهم .

للغوى العالمية الخارجية مصلحة .. وللكتل الأيديولوجية داخل المجتمع
بين المواطنين مصلحة كذلك معها ، في إبعاد الإسلام من مصادر التوجيه
للمسلمين .

والذي له مصلحة حقيقية في الإسلام والإيمان به هو : الشعب المسلم
وحده في أي مجتمع إسلامي ... هي الجماهير المسلمة التي أضعفها :
الفقر ، والجهل ، والمرض ، على عهد الاستعمار ، وأضعفها الاستغلال ،
والاضطهاد والتتبع في ظل الحكم الوطني بعد الاستقلال .

أن الشعب المسلم في أي مكان .. هو صاحب المصلحة الحقيقية في
الإيمان بالإسلام . لأنه عاش حتى الآن بالإيمان به وحده .. وكافح الظلم
بهذا الإيمان وليس بغيره .. ووقف في وجه الاستعمار بتوجيه القرآن ،
وليس بتوجيه القومية اللادينية والعلمانية الغربية ، ولا بتوجيه
الماركسية اللينينية .. ويقف اليوم في وجه السياسيين الوطنيين المستقلين
بالعاطفة الدينية وحدها .

أن الشعب المسلم في أي مكان .. عاش بالإسلام .. ويعيش
للإسلام .. لا تهزه متع الحياة الدنيا .. بقدر ما تحركه عاطفة الإيمان بالله ،
وصلته برسول الله صلى الله عليه وسلم .. عندما صلى ويسلم عليه في
كل صلاة ...

التعايش السلمي :

وان سياسة التعايش بين الماركسية اللينينية من جانب والديمقراطية
الغربية الرأسمالية من جانب آخر ... لم توقف الصراع بين الكتلتين ،

ولا كذلك الهجوم والدفاع بين الأيديولوجيتين . وانما حول الصورة العلنية الواضحة للهجوم والهجوم المضاد الى صورة أخرى غير مباشرة .

... تلك الصورة الأخرى هي صورة الضغط الاقتصادي : وصورة القروض للتنمية الاقتصادية في الدول النامية أو المتطورة في محاولة لكسبها .

فالانحداد السوفييتي(١) يقدم قروضا سخية للدول النامية لشراء معدات صناعية وحربية . والولايات المتحدة الأمريكية كذلك تقدم قروضا لهذه الدول لشراء المواد الغذائية من فيض الحاصلات الأمريكية الزراعية ، وهي القروض التي تستخدم في شراء : الطعام من أجل السلام ، ثم تحصل بالعملة المحلية للدولة النامية على أن يخصص جزء منها للتطوير الزراعي في تلك الدولة .

وكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة يقدم سلعا فائضة عنده ... من جيش من « الخبراء » يسعى لتصدير الفكر الى جانب تصدير السلع !! وتأييد فريق من المواطنين وتصفية آخر !!

واجب المسلمين :

واجب المسلمين . . في المجتمعات الاسلامية المعاصرة أن ينبهوا أولئك العلمانيين أو الماركسيين الذين اغتصبوا القيادة والزعامة فيها ، وخانوا العهد والتاريخ ، وانحرفوا عن الجادة التي سار عليها الصراع ضد الاستعمار ، وتنكروا للمبادئ التي حملت على الاستقلال وعلى تخليص الأمة الاسلامية في أي مكان من اضعاف المستعمر واذلاله ، وهي مبادئ الاسلام والايمان بها والتضحية في سبيلها بالنفس والمال ، والولد .

ان الاستعمار في المجتمعات الاسلامية — عندما جثم — استهدف الاسلام لأضعاف قيمه وابعاد النائثة من أبناء المسلمين عن قوة الايمان به والتمسك بتعاليمه . . كما استهدف رجاله وعلماءه بابعاد القوى منهم عن مجال الحياة العامة والحيلولة بينه وبين الاستقرار في حياته الخاصة ، وبتقريب الضعيف منهم عن طريق المال أو الجاه في الوظيفة والسلطة ، وحمله من أجل استمرار استمتاعه بالمال أو الجاه أو كليهما . . على الاحتراف بالدين وتشويه قيمه ومبادئه . وقد وجد بعض . . الطرفين . . في شمال أفريقيا أو في وسطها أو في غربها من الاستعمار الفرنسي تشجيعا على تثبيت البدع والانحرافات في تلك المجتمعات ، حتى لا تعود مبادئ الاسلام الى صفائها وبالتالي الى قوتها . ومن ثم يمكن للمستعمر أن يستقر ، ويستغل ،

(١) وكذلك الصين الشيوعية في نطاق ضيق وفي فاعلية أكثر نحو هدفها المنشود .

ويستذل ويسود ! مع أن لبعضهم الآخر فضل كبير في نشر الاسلام في هذه المجتمعات .

والمسلمون في حركات التحرير من الاستعمار وفي استرداد سيادتهم على بلادهم عمدوا كذلك الى الاسلام نيزيلوا غشاوة البدعة من نمائمه ، ويكشفوا الانحراف في ماويله ، وليعملوا على زيادة الايمان به والاسمسك بمبادئه ، حتى يصبحوا جماعة عزيزه الجانب .. قويه الاتجاه : تكافح في الحياة بعد وعى بها ، وبما يجب أن يسود فيها ، ويسهدف فيها .

والاختلاف في أسلوب اضعاف الاسلام بين الاستعمار الفرنسي والآخر الانجليزى يرجع الى التعصب الدينى الكاثوليكي في الشعب الفرنسي من جهة والى ملاعبة البرونستية للاتجاه العلماني في الشعب الانجليزى من جهة أخرى .

فالكاثوليكية أصلا ترى في الاسلام خروجاً عن جادة الدين ونطاق العقيدة السماوية ، ولذا توجب مقاومته بكل عنف وكذا مقاومة المنتسبين اليه واذلالهم واحراجهم في الحياة . وقد تجلت مقاومة الكتلثة للاسلام في اسبانيا ، كما تجلى اضطهادها للعرب والمسلمين هناك ، قبل استعمار الفرنسيين لشمال افريقيا ... ولذا فالاستعمار الفرنسي للمجتمعات الاسلامية في أى مكان يحمل انحقد على الاسلام وعلى المسلمين . ومن هنا كان أسلوبه في اضعاف المسلمين واطعاف صلهم بدينهم هو محاولنه تصوير الاسلام كمجموعة من الخرافات والاهام ، أو على الأقل كمجموعة من القواعد التى لا تتفق مع الحضارة الانسانية ، أو الميل بكل تعاليمه الى صوفية الحلاج وابن عربى ، وهى صوفية : « الحلول » و « الاتحاد » ! . وليس هناك أقوى في أداء هذه الغاية من بعض المنحرفين من « الطرقيين » الذين انحطوا الى عبادة الانسان وبالسلبية في الحياة ، وتشبهوا بمظاهر هى نضحك وتبكي ، بينما لا تثمر في الحياة الانسانية غير التواكل والانحراف في فهم « القدر » .

وبعض رجال الطرق الذين استخدمهم الاستعمار الفرنسي ليس هم من السائرين على جادة التصوف المستقيم والزهد القائم على القناعة وطرح التشبث بمتع الحياة وانما هم شىء آخر .. هم المتمسكون بالخرافات أقرب الى الشعوذة وانغماس في باطل ليست له صلة بحق . أما التصوف المستقيم فهو الضمان لسيادة الانسان في الحياة .. وصمام الأمان ضد خطر الأنانية ، وما أشدها خطراً على الذات وعلى البشرية .

... التصوف المستقيم ، أو الزهد القائم على القناعة هو لب رسالة

الدين وجوهر الروحية .. انه ضد الشره والطمع .. ضد الطفيلان والاستعمار .

... والحياة التى تكسر فيها حدة الأنانية هى حياة الانسان الكريمة ، وليست الا حياة الزاهد العابد . والحياة التى تسود فيها المادية هى حياة الأنانية اللانسانية .. وحياة الاستعمار والاذلال .. وحياة الذل والفرقة العنصرية .

ولمصاحبة التعصب الكاثوليكي للاستعمار الفرنسى كان من أساليبه فى المجتمعات الاسلامية - بجانب اضعاف الاسلام وتشويه قيمه - الحض على نشر الكتلكة من مذاهب الكنائس المسيحية عن طريق التبشير فيها وتحويل المساجد الى كنائس او الى حانات وبارات يحتسى فيها الخمر ويرتكب المنكر، نماديا فى احتقار الاسلام واذلال المسلمين . وذلك كله بالاضافة الى ترك المسلمين فى جهل وفقر ومرض ، ان لم يحملوا اكثر من ذلك على الاغراق فى كل من هذه الجوانب المميّزة للانسان .

أما الاستعمار الانجليزى .. فقد أخذ الطريق الآخر لاضعاف الاسلام كطريق لتأمين تبعية المسلمين ورضائهم بالحكم الجديد ، وهو طريق العلمانية وتأكيد فى المجتمعات الاسلامية .. حتى ينعزل الاسلام كلية او يتخلف عن قيادة هذه المجتمعات بحيث لا يعود له بعد ذلك أثر فى هذه المجتمعات الا اذا قامت دعوة جديدة الى مبادئه لا تقبل فى قونها ودفعها عما كان عليه الوضع على عهد الدعوة الأولى فى مكة والمدينة .



ولكن ارادة المسلمين ، رغم هذه او تلك من المحاولات لاضعاف الاسلام من جانب الاستعمار .. كانت أقوى بكثير فمنها فنفذت الى جمع التمثل وتكثيل القوى فى مواجهته على أساس من الاسلام وعملا بمبادئه فى الجهاد فى سبيل الله والتضحية بالنفس والمال والولد أملا فى رضائه .

وكانت ارادتهم من ارادة الله فضعفت شوكة الاستعمار وتقلص ظله العسكرى والسياسى ، وبقيت آثاره فى الاقتصاد والثقافة والتوجيه .

والخطوة التى كان يجب على المسلمين فى أى مجتمع حصل على استقلاله السياسى من مجتمعاتهم أن يخطوها فى سبيل تدعيم هذا الاستقلال من جانب ، والتخلص نهائيا من الآثار الاقتصادية والثقافية والتوجيهية التى بقيت للاستعمار من جانب آخر .. هى اعادة النظر فى القيم والمبادئ الاسلامية وطرح الزائف والطارىء عليها من البدع والانحرافات ومظاهر

الضعف كلها ثم التمسك بالأصيل النقي منها . وهذا يستوجب حتما محاربة البدع والأباطيل والسلبيات كلها . . كما يستوجب الدعوة الى قوة الايمان وقوة الترابط في المجتمع على أساس من مبادئ القرآن والسنة الصحيحة . وبذلك يصبح المجتمع الاسلامي ذا خلقية اسلامية ، كما يصبح صاحب انسانية بين افراده وفي علاقته بالمجتمعات الأخرى .

ولكن بدلا من هذه الخطوه قفز الى قيادة هذه المجتمعات في الأغلب منها من الوطنيين من هو مولع بتقليد الغرب في نظام الحكم وفي التوجيه ، تحت التأثير بتلك الدعايات السابقة المفروضة التي كان يروجها المستعمرون وهي تلك الدعاية التي تصور الحضارة الغربية والسلوك الغربي والتوجيه الغربي على أنها نماذج للبشرية .

وسار هؤلاء القادة في نفس طريق الاستعمار السابق في حكم المجتمعات الاسلامية وفي توجيهها . ودفعوا بذلك العلمانية او الاستهتار بالقيم الاسلامية خطوات الى الامام ، بينما طاردوا الاسلام في مبادئه الاصيله مراحل الى الخلف وعلى هامش حياة المسلمين .

وبعض المجتمعات الاسلامية التي تكونت فيها قوة عسكرية وطنية بعد الاستقلال أصبحت هذه القوة فيها تمارس نفس الطريق في الامتيازات الطبقيّة التي كانت تمارسها قوات الاحتلال العسكري ، وتسير في معاملة المدنيين بنفس الأسلوب الذي كان لتلك القوات في سلوكها مع المدنيين من المواطنين .

ويكاد الطريق الوطني في المجتمعات الاسلامية بعد الاستقلال السياسي لا يرى مميّزا من الطريق الاستعماري على عهد الاحتلال ، الا باللغة الوطنية التي فشلت استعمالها في عهد الحكم الوطني .

... أما خطوط الحياة العامة .. وأما مسالك التوجيه ... وأما الاعتراز بالحضارة الغربية فلم يتغير الأمر فيها بعد الا بالزيادة عما كان عليه الوضع من قبل .

فإذا شاء لبعض قيادات المجتمعات الاسلامية بعد الاستقلال السياسي أن تخالف في نظام الحكم والتوجيه والتشريع التي كانت للمستعمر السابق . . فإنها تخالف باتباع النظام الآخر في الغرب أيضا وهو نظام الماركسية اللينينية . وليس في التفكير في إعادة النظر في تقييم المبادئ الاسلامية تمهيدا لتطبيقها وسعيًا وراء الاستقلال الحقيقي للمجتمع الاسلامي .

والماركسية اللينينية بخداعها بالشعارات البراقة والزائفة من : التقدمية . . والحتمية التاريخية . . والجمهورية . . والنضال الثوري . .

والعدالة الاجتماعية ، وباستخدامها عبارات التنديد بالاقطاع ورأس المال من : استغلال الطبقة العاملة ، وتشويه الملكية الفردية ، ومن طلبها استخدام التخريب ، ورفضها للقيم الأخلاقية كلها في سبيل الوصول الى حكومة الطبقة العاملة .. وفي الواقع للوصول الى حكومة ديكتاتورية تقوم بها عصابة معينة وتفرض وصايتها على الجماهير والفوغاء .. بصور مختلفة ... اكثر شرية من نظام الحكم القريب الآخر السابق عليها ، وهو حكم النظام الرأسمالي . اذ هذا النظام الأخير اذ يوصل الى فجوة في توزيع الثروة القومية ، ويدفع الى ثراء طاغ في جهة وفقر مدقع في جهة اخرى بين المواطنين .. لكنه يترك على أية حال فم المواطن مفتوحا للقول وللراى دون حرج واذى ، ودون ارهاب وتتبع .. اما ذلك النظام الماركسى اللينينى فهو يحرم الفم في فتحته من تناول لقمة العيش اذا خرج منها قول أو راى . وفتحة الفم تفتح مرة واحدة اما لسد رمق المعدة ، واما للقول ، ان بقى له بعد القول نبض يشير الى حياته .



ان اتباع اى من النظامين فى اى مجتمع اسلامى مستقل سياسيا فى الوقت المعاصر هو انتكاس فى واقع الأمر لحركة المواجهة التى أضوفت الاستعمار ثم أرغمته على الموافقة على الاستقلال السياسى .. بل هو أبعد من ذلك .. هو خيانة للحركة الوطنية والقوة الوطنية التى تكتلت على أساس من الايمان بالاسلام ، وكان يجب ان تبقى متكثلة على الأساس نفسه لتدفع بحركة الاستقلال الجديدة الى ابراز شخصية المجتمع واهياء الروابط التى ترتبط بين افرادة ، كالجسد الذى اذا اشتكى عضو منه بالحى تداعت له سائر الأعضاء بالحى والسهر .

ان العناصر السطحية الهزيلة التى دفعتها الانتهازية والنفعية الى تقدم الصفوف لقيادة المجتمعات الاسلامية التى استقلت والتي يعاونها الغرب أو الشرق فى البقاء فى القيادة .. تشكل الخطر الجسيم على هذه المجتمعات ذلك الخطر الذى فتت قوتها الوطنية الداخلية الى قوى متصارعة متباغضة ، محتمة هذه العناصر بحماة النظام الرأسمالى أو ذاك النظام الماركسى ، وملتجئة اليه فى تسليح بعض التشكيلات الوطنية التى تؤلفها لمساندة الحكم الداخلى : سواء بعثاده الحربى أو بخبرته الفنية العسكرية .

... ان خطر هذه العناصر القيادية ينفذ الى صميم المجتمع ويحول قوته الوطنية الصاعدة نحو التمكن من الاستقلال الحقيقى الى قوة تدفع الى تبعية جامحة الى هذا المعسكر الرأسمالى أو الى ذاك الماركسى اللينينى فى أيديولوجيته وتفكيره . وقد كانت هذه القوة على عهد الاستعمار متحفزة الى

الانطلاق نحو بناء شخصية المجتمع ثم انطلقت فعلا فزحزحته عن مركز السلطة .. ثم ارتدت على عهد الاستقلال الوطنى الى هدم الشخصية الأصلية للمجتمع كى تلحقه بركب الآخرين . وكل ذلك من أجل الحكم وجاهه .

ان هذه العناصر الهزيلة فى تفكيرها والمنسلطة بعضلاتها النى استولت على قيادة المجتمعات الاسلامية .. عاجزة عن أن تخرج من تبعية التقليد لأحد النظامين الغربيين عجزا ذاتيا ... وعاجزة عن وعى تاريخ هذين النظامين ، وعن تقييمهما وعن المصير الحتمى المؤدى كل واحد منهما اليه . وهو طغيان عصابة : مرة عن طريق المال .. وأخرى عن طريق الغاء الفقر ! .

ان عصابة الرأسمالية فى المجتمع العلمانى هى عصابة أفراد نشطوا فى جمع المال وتكديسه ، بينما عصابة رأسمالية الدولة فى المجتمع الماركسى اللينينى هى عصابة أفراد وقع فى أيديهم المال بسيطرة القوة وبخداع الشعارات .

ولم يستطع المسلمون فى المجتمعات الاسلامية بعد استقلالها أن يقوموا فى وجه هذه العناصر السطحية الهزيلة كما قاموا من قبل فى وجه قوة المستعمر ونفوذه واستخلصوا منه استقلال شعوبهم ، لأنهم ونقوا فى هذه العناصر كمواطنين .. بالاضافة الى أن هذه العناصر أغرنهم ، وتغريهم باسم الوطنية أو باسم العدل الاجتماعى : من الشعارات التى تعبر عن آمالهم دون أن يكون لها واقع فى يوم من الأيام ، طالما كان أسلوب الحكم هو النظام الرأسمالى أو النظام الماركسى اللينينى .

فعامل الاغراء بالشعارات مرة .. وعامل القوة المسلحة مرة أخرى التى تمت بعد الاستقلال وأقبل على استقلالها الاستعمار الجديد والشيوعية العالمية على حد سواء .. حالا فى بعض المجتمعات دون النمو السوى الرئيد .

ولم تكسب بعض المجتمعات الاسلامية المستقلة من استقلالها سوى الصراع الداخلى من أجل الحكم ، وسوى كبت الحريات الفردية وتحطيم قوى المعارضة سواء بين المثقفين أو اصحاب الثراء والنعمة .. وبذلك عادت هذه المجتمعات الى الاحساس بالاذلة مرة أخرى .. وربما كان احساسها بالاذلة هذه المرة على عهد الحكم الوطنى أشد منه على عهد حكم الاحتلال السابق .

وربما يعتبر استقلالها بسبب هذه الآثار السلبية عاملا لنخلفها : سواء فى البناء والتعمير ، أو فى تأكيد القيم الاجتماعية ، وتكوين الشخصية المميزة للمجتمع .

وعلى أية حال فالاستقلال السياسى وما أنى بعده من حكم وطنى فى بعض المجتمعات الاسلامية يعتبر على الأقل فترة تجميد للقوى الذاتية فى المجتمع ، تلك القوى التى أطاحت بنفوذ المستعمر وقوته ، ان لم يعتبر هذا الاستقلال عامل اضعاف وافناء لها .

ولهذا يجب أن يستأنف المسلمون ما بدأوه فى مواجهة الاستعمار وهو السعى الى استقلال حقيقى يمكن للقوى الذاتية فى المجتمع من الانطلاق كى تكسح رواسب العلمانية الغربية فى عنف تلك الأيديولوجية الأخرى المستوردة ، وهى أيديولوجية الماركسية اللينينية . وبذلك يخلو الطريق لاستمرار تاريخ الأمة الاسلامية كأمة تميزت برسالتها ومنهجها فى الحياة ، وبدورها فيها ، وهو : دور السلام والاسلام .

وإذا كانت تجربة ما بعد الاستقلال السياسى فى بعض المجتمعات الاسلامية صاحبها هذه النتائج المعوقة من التقدم الحقيقى فى مجال الانسانية أو فى مجالات الحياة الأخرى المادية والاقتصادية ، والمريرة فى الوقت نفسه بالنسبة لتفتيت قوى الأمة فى الصراع والتنافس الداخلى من أجل الحكم . . فأولى بالمجتمعات الاسلامية الأخرى التى هى أحدث عهدا بالاستقلال السياسى كالجائر . . أن تكون خطواتها بعد الاستقلال امتدادا لنهضتها السابقة التى دفعت بالاستعمار الى حدوده الأصلية من جديد ، سواء فى مقومات بنائها ، أو فى أهدافها . وهذه المقومات والأهداف لا تخرج عن إعادة تكوين شخصية الأمة الجزائرية عربية واسلامية ، محافظة على ما ورثته من قيم وتأخذ من العلم والتكتيكية ما وسعها الأخذ منها ، لاقامة حضارة معاصرة ترتكز على المبادئ الاسلامية وحدها فى التوجيه والايمان ، قبل أن تجرأ تبعية أخرى أيديولوجية أجنبية لها ظروفها الخاصة فى نشأتها وقيامها ، ولها نتائجها فى التجربة تنزل بالانسان الى مستوى الحيوان أو الأدنى ، أو نجعل من الحاكم طاغية لا يعرف الرحمة وان اتقن صنوف الفساد والانحراف .

ان ثورة المليون شهيد بالجزائر لم تكن لحساب الشيوعية والماركسية اللينينية بأى اسم . . ولا لحساب العلمانية الغربية . . وانما كانت لحساب الجزائر العربية الاسلامية التى أريد لها أن تبعث من جديد عربية اسلامية والا : كان الأولى لها أن تبقى فرنسية كما أراد لها الاستعمار الفرنسى من أن تصير الى تبعية ماركسية لينينية كما يريد لها عملاء الشيوعية فى البسلاد العربية .

ان خروج هذه الثورة عن الخط العربى الاسلامى هو اهدار أدبى لدماء الشهداء ، واستخفاف بالأمة الجزائرية التى عانت التثكيل والظلم والسجون طيلة عهد الاستعمار . ولو أن هذه الأمة الأبية قبلت العلمانية الغربية . . أو

لو أنها حتى قبلت يومذاك الماركسية اللينينية . لما نكل بها ، ولما وقع عليها ظلم آثم ، ولما دفع بأبنائها الى السجون والمعتقلات ، وصبت عليهم فيها ألوان العسف والتعذيب .

... لا ينبغي أن تهدر بواعث نورتها وغاياتها . ويجب على الشعب الجزائري الباسل أن يقف بالمرصاد للانحراف في التوجيه وللعمالة الأجنبية . فالصراع الداخلي لم ينل منه بعد ولم يضعف من قوته التي حصل عن طريقها على الاستقلال . . فالوقت باق لم يفت ولم يمض ، للقبض على زمام التوجيه نحو نهضة وطنية وضع أسسها المعلم الأول عبد الحميد بن باديس .

أيه خيانة ترتكب إذ ما وطئت أقدام الغوغاء باسم التقدمية والعمالية العالمية مقدسات الأمة الجزائرية في عقيدتها ومبادئ الإيمان ، وهي المستوى الانساني الرفيع ؟

أية خيانة ترتكب إذ ما سرق الثورة عملاء في الداخل لأيديولوجيات أجنبية ودفعوا بالأمة الجزائرية ليحكم عليها من جديد بالاذلال وكبت الحريات وتحويل مساجدها الى نواد للعبث والمجون ، ومصادمة معتقداتها في ربها والهائها بمعتقدات بشرية تدعو الى خلق الحيوان وتعمل على تحويل جميع الناس الى حفاة متسولين ؟

* * *

الفصل الثالث

صراع الأيديولوجيات ومستقبل الإسلام

والأمل في عودة الاسلام كقوة عالمية تالفة ، وكعتيده يضحى المؤمنون في سبيلها بأرواحهم وبأموالهم وأهليهم .. هو في الشعب المسلم اذن ، وليس في المحترفين السياسيين بمصيره من أجل المصلحة الذاتية .

... وليس بماركس وتعاليمه ،

... وليس بالقومية اللادينية أو العلمانية ،

... وليس بضعف حملة الفكر الاسلامي المريض ،

ان أرض المسلمين لم تكن في وقت ما الأرض الأصلية للتجربة العلمانية ولا للتجربة الماركسية ، ولم تكن يوما ما أرض الصراع من أجل نظام الحكم القائم على أيهما .

انها تعرضت فقط للغزو الذي فرض عليها ، وتفرضه عليها أية واحدة من الأيديولوجيتين .

ان روحية الشرق التي نفذت الى الغرب في صورة المسيحية .. حولها الغرب الى فلسفة مادية .. يصدرها من جديد الى الشرق .

وان سمو القيم الانسانية التي حملتها الرسالة السماوية الى مجتمعات الشرق .. أهالها الغرب بعقله المادي الى تراب نحجب ذرائه مطلع الشمس فيه ..

ان المسيحية الالهية حولها « هيجل » .. الى فلسفة طبيعية ،

وحول « فريباخ » بعده الاله فيها .. الى انسان يعبد نفسه ،
تم جاء « كارل ماركس » فحول الانسانية المؤلهة عند « فريباخ » ، الى
« الجماهيرية » .. ونقل القداسة الى « البروليتاريا » وحدها ، دون بقية
الناس الآخرين في المجتمع .

ان خط التفكير الأوروبي منذ النهضة .. استهدف الاعتداء على الله ،
ورفع صفاء النفس من جسد الانسان ، ليبقيه ظلاما في غير هداية ، يعيش
بحاسنه وبغريزه ، ويبعد عقله وروحيته في سلوكه وفي علاقته بالآخرين ممن
في مجتمعه .. انه استهدف فصل التفكير عن السلوك ، واستخدم الفكر
كوسيلة للحس وليس ضابطا له .. انه آمن بالانسان كحيوان له عضلات
قوية في الدرجة الاولى ، ولم يؤمن به كإنسان له خصائصه .. حتى في
الدرجة الثانية .

وعن هذا .. وذاك : اختلفت فلسفة الحكم ، وغلبت عليها نزعة الغلبة
والسيطرة ، وهى ما تنتمى الى عضلات القوة المادية ، واختلفت نزعة
الانسانية وهى ما تنتمى الى القيم والمثل العليا .

وعملية التحويل الفلسفى كلها للروحانية ، ولانسانية الانسان ..
أجنبية تماما عن الشرق : مهبط الرسالات السماوية .. أجنبية تماما عن
تفكيره ، وظروفه ، وحياته .

فاذا استقدمها الأجانب كمستعمرين في القديم ، والحديث ، للمجتمعات
الاسلامية أو احتضنها المواطنون من أجل الحكم والاحتفاظ به ، أو بسبب
الضعف الذاتى للمتطلعين له ولجأه .. فانما يحاولون بها نزع أصيل
أو الخفاء الى حين .. فانما ينقلون صراعا ليس في موقعه ، ولذا لا يطول
أمدهم معه وسينتهى بصراعهم قبل أن يصرع الاسلام ومبادئه ، وقبل أن ينهى
حياة المسلمين في إيمانهم بالله .. الى بعد عنه والحاد به .

تصفية آثار العلمانية أولا :

ولكن لابد أن تصفى العلمانية الغربية والقومية اللادينية في المجتمعات
الاسلامية في طريق عودة الاسلام الى قوته ، وعودة المسلمين الى كتلة مستقلة
مترابطة في وجه أى اقتحام أيديولوجى خارجى .

ولكى تصفى العلمانية ، ومعها القومية اللادينية ، من المجتمع الاسلامى
.. يجب انهاء الاستغلال الاقتصادى للثروة القومية ، وهو الذى ترثب على

الحرية الفردية المطلقة من قيود رعاية المصلحة في استثمار المال واستنباحه ،
فيما يسمى بالرأسمالية . لانه وان كانت العلمانية قد استنبتت استغلال
الاقتصاد القومي في أى مجتمع اسلامى ، فان نفس الاستغلال الاقتصادي
الرأسمالى استتبع بدوره بعد ذلك استمرار اتجاه العلمانية في هذا المجتمع .
وهنا اذن ترابط متبادل بين الأمرين .

ويبدو هذا الترابط المتبادل بين العلمانية والاستغلال الاقتصادي
الرأسمالى في المجتمع الاسلامى : في أن وجود العلمانية يحجب نداء الاسلام
— اذ وجود الاسلام عندئذ ضعيف — عن أن يكون له اثره في توجيه المجتمع
الاسلامى . وبسبب حجب هذا النداء تفرض الطاعة على المجتمع الاسلامى
للاستعمار والولاء له في توجيهه ، وبذلك يفقد المجتمع الذاتية المستقلة التى
تتحدى ، أو التى تقوم في وجه أى خطر عليه يأتى من قبل المستعمر ، وضد
استغلال رأس المال الأجنبى ، وبالتالي يصبح هذا المجتمع نفسه نهبا لهذا
الاستغلال المادى والبشرى .

... كما أن استغلال الامكانيات الاقتصادية والطاقات البشرية في
المجتمع الاسلامى لصالح رأس المال الأجنبى . . يرى في ابعاد الوعى الذاتى
للمجتمع الذى يحركه النداء الاسلامى في قول القرآن الكريم : «ولا تؤمنوا
الا ان تبع دينكم ، قل ان الهدى هدى الله» (١) . . . حماية له وافساحا لمزيد
من تمكينه وسيطرته .

ومن ثم يحافظ على نظام العلمانية الذى ينيح له ابعاد هذا الوعى
الذاتى للمجتمع ، او اضعافه على الأقل ، اما الى وقت أو الى الأبد ، ان قيض
له البقاء وضمن لنفسه قوة الفاعلية على الأجيال الاسلامية المتتابعة .

فاذا سقط استقلال رأس المال الأجنبى ، وهو لا يسقط الا اذا اشتد
الوعى الذاتى في المجتمع . . انتهت فاعلية الانجاء العلمانى .

وبنمو هذا الوعى الذاتى تحل المقومات الأساسية والأصيلة في بناء
المجتمع الاسلامى محل العلمانية ، ويشهد ساعد الاستقلال الذاتى في مواجهة
التبعية الفكرية ، والاقتصادية ، والتوجيهية . . للغرب المستعمر .

والوعى الذاتى للمجتمع الاسلامى ليس عاطفة ولا حماسا يعبر عنه
المجتمع من وقت لآخر . وانما هو ادراك عميق لجوانب الانسانية ، وللقيم
التي طلب الاسلام من المؤمنين به السعى في تحقيقها في علاقة بعضهم
ببعض . . ومن أجل بقاء مجتمعهم كذلك ، وهى قيم ترجع في جملتها الى :

(١) آل عمران : ٧٣ .

- العدل والتوازن في المجتمع ،
- وإلى الاحسان في المعاملة والسلوك ،
- وإلى الابتعاد عن الانحراف ، والمساوىء ، والظلم :
- « ان الله يأمر بالعدل والاحسان ، وايتساء ذى القربى ، وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ، يعظكم لعلكم تذكرون » (١)
- ثم الى الحيطة ضد مباغطة الغدر والتربص من الاجنبى المعتدى :
- « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ... » (٢)

... والعدل والتوازن في المجتمع هو في الدرجة الاولى :

عدل وتوازن في عائد الثروة القومية ،

وعدل وتوازن في المشاعر والاحاسيس الانسانية : « يا أيها الذين آمنوا لا يستخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن ... » (٣)

... والاحساس هو فيض في الانسانية في المعاملة ، وزيادة معنوية او مادية في العطاء عن الأخذ ، وفي المبادلة على العموم . وايتساء ذى القربى ضرب من ضروب الاحسان ليست فيه مبادلة ، وانما هو دفع في غير مقابل ، وعطاء في غير آخذ ، سوى راحة الضمير من جانب ، ودفع شر الحقد من جانب آخر بين أعضاء الأسرة الواحدة ، حتى تكون الأسرة وحدة قوية في بناء المجتمع نفسه .

والانحراف في المساوك ، وانحراف المساوىء في المعاملات مباشرة ، والظلم والبغى فيها هو احق أو واجب . . كفيل برفع الاحسان في المعاملة من باب أولى . . واخيرا هو كفيل بتعريض المجتمع للفناء والنضياك كنية :

فالفحشاء ، والمنكر ، والبغى كلها عوامل متوضعة للمجتمع ، وأمراض اجتماعية في عللها انفراد بعضهم ببعض ، ودلائل ضعف في مواجهة المجتمعات الأخرى ، وبالاخص في مواجهة تلك المجتمعات المعادية أو التي تضم العداة . وما أكثر هذه المجتمعات في عالم اليوم المادي .

(٢) الانفال : ١٠ .

(١) النحل : ٩٠ .

(٣) الحجرات : ١١ .

الوعى الذاتى للمجتمع هو الايمان بالاخلاق الاجتماعية ، والنصرف طبقا لمؤداها ... هو قوة الضمير الذى يحافظ على الحرمات ، ويدفع نحو التعاون والتضامن ، ويحمل على بذل النفس والمثل فى سبيل المصلحة العامة ، ويؤثر الاعطاء .. قبل الأخذ ، وأداء الواجب .. قبل المطالبة بالحق ...

... هو الضمير الذى يتناغم على الحرمات . على ما مدعو هذه الآية الكريمة ..

((قل تعالوا أنل ما حرم ربكم عليكم : ألا تتمركوا به نسيئنا ، وبالأولدين احسانا ، ولا تقتلوا أولادكم من أملق ، نحن نرزقكم وإياهم ، ولا ناربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن ، ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق ، ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون . ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هى أحسن ، حتى يبلغ أشده ، وأوفوا الكيل واليزان بالفسط ، لا تكلف نفسا إلا وسعها ، وإذا قلتم فاعدوا ولو كان ذا قربى ، وبعهد الله أوفوا ، ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون . وأن هذا همرأى مستقيما فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ، ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون)) (١)

... وهو الضمير الذى يدفع المحرمات .. على ما جاء فى قوله تعالى :

((يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر ، والميسر ، والآنصاب ، والأزلام .. رجس من عمل الشيطان ، فاجتنبوه لعلكم تفلحون . إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة ، والبغضاء ، فى الخمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله ، وعن الصلاة ، فهل أنتم منتهون)) (٢)

... هو الضمير الذى يرمى حق المال لدى مالكه لمن عداه ، كما يرمى حق نفسه فيه ، كما تذكر الآيات :

((يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ، وما أخرجنا لكم من الأرض ، ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بآخيه إلا أن تغمضوا فيه ، واعلموا أن الله غنى حميد . الشيطان يعدكم الفقر ، ويأمركم بالفحشاء ، والله يعدكم مغفرة منه وفضلا ، والله واسع عليم . يؤتى الحكمة من يشاء ، ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا ، وما يذكر إلا أولوا الأبواب . وما أنفقتم من نفقة ، أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه ، وما للظالمين من أنصار)) (٣)

(٢) المائدة : ٩٠ ، ٩١ .

(١) الانعام : ١٥١ — ١٥٣ .

(٣) البقرة : ٢٦٧ — ٢٧٠ .

وكما تذكر الآيات الأخرى :

« يا بني آدم ، خذوا زينتكم عند كل مسجد ، واكلوا واشربوا ولا تسرفوا ، انه لا يحب المرففين . قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده ، والطيبات من الرزق ، قل هي للذين آمنوا ، في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ، كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون . قل انما حرم ربي الفواحش ، ما ظهر منها وما بطن ، والاثم والبغى بغير الحق ، وان تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا ، وان تقولوا على الله ما لا تعلمون » (١)

... وهو الضمير الذى يرعى حق المجتمع فى الأولوية على الفرد نفسه . . فى تماسكه ، وفى بقاءه ، وفى صفاء علاقاته ، كما تطلب هذه الآيات:

« ان الذين آمنوا ، وهاجروا ، وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله ، والذين آووا ونصروا ، أولئك بعضهم أولياء بعض ، والذين آمنوا ولم يهاجروا ، ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا ، وان استنصروكم فى الدين فعليكم النصر ، الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق ، والله بما تعملون بصير . والذين كفروا بعضهم أولياء بعض ، الا تفعلوه تكن فتنة فى الأرض وفساد كبير . والذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا فى سبيل الله ، والذين آووا ونصروا أولئك هم المؤمنون حقا ، لهم مغفرة ورزق كريم . والذين آمنوا من بعد ، وهاجروا ، وجاهدوا معكم فأولئك منكم ... » (٢)

واذن كعامل أساسى فى اسقاط استغلال المال الأجنبى . . وجود قوة الضمير الاجتماعى ، حسب الايمان بالله فيما يدعو اليه من عوامل القوة فى الترابط بين الأفراد . .

وهذا الضمير الاجتماعى نفسه اذا كان قوة تساند على دمع استغلال رأس المال الأجنبى . . فانه قوة كذلك فى دمع استغلال رأس المال الوطنى اذا كان ملكية خاصة او عامة على السواء . . . ان هذا الضمير هو الحارس على العموم دون التزول بالمال فى مجال امتهان الانسان ، او ضياع المجتمع او اضعاف قيمه ، بما يوحى به من وضع المال على انه : « امانة مستخلف عليها » .

وباسقاط الاتجاه العلمانى ، والقومية اللادينية من جانب ، وبسيادة الأخلاق الاجتماعية فى المجتمع من جانب آخر . . يعبد الطريق فيه لسيادة القيم الاسلامية ، وتأكيد وجودها :

ان فى التربية والتعليم ،

(١) الأعراف : ٣١ — ٣٣ . (٢) الانفال : ٧٢ — ٧٥ .

أو في التشريع ، والتنظيم ،

أو في التوجيه العام ،

الوقاية من الماركسية اللينينية :

فإذا تأكد وجود القيم الإسلامية في المجتمع ، وسادت أخلاق الإسلام الاجتماعية ، حسبما تطلب الآيات القرآنية . . لم تكن للمال سلطة ، ولم يكن له أغراء يدفع على القتنة والطغيان ، ومن ثم : يأخذ العدل الاجتماعي في توزيع عائد الثروة القومية . . المجرى الطبيعي في المجتمع ، وتأخذ الرعاية الاجتماعية مكانها في حياة كل فرد فيه .

وبذلك يضيق مجال النداء الماركسي في علاقات الأفراد ، أو ينعدم وتغلق النوافذ دون أساليب الماركسية اللينينية في الهدم والمؤامرات . . للوصول الى ديكتاتورية عمالية ، تتولى الوصاية على سلطتها في مرحلة انتقالية : عصاية تبيح لنفسها سلوك طريق البراجماتية في الاحتفاظ بوضعها والاستمرار في ممارستها السلطة ، كما صنع لينين . . . ومن جاء بعده من زعماء البلشفية .

انه ليس أخطر على المجتمع الإسلامي المعاصر ، بعد العلمانية والقومية اللادينية :

... من بقاء نظام الرأسمالية في مجال الاقتصاد القومي ،

ومن ترك الباب مفتوحا لطغيان استغلال المال ، وترف أصحابه ، ومهما نشطت الدعوة الى الإسلام ووضحت مبادئه .

لأن الدعوة الى الإسلام عندئذ دعوة في مسالك وعره ، أو في دروب مسدودة . وهي لا تتعدى النظر ومستوى الأسماع ، دون أن تجد لها مكانا في واقع الحياة .

والخطر عندئذ ليس خطر ارتفاع الدعوة الى الإسلام فوق واقع الحياة ومجرى التطبيق في سلوك الانسان . . ولكنه خطر « المضاعفات » التي تزيد في الحيلولة دون عودة الإسلام نفسه الى المجتمع الإسلامي . وهي مضاعفات تمكن الماركسية اللينينية من الواقع الذي أوجدته العلمانية الغربية والقومية اللادينية من قبل في توجيه المسلمين في مجتمعاتهم ، وفي إيجاد أجيال منهم يستمرئون طريقها ، ويستهدفون غاياتها طيلة الاستعمار الغربي لها ، ثم كذلك على عهود الحكم الوطني بعد الاستقلال السياسي .

ان الأمر حينئذ سيكون مع تمكن الماركسية اللينينية . . . أمر تصفية للاسلام بحيث لا تكون له عودة ، كما تصنع الآن ومن قبل الآن . . . بالبلاد الاسلامية في شمال آسيا .

. . . فمئذ اعلان نورة ١٩١٧ ، وادخال بلاد القوقاز في دائرة الاتحاد السوفيينى ، ومهمة دعوة الاتحاد العلمى للماركسية اللينينية . . . هى تصفية الاسلام تصفية نهائية من المجتمعات الاسلامية القوقازية .

وفى تقرير(١) للمؤتمر الروسى للعلوم والأبحاث النظرية الذى عقد فى نهاية سنة ١٩٦٠ فى «ماجاشكالا» . . . يتضح تكريس الجهود لبحث موضوع : « مخلفات الدين الاسلامى ووسائل التغلب عليها » . . . عن طريق :

الدعوة الاحادية العلمية بين الكبار ،

وطريق : التربية الاحادية العلمية للأطفال فى المدرسة وفى محيط الأسرة .

وتولى الدعوة الى عقد هذا المؤتمر . . . كل من جامعة حكومة « داغستان » التى تحمل اسم : ف . ا . لينين ، بالاشتراك مع جمعية نشر المعارف السياسية والعلمية فى داغستان . . . واشترك فيه اربعماية وخمسون من مدرسى معاهد التعليم العالى ، وممثلى جمعية نشر المعارف السياسية والعلمية ، والعاملين فى الحزب والهيئات السوفيينية ، وكبار المشتغلين فى ميدان الانتاج ، والمدرسين والكتاب ، والعاملين فى المؤسسات العلمية من : موسكو ، وكيف ، وجمهوريتى اذربيجان وتركمان ، وجمهوريات : داغستان ، وكاياردينوبالكار ، وشمال اوستين ، والقتار . . .

● وقد قدم س . م . جاد زهيف ، كبير أساتذة الفلسفة فى جامعة حكومة داغستان التى تحمل اسم : ف . ا . لينين . والخير فى العلوم التاريخية . . . تقريراً الى هذا المؤتمر . . . تناول فيه :

« اتجاه رجال الدين نحو صبغ الدين الاسلامى بالصبغة العصرية فى الظروف الراهنة ، وجعله متمشياً مع مبادئ الشيوعية ، واصبحوا يروجون شسارات مختلفة مثل : «الشيوعية هى عتيدة الوقت الحاضر» . . . وفلسفتنا : «هى الايمان بالشيوعية ومحبة الله» ، و «الشيوعية هى الجوهر المفهوم لله»

(١) التقرير بقلم س . م . جاداهيف ، ن . م . كرونييسف . . . نشر تحت مواضيع فلسفية رقم ٥ فى شهر مايو سنة ١٩٦١ ، وكان الانصريح بالنشر فى ١٠/٥/١٩٦١ .

و « مبادئ محمد وأمانيه تتمثل في الشيوعية العلمية الناشطة » و « الله يقودنا نحو : طريق السلام ، ونحو الديمقراطية والاشتراكية » .

« كما علل هذا الاتجاه :

بأنه محاولة لانقاذ الاسلام من تقدم الالحاد العلمى ، والأعمال الباهرة التى حققها العلم فى الوقت الحاضر ، وتكييفه .. بحيث يتمشى مع حاجات التطور الاجتماعى الجديدة » .

● كما قدم م . ا . عبد اللاييف ، الأستاذ بجامعة حكومة داغستان ، والخبير فى العلوم الفلسفية مقيراً بعنوان : « بحث تحليلى للمذاهب الاجتماعية فى القرآن » قال فيه :

● ان جميع مذاهب التعاليم الاسلامية متشعبة بروح الازعاج والاستسلام بل ان كلمة « اسلام » نفسها .. تشير الى الخضوع . ثم استطرد يقول : ان القرآن قد فسر تقسيم المجتمعات الى طبقات متنافرة ، وسيطرة طبقة على طبقة أخرى ، والاستغلال الوحشى ، والرق .. على انها ظواهر طبيعية مستمدة من الله !! كما ان القرآن اذ يؤكد : أن كل قوة من الله ، ويطالب الناس بطاعة ولاتهم .. انما يفرض على الطبقة المستغلة ايماناً بالوهمية ظالمهم !!

... وقال صاحب التقرير بعد ذلك :

« ان القرآن يقول فى تعاليمه : بأن الأمور كلها بيد الله » ، « وأن كل كائن حى بما فى ذلك الانسان : انما يعمل ويخيا ويموت وفقاً لارادة الله » ، ووفقاً لكتاب دون فيه مصيره » . ومن ثم : فان القرآن ينكر ارادة الانسان ، ويجعل منه العوبة فى يد الله !! وفى الوقت نفسه فان القرآن يناقض هذا الوضع الذى شرعه فينبى كل الأعمال السلبية (من وجهة النظر الدينية) الى ارادة الانسان بصورة مقدورة !!

... ثم يشير فى نهاية التقرير :

الى أن التعاليم الاجتماعية فى القرآن .. ذات طبيعة رجعية !! ولهذا فان المعرفة والعمل على الكشف عن وجهة هذه التعاليم ذو أهمية بالغة من الناحيتين النظرية والعملية » .

● وخصص ف . ك . كوليف ، رئيس قسم الفلسفة والقانون فى اكاديمية جمهورية تركمان السوفيينية الاشتراكية ومن رجال العلوم الفلسفية،

تقريره لموضوع : « التمسك بالشعائر والاحتفالات الاسلامية وما تلحقه من
أضرار بالأوضاع التي تسود المجتمع الشيوعي !! ... » فقال :

« ان المؤمنين ملزمون الزاما قاطعا وفقا للشريعة الاسلامية بمراعاة
عدة شعائر واحتفالات دينية ، مهما كانت ثقيلة الاحتمال . وأهم هذه
الشعائر هي :

« الايمان : بأن لا اله الا الله !!

« وأن محمدا رسول الله !!

« وصيام شهر في السنة !!

« واقامة الصلاة خمس مرات في اليوم !!

« وايناء الزكاة الى الفقير !!

« والحج الاجبارى الى مكة مرة واحدة في الحياة على الأقل ، بتقديم
الأضحية !!

... وأوضح صاحب التقرير ذلك ، عن طريق أمثلة تستهدف الاقناع
من الأضرار التي تلحق هذه الشعائر بصحة الكادحين ! وبحياتهم اليومية !
وكيف أنها تسدل ستارا قاتما على اتجاهات المؤمنين بالاسلام !! وتقف في
سبيل تطور ثقافتهم !! ومن ثم : تقف حجر عثرة في طريق قضية النظام
الشيوعي !!

... ونوه صاحب هذا التقرير بأن من بين التعاليم الهمجية !! التي
أوصى بها الاسلام : عملية الختان !!. وقال : ان ثمة وجهات نظر متعددة
فيما ينصل بشأن هذا التقليد . ولكن هناك أسبابا تؤيد الافتراض بأن عملية
الختان كانت من أخط مراحل تطور الانسان ، بمثابة علامة تدل على انتساب
الشخص الى إحدى الأسر المختلفة في القبيلة . ولم يحظ هذا التقليد بأهميته
الدينية الا بعد ذلك بزمان . ولا يزال اليوم بعض السكان المتأخرين في
جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز يتبعون هذه العادة الوحشية المخجلة !!

... وبعد ذلك أسهب صاحب التقرير في الحديث عن مادة الكفاح ،
وأشكاله وأساليبه ... ضد الشعائر والتقاليد الدينية الضارة !! ...

● بينما قدم د. ايل كارلى ، كبير مدرسى الجامعة التركمانية الحكومية
التي تحمل اسم : مكسيم جوركى ، تقريراً عن موضوع : « الاسلام كأداة
لاستعباد المرأة !! » أكد فيه :

« النجاح الرائع الذى نحقق فى ميادين الحياة الاقتصادية ، والثقافية فى الجمهوريات القومية السوفيتية . ولكنه قال فى الوقت نفسه :

« ان مخلفات الدين النى تنطوى على السلوك الاقطاعى !! تجاه المرأة لا يزال باقيا فى بعض الجهات . وقال : ان هذه المخلفات تتمثل بصورة رئيسية .. فى تقييد اشفراك النساء فى الحياة الاجتماعية ، والسياسية ، وتقييد فرصهن فى تلقى التعليم ، والمسلك الذى ينطوى على احتقار المرأة فى سير الحياة اليومية . وقال :

« ان ثمة حالات فى جمهوريات آسيا الوسطى حيث لا تزال مخلفات الاسلام ملتصقة بالحياة !! ، قام فيها الوالدان بانتزاع بناتهم المراهقات من دراستهن ، وبعثوا بهن الى بيت الزوجية !!

... « والواقع : ان الشباب من النساء والفتيات اللاتى يظهرن عدم الخضوع للعادات والتقاليد الدينية المهيمنة !! يتعرضن للاضطهاد من جانب بعض الوالدين . كما ان من بين مخلفات الدين التى تتسم بالسلوك الاقطاعى !! تجاه المرأة : تعدد الزوجات ، ومهر العروس . وهى تقاليد تتناقض مع مذهبنا الاشتراكى وقوانيننا السوفيتية .

... « ولهذا : فان من الضرورى ان نخوض كفاحا مجردا من كل رحمة او تسامح !! ضد جميع المخلفات التى من هذا النوع ، وضد كل حالة منها . وليس فقط عن طريق توقيع العقوبات الصارمة وفقا للقانون ، بل والقيام فى كل مناسبة من هذه المناسبات بخلق رأى عام ساخط ، يندد بأوثك الذين يتمسكون بهذه العادات والتقاليد الضارة التى هى من مخلفات الماضى !! .

... « وقد أصبح علينا ان لا نعمل على تحسين دعايتنا الاحادية !! من كل الوجوه فحسب . بل وان نأخذ مأخذ الجد تدريب دعاة من النساء وتعليمهن بصورة جريئة لرفع شأن المرأة الى المراكز الرئيسية فى منظمات الحزب والمنظمات السوفيتية ، والاقتصادية ، والمنظمات العامة ، وفى ميدان انتاج المزارع الجماعية ، وكذلك لاطهار اهتمامنا الشديد بتحسين مركز انساء فى ميدان الحياة اليومية ورفع مستواهن الثقافى » .

وأصدر هذا المؤتمر توصيات واسعة النطاق تستهدف مضاملة العمل فى سبيل التغلب على مخلفات الدين الاسلامى .

... كما عرضت جامعة داغستان الذى عقد فيها المؤتمر . نشرات علمية وأدبية تتضمن : نقد الاسلام . كما عرضت صورا فوتوغرافية تناول موضوع :

«جواهر النظام الطبقي في الاسلام ،
« والعلم والدين »

» وعرضت على اربعة حوامل : مقالات الصحف الاقليمية التي تناول
الدعاية الاحادية العلمية .

كما علقت لوحات مرسومة بعبارات كبيرة تندد بمخلفات الاسلام
وبالشريعة الاسلامية ، والعادات الضارة .

* * *

والاسلوب الماركسي من اجل قيام الديكتاتورية العمالية العالمية في دعوته
الى التخريب واللااخلاقية ، وفي تبريره الاجرام وسفك الدماء وانغدر والخيانة
... له ظانغ الكذب والافتراء باسم : الدعاية الاحادية العلمية ضد الدين ،
اى دين ، ويعتمد على ترويج الامة الدينية والجهل بمبادئ الاسلام خاصة
باسم العلم وقديسيته .

فليس في كل ما قيل في هذه التقارير كما يظهر جليا . . ما يدل على منهج
علمي ، او تحليل علمي يسبق الحكم والتقييم لما يقيم ، او يصدر في شأنه
الحكم .

... ان ما جاء فيها لا يعدو ان يكون تلبيسا للحق لباس الباطل . . او
خطا بين تقليد بيئى ومبدا اسلامى ، او ترويجا لامة اسلامية باسم العلم
الحديث .

... واذا جاز للماركسية اللينينية ان تحدث في الاقتصاد ، والتخطيط
والنصطيع ، فانه لا ينبغى لها ان تحدث عن حرية المجتمع ، وحرية الافراد ،
وقوة العلاقة فى الأسرة وكرامة المرأة كزوجة ، وعن الانسانية والانسان
بصفة عامة .

فالفرد فى نظرها لا وجود له الا . . فى ظل قيادة الحزب الديكتاتورية :
ممثلة فى اللجنة المركزية والقيادة الجماعية لعصابة من أعضاء الحزب
الشيوعى .

والزوجية ، والأمومة ، والعلاقة الأسرية لا قيمة لها اطلاقا فى مواجهة
الدولة ، ونظام الحزب الشيوعى .

ولكنها التتارية الآسيوية فى تصفية الاسلام فى مجتمعاته . . يوم تتغلب
الماركسية اللينينية ، وتحكمها الحزبية الشيوعية .

... وكما فعلت الصليبية الكنيسية في القزوين الوسطى بالاسلام في اسبانيا ، وفي جزر البحر الأبيض المتوسط ، وكما تآزرت هذه مع العلمانية ضد الاسلام في بلاد البلقان منذ الحرب العالمية الاولى ، ثم بعدها في تركيا الكمالية .. تفعل الماركسية اللينينية منذ الثورة الشيوعية ، وبعد الحرب العالمية الثانية في بلاد المسلمين : في اسباب النى ضمت بالقوة والعنف الى الانحاد السوفييتي .

وسنظل نفعل ذلك كلما سادت مجتمعا فأكثر من المجتمعات الاسلامية في آسيا او افريقيا .

* * *

واذن يجب أن يكون النظام المقبول في المجتمعات الاسلامية المعاصرة .. هو ذلك النظام الذي يقضى على العلمانية والقومية اللادينية ، ثم يقيها ايضا من التتارية الآسيوية الحديثة ، وهي تتارية الماركسية اللينينية الحادية . الاسلام بتعاليمه ومبادئه جملة .. كفيل بتحقيق الهدفين في مجتمعه ، ان يفيض لهذه التعاليم والمبادئ أن تأخذ طريقها في التنفيذ في غير تردد .

● فنظرته الى المال من : أن ملكيته الحقيقية لله تعالى ، وأن وضع يد الانسان عليه وضع استخلاف واثمنان .. توجب على من تحت يده المال : أن يراعى الله في مباشرته اياه : في استثماره ، أو انفاقه ، على السواء .

ورعاية الله في شئون المال هي : أن يجعل المال قوام الامة الاسلامية كلها ، وليس لواضعي اليد عليه وحدهم . وعندئذ اذا لم يصرف في حاجات الامة كلها : لمن لا يملكون المال فيها ، ولوجود القوة والتماسك في علاقات بعض أفرادها بعضا ، وفي مواجهة أعدائها ، عن اختيار ورضا نفسى ممن استخلف عليه .. فان للامام أن يجبر على نزعته ممن يسىء التصرف فيه ، أو تشح نفسه فتمسك به ، أو تكفره عن التداول .. والحرب ضد مانعي الزكاة .. أمرها مشهور في تاريخ المجتمع الاسلامي .. وفي قوله تعالى :

« ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما ، وارزقوهم فيها واكسوهم ، وقولوا لهم قولا معروفا » (١) .

... وفي قوله أيضا :

« وأما من بخل واستغنى . وكذب بالحننى . فسنبصره للعرى .

(١) النساء : ٥ .

وما يغنى عنه ماله اذا تردى . ان علينا للهدى . وان لنا الآخرة والأولى .
فأنذرتكم نارا تلظى (١)(٢) .

... وكذا في قوله :

((والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم
بعذاب أليم . يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم)) (٢)(٣)

... وفي غير ذلك من آيات كثيرة ، مما يدل على أن : صلاح الأمة
مرتبط برعاية الله في شئون المال ، وعلى أن المسيئين في هذه الشئون سواء
بالسفة ، أو الشح والامساك ، أو الاكتناز وعدم تركه للتداول ، أو الاستغلال
واهتدار كرامة الآخرين عن طريقه ... لابد أن يلقوا جزاءهم على سوء
تصرفهم ، وفي الوقت نفسه .. لابد أن يعاد وضع المال في أيديهم الى وضعه
الأصيل في نظر القرآن ، وهو : وضع ارتباط كيان الأمة الإسلامية جميعها
به على السواء .

وإذا كان الله جل شأنه يتولى الجزاء في الآخرة .. فإن الإمام في الدنيا
مسئول عن تنفيذ ما أمر به في سبيل صالح الأمة وخيرها ... وهو إعادة
الوضع الأصيل للمال ، وإزالة الانحراف في شئونه .

● وكذا خلقية الإسلام الاجتماعية من وجوب العدل والتوازن بين أي
من اثنين فأكثر في الحياة ... بين الإنسان في بدنه وروحه ، وبين الفرد
والفرد : أن في المبادلات والمعاملات ، أو في التنمية ، أو في رد الاعتداء .

... ومن وجوب الاحسان على من استطاع أن يزيد على العدل ،
ويرتفع فوق التوازن : في مبادلاته ومعاملاته ، فيعطى أكثر مما يأخذ ، ويوجب
على نفسه أكثر مما يستحق لصالح غيره وأمنه ،

... ومن وجوب ترك المنكرات ، والفواحش ، والبغى ... ترك ما
يقوض النفس وعلاقات الأسرة ، ويحيل المجتمع في صلات بعضه ببعض الى
شحناء وبغضاء ، وحقد وكراهية ، وقتال طائفة لأخرى ،

... هذه الخلقية الإسلامية الاجتماعية بانضمامها الى نظرة الإسلام
الى المال ، على نحو ما سبق .. كقيلة باستئصال العلمانية ، ووضع سد
منيع في طريق الماركسية اللينينية الى المجتمع الإسلامي .

فالامران معا ، من علمانية وماركسية ، لم يكونا أصلا من صنع الإسلام

أو من نتائج تطبيقه في الحياة الانسانية . وانما كانا رد فعل لنصرف الكنيسة : أحدهما جاء عن طريق مباشر لهذا التصرف ، والآخر حدث نتيجة لطغيان سبق قبله .

وابتلاء المسلمين بهما ، كان بسبب امتداد جشع البربرية الأوربية الى بلاد المسلمين وما فيها من كنوز وطاقات ، يسرت له : من التمكن والاستغلال لنروات المسلمين ولجهدهم البشرى .. فرقة المسلمين ببعدهم عن كتاب الله .. وتمسكهم بالتبعية المذهبية لضعف القادة والموجهين .

وليس من اليسير : أن يعلن النظام الاسلامي في وقتنا الحاضر في مجتمعات معاصر .. فتتزعزعه منه فورا جذور العلمانية في التوجيه ، ويزول طغيان الرأسمالية ، ويضعف تحديها للقيم الانسانية وتوابعه . فقد أعلنت مجموعة الملايين من المسلمين في شبه القارة الهندية قيام دولة « باكستان » سنة ١٩٤٨ على أساس من حكم القرآن .. كتاب الله ، متحدية به نظم الحكم القائمة ، وهي النظم الغربية الديمقراطية ، والشرقية الشيوعية ، وذلك تحقيقا لما نادى به الفيلسوف : محمد اقبال ، وعمل على تحقيقه : الزعيم انسياسي .. محمد علي جناح .

وليس من شك في أن محمد اقبال .. يسر بفهمه الاسلام وعرضه لبادئه في كتابه : « تجديد الفكر الاسلامي » صلاحيته في التطبيق في الحياة اليومية المادية المعاصرة ، وحياة المجتمع المعاصر في علاقة بعض افراده ببعض ، وعلاقته : ككل .. بالمجتمعات الأخرى ..

... كما أنه ليس من شك أيضا : في أن محمد علي جناح في زعامته السياسية استطاع أن يخلق الجو السياسي الداخلي ، والجو الخارجي لقيام مجتمع معاصر على أسس اسلامية في عالم تتحرش فيه الأيديولوجيات الانسانية بالدين ..

وبعد عشر سنوات تقريبا من قيام دولة باكستان ظهر النقد السافر للاتجاه العلماني الغربي لنشأة هذه الدولة على أسس اسلامية في صورة بحوث علمية ، تستهدف الإيحاء في نفوس الباكستانيين بخيبة الأمل من جانب ، والتحذير للدول الاسلامية الأخرى من سلوك اتجاه باكستان الاسلامي في نظام الحكم من جانب آخر ، وتطلب الى المسلمين جميعا : أن يحذوا حذو تركيا الكمالية من جانب ثالث .

وقد كتب أحد هذه البحوث المستشرق الكندي : « وليفرد كانتويل سميث » (Wilfred Cantwell Smith) في كتاب له بعنوان : « الاسلام

في التاريخ الحديث (١) (Islam in Modern History) والمؤلف يعتبر من أكثر المهتمين اعتدالا في تأليفهم ، وأكثرهم كذبا توددا للعالم الاسلامي .

وقد جاء في هذا البحث :

«إن إنشاء باكستان كدولة اسلامية يعتبر غلطة !! ويصب المؤلف — كما تقول السيدة — الكاتبة «مارجريت ماركوس» (Margaret Marcus) على الباكستانيين شواظا من تقريعه ولومه ، وينعى عليهم : أنهم يعيشون على الماضي ويقدمونه . اذ يقول : انه من المستحيل تماما ، وضرب من العبث .: محاولة اعادة حكومة مضت في عهد آخر !! . ان باكستان لا تستطيع ابدا ان تعيد شطرا من تاريخ الجزيرة العربية !! » .

* * *

والسؤال في « تجربة باكستان » حقيقة .. هو :

هل الأخذ بالاسلام في نظام الحكم المعاصر عبث ، لانه اعادة لحكومة مضت في عهد آخر ، ولانه ايضا اعادة لخطر من تاريخ الجزيرة العربية .. اى اعادة لحكم البداوة في الصحراء العربية على عهد الابل والقبيلة ؟

«...» أم ان الأخذ بنظام الاسلام في المجتمع المعاصر يتطلب اولا : ازالة رؤسب العلمانية ومخلفات القومية اللادينية في التوجيه ، وآثار النظام الرأسمالي في الاقتصاد القومي ؟

ان دعوى : ان الدين الاسلامي هو حصيلة التجارب لحياة انبلاد في صحراء الجزيرة العربية ، ومن ثم يتلاءم مع الوان الحياة البدائية في الشعوب المتخلفة ، دون أن يستجيب للحياة الحضارية الانسانية وينجز مطالبها ... دعوى قديمة مكررة لدى المستشرقين . وهم مجموعة العلماء الاوربيين الذين سخروا اقلامهم باسم المنهج العلمي في البحث للخدمة الكنيسية في التبشير ، وخدمة الاستعمار الغربي في الاستغلال للشعوب الاسلامية في افريقيا وآسيا ... وأخيرا لخدمة العنصرية الأوروبية وتمكين سيادتها على الاراضي في العالم القديم .. وهم أولئك الذين صنعوا بعض المسلمين في جامعاتهم ليكونوا ائمة الكفر في بلادهم معهم ، أو بدونهم .

(١) نشر في سبتمبر سنة ١٩٥٩ نيويورك .

(٢) Muslim Digest; March 1960. Vol. 10 No. 8.

وهي كاتبة أمريكية ظهر نقدها لهذا الكتاب في عدد شهر رمضان — مارس سنة ١٩٦٠ في المجلة الاسلامية السنوية التي تصدر من جنوب أفريقيا «دوربن» .

. ثم هذه الدعوى نفسها : هى دعوى الطفولة البشرية فى الحكم ، التى تجعل شعارها : « ما عندنا خير مما عند غيرنا » .. من غير تفتيش فى عناصر القيمة الذاتية التى لكل مما عند الطرفين ..

انه يثير حقد الكنيسة ورجال التبشير والمسنشرين ان يقال : لا اله الا الله ، محمد رسول الله . لان الكنيسة لا تطلب وحدة فى الالهية ، كما لا تطلب رسولا بعد عيسى عليه السلام .

... ويثير الاسنعمار ، كما يثير العلمانية الغربية والقومية اللادينية : ان يرتفع صوت المسلمين فى آذانهم عدة مرات فى اليوم مرددين : اشهد ان لا اله الا الله ، واشهد ان محمدا رسول الله .. معلنين تضامنهم وتصميمهم كتلة قوية متراسة ، تفنى دون ان تذوب فى غيرها من الكتل والمجتمعات ، وتصبر على الشدائد والمكاره فى سبيل ان تبقى على عهدا من عبادة الرحمن ، وعلى الولاء لبعضها بعضا غير متجاوزة به .. الى مودة من يحاد الله ورسوله ..

ان الاسلام جاء به محمد صلى الله عليه وسلم العربى القرشى ،

... وان الدعوة الاسلامية ابتدأت سرا وجهرة فى مكة ، التى كان يحمى سادتها عبادة الوثنية ، وهى عبادة : ترسم الصورة البدائية فى العقائد البشرية .

... وان المجتمع الاسلامى فى نظامه ، وحكمه ، وهدفه وتحديده علاقاته تام اولا بالمدينة بعد ان التقى « المهاجرون » « بالانصار » وغلبت عليهم الروح الايثارية فى سبيل تحقيق الهدف ، وهو : اعلاء كلمة الله ، او سيادة القيم الانسانية فى حياة الانسان .

١ - هل ، لان محمدا عربى ، ولان مسرح الدعوة ومكان المجتمع الاول ارض عربية .. يكون الاسلام عربيا وليس انسانيا ؟

٢ - هل لان العرب كانوا قبائل عدة ، ولان حياتهم كانت حياة البدو ، قبل ان تكون حياة الحضر .. يكون الاسلام دين البدو والصحراء ، وليس دين المدينة والحضر ؟

٣ - هل القرآن ، وهو كتاب محمد .. يصور دين الطبيعة البشرية ، ويرسم خطوط السلوك الانسانى الكريم فى ذاته .. ام انه تعبير عن حياة محمد الخاصة التى عاشها فى تفاعله مع محيط الأجواء العربية القبلية ؟

● ان تقييم الاسلام قبل كل شئ .. من كتابه ، وهو القرآن الكريم .. وليس من حياة محمد الخاصة .. ولا من حياة العرب العامة ..

● وان تتبهم ما جاء في القرآن من مبادئ .. يعود الى طبيعة هذه المبادئ في ملائمتها لها .. وليس للملأمة حياة البدو دون حياة الحضرة .

● واذا استقرت ملائمة الاسلام لخصائص الطبيعة الانسانية الذاتية ، فهو لأجيال البشرية كلها ولعهودها المختلفة .. وليس لأجيل معين ، في مكان معين ، في وقت معين .

ان الاسلام يستهدف السلام .. والسلام يتحقق في التوازن . فرسالته لا تخرج عن رسم طريق التوازن بين كل اثنين متقابلين في الوجود ، ولو كانت هذه الانثنية في الفرد الواحد .. بين بدنه وروحه .

... واذا كانت تلك هي رسالة الاسلام .. اكون لتبراب معين ، وانسان خاص ، وعهد ماض .. أو آت ؟ ..

... ولكنها الطفولة البشرية في الحكم ... ولكنه الحق ... ولكنها روح السيطرة والاستغلال ... ولكنها روح الانانية ..

ان تجربة « باكستان » يعوق تقدمها .. رواسب العلمانية ، وليس نظام الاسلام في الحكم ... يعوقها : اختلاف الثقافة ، واختلاف نظم التعليم واختلاف مناهج الحياة تحت تأثير الجديد والتقديم ... ذلك الاختلاف الذي أتت به العلمانية ، ورسبته في نفوس المسلمين ووضعته حواجز بينهم .

... انه يعوقها ويشل فاعليتها سيطرة رأس المال الأجنبي في الاقتصاد القومي ، وتحكمه في الضغط على سياسة الحكم ، وعلى التوجيه بصفة عامة ..

... انه يعوقها ويشل فاعليتها .. تعدد اللغات في الأمة الواحدة ، كل لغة منها تعبر عن ثقافة واتجاه ، بدلا من لغة واحدة ، هي : لغة الاسلام ، وهي لغة كتابه .

ومن أجل : ان لا يتعجل في الحكم على تجربة النظام الاسلامي في باكستان أو في مجتمع اسلامي آخر تأثر بالاستعمار الغربي وبالأيديولوجية العلمانية .. يجب أن تكون هناك مرحلة « انتقالية » تخرج بالمجتمع من أخطبوط العلمانية تدريجيا .. الى الملامح الاسلامية في جوانب حياته العديدة ..

وأولى خطوات هذه المرحلة تصفية النفوذ الأجنبي في الاقتصاد القومي ،

ومن الأهمية بمكان ، مع تصفية النفوذ الأجنبي في الاقتصاد القومي .. العمل على تمكين الخلقية الاسلامية في التعليم والتوجيه ، سواء منها

الفردية أو الجماعية حتى تكون المباشرة للمال من قبل الوطنيين مباشرة
سلبية تقوم على رعايته ، وعلى أنه لكل .. وفي خدمة الأمة جميعها ، لا فرق
بين من يملكه ومن لا يملكه .

ويجب أن لا يكون تأكيد السلوك الاجتماعي على حساب العناية
بالأخلاق الفردية : كالصدق ، والأمانة ، والعفة ، ونحوها .. مما من شأنه
أن يصقل الفرد ويهذبه كوحدة في بناء المجتمع . إذ بدون هذه الأخلاق الفردية
لا تتحقق الخلقة الاجتماعية أصلا . فليس من المعقول : أن يكون فرد ما
عادلا — والعدل خلق اجتماعي — وهو غير صادق ، أو غير أمين ، أو غير
عفيف — وكل صفة من هذه خلق فردي : فنقوم العدل .. الاعتراف بوجود
الفرد الآخر ، وبحقه في الحياة . وهذا يعني : عدم خداعه بالكذب ، ويعنى :
تأدية ما يؤتمن عليه له ، ويعنى : أن يكون عفيفا عما في يد غيره وعما يدخل
في حرمة الشخص .

... وإذا لم يكن الفرد عادلا .. يستحيل أن يكون محسنا ...
يستحيل أن يكون معطيا من جهده الإنساني وطاقته البشرية أكثر مما يأخذ
من غيره . سواء أكان هذا الجهد مقوما بمال ، أو معبرا عن إنسانية مهذبة
في المعاملة والسلوك . والاحسان خلق اجتماعي كذلك . أي أن عدم توفر
الخلق الفردي سيؤدي ، إلى عدم الاتصاف بالخلق الاجتماعي : المتمثل أولا
في العدل .. ثم بعد ذلك في الاحسان .

... وبالتالي إذا باشر الفرد المنكرات والفواحش ، أو إذا اعتاد
البغى والظلم .. فإن تصرفه يكون أكثر بعدا عن التخلق بالأخلاق الفردية
من : صدق ، وأمانة ووفاء ، وعفة ... ثم أكثر بعدا كذلك عن التخلق
بالخلق الاجتماعي من عدل .. فاحسان .. فمباشرة الفواحش والمنكرات ،
ومباشرة البغى والظلم دليل الانانية الجامحة ، التي لا تعرف وجودا للغير
فضلا عن اعتراف بحقوق له .. أو أداء واجبات تؤدي نحوه ... هي دليل
النحكم الغريزي في وحشية الغريزة الأصلية .

والطريق إلى تصفية النفوذ الأجنبي في الاقتصاد القومي .. أن يؤول
الإشراف عليه إلى التشريع الوطني ، وإلى أجهزة الرقابة المحلية بما فيها
عناصر الخبرة الفنية ، بحيث يتحرر من التوجيه السياسي المضاد للمصالح
الوطنية ، وبحيث يؤثر هذه المصالح في توجيه الاستثمارات والتنمية ..

... يجب أن يكون هناك « توجيه » وطني للاقتصاد القومي في المجتمع
الإسلامي . ولكن مدى هذا التوجيه يرتبط بالظروف الخاصة بالمجتمع
نفسه ، ثم أيضا بمدى النفوذ الأجنبي وتغلغله في مصادر الثروة القومية في
مجتمع معين .

وقد يتعين أن يكون « التوجيه » في صورة تأمين أو في خلق «قطاع سام» للمصادر الرئيسية للانتاج ، بجانب الملكية الخاصة . وقد يكتفى بأن يكون « التوجيه » في صورة رقابة عامة واشراف لا يحول دون الاحتفاظ بجو « المباشرة الفردية » لرأس المال ، ولكنه مع ذلك يضمن رفع الاستغلال السياسى ، كما يضمن رفع الاختكار وعدم استغلال الطاقة البشرية في انعمل . . من أجل ربح أوفر ، وعائد أكثر . . على حساب بشريه العمال ، وعدم رفاهية المستهلكين . . .

وفي كلا الأمرين . . لا نتجج مباشرة المال في القطاع العام ، ولا تتمر الرقابة في توجيه المباشرة الفردية ، إلا اذا كان وراء هذه وتلك . . ضمير خلقى قائم على الإيمان بالله ، تكون من السلوك ، طبقا للرسالة الالهية ، يدفع في الطرق التى تحقق المصلحة العامة وحدها .

وعلى كل حال : خلق قطاع عام في الاقتصاد القومى ، بجانب الملكية الفردية ، أو انشاء رقابة محكمة لضمان توجيه المباشرة الفردية للمال ، حال الإبقاء عليها في المجتمع - أى مجتمع اسلامى . . . هو من التدابير المؤقتة التى يلجأ اليها الامام وولى الأمر ، وليست لها صفة الدوام ، والاستمرار . . . هى من التدابير التى تعالج وضعاً خاصاً ، نشأ نتيجة الاستغلال ، والانحراف في النظرة الى المال ، ونتيجة ضعف الأمة الاسلامية وقبولها لتحدى أعدائها في فرض المذلة والهوان عليها ، وحملها على التخلص من ايمانها ومقوماتها الذاتية . . . فاذا عاد أمر المجتمع الى طبيعته من قوة الايمان والتماسك ، وصحت نظرته الى المال : في أن يرى أن وظيفته وظيفه اجتماعية ، وتمكنت الخلقية الاجتماعية ، بعد الخلقية الفردية ، في تصرفات الافراد . . . وجب الرجوع الى الحرية الفردية الاسلامية في مباشرة المال . . وهى حرية تدور في اطار المصلحة العامة التى حددتها الأوامر والنواهي الخاصة بالمعاملات المالية وشتون المال على العموم .

وليس الرجوع الى الحرية الفردية في مباشرة المال عند أمن عدم الاستغلال والانحراف ، وعند أداء وظيفة المال على وجهها المستقيم . . يطلبه النظام الاسلامى كنظام خلقى انسانى فحسب . . بل الطبيعة البشرية نفسها تحس بأن الغاء الملكية الفردية ، كالتدخل المركب في الرقابة على المباشرة الفردية ، ليس سنة الحياة ولا طريقها الطبيعى ، واذا نفذ يوما ما . . فلدراء مفسدة والى حين .

والمجتمعات غير الاسلامية التى اخذت بمبدأ الغاء الملكية الفردية ، في فورة غضبها وسخطها على من يملكون المال لسوء استغلالهم اياه ، عادت تنتقل من وضع التشدد في الالغاء التام الى وضع الاباحة في نطاق معين

وبحدود خاصة . سواء اكان مرد ذلك : الى سوء الانتاج في الملكية العامة لسبب ما يسمى : بعدم وجود الحواجز الفردية ، او بسبب كراهية العمل الجماعي وعدم كفايته في اشاعة السرور بحياة العمل اليومى في نفوس العاملين . وهذا السبب ، وذاك : مما يجعل التدابير الخاصة بتصفية الاستغلال والانحراف في شئون المال ذات طبيعة موقونة ، تنتهى حتما في وقت ما لاحق : طال او قصر .

ولذا حرصت الاشتراكية العربية — كما ينص ميثاقها — على أن تكون التجربة الاقتصادية لفترة حددت بعشر سنوات يعاد النظر بعدها في سنة ١٩٧٠ مره أخرى في أمر هذه التجربة ، وذلك . . في ضوء ما يتم من إنجازات ومن اصلاح للعلاقات وعودتها الى ما يجب أن تكون عليه من وضع انساني ، فوق مستوى الأخلاق والسخط والكراهية بين الأفراد .

● والخطوة التالية ، لخطوة نصفية الاقتصاد القومى من النفوذ الأجنبى ومن الاستغلال والانحراف في وظيفة المال ، هى اعادة النظر في مفاهيم القيم الاسلامية ، التى تحكم تصرف الأفراد ومعاملات بعضهم مع بعض . . . هى اعاده النظر في مفاهيم القيم الأخلاقية للسلوك الفردى ، ومفاهيم القيم الأخرى في علاقات الأسرة ، والعلاقات المدنية : سواء اكانت اقتصادية ومالية أم اجتماعية وأدبية .

... وهى مهمة علماء المسلمين من فقهاء ، وفلاسفة ، وعلماء اقتصاد واجتماع . وهى مهمة تقوم على أساس : أن المفاهيم كائنات تتطور ، وتخضع للقوة كما تخضع للضعف ، وتمثل العصور والعهود المختلفة . . كما تمثل الأجيال والأشخاص . . وتقوم أيضا على : أن كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة في صفاء تطبيق عهد الرسالة ، وفي مواجهة ترجمة الأحداث وتوسع العمران ونشوب الخلافات الداخلية وتحدى المؤامرات الخارجية على أيام الخلفاء الراشدين . . هى الأصول التى نرد اليها مفاهيم القيم الاسلامية ، وهى الأوضاع التى تكون الأجواء الصحيحة لامتداد افق هذه المفاهيم في تناولها جزئيات جديدة لم تعهد من قبل .

وإعادة النظر في مفاهيم القيم الاسلامية مقدمة لوضع بناء تربوى تعليمى وتوجيهى ، واقتصادى ، وسياسى ، وإدارى ، وتشريعى . . . مقدمة لوضع نظام حكم اسلامى يتبنى القيم الاسلامية ، ويتميز عن أى نظام آخر . . . يحضن هذه . . أو تلك ، من الأيديولوجيات الأوروبية في الشرق أو الغرب .

... وإعادة النظر في مفاهيم القيم الاسلامية تمهيدا لتخطيط فلسفة انسانية اجتماعية تحكم علاقة الفرد بالفرد وعلاقته بالمجتمع ، ووضعه من الدولة ووضع الدولة منه ، ومكان الانتاج والخدمات ، ومنزلة الرعاية

الاجتماعية في صنوفها المختلفة ... وغير ذلك مما استجد في المجتمع المعاصر ويعتبر متوما أساسيا في الحياة الانسانية المعاصرة .

وليس بلانز أن يبدأ في تخطيط هذه الفلسفة من فراغ .. بل يجوز أن يبدأ من تقييم تجربة قائمة فعلا في نظام الحكم في مجتمع اسلامي ، في ضوء ما تسفر عنه محاولة اعادة النظر في مفاهيم القيم الاسلامية ، على أن يوضح ما هو مجمل في هذه التجربة من الزاوية الاسلامية ، أو أن يضاف اليها ما يكمل بناءها في أي جانب من جوانب الحياة الانسانية في نظام الحكم ، أن ظهر قصور في التجربة .. أو دعت حاجة الى اتمام البناء ، كالتعليم ، والتشريع والتوجيه العام .

ان الوضع في تخطيط فلسفة الحكم الاسلامي ليس وضع تفصيلات ، بقدر ما هو احكام نظريات واصول عامة تتضمنها أو تقوم عليها أوجه البناء المتعددة في نظام الحكم ...

... كنظرة « الاستخلاف » و « الائتمان » في ملكية المال .

... وكنظرة العدل ، والاحسان ، وتجنب المنكرات في بناء العلاقات الاجتماعية .

... وكنظرة « الرعاية المتبادلة » في نظام الدولة وعلاقة الحاكم بالمحكومين : « كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته ... » .

... وكنظرة « الحرية الفردية » في اطار صيانة الحرمات الشخصية .

ونحو ذلك مما يؤصل مناهج التعليم ، ويحكم مبادئ القانون ، ويلقى الضوء في سياسة الارشاد والتوجيه ، ويحدد وضع ما يسمى بتعدد السلطات في القضاء ، والتنفيذ ، والتشريع ، في نظام الحكم ، ويضع معالم الاقتصاد وحركة استثمار المال .. الخ .

وبغير أن تكون هناك فلسفة اسلامية جديدة لنظام الحكم ، تقوم على اعادة النظر في المفاهيم الاسلامية ، وتخطيط لجوانب الحياة الانسانية في المجتمع المعاصر .. لا يمكن أن نطالب بنظام اسلامي للحكم في المجتمعات الاسلامية ، مستقل عن النظم الأخرى المؤسسة على الأيديولوجية العلمانية ، أو على الأخرى الالحادية العلمية . وبغير ذلك أيضا .. لا يمكن أن يدخل الاسلام ، في قوة وفي أمل في النصر ، في الصراع الأيديولوجي المرير الذي يقوم على أرضه ، والذي وزع المسلمين من الأسف العميق الى مجموعات يخاصم بعضها بعضا مخاصمة فكرية ، وربما تتربص كل منها بالأخرى تربص العدو اللدود .

ان الأكاديميات ومجامع البحوث الإسلامية في العالم الإسلامي ، لا تؤدي وظيفتها . . . يوم تقف بانتاجها عند حد العظمت ، أو عند حد إعادة كلام الفقهاء الذين انقطعوا عن ماضي المجتمع الإسلامي العريق ولم يتصلوا بانجاهات المجتمع المعاصر ويتعرفوا . على أيديولوجياته ، أو عند حد الاستمرار في عرض مذاهب علماء الكلام وآرائهم في مشاكل وقتهم ، وقضايا الفكر الانساني القديم .

ان المسلمين في الصراع الأيديولوجي المعاصر . . في خطر الحرب الباردة والساخنة على السواء ، ضد بعضهم بعضا . وان الاسلام بينهم معرض للهزيمة والفناء . . وان علماء المسلمين ابعد ما يكونون اليوم عن أداء الواجب للمسلمين والاسلام معا ، اما بسبب عزلتهم وانزوائهم في حياة مجتمعاتهم ، واما بسبب فتدهم الصلاحية لحمل الرسالة ، واما لاينارهم الدنيا على الايمان بالاسلام .

« والذين آمنوا ، وهاجروا ، وجاهدوا في سبيل الله ، والذين آووا ونصروا ، أولئك هم المؤمنون حقا ، لهم مغفرة ورزق كريم . والذين آمنوا من بعد وهاجروا ، وجاهدوا معكم . . فأولئك منكم » (١)

ان طريق المسلمين الى الاستقلال باسلامهم في مجتمعاتهم شاق وطويل . . انهم لن يتركوا في سعيهم نحو هذا الاستقلال من غير تضحية في أنفسهم وفي أموالهم واقتصادهم . . من هؤلاء . . وأولئك : في الغرب ، والشرق على السواء . . انهم لن يتركوا لتحقيق هذا الاستقلال دون أن يؤذوا عن طريق هؤلاء وأولئك في دعايتهم والنشنيع عليهم .

ولكن اذا أصر المسلمون على استقلالهم باسلامهم ، غير خاضعين لأيديولوجية الغرب العلمانية الديمقراطية وما نشأ عنها من قومية لا دينية ، وغير خاضعين كذلك للشرق لايديولوجيته الاحادية التتارية ، وصبروا وتمسكوا بمبادئ دينهم وبولائهم لله وحده . . فان أمرهم سينتهي الى النصر حتما ، والى القوة حتما .

« لتبلون في أموالكم وانفسكم ، ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ، ومن الذين أشركوا اذى كثيرا ، وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الأمور » (٢)

(٢) آل عمران : ١٨٦ .

(١) الأنفال : ٧٤ ، ٧٥ .

وما جاء في كتاب الله هنا... لم يكن فقط لعهد الرسول ﷺ، عليه وسلم وصحابته رضوان الله عليهم ، وإنما هو للمسلمين في كل وقت يصيبهم فيه انحراف أهل الكتاب ووثنية المشركين الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر... يصيبهم إذا هم في : أنفسهم ، وأموالهم ، وسمعتهم .

وما كان الصبر ، وما كانت التقوى بالوسيلتين الناجحتين في اجتياز الأزمات من أزمات الأعداء جميعا على وقت الرسول وصحابته فقط . . وإنما هما دائما مناط النجاح... ومصدر القوة إذا تأزمت الأمور واشتدت الأحداث .

* * *

الباب الثاني

الأسرة في المجتمع الصناعي المعاصر

- الفرد في مجتمع الرخاء المادي.
- نظرة الاسلام الى واقع الأسرة في المجتمع الصناعي المعاصر.
- الأسرة في فلسفة الاسلام ونظامه.

الفصل الأول

الفرد في مجتمعات الرخاء المادى

التقدم الصناعى :

● ان انتقال القوة المحركة من البخار الى الكهرباء .. نم الى الذرة ، وتقدم العلم فى اختراع المحركات وترقية مستواها ، والتوسع فى تجارب الكيمياء الصناعية ، وعلى الأخص منذ الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ .. أعطى الانتاج الصناعى الآلى دفعة قوية تخطى بها مستوى التطور الطبيعى فى البلاد التى مارست الصناعة الآلية ، منذ بداية القرن التاسع عشر فى أوروبا ، نم فى أمريكا الشمالية .

● ثم جاءت الهزيمة العسكرية فى هذه الحرب العالمية الثانية ولحقت بالمانيا فى غرب أوروبا .. واليابان فى الشرق الأقصى لآسيا ، فحولت نشاط الشعبين الى مجال الصناعة المدنية . وبروح الكفاح من أجل البقاء .. بروح المستنصف المتشبث بالحياة .. بروح المعتر بالأمس ، والمستنل اليوم ، وثبتت الصناعة المدنية فى ألمانيا واليابان فى مدة العشر سنوات الأخيرة وثبة فاقت كل احتمال وكل رقم قياسى سبق : ان فى السرعة ، أو فى الكم ، أو فى تعدد السلع ونوعها ، أو فى غزو الأسواق التقليدية للدول المنتصرة .

● وما حدث فى ألمانيا واليابان من التقدم غير المتوقع فى الانتاج الصناعى .. دفع أمريكا ، وروسيا ، والبلاد الغربية الأخرى : كإنجلترا ، وفرنسا .. الى دخول مجال المنافسة ، خشية أن تضيق عليها فرصة الأسواق العالمية وتنفرد بها الدولتان ، المنهزمتان عسكريا فى الحرب العالمية الأخيرة . خصوصا وأن انتاج هاتين الدولتين فى الصناعة يتميز بالجدة والابتكار ، مع خفض التكاليف الانتاجية ، بالنسبة الى انتاج البلاد الأخرى الصناعية المنتصرة .

وأصبحت ألمانيا واليابان ، بفضل هذا التقدم المخيف في الصناعة ، منافستين خطرتين في الأسواق المحلية للبلاد الأوروبية والأمريكية ، بجانب الخارجية العالمية في أفريقيا وآسيا .

وإذا أوجت الهزيمة العسكرية بالتقدم الصناعي ، والتوسع فيه ، في ألمانيا واليابان . . فان النصر العسكري أوحى من جانبه بالفرقة السياسية والأيدولوجية بين القوى التي أحرزته ، وهي : روسيا من جانب ، وأمريكا ، وفرنسا ، وإنجلترا من جانب آخر .

وتحولت هذه الفرقة الى حرب باردة بوسائل الاعلام المختلفة ، والمناورات السياسية في المحافل الدولية كما قضت بالاستعدادات العسكرية الرهيبة لحرب مقبلة ، ان قبض لها ان تقع . . ودخل العلم بعد تفجير الذرة مجال الفضاء ، ونحا بوسائل الحرب نحو الإبادة التامة للبشرية والتخريب الشامل للحضارة الانسانية القائمة .

● والرغبة في التفوق في الاعداد الحربى بين الكتلتين الغربية والشرقية ، حمل على التوسع في البحوث العلمية ، وعلى المزيد من التجارب والاختبارات في مجال التدمير والإبادة والوقاية منها . . وأعطيت أهمية خاصة في هذا الاعداد الحربى للسرعة في قطع المسافات ، والدقة في التعذيب والاصابة والشمول في الاستئصال والازالة .

وهذا بدوره زاد في مجالات الصناعة الحربية ، والابداع والتفنن فيها ، وهون في الوقت نفسه من أمر النفقات الطائلة التي تنفق على البحوث ، والتجارب في حقل الاعداد العسكرية وعلى الانتاج الصناعي الحربى . . كما أعطى مزيدا من الفرصة في زيادة الانتاج الصناعي الاستهلاكى المدنى لألمانيا واليابان . . اذ هما محرومتان من الانتاج العسكرى ، بمقتضى عقد الهدنة في سنة ١٩٤٥ .

● ولم تكن نتيجة هذه الحرب العالمية الأخيرة هي الهزيمة العسكرية لفريق والنصر العسكرى لفريق آخر فحسب . . وانما كانت نتائجها في المحيط السياسى الدولى ، وراء دائرة الهزيمة السياسية ، بالنسبة للمستعمرات والشعوب المحتلة ، أو الواقعة تحت الوصاية التي تأثرت بهذه الحرب أكثر من أى شىء آخر . . اذ توالى في أعقابها ، بعد قيام هيئة الأمم المتحدة كمنظمة سياسية عالمية ، صكوك الاستقلال للشعوب الأفريقية والآسيوية . وهي الشعوب التي حكمها الاستعمار الغربى فترات متفاوتة في الطول والقصر ، وربطها بأنواع التبعية المختلفة من سياسية واقتصادية ، وثقافية ، ولغوية ، بحياته ، وبأسلوبه فيها .

واستقلال هذه الشعوب — بسبب التخلف الشنيع في جميع مرافق الحياة فيها ، وانخفاض مستوى المعيشة بين أفرادها انخفاضاً يقرب مستوى الإنسان من مستوى الحيوان — حتم ، ويحتم ، عليها الافادة من التقدم الصناعي الآلى لدى الدول الصناعية : سواء في اقامة المصانع ، او في التنقيب عن المواد الخام في اراضيها وبحارها : كالبتروول ، والحديد ، والمنجنيز ، والفحم ، والنحاس ، والقصدير ، والذهب والفضة ، وغير ذلك من انواع الثروة المعدنية او في استصلاح الاراضي وبناء الجسور ، وطرق الري ، والسكك الحديدية ، والمطارات ، والموانى ... ونحو ذلك مما يعود على هذه الشعوب بالتقدم في وسائل الحضارة ، وفي رفع المستوى الاقتصادي للمعيشة .

وهذا بدوره زاد في رقعة مجال العمل الصناعي أمام البلاد الأوروبية والأمريكية ، وزاد في اتاحة الفرصة للخبراء الفنيين في جوانب الخبرة المختلفة في هذه البلاد .

● وبالإضافة الى هذه العوامل كلها ، التي ألقت عبئاً ضخماً على الانتاج الصناعي في البلاد الصناعية في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية لفترة طويلة : كان اثر العقلية العلمية التقدمية في الصناعة ، وحافز المنافسة فيها ... المزيد من الأعباء على هذا الانتاج .

... فبمقتضى هذه العقلية ، مع قوة حافز المنافسة ، تعددت الابتكارات الجديدة في صناعة المساكن والملابس ، والمواد الغذائية ، ووسائل الراحة في الإقامة والسفر .

... اذ هذه الابتكارات من شأنها ان تدفع الى التوسع في الاستهلاك المدني . سواء في جديد لم يكن في الاحلال محل القديم . مع ملاحظة ان التسهيلات الائتمانية في الدول الصناعية الرأسمالية ميسرة ، والشروط المقدمة تفرى على اجرائها والتعامل على أساسها ، استجابة للرغبات الاستهلاكية في الحصول على حياة اقتصادية ... افضل .

وبفضل هذه العقلية العلمية التقدمية أيضاً ترقى وسائل المواصلات في ربط أجزاء العالم بعضه ببعض : عن طريق الهواء ، والبحر ، والبر ، وأصبح الانتقال بسبب السرعة وتوفير الراحة أمراً مرغوباً فيه .

وكنيجة للرغبة في الانتقال والاطلاع على معالم القارات والبلاد المختلفة فيها اتسع مجال السباحة ، فلم تعد قاصرة على طبقة معينة ، هي الطبقة ذات الغنى الواسع ، ولا على فصل معين من فصول السنة ، ولا على امكنة معينة هي الأمكنة التاريخية ... وانما أصبحت عامة وشاملة .

والتوسع في السياحة يتطلب المزيد من اقامة الفنادق ، واعداد المصايف والمشاتي ، والخدمات السياحية الأخرى كالطرق ، وسيارات الرحلات ، والتوزيع في كل ذلك .

وبهذا كله غيرت الحرب العالمية الثانية بآثارها المختلفة حياة الناس . وتركز التغيير في ميدان الصناعة ، كمصدر عقدت عليه المجتمعات الانسانية الأمل في تغطية الاحتياجات والرغبات والتطلعات المختلفة لدى الأفراد في الشعوب المختلفة .

• واصبحت المجتمعات الأفريقية والآسيوية ، كالمجتمعات الأوروبية والأمريكية ، تطلب حياة أفضل ومستوى في المعيشة أحسن ، ومزيدا من وسائل الترفيه . وربما كانت المجتمعات الأفريقية ، والآسيوية في تطلعاتها الى ذلك ، أشد وأعنف من المجتمعات الأوروبية والأمريكية .

وإذن : دور الصناعة بعد هذه الحرب الثانية في حياة البشرية زادت أهميته ، وأصبح العصر الذي نعيش فيه الآن عصر الحضارة الصناعية الخلاقة .

والنصف الثاني من القرن العشرين يتميز بظواهر هذا العصر ، وبطابعه الخاص به . وإذا كانت الآلية قد غلبت على الصناعة ، والسرعة زادت في إنتاجها فإن طابع العمل الانساني فيه يأخذ هذه الظاهرة من السرعة ، وعدم التعمق في التفكير كذلك في الوقت نفسه .

والضغط الشديد على الصناعة ، في التوسع ، وفي إنتاجها لفترة طويلة لا يعرف متى تنتهى . . يتطلب توسعا غير محدود في استخدام الأيدي العاملة في البلاد الصناعية . . أى في أوروبا ، وأمريكا ، وروسيا ، واليابان ، ويتطلب أيضا اعدادا غنيا في المهارات المختلفة في البلاد النامية ، وهى : البلاد التى تخلصت من النفوذ السياسى الأجنبى ، عقب هذه الحرب في افريقيا وآسيا ، يوازى هذا الاعداد احتياجات الصناعة الناشئة ، والكشف عن المواد الخام واستغلالها .

ولأن البلاد النامية في سياستها الصناعية تسير على تخطيط خاص في مدد محددة ليست لديها مشكلة في العمالة . لأن الفنيين فيها لم يكونوا موجودين أصلا ، أو لم يكونوا بحيث يقل عددهم عن حاجة المصانع أو مجال الخبرة الفنية في التنقيب عن الثروة القومية واستغلالها .

فقد كانت سياسة الاستعمار في هذه البلاد الى ما قبل الحرب العالمية الثانية . . هى : ربط احتياجات البلاد المستعمرة الى المنتجات الصناعية

الاستهلاكية بالانتاج الصناعى فى بلد المستعمر . ومن ثم لم تكن هناك حاجة الى تدريب عمال أصحاب مهارات مختلفة من الوطنيين .

والمرافق العامة ، أو المصانع التى ينشئها المستعمر فى مستعمراته كانت نبعا لمصانعه فى بلده ، ومن أجل استغلال الثروة الوطنية لصالحه الخاص ، وكان يباشر العمل فيها غير وطنيين . والوطنيون كانوا يمارسون الأعمال الزراعية وحدها . وان باثروا عملا غير الزراعة... ففى النظافة أو فى المهن الأخرى غير الفنية .

والحديث هنا اذن قاصر على الصناعة ، ومشاكلها ، وآثارها ، فى البلاد الصناعية الرأسمالية وروسيا الشيوعية . ومن بين هذه المشاكل نقص الأيدي العاملة ، مع الحاجة السريعة الملحة الى علاج هذا النقص . ومشكلة العمالة فى البلاد الصناعية — وبالأخص الرأسمالية — هى مشكلة المصنع ، والمكتب والخدمة فى الفنادق والمطاعم ، ووسائل النقل .

واذا وجدت بطالة فى بعضها فمعناه : ان هناك مجالا خاصا من مجالات العمل قل الانتاج فيه عن اليد العاملة . وليس معناه : أن احتياجات جميع المجالات قد سدت كلها ، وزاد بعد ذلك عمال لا عمل لهم .

هذه المشكلة — وهى مشكلة الحاجة الى أيد عاملة — فتحت مجال العمل للمرأة بصورة غير معهودة فى الصناعة ، والتجارة ، والمكاتب ، وخدمات الفنادق والمطاعم ووسائل المواصلات ، وأصبح العمل ميسرا لها وبشروط مجزية ، ومغرية فى كثير من الأحيان . اذ يكفى إفصاح المرأة عن الرغبة فى العمل فتجد ما ترغب فيه على حسب ظروفها . ليس هناك وقت يفرض عليها للعمل ، بل قد تكون كل الساعات المخصصة له فى اليوم ، أو بعضها . وليس هناك سن معينة ، فمن هى فى سن المراهقة كمن هى فى سن اليأس ، ومن هى متزوجة كمن هى عانس فى فرصة العمل سواء .

والنظم الرأسمالية هى التى تقدم هذه التيسيرات اغراء للمرأة على العمل ، لا لسد حاجة العمل فحسب ، وإنما أيضا لما يعود على الانتاج فى خفض تكلفته ، وبالتالى فى زيادة ربحه . فأجر المرأة لم يزل أقل من مستوى أجر الرجل فى العمل المشترك بينهما ، وعلى العموم كذلك (١) .

أما الدول الشيوعية فنبعا لضمان مستوى تعيش به الأسرة تدفع المرأة : الى العمل دفعا فى كل مجال من مجالاته ، وفى جميع الظروف والأحوال ،

(١) من احصائية رسمية فى اسعاد ألمانيا الغربية سنة ١٩٦٤ تمثل المرأة العاملة ثلاث القوى العاملة ، وتمثل المرأة المتزوجة نسبة الثلث من العاملات ، ونصف النصف لمن هن تجاوزن سن العشرين .

وتحقيقا للمساواة بينها وبين الرجل ، وتمكيننا للدولة والحزب من مباشرة توجيه الناشئة من سن الطفولة المبكرة في مدارس الحضانة والمراحل الأخرى التالية لها ، ضمانا للولاء للعقيدة الماركسية . فاجر الرجل متزوجا أو غير متزوج هو أجرة منخفض ، لا يفى إطلاقا بحاجة فردين فأكثر . ومن ثم دفعت المرأة دفعا الى العمل خارج المنزل .

ونخفض أجر الرجل أمر متعمد تقتضيه فلسفة الشيوعية ، التي تناوئ قيام أسرة بمعناها الصحيح . فالأسرة القوية شرك بالمجتمع ووجودها وجود مضاد لوجوده . ومن هنا تسقط نفقة الأقارب وفيهن الزوجة والوالدان ، كما يسقط نظام الارث حسب الشريعة الإسلامية .

والفرصة الواسعة للعمل أمام المرأة ، والأجر المجزى عليه شجع النزعة الاستقلالية لديها في سن مبكرة . عن أسرتها من والديها وأخوتها ، وعن الرجل وأولادها كذلك في حياتها الزوجية معه . وأصبحت تشعر في نفسها بأنها مشاركة فقط في نفقات المعيشة ، أكثر منها عضوة متفاعلة في أسرة والديها ، وأكثر منها أما وأصلا في أسرة زوجها . كما لفت ذلك نظر الرجل الى المرأة ، وأصبح الجانب الاقتصادي يفوق ما عداه في دفع الرجل نحو المرأة في البناء بها (١) .

وهذا الشعور الاستقلالي تكون لديها بالتدريج ، منذ أن مارست العمل خارج المنزل من جيل مضى وزادت قوته بزيادة فرصة العمل أمامها ، وزيادة آلية الحياة في طريقة المأكل والملبس ، وفي توفير وسائل الراحة لكل خدمة تطلبها . وطالما هناك مال فهناك حياة مادية رخيصة .

أما الجانب النفسي فقد انتقل الى المنزل الثانية في حياة الانسان المعاصر ، فلا يسمى اليه الا بمقدار ما يحصل منه متعة حسية .

وهذه النزعة الاستقلالية لدى المرأة تحت تأثير العامل الاقتصادي :

● جعلت عمل المرأة لأولادها وزوجها في البيت عملا غير مرغوب فيه رغبة قوية ، لأنه يمكن أن يؤدي آليا في يسر ، أو بأجر أقل من الأجر الذي

(١) نشر معهد Allenbach (Badensee) بحصائية عن انجانب المرغب للرجل الألماني في المرأة : فحظي الجانب الاقتصادي لدى المرأة بنسبة ٦٥ بالمئة . بينما حظي جانب العفة فيها وعدم مباشرة المعاشرة الجنسية قبل الزواج بنسبة ٦٢ بالمئة . وتلا ذلك جانب النظافة والترتيب بنسبة ٦٠ بالمئة . أما جمال المنظر فقد كان في المرتبة الدنيا في نسب الدوافع التي تحبب البنت في نظر الرجل الألماني « هيرالد تريبيون في ١٩٦٦/٤/٤ » .

تحصل عليه الزوجة من عمل آخر خارجه ، أكثر فنية وأكثر أجرا . ولكن في الوقت نفسه هي مهددة بالحرمان من الدور المثمر والمتع لها في شئون المنزل . فالعمل الخارجى قلما يسبب متعة نفسية سوى أن تحصل المال عن طريقه (١) .

وأهملت المرأة في الاعتبار . . . رعايتها لزوجها كزوجة ، ولأولادها كام ، ولنزلها كسيدة بيت ، وتغاضت عن روح المرأة التي تشع في حياة الأسرة كقبس من نور الله ، فتشبع الاطمئنان لدى الزوج اذا عاد من عمله قلما ، وتلهمه الفكرة الصائبة في ملاعبة نفسه مع ظروف الحياة ومشاكلها ، كما تنشر الحنان والعطف في جو الأولاد ، فيكونون أكثر تجاوبا في العلاقات الأسرية والاجتماعية ، واقدر على التضامن والتكافل وعلى تحمل الأزمات والشدائد . ونسيت وجودها كاصل تنطلق منه الأسرة في غدوها ، وتعود اليه في رواحها ، وهو اصل يشجع عند الغدو ، ويحتضن عند الرواح .

تذكر مجلة : (Die Neue Illustrierte) الألمانية (٢) :

« أن تحرر المرأة ، وابتعادها عن الدور الطبيعى لها ، كان عاملا رئيسيا في الصعوبات التي تواجه زيجات اليوم . . . وان المرأة المعاصرة أصبحت حائرة في أمر نفسها :

(أ) كام أمينة تعنى بأولادها وزوجها ، وتخصص رعايتها لهم ،

(ب) وكمشاركة في الكسب ، وشريكة شركة كاملة في الزيجة ،

(ج) وكملاعبة ، جذابة للرجل » .

... . وقدرت العامل المادى وحده ، وطاقتها عن طريق الأجر على العمل ، وعلى الشراء لنفسها فيما تنزى به ، معترزة بوضعها الجديد الذي خرجت به عما كان مألوفاً لها من قبل ، وهو ارتباطها في الاتفاق بزوجها ، سواء : لنفسها أو لأسرتها .

وهي في كل خطوة تخطوها خارج المنزل تخطوها في زهو وفخار ، لأنها انطلقت أو تحررت ، وهي تفعل ما تريد : لأنها وحدها المسئولة الآن عن حياتها الخاصة .

وهي الآن فرحة بالانطلاق والتحرر ، ومستندة في حياتها الى كسبها من عملها الخاص الخارجى ، تتخوف من الزواج اذ تريده واذا هو مبسور لها ،

(١) كما جاء في تقرير الصحة العالمية بجنيف في شهر اكتوبر سنة ١٩٦٥ ،
(نقلًا عن الهيرالد تريبيون في ٢٦/١٠/١٩٦٥) .
(٢) في عددها الرابع والأربعين ، ص : ٣٨ في اول نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

وتبالغ في الاحساس بتقل قيود الزوجية ، وتنظر الى حياة الامومة والاولاد نظرة عدم اكتراث بها . ومن هنا قد لا تقبل على الزواج ، اذ ساعدت ظروف المجتمع بمقاييسه الجديدة وبنظراته الاخلاقية التقدمية ، على بقاء العلاقات المؤقتة بين الرجل والمرأة باسم الصداقة ، او باسم التمهيد للخطبة ، فالزواج .. فترة من الزمن ، يرجى لها ان تطول .

● ولذلك ابتدأت معايير السلوك الخلقي تتغير ، وأخذت الاتجاهات الفكرية — معاونة لتغيير المعايير — تطلب وصفا جديدا ، بدلا مما كان أصولا لهذه المعايير في تقدير الفضيلة والرديلة ، والمقبول وغير المقبول في تصرفات الانسان .

وراجت نظره المادية في القيم الاخلاقية التي احيها الفكر الفلسفي في القرن التاسع عشر في أوروبا .

ونظرة المادية لا تعنى أكثر من : انه ليست هناك اصول وحقائق ثابتة ومستديمة يرجع اليها في التعرف على السلوك الخلقي وتقييمه . وانما المفاهيم الاخلاقية تتغير بتغير ظروف المجتمع تحت تأثير العوامل الاقتصادية فيه . وكما ان التفكير الانساني ظاهرة تتبع المادة ، فكذلك السلوك الاخلاقي ظاهرة أخرى من ظواهر المادة ..

وتطبيقا لذلك : اذا المجتمع الصناعي اوحى بضرورات معينة في السلوك او اتى بنتائج اعتبرت ظاهرة للعصر الصناعي وظروفه المادية والآلية ، فان هذه الضرورات والنتائج لها قيمتها الاخلاقية ، وان غايرت معايير المجتمعات السابقة .

فالمرأة العاملة اذ أتاح لها الاستقلال الاقتصادي : حرية وانطلاقا أوسع ، فلا غضاضة عليها اطلاقا من الناحية الاخلاقية — تبعا للمطلق الاستقلال — أن تسلك مع الرجل في المعاشرة الجنسية مسلكا يخالف ما جرى عليه العرف الاخلاقي فيما مضى في المجتمعات السابقة ، وهو الذي قام على عقد الزواج وحده (١) . لأن وضع المجتمع الصناعي اتى بفرصة العمل للمرأة ،

(١) أصدرت احدى محاكم « كوينهاجن » بالدانيمارك قرارا — يعتبر أول قرار من نوعه في العالم يرفض قبول الخيانة الزوجية كسبب من أسباب الطلاق « جريدة الاهرام عدد ٢٨٤٦٤ ص ٢ ملحق في ١٥/١١/١٩٦٤ .
وفي تقرير عنوانه (Sex and Morality) أصدرته لجنة عينها المجلس البريطاني للكنائس لتحديد موقف الكنيسة من العلاقات الجنسية خارج الزوجية جاء فيه ، بعد دراسة استمرت سنتين وطبع بمطبعة (J. C. M.) بلندن وظهر للتوزيع يوم الثلاثاء ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٦ :

وممكنها من استقلالها اقتصاديا : في الاتفاق على حيائها الخاصة ، فلم يعد هناك مكان فسيح للارتباط بعقد الزوجية في السلوك الجنسي ، وفي سرعية العلاقة بين الرجل والمرأة .

فالوضع الاقتصادي للمجتمع — كما هو اتجاه الفكر المادي — هو وحده الذى يحدد القيم الأخلاقية ، ومعايير السلوك للإنسان . . . وليست القيم والمعايير هى التى تحدد أخلاقية المجتمع ، لأنه ليست هناك قيم ومعايير ثابتة ! يشار إليها ويرجع إليها في كل ظروف المجتمع ! .

ومعنى ذلك : أنه إذا انخفض المستوى الاقتصادي للمجتمع ، وضاعت فرصة العمل أمام المراه واحتاجت في الاتفاق على نفسها إلى الرجل ، يغير وضع العلاقة بينهما ويصبح عقد الزواج وحده هو المقياس الخلقى للسلوك الاجتماعى للمرأة والرجل حينئذ ! .

. وكذلك في وضع المجتمع الصناعى نفسه : معيار السلوك الأخلاقى يختلف في علاقة الرجل بالمرأة على حسب قدرتها على الكسب واستقلالها عن طريق العمل بحياتها الخاصة ، أو بعدم قدرتها واحتياجها في ذلك إلى الرجل . وما هو أخلاقى بالنسبة لواحدة قد يكون غير أخلاقى بالنسبة لآخرى . كالشأن في المجتمعات : ما هو أخلاقى بالنسبة لمجتمع قد يكون غير أخلاقى بالنسبة لمجتمع آخر قائم في عصره ، كالمجتمع البدائى ، أو الزراعى ، بالنسبة للمجتمع الصناعى في وقت واحد . . وما هو أخلاقى بالنسبة لما مضى في حياة المجتمع نفسه ، قد يكون غير أخلاقى بالنسبة لحاضره ! .

فعامل الاقتصاد : هو المعيار وحده ، وعلى هذا : المجتمع الواحد لا يقاس السلوك فيه بمقياس واحد في أى عهد كان . ولذا ينبغى لكى تقترب معايير السلوك في المجتمع : أن يعنى بالمسنوى الاقتصادي لأفراده ، بحيث تذهب الفوارق الكبيرة في الأجور والمرتبات وفي مستويات المعيشة بينهم !

« ان الزنا لا يجب أن ينظر اليه على أنه سبب تلقائى للطلاق . ولكن كفرصة للعفو والغفران . وهذا ليس من السهل . »
« الزنا خيانة للثقة وبالأخص عندما يكون منعمدا ومستمرا . أنه يسبب حرجا كبيرا ، ويهز الاطمئنان النفسى . فإذا أخفى فهو لا يفارق قلب الزيجة . والعلاج الصادق من الاعتراف الصريح والغفران التام . . ممكن ، اذا كان رباط الزوجية قويا .

ولكن في مجتمع يعتبر الطرف الذى غفر وعفى غير عاقل وينظر إلى الإنسان الممتلئ بالثقة على أنه غير واقعى أو أنه سلبى . . عندئذ يتحول الوضع إلى وضع مؤلم ميئوس منه ، وينتهى مغزى الزوجية » .
صحيفة (The News of the World) عدد الأحد ١٦ أكتوبر سنة ١٩٦٦ . .

وعلى أية حال فقد شجعت النزعة الاستقلالية لدى المرأة على قبولها لهذا الفكر ومعياره في السلوك الأخلاقي . لأنه يغطي تصرفاتها في المجتمع وبالتالي يعبد الطريق أمام انطلاقها وتحررها . وأصبح من الجديد لها والمرغوب فيه : أن تساهر نزعتها . وأصبح من القديم وغير المرغوب فيه لها : أن تحد من هذه النزعة ، وتتمسك بالقوانين الأخلاقية الانسانية التقليدية ! (١) .

(١) تحت عنوان : (You can't go on locking up your Daughters) « نشر في صحيفة (The News of the World) عدد ١٢ يونيو ١٩٦٦ » :

اقتبس المقال نقلا عن الطبيب النفسي (Eustace Chesser) قوله : « أنه سيكون مثاليا إذا استطعنا أن نقول للبنت : انظري هنا ! . ان المباشرة الجنسية أمر محبوب ، سواء أكنيت في علاقة زوجية أم في غير علاقة زوجية ! . ولكن لا تتركي الشاب ينال منك هذا الأمر بالاكراه ، أو عن طريق الاستغلال لسبب من الأسباب .

ولا تباثري الاتصال الجنسي اطلاقا طالما لا ترغبين فيه ! .
لا تخاطري اطلاقا بالحمل ، لأن النمن مزعج عاطفيا وماديا .
دع عنك ما يسمى بوصمة العار (The Stigma) !
دع عنك ما يسمى بالعلاقة غير الشرعية !
دع عنك ما يقال عن الطفل غير المرغوب فيه ! .
دع الدولة تساعد البنت التي وجدت نفسها حاملا !
دعنا نعلم البنت الطرق الفنية لمنع الحمل ! .
وبعد ذلك نجد أن المشكلة قد تقلصت .

ومن نافلة الأمور أن يقال : أن ذلك سيزيد في السماح لامتداد موجة الجنس الطاغية . اننا سنشعر الشباب بالمعنى العظيم للمسئولية . وبعد مدة فإن البنات والغلما ن الذين يحتاجون لمباشرة الاتصال الجنسي سيباشرونه . وهذا بخلاف ما عليه الوضع الآن : من أن من يحتاج هذه المباشرة لا يتمكن منها ، ومن لا يحتاجها أو من لا يريد لها يقوم بها .

ان ملاحظة الشباب في الجانب الاقتصادي أو الجنسي شيء محزن : انهم يشعرون بأنهم يجب أن يفعلوا لأن غيرهم يفعل .

ولكن اذا أعدوا بشخصية صحية واستقلال ذاتي فانهم يفعلون عندما يريدون . ولكن نحن ننظر الى الخلقية نظرة خالصة من زاوية المصطلحات الجنسية . لماذا كل هذا القلق من أجل الجنس ؟ .

وهنا هذه النقطة : نحن لم نكن ابكارا في شبابنا ، فلماذا نحن الآن باستمرار نحدث الشباب أن يكونوا هم ابكارا ؟ . ان هذا نفاق مزدوج والشباب يعرف ذلك » .

... أصبح العرى للمرأة حضارة وجديدا ومقبولا ، وأصبح العراة رجالا ونساء في المصايف على شواطئ البحار تقديمين ، وأصبح عرض المرأة لجسدها مكشوفاً على المسرح جزءاً جزءاً حتى سواتها - فنا . وأصبح تصوير العلاقات الجنسية في غير مداراة وفي غير شرعية لها . أدبا جديدا . وهذا وذاك أمر حضارى ، وجديد ومقبول ! والذي أضفى عليه هذه السمة الحضارية هو : عصر المجتمع الصناعى ، واثراً العامل الاقتصادى فيه على المرأة .

ففى التقرير السنوى التقليدى عن سنة ١٩٦٥ لبلدية سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا بأمريكا الشمالية عن أوجه النشاط المختلفة . . استنكرت المحكمة الكلية نمو جرائم الجنس . . والانحلال الخلقى ، وجاء فى تقريرها : « ان المطبوعات الجنسية الرديئة ، والاتجاهات المكشوفة نحو الدعارة . . فى ازدياد مستمر ،

» . . وأن خادمت المنازل والمطاعم العاريات الصدور والأفخاذ أثناء قيامهن بخدمة الزبائن ،

» وكذا البنات اللاتى يحترفن بعرى أجسامهن عريا ناهيا فى الملاهى . . . أصبح لا يحتمل أمرهن من الوجهة الأخلاقية البناءة ،

» . . وان الكتب الجنسية القذرة . . والعاهرة . . وبنات العرض وهن نصف عاريات . . والمخدرات . . والشذوذ الجنسى بين الذكور والنساء تفرغ أمكنة فى المدينة تردد عليها هذا العام ، مليونان ونصف المليون من الرواد « (١) .

● وتبعاً لهذه النزعة الاستقلالية أيضاً لدى المرأة وأثرها على انطلاقها وتحررها فى التصرفات والسلوك ، فى حماية الفكر المادى فى أخلاقه . . أصبح من الضرورى : التوسع فى المساكن الصغيرة ذات الحجرة الواحدة ، أو ذات الحجرتين ، والتوسع كذلك فيما يسمى « فنادق العائلات » .

واعتبر هذا التوسع أيضاً ظاهرة حضارية ! لأن وضع المجتمع الصناعى - والصناعة حضارة وتقدم - يدعو إلى ذلك . . كما اعتبر أن الوضع السابق فى المساكن ذات الغرف العديدة يحمل ظاهرة البدائية أو ظاهرة التخلف ، وهى وجدت يوم كانت الأسرة تعيش على العصبية ، وفى حاجة إلى التكتل

(١) تحت عنوان : « المحكمة الكلية بسان فرانسيسكو تدمج الانحلال الخلقى » نشر فى صحيفة هيرالد تريبيون الطبعة الأوربية ، بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٦٦ .

وتقوية علاقات القربى . ولم تكن في حاجة الى العصبية الا دفاعا عن النفس واقتناصا لوسائل العيش من أجل البقاء .

ولكن منذ أن قام المجتمع الصناعى بمعجزاته ، وبرخائه ، لم تعد هناك حاجة الى الكتل ولا الى العصبية وقوتها . فقد شمل رخاؤه الأفراد ، وعاونهم على الاستقلال والسلوك الذى لا احتكاك فيه ! وبالتالى لم تعد هناك حاجة الى المساكن الواسعة . بل الأمر على العكس : يدعو الى تقوية استقلال الأفراد واكتفائهم فى العلاقات بين بعضها بعضا بها ينظمه علم الاجتماع فيها وبما يقوم على أساسه المجتمع .

وهنا كان للفلسفة المادية أيضا نشاطها فى نظرتها الى المجتمع . فترى أن النزعة الاجتماعية ليست فطرية فى الأفراد !. بل الأفراد وحدات مستقلة يربط بينها « العقد الاجتماعى » وتقوم علاقاتها على أساس التبادل .

● والتوسع فى المساكن الصغيرة ، والمشاركة فى المسكن الواحد بين الزميلات والزملاء فى العمل ، دفع الى الرغبة فى الانفصالية فى نفقات المعيشة ومكن من الحرية الفردية فى شئون الحياة الخاصة : فى الإقامة ، والسفر ، ونسج بدوره الفردية والاستقلال .

● وكان لابد تبعا لذلك كله : من أن تضعف العلاقات الأسرية فى تجاوب أفراد الأسرة الواحدة فى الأحاسيس المختلفة ، وفى التعاون والتكافل بينها .

نتائج :

وتجهعت عن الظواهر السابقة فى المجتمع الصناعى عدة مشاكل ، انارت الاهتمام ، أو البحث ، واختلف المعالجون لها فى تقديرها وحلولها .

أولا - على مركز الرجل فى الأسرة :

الى أى مدى تصبح قوامة الرجل على المرأة فى العلاقات الزوجية ؟
... أو على أى نحو تكون هذه العلاقة فى المجتمع الصناعى الثورى الجديد ؟

... أيعيش كل من الزوجين مع بعضهما فقط عيشة المشاركة فى المسكن والإقامة ، على أن تكون لكل واحد منهما :

● الحرية فى الأكل داخل المسكن وخارجه ؟ ..

● والحرية في استقبال الصديق أو الصديقة فيه ، على معنى : أن يستقبل الزوج صديقة له ، وتستقبل الزوجة صديقاً لها ؟

● والحرية في المشاركة في الاجتماعات الخاصة وحفلات السهر ؟

● والحرية في تحديد مكان قضاء الاجازة السنوية في صحبة كل منهما للآخر ، أو في صحبة كل منهما لأجنبي عنهما ؟

... أعطى حق الطلاق لكل واحد منهما أو لكليهما ، دون الرجوع الى المحكمة أو الكنيسة ، اذا لم يتفق الزوجان على أسلوب الحياة في المعاشرة المشتركة ؟

... أم يؤقت عقد الزواج نفسه لمدة يتفق عليها الطرفان ، يحدد بعد انتهائها باتفاقهما أيضاً ؟

وهكذا في هذا المجال ، أصبحت المرأة نسائل نفسها :

لماذا يقيد عقد الزواج حريتها الشخصية التي منحت لها من الطبيعة ، والتي يساعدها المجتمع الصناعي على ممارستها في سن مبكرة ؟

... أصبحت تعيد النظر في تقاليد الزوجية ، وعرف المجتمع السابق ، على ضوء الحرية الشخصية الجديدة وفرص العمل الميسرة .

وأصبح من السهل عليها ترك بيت الزوجية لمدة طويلة والسكن بمفردها أو مع صديق لها. الى أن يجد الزوج عندئذ : أن لا مفر من الموافقة على الطلاق منها ..

وفعلا هذه النظرة التي تنطوى على عديد من التساؤلات أثرت بالفعل على وضع المرأة في علاقتها الزوجية والأسرية ونشأت الطلاق وحصلت عليه (١) . وان لم تكن تحصل عليه انعزلت عاطفياً عن زوجها واستنمعت

(١) نحت عنوان : « ارتفاع نسبة الطلاق في الاتحاد السوفييتي » — نشرت جريدة الأهرام المصرية في عددها الصادر في ٢٧ ابريل سنة ١٩٦٦ ما يلى :

« نشرت اليوم « ٢٥ ابريل سنة ١٩٦٦ » صحيفة (برافدا) الناطقة باسم الحزب الشيوعى السوفييتى مقالا للخبر الاجتماعى الدكتور خارشيف قال فيه : ان حالة من كل تسع حالات زواج تنتهى بالطلاق فى الاتحاد السوفييتى ، وان السبب الرئيسى لهذه الظاهرة الاجتماعية هو : فساد الأخلاق ، وعلى الأخص الادمان فى شرب الخمر .

« ثم قال : ان نسبة ٨٠ بالمائة من جميع حالات مخالفة القانون التى يقرنها المراهقون ترجع الى تفكك الأسرة .

برجل آخر فى بيت الزوجية او خارجه ، وعلى علم من الزوج او فى غيبة من علمه .

وجاء فى تقرير هيئة الصحة العالمية الذى صدر فى جنيف فى أكتوبر سنة ١٩٦٥ :

« ان حرية الطلاق — وهى تلك التى كانت ولم تزل حتى اليوم — مسألة على جانب عظيم من التقدم فى تحرير المرأة ،

« ولكنها أصبحت مشكلة اجتماعية ذات أهمية خاصة . نظرا للعديد العظيم من المطلقات والمنفصلات عن أزواجهن ، والذى يتزايد باستمرار .
« وما يعمل من صنوف الرعاية الاجتماعية لتعويضهن عن الزوجية . . . يعتبر فى نجاحه ذا طابع محدود .

« وبجانب هذه المشكلة مشكلة أخرى وان لم تبلغ أهميتها . وهى مشكلة المنعزلات عاطفيا عن أزواجهن وهى امر أصبح مشكلة . . . كنتيجة كذلك لتحرير المرأة العاملة » (١) .

ونشرت جريدة الأهرام المصرية فى عددها الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ . نقلا عن صحيفة هيرالد تريبيون فى نفس التاريخ ، الطبعة الأوروبية:

« ان التليفزيون السويدى قدم عرضا أمس لفريق أمريكى مكون من أربعة رجال وثلاث فتيات يقومون فيه بخلع ملابسهم قطعة قطعة ويجمعونها فى كومة أمامهم ثم يأخذون فى الرقص عراة تحت أضواء وظلال حادة .

وقد أثار البرنامج عاصفة من المكالمات التليفونية التى تعبر عن الاحتجاج . . . وقال المسئول : انه لم يسمح بعرض البرنامج الا بعد اجتماع على مستوى عال عقد لبحثه » .

ولولا تعاليم الكنيسة الكاثوليكية بوجه خاص ، لانهار كل وضع تقليدى للعلاقة الزوجية فى المجتمعات الصناعية فى وقتنا الحاضر فى أوروبا وأمريكا . . .
لولا أنها تحرم إعادة الزواج لمن يثبت طلاقها بجريمة الزنا ،

= « ومضى البروفسور خارشيف يقول : ان عددا كبيرا من الأزواج يعيشون معا اقل من ثلاث سنوات ، ويعيش بعضهم معا بضعة أسابيع أو أشهر فقط » .

(١) صحيفة هيرالد تريبيون ، الطبعة الأوروبية ، فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

... ولولا أنها ترى ابدية الزواج اصلا ولا تجيز الغاءه الا لضروره
قصوى نقدرها هي ،

... ولولا أنها تراقب سلوك المنتسبين اليها وتحول لدى رجال الأعمال
الكانوليك دون تشجيع الخارجين على نظام الكنيسة ..

... لولا ذلك وامتاله لأصبحت العلاقة الزوجية قضاء ليله في بار أو
فندق ، أو قضاء اجازة في مصيف أو مشتى ، أو لقاء في حفلة . والحضارة
التي توحى بتبادل الزوجات في احدى لىالى الأسبوع وتحول دون تدخل
القانون طالما يجرى التبادل في ناد خاص ويرضاه الأزواج .. لا يستبعد منها
ان توحى بها هو أكثر من التبادل في بعض الفترات .

فقد أورد المراسل الخاص لصحيفة نيوز أوف ذي ورلد في مدينة
نيويورك هذا الخبر :

« ان رجال الشرطة الذين فاجأوا بالنفتيش عمارة حديثة مكونة من عدة
طوابق في مدينة « أتلانتا » (Atlanta) بولاية جورجيا (Georgia)
بالولايات المتحدة — صادروا عددا من السجلات والملفات ، يعتقدون أنها
لناد وطنى لتبادل الزوجات .

« ... وذكر اليوم المتحدث باسم الشرطة بأنه طبقا للمجلة التي
يديرها النادي : ان باب النادي مفتوح للعزاب والمتزوجين من الجنسين .
وتدعى الشرطة : ان له فروعا في نيويورك .. وشيكاغو .. ودلاس ..
وأورلندو .. وفلوريدا ، وان أصحاب الطلبات من السيدات يلتزمن بنسجيل
الاحصائيات الحيوية ، ومن تقبل منهن تزكى من عدد آخر من الأعضاء ..

« والوثائق التى صودرت سلمت الى المحكمة الكلية كى يقوم بنظرها
الادماء العام .

« ويذكر احد رجال الشرطة : بان تبادل الزوجات في امريكا امر شائع
وفي تزايد يوما بعد يوم . ولكن ما وجد في هذا النادي يكشف لأول مرة
عن : مدى انتشاره وشيوعه على مستوى الولايات كلها ومستوى الأمة
الأمريكية في أى مكان .

« فكثير من الأزواج والزوجات في الولايات المتحدة الأمريكية تغلب على
العلاقة بينهما نوع من السامة والضجر ، يدفع الى الرغبة في تغيير كل منهما
لزوجه فترة من الزمن : قد تكون ليلة .. وقد تكون نهاية الأسبوع .. وقد
تكون الاجازة السنوية بأكملها !

« والنادى فى انلابنا يقدم لأعضائه كل شىء ، ورسمة السنوى ما يقرب من خمسة جنيهات . ومن بين أعضائه : شخصيات عديدة مرموقة فى المجتمع الأمريكى فى أوساط السياسيين أو فى وسط نجوم المسرح والسينما فى هولبورود .»

« وتحدث شخص آخر من رجال الشرطة الرسميين فقال :

« ان هذا النادى مستكمل لجميع إمكانياته كناد . . وان سجلاته تظهر : أن عدد الأزواج والزوجات يستخدم « فلوريدا » كمكان للالتقاء وتمضية اجازة تسطع فيها الشمس الدافئة مع زوجة طازة ! »

وكذلك فى هذا السجل دليل على ان أحد الطلاب من الشبان المراهقين كان يلنقط الدولار غير المتروك (يتكسب من وجه حرام) فى صنع سبيله الخاص فى الجامعة . . عن طريق المعاشرة الجنسية غير المشروعة لحدى الزوجات بناء على رغبة زوجها .

« وقد وقفنا على لعبة يمارسها أعضاء النادى فى اجتماعات آخر الأسبوع ، وهى لعبة : « الغماية » . . يعصب الرجل عينيه ثم من يمسك بها من السيدات تصير محظيته فى هذه الليلة .

« وكثير من أعضاء النادى ، كما تبين ، هم : من السكرتيرات الجميلات . . ومنهم هم فى ضيق وملل من الرجال والسيدات ويرغبون فى شىء من التنسية والتسلية .

« وستقوم الشرطة بتفتيش آخر . . ولكن ذلك لا يوقف تبادل الزوجات . إذ الانسان لا يمكنه ان يوقف العلاقات الجنسية غير المشروعة ، مثل ما يوقف شرب الخمر عن طريق تحريمها « (١) .

ثانيا - على تربية الأطفال :

ذهبت المرأة العاملة ، الى المصنع ، والمكتب ، والمدرسة ، والمستشفى والى فروع العمل المختلفة فى الحياة العامة . حتى الى المقاهى والمطاعم الصغيرة ، وهى أم لولد أو أكثر . . وهى زوجة أو غير زوجة . وواجب العمل يحتم عليها ترك اولادها فى المنزل أو فى غيره وفى رعاية غيرها ، أو فى رعاية ما . ومن هنا كانت مشكلة حضانة الأطفال حتى سن الثالثة أو الرابعة من أعمارهم .

(١) تحت عنوان : كبسة الشرطة لنادى مبادلة الزوجة .

وقد كانت علاقات القربى فى الأسرة فى المجتمع السابق تسمح بأن يكون الولد فى حضانة الجدة للأم أو الأب ، أو لى فرد آخر من أفراد الأسرة . إذا كانت أم الولد زوجة ، وقلما كانت هناك أم لولد لم تكن زوجة . ولكن استقلال المرأة ورغبتها فى الانفصال عن الأسرة فى سن مبكرة أضعف العلاقات الأسرية ، بحيث أصبح من الصعب أن يقوم فرد من أفراد الأسرة بحضانة الولد فى غيبة والدته فى العمل .

على أن هذا العامل أيضا وهو العامل الاقتصادى ، كما أثر على الأم الزوجة ، أثر على الأخريات فى إتاحة فرصة العمل لهن خارج المنزل فلم يعد هناك فراغ فى الأسرة يسمح بالقيام بالحضانة .

ولحل هذه المشكلة أقيمت دور للحضانة على نفقة الدولة فى المجتمع الشيوعى ، وعلى نفقات الشركات أو الجمعيات أو الأفراد كعمل خاص يدر ربحا فى المجتمع الرأسمالى ، يقيم فيها الأطفال مددا لفترة من اليوم الى حين عودة أمهاتهم الى بيوتهن . . . وفى المساء قد تحتاج الأم الى « مجالسة » للأطفال بأجر معين ، إذا اضطرت للخروج من المنزل فى هذا الوقت .

وهكذا تشارك دور الحضانة الأمهات فى حضانة الأولاد ورعايتهم فى تنشئتهم وتوجيههم فى هذه الفترة الأولى من حياتهم . وهى تلك الفترة التى يحتاج فيها الطفل الى حنان الأم وحدها وتحتاج فيها الأم الى اكتساب الخبرة فى الوقوف على نفسية الإنسان فى طفولته وتنمية الملاحظة لمظاهر نموه هى تلك الفترة التى تؤسس فيها المرأة كأم — وليست كمرأة — التوجيه الصحيح فى بناء الأسرة وبناء المجتمع ، وتسهم بنصيب موفور فى استقامة البناء وصلابته .

وعن مباشرة المرأة العمل خارج المنزل خفت الرعاية بالطفل وتعرض لصور كريمة من الانحراف ويبدو ذلك واضحا عند قدرته على التصرف فى سن المراهقة . وقد يكون الانحراف هو الاعتداء على المجتمع أو هو الهروب منه . كتب اللورد (Shawcross) تحت عنوان : « المواطن والجريمة » (١) ، « أن جرائم الاعتداء — كما توردها إحصائية سنة ١٩٦٥ — بلغت خمسمائة فى المائة (٥٠٠ ٪) منذ الحرب العالمية الثانية . . . » وأن جرائم السطو واقتحام المنازل بلغت مائتين وخمسين بالمائة بينما هناك ظاهرة مؤلمة ، وهى ظاهرة زيادة الجريمة بين من هم فى سن المراهقة .

(١) فى مقال نشر فى صحيفة (The News of the world) بتاريخ ٦ مارس ١٩٦٦ .

« غثمانية وعشرون في المائة من جرائم الاعتداء ارتكبها من هم في سن السابعة عشرة الى سن الواحدة والعشرين .. بزيادة خمسة عشر في المائة عن السنة الماضية ... »

« وجرائم البنات لمن هن في السن بين الثالثة عشرة والسابعة عشرة .. زادت بنسبة اربعة عشر في المائة عن العام الماضى أيضا .. »

« وهذه الأرقام لسنة ١٩٦٥ تنطوى على خطورة الوضع ، وأن أمر الجريمة صائر الى أن يخرج عن المقدرة والامكانيات المتاحة . »

« نعم هذه الأرقام لا تعكس النعمة الخلقية في الأمة جميعها . فأكثريّة هذه الأمة (الانجليزية) أناس مهذبون .. أمناء . »

« وعلى هذا النحو (من الاعتداء) مجموعة كبيرة من شبابنا : له رغبة في الانحراف ، والشذوذ في الملابس .. والسلوك ! ولكن ألم نك نحن كذلك على عهد الشباب ؟ »

« والفكرة : ان المراهق الممثل لطابع المراهقة .. هو الذى يتسكع في الشوارع والمدن .. وفي أحد جيوبه حبوب المخدرات .. وفي جيبه الآخر حبوب منع الحمل .. هي فكرة تثير السخرية والضحك . »

« ان الأكثريّة الكبيرة تحمل شعور المسئولية وتقوم بأعمال مضيئة . و لكن الأقلية العابثة تتكاثر .. وربما كذلك تفسد البقية الباقية في سرعة . وهنا بالفعل خطر قائم ، وهو : أن واحدا من كل ستة أطفال يقع في ورطة مع رجال الشرطة . »

« وليس هناك أحد في الواقع يعرف : لماذا ؟ . »

« بعض الناس يعتقد أن انهيار الحياة الأسرية جعل الآباء والأمهات لا يبالون بما يحدث لأولادهم ، »

« وبعض آخر يرى : أن ذلك نتيجة لخروج الأم الى العمل ، وعدم وجود وقت كاف لديها لرعاية الأولاد . »

« .. وبعض ثالث يرى : أن انحدار الايمان الدينى .. مضافا الى الخبرة التى سببها الرجال المجددون من رجال الدين في شرح المبادئ والمذاهب القديمة — هى العامل فى ذلك ، »

« .. وهناك آخرون يلومون ضغط المجتمع المتواصل .. ومهما كان من أمر السبب ، فإنه لا شك حقا : يجب أن نحاول — مع فهم وحنو — أن نحصل

على الجذور الاجتماعية لهذا المرض الذى يمكن أن ينفذ بسهولة الى نظام اخلاقنا والى حياة مجتمعا » . .

ونقلت صحيفة هيرالد تريبيون فى طبعتها الأوروبية عن لندن نحت عنوان : « وثنية المراهقين تسكن الكهوف الغائرة فى وسط انجلترا » ما يلى :

« يتردد بعض المراهقين والمراهقات على سكنى كهوف غائرة فى بلدة : (Matlock) وسط انجلترا ، تحت تأثير اعتقادهم فى وثنية الاختفاء تحت الأرض . وهم معروفون باسم : (Trags) وهو اسم لسكان الكهوف .

« وهم يخفون انفسهم فى كهوف رطبة مظلمة ، لانهم يحسون : ان المجتمع ضدهم . يقول ذلك (Kenneth Terhoven) احد الرواد الدينيين المسيحيين فى المدينة (Matlock) الذين يعملون بينهم .

« وأكثر هؤلاء الشباب يترك بيوتهم فى المدن الصناعية فى المنطقة الوسطى . ووجد بينهم بعض مدمنى المخدرات ، وكذلك بنت تبلغ الرابعة عشرة تحترف الدعارة .

« ويقول أيضا مستر « تير هوفين » : ان بنانا فى سن الثانية عشرة والثالثة عشرة ابيح لهم الدخول الى هذه الكهوف والنوم بها مع الغلمان . .

« ولهم نظام اخلاقى صارم يرتبط به بعضهم فى معاملة بعض . ويقومون بزواج صورى مع هؤلاء البنات كى ييسروا لهم الموقف النفسى فى المعاشرة الجنسية .

« وهؤلاء الشباب يطوفون الوطن كله على اقدامهم ، على أن يستقروا أخيرا بمدينة (Matlock) . وأصبحوا يشكلون مشكلة اجتماعية فى المجتمع سواء فى أكلهم بالمقاهى أو فى استجداثهم النقود من أماكن الراحة والاصطياف .

« وقليل من الناس يعرف أى الأوضاع فى هذه الكهوف . لأن هؤلاء الشباب لا يتركون غريبا يدخلها . وثقتهم فيما هى التى جعلتنا نقف على ما بداخلها . وقد زودناهم بالأكل ونظمنا لهم اجتماعات . وهم فى حاجة ماسة الى المساعدة والريادة ، وقد دبرنا الأمر لاقتناعهم بالعودة الى بيوتهم .

« وشرطة المدينة تذكر : ان هؤلاء الشباب غزوا المدينة منذ سنتين . . ولكنها لا تستطيع التدخل معهم طالما لم يسببوا اضطرابا » . (١)

(١) هيرالد تريبيون فى ١٤ ابريل سنة ١٩٦٦ .

والانزواء وهذا وذاك يدل على مدى السلوك غير الطبيعي للشباب ،
سواء في الهجوم والاعتداء أو الاختفاء .

وليست مشكلة المجتمع الصناعي هنا هي وجود دور للحضانة اساسا ،
وانما في وجودها كظاهرة عامة من ظواهر المجتمع التي يدفع اليها عمل المرأة
في خارج المنزل ، تحت اغراء الفرص الميسرة لها في المجتمعات الرأسمالية ،
وتحت تطبيق نظام الدولة وفلسفتها في قيادة المجتمع في الدول الشيوعية .
وهي فلسفة تعمل على نحو الفردية وضياح استقلال الوحدات البشرية في
المجتمع . أسرة أو أفرادا . ومن أجل ذلك يحبذ « انجلز » الرجل الثاني
للماركسية ، الزواج الجماعي ، ويدعو الى تقويض القيود التي فرضتها
الاديان في علاقة الرجل بالمرأة .

* * *

ثالثا - نسبة الأولاد لغير آبائهم :

كما كان من المشاكل المقلقة التي صاحبت المجتمع الصناعي مشكلة
الطفولة غير الشرعية وهي تزداد تعقيدا كلما زادت النزعة الاستقلالية في
قبولها وممارستها ، وكلما زادت فرص الكسب المادي في المدينة على وجه
خاص ، وكلما كثرت التسهيلات الخاصة لغير المتزوجات كحبوب منع الحمل
في المعاشرة الجنسية ، وكالمستشفيات الخاصة بهن عند الحمل ودور الحضانة
المخصصة لرعاية الأطفال دون الثالثة كلما زادت المشكلة اتساعا
وعمقا . وكذلك كلما قوى الشعور النفسي لدى المرأة بالتخلص من تقاليد
الماضي ، والانطلاق في حياة المجتمع الجديد ، في ظل قيم جديدة . . . كلما زاد
ذلك من تغلغل المشكلة ومن آثارها .

والاحصاءات الرسمية التي تصدر عن المجتمعات الصناعية الغربية
تصور نسبة مرفعة بين الأمهات غير المتزوجات لمن دون سن العشرين ، وفي
تزايد باستمرار سنة بعد أخرى .

ولتفاقم مشكلة الأمهات غير المتزوجات والأطفال غير الشرعيين في
المجتمعات الصناعية في البلاد الغربية ، وفي البلاد الشيوعية أيضا ، يقترح
بعض علماء الاجتماع أن ينسب الأولاد الى أمهاتهم — طالما لا يعرف آبائهم
على وجه التحديد — منعا « لمركب النقص » من أن يسود شعور الأطفال ،
فيجنحون الى الجريمة والانتقام من المجتمع ، على أن تزيد الدولة في رعايتها
لهم وتوجيههم توجيهها يبعدهم عن تذكر الماضي .

وما يقترحه علماء الاجتماع هنا لا يمكن أن يكون بديلا للطفل عن
نسبته الى أبيه في العلاقة الزوجية المشروعة . فليست النسبة اعلانا يعرف

الطفل بأبيه وأصله .. وانما هي جو نفسى انساني ينمو فيه الطفل ويباشر استعداداته الفطرية دون عائق معنوى ، ودون « لوم » يلاحقه في فترات هذا النمو ... هي جو يدفع الى ارتياد المجتمع وريادته ، بدلا من الهرب منه والانزواء عنه .. هي جو يخلق فيه الشعور بالعزة كما يخلق فيسه التفاؤل بالحياة والاسهام فيها اسهاما ايجابيا عوضا عن شعور المذلة ، والتشاؤم والسلبية ، او النزعة الهدامة .

وعناية الاب غير الشرعى بطفله الغير شرعى او عناية اندولة بالطفل غير الشرعى .. لا نسمو اطلاقا الى عناية الاب الشرعى بطفله الذى انجبه في علاقة زوجية مشروعة . فالاب غير الشرعى يمتلكه احساس الشك : بانه اب على سبيل الحقيقة لهذا الطفل .. اذ الظروف التى يجعلها تنتقل في يسر من واحد الى آخر . وهى ظروف الاستمناح بالحرية الشخصية ، والايمان بقيم جديدة للمجتمع الذى تعيش فيه ، وهو المجتمع الصناعى .

و « الحب » الذى يوجد في مثل هذا المجتمع ، وفي مثل هذه الظروف ويدعو الى اتصال المرأة بالرجل ، ليس هو « التوافق » في الخصائص بينهما ، او الاتفاق على تحقيق هدف اجتماعى مشترك يحتاج تحقيقه الى تحمّل المشاق في سبيله ، ومضاعفة السعى في الوصول اليه .. وانما هو « نزوة » تدفع اليها الجاذبية الجنسية واستلطاف في اللقاء . ولذا : وجود هذا الحب وجود مؤقت ، وهو قابل للتقل من علاقة جنسية تمت الى أخرى لم تتم .. وهذا من شأنه ان يفسح مكانا للشك في نسبة الطفل لاب معين في علاقة غير شرعية .

والمجتمع الذى تصبح فيه الطفولة غير الشرعية مشكلة ، اما بسبب تزايد الأطفال غير الشرعيين او بسبب تزايد الأمهات غير المتزوجات .. مجتمع يسوده الحقد والميل الى الانحراف .

اذ مهما تأثرت الأم غير المتزوجة بالتفكير الجديد في المجتمع وبجوه ، وقيمه .. فانها لازالت تتأثر برواسب الماضي البعيد فيه كذلك .. وهى رواسب التفرقة بين أم أنجبت طفلا في علاقة زوجية علنية ، وأخرى أثت به في خفاء وانزواء عن رؤية العين أو سماع الأذن . ويكفى انها تذهب وهى حامل الى دار الولادة للأمهات غير المتزوجات كى تضع طفلها . هناك .. ويكفى ذلك بأن يخلق عندها الشعور بالنقص ، ومن ثم يتكون عندها بالتالى : الميل الى الانتقام من الرجل الذى عاشرها ، او كراهية الرجل على العموم ، والميل ايضا الى الغيرة والحقد على الأم ذات الطفل الشرعى .

وسواء عندئذ : الأطفال غير الشرعيين ، أو الأمهات غير المتزوجات ، فانهم يعتبرون أنفسهم غير أعضاء في المجتمع الذى يعيشون فيه ، مهما

بشرتهم الأخلاق الجديدة بأن عضوية المجتمع عضوية تبادل المصلحة . لأن
ماضى المجتمع في تراثه الأخلاقي ، وفي تقاليده ، أصبح ينقل بالتوارث في
أعضائه الجدد من الناشئة ، ولم تزل له قوة في التأثير لا تقف أمامها قوة
الفكر الجديد . إذ حصيلة البشرية في تاريخها الطويل ، العميق لا تلغيها
حصيلة فترة من الزمن ، ولم يتم حتى الآن الاعتراف بها كقانون شامل ومنظم
للحياة الانسانية ..

* * *

رابعاً — المتبنى للولاد :

على أن تزايد نسبة الأطفال غير الشرعيين في المجتمعات الصناعية —
بالرغم من استعمال وسائل منع الحمل وانتشارها ، وبالأخص الكيماويات —
فيما وراء العلاقات الزوجية دعا بعض الأسر التي لم تنجب ولداً إلى الميل
إلى « المتبنى » من هؤلاء الأطفال ، إذا لم ينجح التلقيح الصناعي ، وقد
تطور أمر هذا التلقيح .. لا في ضمان نجاح العملية البيولوجية فقط ..
وإنما في اتساع دائرته وتخطيه ما يسمى : بالحرمان والمقاييس الأخلاقية
والقانونية .. فأصبح :

- لا يرى حرمة للمحارم ... فليس بمانع أن تلقح الزوجة بمنى شقيق زوجها (١) ..
- وليس بمانع أن يلحق بمنى الرجل الأجنبي أكثر من امرأة واحدة .. وقد يصل عددهن إلى ثمان (٢) .
- وليس بمانع كذلك أن يلحق بماء الرجل الزوج الأجنبية عن الزوجية ثم يتبنى هو زوجته ولد هذه الأجنبية من منيه (٣) ..
- وقد يكون التلقيح بمنى رجل حي .. أو مريض .. أو ميت .. إلى امرأة على قيد الحياة (٤) ..
- كما يكون من منى حديث العهد .. أو من قديم مجهد مرت عليه سنون ، وقد تمر عليه قرون (٥) ..

(١) مجلة (Constanze) الألمانية عدد ٢٨ يوليو سنة ١٩٦٥ .
(٢) المصدر السابق (٣) المصدر السابق
(٤) صحيفة (The News of The World) بتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٦٦ .
(٥) المصدر السابق

● وقد يكون من منى مسن تقدم به العمر الى شـبابه في طور المراهقة (١) .

... كما تشعبت أهدافه : من نخيل المحاربين الذين يستطون في ميادين الحروب . . الى اعادة الانسانية بعد وقوع حرب درية شاملة . . الى انجاب عظماء من رجال الفكر والرياضة والفن ، أمثال : أينشتاين وبينهوفن . . الى الابقاء على العلاقة الزوجية النى أصيب فيها بالعقم احد الطرفين . . او كليهما (٢) .

والنبنى هو نسبة الولد الى غير ابيه ، والنكفل به ومعاملته معاملة الولد الحقيقي ، وضمه الى افراد الأسرة في الأوراق والسجلات الرسمية . على أن الأسر التى تتبنى الأطفال هى فى العادة أسر ذات يسار ، وفى الوقت نفسه ذات حنان ورغبة أكيدة فى التمتع بالأولاد . وهى من أجل ذلك قليلة العدد . ولذا لا يصلح أن يكون التبنى حلا لمثل هذه المشكلة . . وهى مشكلة نكاتر الطفل غير الشرعى .

... ومن جهة أخرى لا يساير النبنى فى آثاره النسب الصريح : فى قوة العلاقات وترايط الأسرة وهو أقرب الى الهواية منه الى البناء والتكوين . . كما هو مطلوب فى الأسرة .

وفى الوقت نفسه : أن الأم التى تركت طفلها للتبنى تركته قهرا عنها ، تحت ضغط ظروف المجتمع القائمة ، مهما خف وزن هذه الظروف وضعف اعتبارها فى نفسها . . وهى من أجل ذلك تشعر بالضيق والنبرم بالحياة عند فراقه ، أكثر مما تحزن عليه لوفاة . وتصبح بالتالى عضوا صوريا فى المجتمع ، تعيش من أجل لقمة العيش والمحافظة على الذات فحسب . . ونود أن لو هلك هذا المجنح وطبست معالمه ! .

* * *

البيئة البدائية والعامل الاقتصادى :

والاستقلال الاقتصادى وما يؤدى اليه من نتائج ، ومعايير فى الأخلاق ، هو اذن احدى الظواهر الرئيسية لحضارة الصناعة الآلية ، بينما تخلفه هو طباع البيئة البدائية ! .

(١) المصدر السابق .

(٢) صحيفة (The News of The World) بتاريخ ١٠ ابريل

سنة ١٩٦٦ .

ومن أجل تخلف هذا الاستقلال في البيئة البدائية — كما يراد أن يستنتج — كان من آثاره عدم استقلال المرأة : بنتا أو زوجا ، بالانفاق على نفسها ، وفي الوقت نفسه كان من حمياته في التقييم الخلقى وفي تحديد العلاقة بين المرأة والرجل :

- أن كان للأب ولاية على البيت في الأسرة الى سن الرشد ..
- وأن كان للزوج قوامة على المرأة في العلاقة الزوجية ..
- وأن كان له أيضا وحده أصلا حق الطلاق ، دون الرجوع الى الزوجة ..
- وأن كان على الزوجة بخدمة زوجها ، وارضاع ولدها ، وحضانته ، ومباشرة شئون بيت الزوجية ، وذلك كله مقابل الانفاق عليها من الزوج ..
- وأن اعتبرت شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل ..
- كما اعتبر حقها في الارث على النصف مما يأخذه الذكر ..
- وأن اعتبرت مباشرتها الزنا اهدارا لحق الزوج عليها ، واخلاقا بوضع العلاقة بينهما ! .

واذا كان هذا هو ما يدعى انه : وضع المرأة بالنسبة للرجل في البيئة البدائية التي لم تتوفر فيها للمرأة ظروف الاستقلال باتاحة الفرص المتكافئة في العمل .. فهذا الوضع لابد أن يتغير ، بناء على هذا الربط ، عندما تتاح هذه الفرص للمرأة ، وتسوى تسوية كاملة غير منقوصة في الأجور على العمل المثل ، وذلك ما يحققه المجتمع الصناعى . وحمية التغير في الوضع تقضى — كما ذكر سابقا — أن تستقل المرأة أولا اقتصاديا . ويتبع هذا الاستقلال .. الحقوق ، أو الظواهر الآتية :

- أن تسقط الولاية على البنت لا لبلوغها سن الرشد ، ولكن لقدرتها على الانفاق على نفسها ، وأن تكون وحدها صاحبة الحق في تقرير مصيرها ، منذ توفر هذه القدرة الاقتصادية لديها ..
- وأن لا يكون للرجل قوامة على المرأة اذا كانت زوجة ..
- وأن لا يعتبر زنا الزوجة اهدارا لحق زوجها عليها ، وانما يعتبر ممارسة لحق طبيعى لها ..
- وأن يكون الطلاق شركة بينهما ، كما يكون البقاء في الحياة الزوجية باتفاقهما .

- وأن يسقط حق الزوج في ادخالها في طاعته .
- كما تكون شئون المنزل وأدائها بالسوية بينهما ...
- وأن تعتبر على قدم المساواة مع الرجل في : أداء الشهادة ، وحق الارث ...

● وأن لا تلتزم بالارضاع والحضانة ! .. الخ .
والعلاقة اذن بين الظروف الاقتصادية ووضع المرأة في العلاقة الأسرية والزوجية — على نحو ما يراد من استنتاج — قانون لا يتخلف ! .

... ان ظاهرة البدائية للمجتمع البشرى هي عدم استقلال المرأة اقتصاديا ، بينما ظاهرة المجتمع صاحب الحضارة الصناعية الآن : هي تمكين المرأة من هذا الاستقلال ... كما يدعى .

وبما ان الحضارة الصناعية هي نفسها ظاهرة تقدم بشرى فظواهرها هي ظواهر هذا التقدم ! . وبما أن التقدم يخضع لقانون الحياة الأصيل وهو قانون التطور ... فكلما ازداد التطور ازدادت هذه الظواهر اتساعا ، وعمقا في الوقت نفسه . والمستقبل كفيل بندعيم ما يسمى : « بالحقائق الجديدة » للمرأة ، وكفيل كذلك بافناء الظواهر السابقة للبدائية من المجتمعات البشرية .

ويعتبر ضد التطور ، كما يعتبر ضد التقدم بالتالى : أى نظام فلسفى ، أو أخلاقى ، أو دينى ، يتمسك بظواهر المجتمع غير الصناعى ، وهو المجتمع البدائى ، ويحاول تبريرها في المجتمع المعاصر في مواجهة زحف الحياة الانسانية الى الامام خضوعا لقانونها الذاتى وهو قانون التطور ..

والحديث هنا عن عمل المرأة هو عن عملها خارج المنزل بأجر عنه . والا فالمرأة لم تكن يوما ما غير عاملة وغير مساهمة في اقامة الحياة الزوجية والأسرية وبناء الأسرة الجديدة . ولم تكن مساهمها في دفع الحياة المشتركة بالامس بأقل منها اليوم :

كانت تعمل في المنزل ، وخارج المنزل أيضا .. ولكن لم يكن لها فئط رب عمل يؤجرها . وانما العمل الذى كانت تقوم به هو عمل في نطاق ما للأسرة ، ومن أجل الأسرة . وكان الدافع لها على العمل : هو صيانة الأسرة ، من الانهيار ، أو المعاونة في اعادة بنائها أو في انشائها ... كان الدافع لها نفسيا أو اجتماعيا ... كان الدافع لها معبرا عن فطرتها الانسانية التى نتجلى في ميولها الذاتية أو الغيرية .

وكذلك لم تكن المرأة فيما مضى — فى المجتمع البدائى كما يقال — معسرة على الإطلاق ولم تملك مالا ، أو لم يقع فى يدها مال . . كانت تملك المال . أو تقع فى يدها ثمرة للمال ، فى انتظام أو غير انتظام أحيانا .

والأمر كله محصور فى الأجر على العمل كظاهرة للمجتمع الصناعى ، وعدم الأجر عليه فى المجتمع البدائى ، وهنا يمكن التساؤل :

هل الأجر على عمل المرأة أو عدم الأجر عليه يغير وضعها فى الأسرة وهى العلاقة الزوجية الى الحد الذى يقال عنه هنا : انه من ظواهر المجتمع الصناعى مرة ، أو ظواهر المجتمع البدئى مرة أخرى ؟

هل حصول المرأة على الأجر ، أو عدم حصولها عليه يقضى كل منهما وضعها اجتماعيا يناقض الآخر ؟

هل المال بيد المرأة والنظر اليه وحده يصلح أن يكون أساسا للربط بين الزوجين وتكوين أسرة فى مجتمع متماسك ؟

هل ظواهر المجتمع الصناعى فى أوروبا وأمريكا — وهى كما يقال : ظواهر ضرورية — صاحبت الحضارة الصناعية فى المجتمع اليابانى ؟

ألا يمكن أن تكون هذه الظواهر التى يقال عنها : انها ظواهر المجتمع الصناعى فى الحاضر ، هى نتائج الحروب العالمية فى القرن العشرين ؟ . . . نتيجة اليأس من الاستقرار ، والرغبة فى الاستمتاع بالحياة المادية القائمة الى آخر حد ممكن منها ؟

أن كان للصناعة أثر ، فهو الرفاهية . . . وفرة المال ووسائل الراحة . ولكن ليس بلام أن ينفذ هذا الأثر الى اليأس وعدم الاستقرار فى حياة الإنسان . وانما مرد ذلك الى عامل آخر .

ما هو الوضع الطبيعى فى العلاقة فى الأسرة وفى الحياة الزوجية ؟

أن الإنسان يختلف عن الكائنات الحية الأخرى فى امرين :

● فى الذكاء أو العقل من جانب . .

● وفى قوة الميل الفردى أو الميل الاجتماعى من جانب آخر . .

وهما أمران لا يغيران الوضع الفطرى القائم فى علاقة الذكر بالأنثى فى الكائن الحى على الإطلاق ، انسانا أو غير انسان ، إلا بما ينمى هذه العلاقة ، ويساعد على المحافظة على بقاء النوع البشرى فى الكائن الإنسانى .

فاحتياج المرأة الى الرجل من أجل المحافظة على النوع . . موجود فى طبيعتها . .

واستعداد الرجل من أجل الهدف نفسه . . موجود في طبيعته كذلك .
ووظيفة المرأة في العلاقة الزوجية لا تختلف عن وظيفة الأنثى في الكائن
الحى ، وهى : تحمل المسؤولية في رعاية الجيل القادم ، ان فى فترة حملها ،
أو فى فترة حضائته وارضاعه .

ووظيفة الرجل فى هذه العلاقة لا تختلف كذلك عن وظيفة الكائن الحى
الآخر فى : تحمل مسؤولية الحماية والتصدى لدفع الأضرار التى قد تلحق
بالجيل القادم .

وكل من المرأة والرجل قد أعد من الطبيعة لأداء وظيفته . وليس للمعامل
الاقتصادى دخل لا فى تحديد المهمة ولا فى الدفع الى اللقاء بين الرجل والأنثى
أصلاً .

ومهمة الذكاء أو العقل فى الانسان — فى الأنثى والذكر على السواء —
هى محاولة : « الانسجام » فيما بينهما من علاقة ، و « الانسجام » كذلك فى
وسائل حفظ البقاء النوعى .

ويدخل فى هذا النوع الأخير : « الانسجام » فى علاقة كل منهما بالمجتمع
الذى يعيشان فيه ، ان فى مجال السعى وتحصيل الرزق ، أو فى مجال
التضامن والتعاون لدفع الأضرار وتحقيق أسباب الاستقرار .

ومهمة الميل « الغيرى » فى الانسان ان يوطد الألفة فى العلاقة
الزوجية . ويرفع العمل المشترك بين الأنثى والذكر الى المستوى الانسانى
وحده . وهو ما يتحقق بالمحبة والتعاون .

قد تمتد حماية الرجل للمرأة فى فترات احتياجها الى الحماية
والوقاية — وهى فترات الحمل والرضاعة والحضانة — الى تحصيل الرزق
لهما على السوية طوال وجودهما المشترك . وقد يراها الرجل نمتد الى ذلك
بحكم طول الوقت والحاجة لدى المرأة ، وقصر المدة التى تتفرغ فيها بين حاجة
مضت وأخرى أقبلت .

وبسبب امتداد حماية الرجل الى حياة المرأة كلها ، ربما يأخذ لنفسه
حق صيانتها من التعرض للأيذاء فى صورة متوقعة أو متخيلة .

والحماية أصلاً أمر واجب عليه بحكم طبيعة الحيوية والانسانية . ولكنه
واجب لا يتجاوز دائرته الى ما يجعل أداءه مجحفاً بانسانية المرأة ، ومسبباً
للكراهية والرغبة فى الفرقة . . . هو واجب مشروط لدفع الأذى والأضرار ،
وللتمكن من أداء الوظيفة الانسانية لكل من الزوجين .

وهنا أيضا العامل الاقتصادي وراء العلاقة الزوجية ، ووراء مهمة كل منهما ، بحسب طبيعتها الحيوية والبشرية .

وما كان من طبيعة الانسان وفي طبيعته . . لا يقال فيه : بدائى وحضارى الا بحسب الصورة التى يبرز فيها . فان كانت الصورة مهذبة كريمة كانت صورة حضارية ، وان كانت على العكس كانت بدائية ، وان وجد انسان الصورة الثانية فى مجتمع الحضارة الصناعية الآلية القائم فى عصرنا اليوم .

واذن أجر المرأة على عمل خارج المنزل فى المجتمع الصناعى الآلى لا صلة له بالوضع الطبيعى فى العلاقة الانسانية بين الزوجين ، أو بين افراد الأسرة .، كالعكس ، وهو عدم أجرها ، لا صلة له أيضا بهذا الوضع .

ان أجر المرأة على عمل خارج المنزل قد يكون عامل اغراء على اتمام الزواج (١) ، ولكنه ليس عاملا اصيلا فى تحديد العلاقة الزوجية أو الأسرية .

حقا : ان المصنع نقل حياة الانسان من المنزل الى خارجه : فى الشارع ، وفى المكاتب ، والمقاهى وبين الآلات واصبح المنزل يزار لفترة قصيرة ، بعد أن كان يقام فيه ، واصبح يهجر الأدنى سبب يعكر صفو هذه الزيارة .

الحرب العالمية . . . وليس المصنع :

ولكن ليس المصنع مع ذلك مصدر التفكير الجديد فى تقييم وضع العلاقة الزوجية تبعا لتحرر المرأة واستقلالها عن طريق أجر العمل الذى تباشره خارج منزل الأسرة أو الزوجية .

ان التفكير الجديد فى تبرير تغير وضع العلاقة الزوجية أو الأسرية جاء متأخرا لحل الظواهر النفسية التى سادت المجتمع المعاصر ، ولم ينشأ سلفا ليقوم عليه هذا الحل المطلوب .

. . . . وان هذه الظواهر النفسية يمكن ان تكون من آثار الحرب العالمية التى وقعت مرتين فى نصف قرن ، ولم يفصل بينهما أكثر من عشرين عاما ، وفى مجتمع واحد هو المجتمع الأوروبى وفى قارة واحدة هى القارة الأوروبية . ولم تنجح العوامل المشتركة فى الحضارة ، والثقافة ، والتاريخ والدين ، فى تفادى الحرب العالمية الثانية ، بعد هول تلك الأضرار التى سببتها الحرب الأولى بين شعوب هذا المجتمع وسكان تلك القارة .

(١) وفعلا أصبح عامل قوى فى الاغراء يكاد يحتل الدرجة الأولى فى الرابطة الزوجية والاقبال عليه من جانب الرجل . . كما أثبت ذلك معهد (Allenbach) للاحصاء بألمانيا فى نشرته فى مارس سنة ١٩٦٦ « هيرالد تريبيون » فى العدد ١٩/٤/١٩٦٦ .

وكانت أهوال الحرب العالمية الثانية سواء في الشعوب النى غلبت على أمرها أو الأخرى التى انتصرت - أهوالا مفعجة وجسيمة . . وأصابنا أضرارها الانسانية فى كرامتها وفى مقدراتها . . وهزت نفسية الانسان وأرجحت فيها مقياس القيم .

وليس من شك فى أن يكون من آثارها فى النفوس النى وقعت تحت أضرارها وهزاتها : « عدم الثقة » بمستقبل البشرية ، بعد أن فشل الدين الواحد ، والأخوة فى الثقافة والحضارة ، فى تجنب المجتمع الأوروبى تكرار المأساة الفظيعة .

وعدم الثقة بمستقبل البشرية هو عدم الثقة فى القيم والمعايير الأخلاقية ، وكذلك هو عدم الثقة فى رقابة الذات والضمير الانسانى ، وعدم الثقة أيضا فى العلم والتقدم ، وعدم الثقة فى الحضارة ، وعدم الثقة أخيرا بأواصر القربى . . .

وعدم الثقة فى أصول الاطمئنان ودعائم استقرار السلام يقوى النظرة الفردية فى أضيق نطاق لها وهو الوجود الحاضر ، دون الامتداد الى الغد القريب أو البعيد .

والنظرة الفردية أصلا توحى بتقدير الذات وحدها والحرص على تحصيل ما تبقى به ، أو تستمتع به فى حياتها . فإذا أضيف الى ذلك أنها تركز على البقاء الحاضر والاستمتاع بالحياة فيه . . فانها تتحول الى نظرة « وجودية » يدفع اليها اليأس ، وتستهدف الحاضر القائم الآن وحده .

وعلى أساس من هذه النظرة الوجودية يصبح الفرد مقياس سلوك نفسه ، ومقياس تقدير العالم الذى يعيش فيه . وهو لا يقدره الا بما يجلب عليه متعة شخصية ، أو يدفع عنه ما يفوت هذه المتعة . والمقاييس الأخلاقية العامة لا تجد عنده الآن اعتبارا ، والايمان بقيم أو بمثل عليا يجب أن يسعى نحوها الانسان . . . يسخر منه غالبا .

فإذا تهيأت للفرد ظروف يمكنه من تحقيق نظريته ، وتحويل نتائجها الى ثمرات يستمتع بها فى يسر سعى فى اغتنام هذه الظروف والافادة بها الى أبعد حد .

ولا شك أن عصر الصناعة الآلية يعين الى مدى واسع على فرص العمل لكل من النوعين . . وفيه تنهيا - من أجل ذلك - الظروف التى تمكن من تحقيق النظرة الفردية .

ومن هنا كان المجتمع الصناعى عاملا مساعدا على طلب التغيير فى العلاقات الأسرية .. وبالأخص الزوجية منها . وما ينسب اليه من الدفع الى هذا التغيير أو الى طلبه .. ينسب اليه فى واقع الأمر على أنه عامل مساعد على تحقيقه ، وذلك بخلق الظروف التى تمكن من تطبيق النظرة الفردية الوقتية .

وهنا اذن ما يقال عنه : انه ظواهر المجتمع الصناعى .. هو فى واقع الأمر ظواهر لا تنشأ عن تطوير الصناعة ولا الثورة فيها ، لأنها نتائج لعوامل أخرى . ولكن هذه الظواهر وقعت فى المجتمع الصناعى فى الغرب والشرق لوجود عوامل وقوعها :

● من عدم الثقة فى مستقبل البشرية كآثر مباشر للحرب العالمية الثانية ..

● ومن سيطرة النظرة الفردية الوقتية التى ترتبط بعدم الثقة وتترتب عليها ..

● نم لتهيؤ الظروف التى تساعد على تحقيق هذه النظرة ، بفضل ارتفاع المستوى الاقتصادى ووجود فرص العمل الكثيرة كنتيجة للتطور الصناعى .

فإذا وجد بعد ذلك اتجاه التفكير الجديد فى تغيير وضع العلاقة الزوجية والأسرية فى مجتمع الغريقى أو آسيوى فيه الصناعة حديثا ، وأخذ سمة — الحضارة الصناعية — فان وجود هذا الاتجاه يكون تقليدا لما وجد فى المجتمع الصناعى السابق عليه فى ابلاد الصناعية المتقدمة مصاحبا لكل الظواهر التى وقعت فيه ، سواء اكانت نتيجة مباشرة للتقدم الصناعى نفسه ، أم كانت اثرا لأحداث الحرب العالمية فيه فى النصف الأول من قرننا الحالى ..

وكسب المرأة فى المجتمع الصناعى وأخذها الأجر على عمل فيه خارج المنزل ، لا صلة له بما تعيش فيه الآن من جو أخذ ظاهرة الانطلاق من كل قيد — حتى القيود الزوجية والأسرية — طابعا له . فالأجر على العمل لم يخلق هذا الجو . وفرص العمل الوفيرة لديها لم تحتم عليها هذا الانطلاق . وفقط صادف أن وجدت ظاهرة انطلاق المرأة فى وقت وثب فيه المجتمع الصناعى فى أوروبا وأمريكا واليابان وثبة قوية فى الانتاج وفى تعدد جوانبه .

ويعتبر من باب المغالطة أو الخلط : أن يجعل تحرر المرأة الغربية الى هذا الحد فى وقتنا الحاضر احدى الظواهر الحتمية للتطور الصناعى .

ان تحرر المرأة فى الشعوب أصحاب الحضارة الصناعية أصبح موضوع تساؤل كبير :

● هل سيصل تحرر المرأة في المجتمع الصناعي في الحياة الجنسية الى ازالة القيود التي نكونت في تاريخ الحضارة الانسانية لتحديد العلاقة بين الرجل والمرأة واصبحت عرفا أو دينا في وصفها بالشرعية .. انى ما يجرى في حياة المجتمع البدائى من انطلاق في هذا الجانب وعدم الاحساس بأى امر محرم في هذه العلاقة ؟

● هل ستصل المرأة الى الكشف عما بقى لديها مستورا حتى الآن ، وهو قليل : من النديين والعورة ؟ دون أى شعور بالخجل أو الحياء في مواجهة الآخرين أو الأخريات لها ، وهى في عرى تام ؟

● هل ستكون المباشرة الجنسية ضروره بيولوجية وعضوية كالأكل والشرب تؤدى في العان .. كما تؤدى في أى وقت ... وفي أى مكان .. أمام الأبناء والأقارب .. والأمهات والآباء ؟ .

● هل سينتهى الاعتقاد بالمحارم في المعاشرة الجنسية ؟ وهل سنؤدى المرأة وهى زوجة خدمة عن طريق فرجها للآخرين في مقابل ، كما نؤدى بعملها اليدوى خدمات تؤجر عليها .. دون أى احساس بحرج .. أو شعور بخدش الكرامة الانسانية ؟

وربما الوضع آخذ في الطريق الى ذلك .. وعندئذ : ليس هناك من صلة بين ما يؤول اليه أمر تحرر المرأة على هذا النحو .. وبين الصناعة والمجتمع الصناعى . اذ أن المجتمع البدائى في أهم خصائصه .. هو ذلك المجتمع الذى لا تعرف فيه العلاقة بين الرجل والمرأة حدودا وفواصل بين ما ينبغى وما لا ينبغى .. وبين حل وحرمة .. وبين محارم وأجانب .. وانما المباشرة الجنسية امر طبيعى كالأكل والشرب يحكمها عرف بعيد كل البعد عما تقتنه الحضارة في المجتمعات الانسانية المتحضرة .. كما لا تعرف فيها المرأة والرجل مواضع معينة في البدن تستر واخرى تكشف (١) .

كما يعتبر من باب التستر على أغراض اخرى دفيئة ، المطالبة بتغيير المعايير الأخلاقية للعلاقات بين الرجل والمرأة في المجتمع الحاضر تبعا لقدرة المرأة على الكسب عن طريق الأجر على عمل خارج المنزل .

(١) من « ريبورتاج » (Armand Denis) بعنوان :
(Strange Love Customs) في صحيفة (The News of The World)
في العدد رقم ٦٣٨٧ بتاريخ الاحد : ١٧ أبريل سنة ١٩٦٦ وابتدا فيه بتساؤله
بعد رحلة الى غنيا الجديدة واسنراليا : هل من صلة بين الوحشية البدائية
والتغيير في العالم للدستور الاخلاقى .

(Is there a link between primitive Savagery and World's Changing Moral Code)

وادعاء : أن المقاييس الأخلاقية التقليدية كانت مقبولة يوم أن كان الرجل
يتكفل بالانفاق على المرأة :

مكان حجبها في البيت مقبولا . .

وكانت مباشرتها لشئون الزوجية المنزلية ورعاية أطفالها منذ عهد
الرضاعة بنفسها . . أمرا واجبا عليها !

الآن الرجل وحده هو الذى كان يكسب وبالتالي هو الذى كان يتكفل
بالانفاق على أعضاء الأسرة جميعهم . . ولكنه اليوم في عصر الحضارة
الصناعية الآلية يجب أن تخرج المرأة وتمارس استقلالها في الحياة كالرجل
سواء ، لأنها استطاعت الآن أن تكسب كالرجل ، وما بينهما يجب أن يكون
بالانفاق ، غير خاضع لعرف كان أو تقليد مستصحب ! . وبالأخص في المجتمع
الاشتراكي الماركسي الذى لا يعرف أسرة ، وإنما يعرف أفرادا هم أجزاء في آلة
المجتمع . ومن ثم يعطى أجرا للفرد على عمل له يغطى فقط تكاليف معيشتة .
ولذا كل فرد يؤجر ويعمل للدولة ونفقته من أجره اليومي وليس من ذى قرابة
قريبة أو بعيدة .

ظاهرة انطلاق المرأة في الوقت الحاضر موجودة في المجتمع الصناعي
في أوروبا وأمريكا وجودا لا شك فيه . . ولكن الذى يصح أن يقال الآن : أن
هذا الانطلاق ليس ظاهرة حتمية لتطور المجتمع من مجتمع زراعى الى مجتمع
صناعي . . وإنما كانت وليدة الصدفة في وقت تقدمت فيه العلوم والصناعة
في أوروبا وأمريكا وروسيا . بدليل أن المجتمع اليابانى مع تقدمه الصناعى
والتكنولوجى أخف في هذه الظاهرة بكثير مما عليه تلك المجتمعات الصناعية
الأخرى ، وكان قبل الحرب العالمية الثانية يتميز بالمحافظة على تقاليده
الأخلاقية والاجتماعية مع تقدمه الصناعى الواضح .

وما يرى من ظاهرة تحرر المرأة اليابانية يعود بالأكثر الى عمل السياسة
الأجنبية — اثر الحرب العالمية الثانية — التى أرادت أن تضعف الشعب
اليابانى ، حتى لا يكون قوة مرة أخرى في وجه الدول الغربية وحتى لا يكرر
حادث « بيرل هابر » ثانية .

ولم تجد السياسة الأجنبية وسيلة لضعاف الشعب اليابانى الا بهز
التقاليد التى كان يتمسك بها ، والتى كانت له مصدر قوة لا تقهر طول عهده
الصناعى منذ منتصف القرن التاسع عشر :

● فانزلت الامبراطور من قداسته الى الانسان العادى . .

● وابتعدت المرأة عن تقديم الوان الاحرام التى كانت تقدمها لأبيها أو زوجها ..

● ونحت عن المجتمع اليابانى عامل القوة الذى كان يكمن فى صنوف انعبادة المختلفة فى حياة الشعب .

كانت « خديجة » زوجة الرسول عليه الصلاة والسلام صاحبة مال ، وصاحبة الكسب فى الأسره ، وكان محمد صلى الله عليه وسلم عاملا لها فى مالها ، ومع ذلك لم تخرج علاقتها بزوجها عن الوضع الطبيعى للعلاقة الزوجية .. ولم تشعر برغبة فى تغييرها ، نظرا لمالها وتكفلها بالاتفاق على شئون الزوجية .

وهناك كثيرات جدا فى عصور التاريخ المختلفة كن يتكفلن من مالهن الخاص بالاتفاق على ما تطلبه الحياة الزوجية . وما تزال الكثيرات فى هذا المجتمع الحاضر ، وفى المجتمع الصناعى القائم بالذات يؤدبن نفس المهمة ، دون أن يتكون لديهن احساس عميق يلح فى تغيير العلاقة الزوجية الى وضع جديد ، تكون فيه الزوجة أكثر استقلالا وأكثر انطلاقا ! .

ان الانطلاق المطلق أو التحرر اللامحدود للمرأة فى الوقت الحاضر فى المجتمع الصناعى الآلى ربما لا يرجع فحسب الى آثار الحرب العالمية الأولى فى القرن العشرين ، ولا الى مساعده العامل الاقتصادى واستقلال المرأة فى الاتفاق على نفسها باتاحة فرص العمل المتكافئة .. ربما ترجع المبالغة فيه أيضا الى احساس المرأة بالتحرر .

فهي لا تمارس الحرية الفردية فى علاقتها بالرجل استمتاعا بالحرية نفسها ، ولكن لتأكيد تحررها .. أو عنادا للرجل الذى أخلى حياتها وفرغها من قيادته ، تحت التأثير باستقلالها .

ان رد فعل استقلال المرأة فى حياة الرجل فى المجتمع الصناعى الحاضر هو : أنه يتهيبها ويفسح الطريق لنزواتها ، ومن ثم فقد الرجل رأى فى توجيهها ، كما فقد الاقدام على معاشرتها .

والمرأة من فقدان الأمرين معا عند الرجل المعاصر .. أخذت لنفسها حق المبادرة فيما يتصل بالرجل اتصالا جنسيا .

وفى ندوة أقامتها الرابطة الطبية البريطانية بلندن ولخصت ما دار فيها كل من صحيفتى التيمس ، والنيوز أف ذى ورلد (١) ، جاء على لسان الثبان والشابات الذين سئلوا فيها عن رأيهم فى الحياة ، والحب ، والزواج :

(١) عدد الأحد ٨ نوفمبر ١٩٦٤ .

« أن الشبان يقعون في ممارسة العلاقات الجنسية ، تحت اغراء الشابات ودعائهن اياهم ! »

« والنظرة العامة لديهن انهن يفضلن أصحاب التجربة الجنسية في انزواج ... بينما نظرة الشبان انهم يفضلون صاحبات البكارة في اتمام الزيجات » .

انه لتبرير التغير الجديد في العلاقات الزوجية — بغض النظر عن هيمنة التطور الصناعى — يذكر الآن من وجهة طالبى التغير : ان هدف الزواج في الدرجة الاولى ليس استمرار النسل بل عامل « الجنس » ، والأمران مسنهدان معا ، ولكن الثانى منهما له الأفضلية والأسبقية ! .

ولكن أهذا هو الوضع الطبيعى الفطرى فى لقاء الأنثى بالذكر ؟

ومجال الكائنات الحيوية الأخرى — قبل الانسان — اظهر فى الدلالة على الامارات الطبيعية التى تشارك فيها الانسان . لأن تعقيد الانسان فى تكوينه يجعله أكثر صعوبة فى اعطاء الصورة الواضحة لظواهر الطبيعة الحيوية المشتركة بينه وبين الكائنات الأخرى .

ان ذكر الحمام لا يترك الأنثى بعد اللقاء بها . وانما يستمر فى التردد على عشها الى ان يفرخ البيض ويستطيع الكائن الجديد الاعتماد على نفسه . فلو ان عامل الجنس كان العامل الأول فى اللقاء لانتهى امر الذكر بعده ، ولما تردد مرات أخرى على العش ، ولما حمل نفسه مؤونة الحماية والوقاية .

ولكن استمرار الذكر فى الرعاية ، واقامة الأنثى فى العش فترة التفريخ والحضانة دون أن تسعى خارجه فى سبيل قوتها — أمانة واضحة على أن عامل استمرار النسل والمحافظة على بقاء النوع صاحب المكانة الأولى فى الزواج بين الرجل والمرأة فى دائرة الانسان .

ربما يطغى عامل الجنس فى اللحظات الأولى . ولكن ذلك لا يغير من الوضع الطبيعى شيئا ، بدليل أن الحياة الزوجية نفسها لا تستطيع أن تبقى على أساس منه وحده ، والزوجان قد يريانها قد خلت من معنى الحياة ، ان تخلفت العلاقة بينهما بسبب ما عن انجاب الولد .

ومن هنا نستطيع أن نصل الى أمرين واضحين :

أولا : أن الذى يحدد العلاقة الزوجية او الأسرية هو خصيصة الطبيعة البشرية وحدها قبل أى طارئ آخر ، وأن العامل الاقتصادى بالتالى لا يستطيع أن يغير ما توحى به هذه الطبيعة .

ثانيا : أن خروج المراه الى العمل واخذها الأجر عليه في المجتمع الصناعي لا يحتم ظاهرة الانطلاق والتحرر ، النى تصاحب تفكير المرأة المعاصرة في أوروبا وأمريكا وروسيا ، وأن هذه الظاهرة تعود الى آثار الحرب العالمية في النصف الأول من القرن العشرين في الدرجة الأولى بوجه عام ثم الى الأيديولوجية الماركسية ، مضافا الى ذلك : تأكيدها نفسها لحريتها الفردية في الدرجة الثانية .

واذا كانت ظاهرة الانطلاق والنحرر الحاضرة ترجع الى آثار الحرب العالمية وتطبيق الأيديولوجية الماركسية ، ثم الى المبالغة في ممارسة الحرية الفردية . . فليس ثمة ما يمنع أن تعود الى الوضع الطبيعي ، بعد أن نبليغ ذروتها وتسير بنتائجها الى نهاية ما يمكن أن تصل اليه ، دون أن نقف عجلة التطور الصناعي ، ودون أن نقف الآلة عن تقدمها . ذلك عندما توجد عوامل الاستقرار النفسى ، ونظمئن الشعوب الى مستقبل الانسانية وبسيطر السلام على اتجاه الحكومات ، وتقل الفجوات بين الأيديولوجيات في عصرنا الحاضر .

ولن تقل الفجوات بين الأيديولوجيات القائمة الآن الا بالوصول الى قدر من المبادئ متفق عليه ، يسمو فوق أهداف المجتمعات نفسها ، ويحقق الانسانية في أهم خصائصها ، ويجعل القيم العليا في المجتمع أصلا يسنده الاتجاه المادى والمستوى الاقتصادى ، وليس العكس .



الفصل الثانى

نظرة الاسلام الى واقع الأسرة فى المجتمع الصناعى المعاصر

فى مجتمع الحضارة الصناعية الآلية تختلط ثلاثة جوانب بعضها ببعض :

● التطور الصناعى فى نفسه كعامل من عوامل التقدم الاقتصادى ،
ورفع مستوى المعيشة المادى .

● وعلاقة الرجل بالمرأة ومدى سعة المجال او ضيقه الذى تدور
من هذا الاستقلال .

● واستقلال المرأة اقتصاديا وسلوكها فى المجتمع المعاصر ، نحت دفع
من هذا الاستقلال .

فمن الجانب الأول . . . فليس من شك فى أن الاسلام يدفع الى
الصناعة وتطورها ، والى التجارة وطرق الكسب فيها ، كما يدفع الى زراعة
الأرض وفلاحتها . اذ كل واحدة من هذه الوسائل الثلاث مصدر رزق
للإنسان ، وعنوان على سعيه بالعمل فى حياته ، ودليل على قيامه بالخلافة
التي استخلف عليها من الله فى هذه الأرض : لعمارتها . . وأداء رسالته فيها .

والصناعة من وجه آخر تعين على تيسير المشاق فى فلاحه الأرض ،
وعلى ممارسة التجارة ، ثم على زيادة الغلة فى الأولى والربح فى الثانية ،
سما يدفع بالفقر ، والمرضى ، والجهل ، ويبعد هذه الآفات الثلاث عن
الإنسان ، وبالتالي تمكنه من أداء رسالته فى ظروف أكثر ملاءمة لنجاح هذه
الرسالة ، وهى رسالة السلام والاستقرار .

فكما يدل تقدم الصناعة على قوة الانسان وتفوقه في الابداع ، الامر الذى يحقق سيادته على هذه الأرض واحقيقته بالخلافة فيها ، وكما يبرز اسباب تكريمه من الله بهذه الخلافة والانابة عنه في عمارة الكون تقدم هى في ذاتها وسائل مختلفة ، ومتنوعة ، تجعل من حياة الانسان نعمة يتقدها ويشكر الله عليها بانتهاجه نهج الخير والسلام .

والقرآن الكريم يقول :

((فامشوا في مناكبها ، وكلوا من رزقه ، واليه النشور))(١) .

. . . ويربط بين ثلاث غايات بعضها ببعض ، تكون جميعها هدف هذه الحياة على الأرض :

الأولى : السعى في الأرض ، والكشف عن قدرة الله فيما أودعه في باطنها ، وعلى ظهرها ، من مصادر عديدة للثروة : المعدنية والحيوانية ، والزراعية ، وما خلقه من أجواء مختلفة وشعوب كثيرة ، يدل تعددها واختلافها ، كما يدل تناسقها على وجود الله وقدرته .

الثانية : التمتع بالأرزاق التى على الأرض بما يحفظ على الانسان ذاته ونوعه ، وبما يمكنه من أداء ما كلف به من رسالة عليها لاحقاق الحق وازهاق الباطل .

الثالثة : الايمان بالبعث والحياة الآخوية . . استكمالا لحياة الانسان على الأرض ، بعد التجربة التى مر بها في هذه الدنيا ، وتبيدا نلياس في نفسه أثناء وجوده بها ، وتخفيفا من أثر الحقد وحدة الصراع التى تتبعه وتلازمه ، ابقاء على تماسك المجتمع ، وضنا بالنشاط البشرى فى أن يوجه للخصومة ، والحرب ، والفناء .

. . . والقرآن اذ يأمر الانسان بتحقيق هذه الاهداف الثلاثة لا ينبغي ان يحول بينه وبين ما يمكنه من وسائل تحقيقها . والصناعة من اقوى الوسائل التى تعين على تحقيق ما طلبه القرآن هنا .

ويقول ايضا فى موضع آخر :

((لقد أرسلنا رسلا بالبينات ، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ، وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ، ومنافع للناس ، وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب ، ان الله قوى عزيز))(٢) .

(١) المالك : ١٥ .

(٢) الحديد : ٢٥

... ويقرن قيمة الهداية بكتاب الله ليقوم الناس بالعدل ، بقيمة الحديد . في كونه مصدر قوة وعزة . . ومصدر منفعة للناس .

وهذا الاقتران يشعر : بأن ترك الحديد في انخاذه طريقا للقوة والمنفعة ، وفي جعله ذا منفعة عامة للناس ، بمنزله ترك كتاب الله وعدم الاهتداء بما فيه . وما يترتب على عدم الاهتداء بكتاب الله من ضباع العدل بين الناس . . يترتب منله على اهمال الحديد من : الضعف ، والحرمان من المنافع في حياه الناس .

وهذه الآية في سورة « الحديد » : كما تطلب سياده العدل في المجتمع ، نطلب القوة له . . والعدل ، والقوة هما اذن دعامة المجتمع ولا انفصام بينهما .

ولذا : عبرت الآية بكلمة : « أنزلنا . . » بجانب كتاب الله مرة ، وبجانب الحديد مره اخرى ، للدلالة على المساواة في « الأهمية » المرتبطة بكل واحد منهما بالنسبة للبشرية .

ومن أوجب ما يجب على الانسان — تطبيقا لهذه الآية — أن يتف الانسان على قيمة الحديد . والصناعة هي وحدها الطريق الى ذلك . . فهي التي ترى الناس شدة بأسه ، وهي كذلك التي تكتشف لهم عن منفعته في الحرب والسلام على السواء .

واذا انتهت الآية هنا في آخرها بقوله تعالى : « ان الله قوى عزيز » . . . لى تؤكد مرة اخرى : قيمة الحديد ، وقيمة البأس والقوة فيه . وهذا يؤكد بدوره ما يجب على المسلمين من عناية فائقة بالأخذ بأسباب القوة والعزة ، كصورة من ولائهم وعبادتهم للقوى العزيز ، وهو الله جل جلاله . ولا شك بعد ذلك : في أن الصناعة مصدر قوة . . ومصدر منافع عديدة مختلفة .

أما عن الجانبين الآخرين — جانب مدى علاقة المرأة بالرجل ، وجانب استقلال المرأة اقتصاديا عن الرجل — فيجب لى نوضح رأى الاسلام فيهما من وجهة نظرنا : أن نطرح هذه الأسئلة :

● هل تقوى مبادئ الاسلام في انشاء الأسرة . . على حمايتها من أن تتعرض بعد ذلك للظواهر التي يدعى لها : انها بصاحب التطوير الصناعى في البيئات الصناعية ؟

● هل تقدم المبادئ الاسلامية الحلول الانسانية لمشاكل الحياه الزوجية ، ومن ثم لا يضطر أحد الزوجين أو كلاهما الى الانحراف الخلقى للتخلص من علاقة بعضهما ببعض ؟

● هل تقضى المبادئ الإسلامية على النفاق في العلاقة الجنسية ؟ وهل تخفف من انتشار الأمراض السرية على الأقل ؟ والأمراض الاجتماعية في الطفولة غير الشرعية ؟

ولكن نوضح الرأي في محاولة للإجابة على هذه الأسئلة ... يجب أن نقرن بعض سمات المجتمع الحضارى المعاصر ببعض ما يقابلها من سمات مجتمع الجاهلية قبل الإسلام . فان كان هناك في هذا الاقتران ظواهر مشتركة بين الجانبين ... كان ما جاء به الإسلام في دعوته على عهد ذلك هو الخل للظواهر القائمة الآن التي تحدد طابع المجتمع الصناعى المعاصر . لأنها عندئذ ظواهر انسانية تتصل بالطبيعة البشرية وحدها في قلبها بين الاستقامة والانحراف .

ما جاء في قول القرآن الكريم في سورة الأنعام :

« قل تعالوا أتت ما حرم ربكم عليكم ، الا تشركوا به شيئا ، وبإلوالدين احسانا ، ولا تقتلوا أولادكم من أملاق ، نحن نرزقكم وإياهم ، ولا تقربوا الفواحش ، ما ظهر منها وما بطن ، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ، ذلكم وصاكم به ، لعلكم تعقلون . ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي احسن حتى يبلغ أشده ، وأوفوا الكيل والميزان بالقسط ، لا تكلف نفسا الا وسعها ، واذا قتلتم فاعدلوا ، ولو كان ذا قربى ، وبعهد الله أوفوا ، ذلكم وصاكم به لعلكم تذكرون » (١) .

... يمكن أن يؤخذ وصف المجتمع الجاهلى السابق على الإسلام ، وهو المجتمع الذى لم تسد فيه القيم الانسانية علاقات أفراده . وليس هو مجتمعا كان ... ومضى ، ولا يتكرر ... وليس هو المجتمع العربى بالجزيرة العربية خاصة قبل قيام الإسلام . بل هو المجتمع الانسانى يعود ويتكرر ، كما سيطر الاتجاه المادى على تصرفات أفراده ... وكلما سيطرت هذه الظواهر التى تعبر عنه ، وهى ظواهر :

● الإلحاد ، والشرك ، وعدم الإيمان بالله ،

● وعدم الاهتمام بعلاقة الأسرة ، بل وانكارها ومطاردتها ،

● وارتكاب الموبقات سرا وعلائية ،

● والاعتداء على حرمة النفس والمال ،

● وعدم رعاية العهد وصدق القول .

(١) الأنعام : ١٥١ ، ١٥٢ .

وهذه الظواهر التي نعبر عن سيطرة الاتجاه المادى .. نعبر في الوقت نفسه عن الفردية والاثنية .. واتجاه الفردية والاثنية هو اتجاه : « النحل » من العلاقات الاجتماعية ، و « النحل » من الروابط والقيود التي تحكم هذه العلاقات . ومن أجل ذلك يستحيل أن يكون هناك التقاء بين الجماعية والفردية ، كما يستحيل أن تكون هناك جماعية ذات مبول مادية في السلوك الأخلاقى .

فإذا تجنب الإنسان الاتجاه المادى أو الانجاء الفردى في السلوك ، وسار في الاتجاه المضاد له ، وهو الاتجاه اللانسانى أو الانجاء الجماعى .. عندئذ يكون قد سلك الطريق المستقيم وهو طريق الله :

« وان هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ، ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ، ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون » (١) .

« افحكم الجاهلية يبغون ، ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون » (٢) .

اتجاهان متقابلان : اتجاه المادية من جانب ، ووجهة الله أو اتجاه الحضارة الانسانية من جانب .. ومجتمعان كذلك متقابلان : مجتمع المادية الاحادية ، ومجتمع الانسانية صاحب الايمان بالله .

... واذا هناك سمات مشتركة في علاقة الرجل بالمرأة بين ظواهر المجتمع المادى الحضارى المعاصر وظواهر المجتمع المادى في الجاهلية قبل الاسلام ..

وعندما جاء الاسلام تخير بعضا من هذه السمات ، وأقره كوضع متروك في صلة المرأة بالرجل وترك الباقي منها .. وحرمه .

وكان للعامل الاقتصادى اذ ذاك في العصر الجاهلى اثر قوى في تحديد الصلة بين الرجل والمرأة .. كما لهذا العامل الآن في الوقت الحاضر من قوة الاثر على علاقة الرجل بالمرأة في المجتمع الصناعى . الا أن الفرق بين العصرين هو في النظر الى هذا العامل ... هو أن الجانب الاقتصادى في ذلك العصر كان مستهدفا كغاية أخيرة هو ذاته في معاملة الرجل للمرأة من جانب الرجل . بينما في المجتمع المعاصر يساند هذا الجانب المرأة في المعاملة بينها وبين الرجل ، كما يسندها وتعتمد عليه فيما تطلبه من « مساواة » أو « مميزات » في علاقتها به ..

وربما كانت المرأة في العصر الجاهلى مستغلة اقتصاديا لصالح

(٢) المائدة : ٥٠

(١) الانعام : ١٥٣

الرجل ، ولكنها اليوم تحاول أن تكون مستغلة للجانب الاقتصادي . . لصالحها الخاص في وضعها مع الرجل .

والمجتمع الحضاري المعاصر اذ يحكى كثيرا من سمات الماضي في الجاهلية لا يكون ذلك منكرا ولا غريبا على الطبيعة البشرية . لأن هذه الطبيعة تخضع لظروف معينة في تصرف معين . فكلما وجدت الظروف نفسها وجد التصرف بذاته : اذا تحلت الطبيعة البشرية من الايمان بالقيم والمثل الانسانية كانت منطلقة وغير ملتزمة بحدود محددة ، سوى ما يلبي الرغبات الشخصية في التصرف والسلوك الفردي .

والحضارة ، والبدائية قد يلتقيان نذلك في سلوك متشابه ، اذا تجاوز كل منها معيار انخصائص الانسانية في الاعتبار والتقدير ، ووقفت كلتاها عند حد الصفحة المادية للحياة .

وعندئذ نعود الحضارة الى طابع ابتدائية في السلوك الانساني فيلتقيان :

كانت صلة الرجل بالمرأة في الجاهلية في جانب العلاقة الجنسية على صنفين شتى :

● كان منها نكاح الاستبضاع ، وهو طلب المباشرة والجماع من رجل آخر . فكان يقول الرجل لامراته عقب طهرها من الحيض : ارسلني لفلان المشهور بانثجاعة او الكرم مثلا ! — واستبضعى منه ، اي اطلبى منه الجماع ، كي تنجب ولدا منه على وضعه وشاكلته . وكان رجلها يتجنبها حتى يظهر حملها . ثم له بعد ذلك ان يصيبها ما شاء ، اذا شاء .

والمرأة في ذلك اشبه بانثى الحيوان ، يتخير لها صاحبها الفحل اقوى الاصيل ، حتى يكون ولدها موضع لخر بقوته ونجابته ! .

● وكان منها نكاح الشغار . وهو نكاح المرأة بالمرأة ، لا صداق بينهما ، هو أن ينكح الرجل امرأة في نظير ان ينكح وليها امرأة اخرى نجت ولايته . وعندئذ يكون بضع كل منهما مقابل بضع الأخرى . . وكأنه عقد سلسة باخرى ، ترتبط منفعة اولاهما بثنائيتها .

● ونكاح البذل . وكان الرجل في الجاهلية يقول للرجل : انزل عن امرائك وأنزل لك عن امراتي . والمستهدف في هذا النكاح اشبه بايج شهوة . وليس المحافظة على علاقة انسانية لاقامة حياة انسانية مشتركة . ووراء هذا الأمر المستهدف خفة وزن المرأة ، مع يسر التعامل بها كسلعة .

● وايضا كان منها نكاح المعنة : وهو النكاح المؤقت بمدة معلومة ، او مجهولة كقول الرجل لرجل آخر : ازوجك فلانة شهرا من اليوم ، او حتى يحضر فلان ، بصداق قدره كذا ، فنجيبه على هذا القول . فاذا انتهى الشهر ، او جاء فلان وقعت الفرقة . ولا يصح تجديد العقد قبل انقضاء الاجل . ولو اراده الزوج وهبها ما بقى من المدة واستأنف عقدا جديدا . ونكاح المتعة من اسمه — متمحص للاستمتاع وقضاء حاجة الرجل انوقتية . وليس للبغاء والاستقرار .

● وشاع ايضا قبل الاسلام نكاح الخدان والصداقة : وكان العرب في الجاهلية يقولون : ما استتر فلا بأس به ، وما ظهر فهو لوم .

● وكان هناك نكاح الرهط دون العشرة : وهو ان يدخل جمع دون العشرة على المرأة فيصيبونها في يوم ، او ليلة متلا وتمتنع عن الوطء حتى يتم خملها وتضع . وبعد أيام من وضعها ترسل اليهم فيحضرون ، فتذكرهم بما مضى . وتلحق الولد بمن تشاء — وهو من تحب منهم — فيقبله ويببت النسب بينهما .

● وبالإضافة الى ما تقدم من عرف بين العرب في الجاهلية . . . نكاح الكثرة : وهو ان يدخل ناس كثير على احدى البغايا اللاتي يضعن على ابوابهن علامات لمن ارادهن فيجامعنها . فاذا حملت ووضعت حضروا عندها ودعوا « الثقافة » — الخبراء بالحاق الأولاد بأبائهم بناء على الشبه — فالحقوا الولد بمن أنسبه منهم فيثبت النسب بينهما .

واذا بدا ان هذه الأنكحة في الجاهلية تعبر عن استخفاف بقيمة المرأة من جانب الرجل وعن سوء وضعها في المجتمع اذ ذاك ، وهو مجتمع بدائي . . . فإن صورة في علاقة الرجل بالمرأة في المجتمع الحضاري الصناعي المعاصر ليست أقل دلالة على امتهان القيم الانسانية في الانسان رجلا أو امرأة ، عما كان عليه وضع الجاهلية .

● ان نكاح الاستبضاع من أجل نجابة الولد كان معروفا في الجاهلية كما تقدم ، وله نظير في المجتمع المعاصر الحاضر ، وان كان هذا النظر له طابع العصر وأستلويه ، وهو طابع العلم ، وأسلوب الموافقة والرضا . . . هنا نكاح اللقاح الصناعي : وهو ان تحقن المرأة بموافقتها وموافقة زوجها بماء رجل آخر عرف بانجاب الأولاد . ويتكرر حقنها عدة مرات الى خمس ، وقد يتعدد ماء الرجل فيشترك عدة رجال فيه ، وقد تكون لهم صلات قري ، او لا تكون لهم هذه الصلات .

نشرت جريدة « نيوز اوف ذى ورلد » تحت عنوان : رجل أنبوبة اخبار
يندد بالأطباء .. ذكر ما يلى (١) :

« ان أحد الأطباء — وهو مسئول عن ولادة اثنى عشر طفلا كل عام
بواسطة التلقيح الصناعى عن طريق المتطوعين — ويدعى : أن هناك أطباء
يرون استخدام طريقة التلقيح الصناعى بدون تمييز ..

« وهؤلاء — يقول الدكتور برنارد ساندلر « هم المسئولون عن سوء
سمعة التلقيح الصناعى عن طريق المتطوعين .

« هناك واحد من الأطباء كان يريد أن يستخدم شقيق الزوج كمتطوع ..
ولا يفكر أنه كان يفعل خطأ .

« دكتور ساندلر — رئيس قسم التخصيب فى مستشفى مانشستر
(بانجلترا) كان فى حديثه هنا معلقا على مقال كتبه فى المجلة الشهرية لمجلس
الارشاد الوطنى للزواج . وتضمن هذا المقال تصريحه بالأحوال والشروط
التي تراعى ، عندما يعطى التلقيح الصناعى لزوجين ليس لهما أطفال .

« فهو يرفض التلقيح الصناعى لغير المتزوجات من النساء ، وللزوجين
المختلطين اختلاطا عنصريا ، او مذهبيا دينيا .. وكذلك حينما لا يكون مقتنعا
تماما ، بأن كلا من الزوجة والزوج يرغبان فى الطفل بهذه الطريقة .

« وقد كشف عن : أن بعض الحالات نجحت الى درجة : أن سيدات فى
بريطانيا أنجبن ثلاثة أطفال من متطوع واحد بعينه (٢) .

« دكتور ساندلر — وهو الذى يباشر التلقيح الصناعى عن طريق
المتطوعين فى عيادته الخاصة — يقول : هناك فقط ستة من الأطباء يعالجون
بالتلقيح الصناعى عن طريق المتطوعين . والعلاج بهذه الطريقة يمكن أن
يخفف من التعاسة الكبيرة التى تنشأ بسبب عدم انجاب الأطفال ولكن القلق
فى ان كثيرا من السيدات لا يعرفن من هم هؤلاء الأطباء الستة :

« وسيدة من السيدات قرأت مقالا فى مجلة أمريكية تطبع فى نيويورك .
وأخيرا اتصلت بى وهى تسكن بالقرب من المستشفى الذى أعمل فيه ..

(١) عدد الأحد ٢٠ يونيه سنة ١٩٦٥ ، ص ١١ رقم ٦٣٤٥ ..

(٢) تنقل المجلة الألمانية (Constanze) فى عددها رقم ٢٨ فى ٦
يوليو سنة ١٩٦٥ ص ٤٦ : أنه فى مدينة صغيرة قام أحد الأطباء بعملية
نقل السائل المنوى من رجل واحد الى ثمانى سيدات محملن وأنجبن جميعا
أولادا على قيد الحياة ..

« فمثل هاته السيدات اذا اردن مساعدة يمكن أن يجدها دائما في :
« الرابطة الطبية البريطانية » .

« وفي مقاله كشف الدكتور ساندلر النقاب عن نسبة النجاح في عمليات
التلقيح الصناعي عن طريق المتطوعين ، وهى ٦٠٪ وكذلك عن عدد المرات
التي نستقبل فيها المرأة الحقن قبل أن تصبح حاملا ، وهى أربع أو خمس .
« أما الأطفال نتيجة هذا اللقاح — كما يقول — فيتمتعون بصحة بدنية ،
وعقلية طيبة ، وبذكاء فوق المتوسط ، وهم موهوبون في الموسيقى ، والفنون
والآداب .

« دكتور ساندلر يباشر عملية التلقيح الصناعي عن طريق المتطوعين ،
بعد أن يحصل على اقرار من الزوج والزوجة معا بالموافقة . ويقول : ان
الأساسي الأسرى يجب أن يظل . ولا يفتر اطلاقا أن تتصدع العلاقة
الزوجية بسبب هذه العملية » .

« والتلقيح الصناعي في المجتمع الحضارى المعاصر له عدة طرق :

منه هذا الطريق . وهو ادخال رجل اجنبى ثالث عن الزوجة والزوج ،
من طريق نقل مائه بطريق الحقن الى الزوجة .

وقى الولايات المتحدة الأمريكية أنشىء (١) ، على غرار بنك الدم ، بنك
للسائل المنوى للرجال يعرف باسم (Sperme Bank) لتخزين السائل
المنوى .

وهناك طريق آخر . وهو نقل السائل المنوى من الزوج الى امرأة
اجنبية عن الزوجية ، ثم بعد أن تضع طفلها ، يتبناه الزوجان : هذا الزوج
صاحب الماء المنوى ، وزوجته . وقد يبحث الرجل عن المرأة بطريق الاعلان
في الصحف . وتقول احدى المجلات الألمانية (٢) : ان زوجا من الأزواج نشر
اعلانا لهذا الغرض فتقدمت له مائة امرأة .

وهناك طريق ثالث : اذا أريد المحافظة على خصائص وراثية معينة ينقل
السائل المنوى صناعيا من مريض توفى ، أو متوفى في الحال ، لضمان المحافظة
على هذه الخصائص (٣) . وهذا يشبه الى حد كبير الهدف من نكاح
الاستبضاع الذى كان بالجاهلية .

(١) نقلا عن المجلة الألمانية (Constanze) عدد رقم ٢٨ في ٦ يوليو
سنة ١٩٦٥ ص ٤٦ .

(٢) نفس المصدر السابق . (٣) نفس المصدر السابق .

وَيَصُورُ مَا كَانَ عَلَى عَهْدِ الْجَاهِلِيَّةِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ مِنْ هَدَفِ نِكَاحِ
الْإِسْتِبْضَاعِ إِذْ ذَاكَ فِي الْمَجْتَمَعِ الْحَضَارِيِّ الْمَعَاوِرِ تَمَامَ التَّصْوِيرِ . . مَا اكْتَشَفَهُ
الْعِلْمُ الْحَدِيثُ مِنْ طَرِيقَةِ لَتَجْمِيدِ الْمَاءِ الْمُنَوَّى لِعِظْمَاءِ الْعَالَمِ لَمَدَةٍ بَلَّغَتْ مِائَتَيْ
الْآنَ ، وَيُمْكِنُ كَمَا يُقَالُ أَنْ تَصِلَ الْمَدَةُ إِلَى قَرْنٍ أَوْ قُرُونٍ ، كَيْ تُلْقَحَ مِنْ تَرْغَبٍ
مِنَ النِّسَاءِ فِي أَنْجَابٍ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِمَائِهِ الْمَجْمَدِ وَالْمَحْتَفَظِ بِهِ فِي الْبَنْسِكِ الْخَاصِ
لِذَلِكَ .

وَقَدْ نُشِرَتْ صَحِيفَةُ (The News of The World) (١) ، تَحْتَ عُنْوَانٍ :
(Deep freeze fathers' hope for future) لِمُرَاسِلِ الصَّحِيفَةِ فِي نِيُويُورِكِ
(Henry Thody) :

أَنْ هُنَاكَ أَغْرَاضًا عَدِيدَةً مِنَ التَّوَصُّلِ إِلَى تَجْمِيدِ الْمُنَى وَامْكَانِ الْحَمْلِ
وَالْوِلَادَةِ الطَّبِيعِيَّةِ عَنْ طَرِيقِ التَّلْقِيحِ الصَّنَاعِيِّ بِهِ . فَفَوْقَ أَنَّهُ يَعْزِزُ تَكَاثُرَ
الْعَالَمِ الْإِنْسَانِيِّ بَعْدَ وَقُوعِ حَرْبٍ ذَرِيَّةٍ ، هِيَ مُمْكِنَةٌ ، بِتَلْقِيحِ الْبَاقِيَّاتِ مِنَ
النِّسَاءِ بِمَاءِ الرِّجَالِ ، الْمَجْمَدِ ، وَبِالْإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ يُحْفَظُ لِلزَّوْجَاتِ فِي أَوْطَانِهِنَّ
امْكَانِيَّةُ النِّسْلِ مِنْ أَزْوَاجٍ لِهِنَّ ذَهَبُوا إِلَى الْحَرْبِ وَقُتِلُوا هُنَاكَ ، بَعْدَ قَتْلِهِنَّ
بِمِائَةٍ عَدِيدَةٍ . . فَوْقَ ذَلِكَ فَهُوَ يَتِيحُ الْفُرْصَةَ لِأَنْ يُسْتَخْدَمَ هَذَا الْمُنَى الْمَتَّجِدُ
فِي إِنتَاجِ عِظْمَاءِ جِدِّدٍ مِثْلَ آيْنِسْتَيْنِ (Einstein) وَبِيْتِهَوْفِنِ (Beethoven) .

« دُكْتُورُ (S. I. Behrmen) بِجَامِعَةِ مِيْتْسِجَانِ (بِالْوِلَايَاتِ الْمُتَّحِدَةِ
الْأَمْرِيكِيَّةِ) وَوَاحِدٌ مِنَ الْخُبَرَاءِ الْعَالَمِيِّينَ فِي التَّلْقِيحِ الصَّنَاعِيِّ يَعْتَقِدُ : أَنْ « بَنْكَ
الْمُنَى الْمَجْمَدِ » فَضْلًا عَنْ أَنَّهُ سَيَتَكْفَلُ بِاسْتِمْرَارِ التَّكَاثُرِ الْإِنْسَانِيِّ بَعْدَ الْحَرْبِ
الذَّرِيَّةِ الْمُمْكِنَةِ . . فَهُوَ يُمْكِنُ فِي يَوْمٍ مِنَ الْأَيَّامِ أَنْ يُسْتَخْدَمَ الْمُنَى الْمَجْمَدُ فِي إِنتَاجِ
عِظْمَاءِ جِدِّدٍ ، مِثْلَ : آيْنِسْتَيْنِ ، وَبِيْتِهَوْفِنِ بَعْدَ وَفَاتِهِمْ » .

وَالطَّرِيقَةُ الرَّابِعَةُ ، وَهِيَ نَقْلُ مَاءِ الزَّوْجِ نَفْسَهُ إِلَى زَوْجَتِهِ عَنْ طَرِيقِ
التَّلْقِيحِ الصَّنَاعِيِّ ، إِذَا كَانَ هُنَاكَ عَيْبٌ لَدَى الْمَرَاةِ أَوْ الرَّجُلِ فِي الْحَمْلِ عِنْدَ
الِاتِّصَالِ الْمُبَاشَرِ .

« . . . » وَأَغْلَبُ الْأَطْبَاءِ لَا يَرَوْنَ مَشْكَلَةً فِي التَّلْقِيحِ الصَّنَاعِيِّ . وَيَحَارِبُهُمْ
بَعْضُ رِجَالِ الْقَانُونِ ، وَيُخَالِفُهُمْ رِجَالُ الدِّينِ فِي أَوْرُوبَا وَأَمْرِيكََا .

● وَأَنْ نِكَاحَ الْبَدَلِ الَّذِي يُعْتَبَرُ بِدَوْرِهِ ظَاهِرَةً أُخْرَى لِلطَّبِيعَةِ الْبَشَرِيَّةِ
حِينَ انْطِلَاقِهَا ، فِي الْمَجْتَمَعِ الْبَدَائِيِّ أَوْ الْجَاهِلِيِّ ، يُعَدُّ الْآنَ صُورَةً مِنْ صُورِ

(١) صَحِيفَةُ ذِي نِيُوزِ أَوْفِ ذِي وِرْلَدِ : (The News of The World)
بِتَارِيخِ ١٠/٤/١٩٦٦

المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر : يمارسه الزوجان فى غير حرج ، وفى غير اهتمام بمسئولية الولد القادم ، وفى غير اهتمام كذا بنسبته الى والده فى واقع الامر .

وربما ما كان فى الجاهلية من نكاح البدل هو : أن يتنازل كل من الزوجين عن زوجته للآخر ، من غير توقيت ، ولرجل معين بالذات ، وليس لواحد بعد الآخر على مدار الأيام ، كما هو الشأن الآن .

فتبادل الزوجات فى العصر الحاضر هو لفترة معلومة ، ولرجل غير معلوم ولمرات غير معدودة . وهنا فى ظاهرة العصر الحاضر يدخل « العلم » وتنظيمه كذلك ، كما يتحدد الأسلوب بالرضا والاتفاق من جانب الرجل والمرأة على السواء .

نشرت جريدة « نيوز اوف دى ورلد » تحت عنوان : «نادى تبادل الزوجات يفجع أمريكا » (Swop - wives Club Shocks America) ما يأتى ، على لسان مندوب الصحيفة (Henry Thody) :

« ان نادى : « دع الزوجات يتبادلن » . . . الذى اكتشفته الشرطة فى « ساكرامينتو » عاصمة كاليفورنيا الذهبية افجع أمريكا هذا الأسبوع . ولكن لم يزل مع ذلك فى نمو وتزايد . وعضويته فى الوقت الحاضر تضم ثمانيا وأربعين زوجة — زوجا وزوجة — يقيم كل واحد فى صحبة الآخر ورفقته .

« وقد أعلن مكتب النائب العام بمناسبة قيام هذا النادى بنشاطه : أن تبادل الزوجات ليس خروجاً على القانون ! ولا مخالفاً لمادة من مواد العقوبات فى ولاية كاليفورنيا ! . مع ذلك فمكتب النائب العام فى المنطقة يسارع بالتنديد بمثل هذا النادى ، كنموذج مفعج ومفرع للشباب الذى يقع تحت تأثير الاقراء .

« وأحد الأطباء النفسيين من أصحاب الشهرة قص على اليوم : أن تبادل الزوجات فى المجتمعات الأمريكية فى الضواحي ليس أمراً شائناً . . . انه يخفف الملل والضجر ، وفى العادة لا يؤدي الى نتائج ضارة بالنسبة لشخص الانسان ! .

والامر الذى ألقى ضوءاً على نشاط هذا النادى هو اعلان ظهر فى جريدة محلية هى : « اتحاد سكرامنتو » . وفى الاعلان جاء : أن الأزواج

(١) (The News of The World) عدد الأحد ١٠ مايو سنة ١٩٦٤ ،

رقم ٦٢٨٧ ص ٤ .

وزوجاتهم من الشباب العصري في منطقة « سكرامنتو » يودون أن يلتنى بعضهم بعضا .

« وكلمة « العصري » في الاعلان .: بعثت على سوء الظن في نفس مديرة الاعلانات بالجريدة ، فتحدثت الى صديق قديم لها في قوة الشرطة المحلية هو : كارل بلاسوفسل (Carl Blasofsel)

» فنصحها بنشر الاعلان والاحتفاظ بعناوين المجيبين عليه . وبعد أن انطلق رجل المباحث الى العمل ، وجد : أن لوائح النادي لا تبيع الدخول لأشخاص بدون أزواجهم أو زوجاتهم ، ولا لغير المتزوجين كذلك .

» وقد منى هذا الصديق في الشرطة بخيبة الأمل عندما أبلغ من مكتب النائب العام : أن تبادل الزوجات أمر مشروع وقانوني في الولاية ! .

» واليوم تكلمت مع أحد أعضاء النادي في « سكرامنتو » — وقد رغب في أن يظل اسمه مجهولا . ومع أنه قرر أن نشاط النادي ليس بأمر غير قانوني . قال : لا تفهمنا خطأ . نحن لا نتعاطى السكر والعريضة . ولا نشرب ولا نمضي ليالى صاخبة وحشية . ولا نأخذ الحبوب المخدرة ، كما هو الطريق المتبع في روما !

» وأنا وزوجتي بعد عامين من زواجنا كان يمل أحدهما الآخر . وكنا كذلك مع جيرائنا ، الذين ليست لهم متعة وراء اللعب بالورق ، والحديث عن اولادهم .

» وقد اطلعنا على الاعلان ، وأغرتنى كلمة « المتزوجين من الشباب العصريين » . وبعد ذلك تلقينا دعوة لحفلة توهرت فيها وسائل الراحة ، تقام في منزل بضواحي المدينة تحيط به حديقة واسعة وأعد بها حوض للسباحة .

» وقد قيل لنا : انه كعادة بالنسبة للأعضاء الجدد : أن يضعوا على وجوههم أقنعة سوداء . وذلك فقط للمزح والضحك . وقدمنا الى عشرين مجموعة من الأزواج والزوجات . والجميع يرتدون الأقنعة السوداء . « وابتدأنا نلعب (Strep Poder) . وفي لحظة خاطفة كنا جميعا في تجرد من الملابس ، كثيرا أو قليلا . ومرة واحدة أزلنا ملابسنا وتجردنا منها كلية وأصبحنا عرايا . ولم ننزعج إطلاقا حتى يحملنا شعورنا بالانزعاج الى ارتداء ملابسنا من جديد . وكذلك طرحنا الأقنعة السوداء من فوق وجوهنا .

» وغطسنا جميعا في حوض السباحة ، ومن حولنا كانت طرايطيش المياه

وحركات المداعبة . وحول الحديقة وضعت حشيات الشساطىء . أما المنزل فقد صفت فيه الأرائك الوثيرة المريحة (الدواوين والشازلونات) .

« ثم بعض منا رقص على أنغام الموسيقى الرومانية . ولكن فى النهاية كل اثنين (رجل وامرأة) وهما متجردان من الملابس تماما انصرف ليعيش فى جزء من أجزاء المنزل أو الحديقة .

« وبعد تناول العشاء لعبنا لعبة تسمى : الروليت الايطالى (Italian Roulette) وهى لعبة وجد بواسطتها كل رفيق رفيقته فى هذه الليلة . وهى على النحو الآتى :

« الزوجات يجلسن فى شكل دائرة على أرض الصالون . واحد الأزواج يجلس فى مركز هذه الدائرة ، ويدير زجاجة فارغة على جانبها . وفى الوقت الذى تتوقف فيه الزجاجة تصير رفيقة فى هذه الليلة للرجل الذى يجلس فى مركز الدائرة ويدير الزجاجة .

« وأثناء قيام الزوج باللعب — بجلوسه فى مركز الدائرة وتحريكه للزجاجة — لا يسمح لزوجته بالجلوس مع زميلاتها فى الدائرة على أرض الصالون .

« وأنا أتذكر ليلة السبت الأولى لنا فى النادي . فأنا أمضيت الليلة مع صاحبة شعر أحمر . وفى صباح اليوم التالى تيقظ الأزواج من نومهم ، وصنعوا القهوة ، وحملناها الى الزوجات وتناقشنا فى مغامراتنا . وتناولنا جميعا طعام الصباح بعضنا مع بعض فى حديقة المنزل . ولم يتضايق أى واحد منا من لباس الحمام الذى كنا نرتديه .

« ولم يكن هناك شىء دنىء يدور حول ذلك ! وأنا لا أفكر ان واحدا منا كانت تملكه الغيرة !

« وفى الواقع بعد أن تم « التبادل » فى تلك الليلة اظن اننا فى معظمنا قد عدنا الى زوجاتنا مقبلين عليهن أكثر من ذى قبل !

« والآن أنا وزوجتى يستمتع كل واحد منا بصحبة الآخر أثناء الأسبوع على نحو أفضل من قبل ، ونفطر مقدما الى موعد عطلتنا الأسبوعية فى النادي . فهناك فيه مرح أكثر مما يقدمه نادى الجولف . أو نادى الورق .

« وقبل أن ننضم الى هذا النادي كنت أنا وزوجتى نسمى فى جميع أسباب الطلاق . ولكن أصبحنا الآن نجد الحرارة من جديد فى صحبة كلانا للآخر .

« ومع ذلك قد يظهر لأعضاء النادي المحترفين : أن تبادل الأزواج والزوجات أمر ينطوى على السذاجة أو هو ضرب من ضروب العلاج العقلي أو النفسى ، ولكن انتشار مثل هذا النادي فى أنحاء أمريكا .. يعطى اهتماما خاصا للرواد الاجتماعيين والمدنيين » .

وإذا كان هذا النادي لتبادل الزوجات قد حدد أعضائه الذين يتمتعون بعضويته بأنهم الأزواج مع زوجاتهم ، والزوجات مع أزواجهن .. فإن بعض النوادى الأخرى تتيح للعزاب ولغير المتزوجات الانتساب إلى عضويتها ، كى تكون هناك فرصة أوسع لتخفيف الملل النفسى فى العلاقة الزوجية التى تربط شخصا واحدا بآخر طول الحياة ! . وذلك على نحو ما كشفت عنه الشرطة الأمريكية فى مدينة اتلانتا بمقاطعة جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية فى شهر مارس سنة ١٩٦٦ .

فقد نشرت صحيفة (The News of The World) تحت عنوان :
(Raid on Wife Swop Club) (كيسة لنادى مبادلة الزوجة) :
لرأسلها الخاص بنيويورك :

« ان رجال الشرطة انذين فاجأوا بالتفتيش عمارة حديثة مكونة من عدة طوابق ، فى مدينة اتلانتا (Atlanta) بولاية جورجيا (Georgia) صادروا عددا من السجلات والملفات . يعتقدون أنها لنناد وعلنى لتبادل الزوجات .

« وذكر اليوم المتحدث الرسمى باسم الشرطة : بأنه طبقا للمجلة التى يديرها النادي .. فإن باب النادي مفتوح للعزاب والمتزوجين من الجنسين على السواء .. وتدعى الشرطة أن له فروعا فى : نيويورك .. وشيكاغو .. ودلاس .. وأورلندو .. وفلوريدا ، وأن أصحاب الطلبات من السيدات يطلب منهن تسجيل الاحصائيات الحيوية ، وأن من تقبل منهن كى عضوية النادي تزكى بعدد آخر من أعضائه ..

« والوثائق التى صودرت سلمت الى المحكمة الكلية ، كى يقوم الادعاء العام بنظرها ..

« ويذكر أحد رجال الشرطة : بأن تبادل الزوجات فى أمريكا يتزايد يوما بعد يوم ، ولكن ما وجد فى هذا النادي يكشف لأول مرة عن مدى انتشاره على مستوى الولايات كلها ، ومستوى الأمة الأمريكية فى أى مكان على أراضيها .

« وكثير من الأزواج والزوجات فى أمريكا .. تغلب على العلاقات بينهما نوع من السامة والملل ، يفضى الى الرغبة فى تغيير كل منهما لصاحبه مترة

من الزمن : مدة ليلة . . . أو لمدة نهاية الأسبوع . . . أو لمدة الاجازة السنوية كلها .

« والنادى فى « انلانقا » يقدم لأعضائه كل شىء . والرسم السنوى للعضوية ما يقرب من خمسة جنيهات استرلينى . ومن بين أعضائه : شخصيات عديدة مرموقة فى المجتمع الأمريكى . سواء فى الأوساط السياسية . . أو بين نجوم المسرح والسينما فى هوليوود .

« ونحدث شخص آخر من رجال الشرطة ائرسميين ، فقال :

« ان هذا النادى مستوف لجميع الامكانيات ، كناد . . وان سجلاته تظهر : أن عددا من الأزواج والزوجات يستخدم « فلوريدا » (Florida) كمكان للالتقاء ، وتمضية اجازة تسطع فى أبامها الشمس الدافئة ، مع زوجة « طازة » !.

« كذلك فى هذا السجل وجد دليل على ان أحد الطلاب من الشبان المراهقين كان يلتقط الدولار الحرام فى صنع سبيله الخاص فى الجامعة . . عن طريق المعاشرة الجنسية غير المشروعة لأحدى الزوجات بذاء على رغبة زوجها .

« وقد وثقنا على اللعبة التى يمارسها أعضاء النادى فى اجتماعات آخر الأسبوع لتحقيق تبادل الزوجات وهى لعبة « الغماية » : (A sort of blind man's Buff, where the girl who is gralebod is the prize.)

يعضّب الرجل عينيه ، ومن تصطادها يده من النساء تصير حظيته فى هذه الليلة ، وكثير من أعضاء النادى — كما يتبين — هم من السكرتيرات الجميلات ، وممن هم ، أو هن ، لديهم مال وسّامة ، ويرغبون أو يرغبن فى شىء من التّسرية .

« وما تقصوم به الشرطة من مثل هذه المفاجآت لا يوقف العلاقات الجنسية غير المشروعة . . مثل ما يوقف شرب الخمر عن طريق منعها » .

● وربما يدخل فى الظاهرة السابقة من تبادل الزوجات ما كان معروفا أيضا فى الجاهلية قبل الاسلام من نكاح المتعة أو نكاح الشغار . فتحدد أجل التبادل بالثيلة يقربه من نكاح المتعة . . بينما جعل البضع فى مقابل البضع آخر يقربه من نكاح الشغار .

على أن هناك ظاهرة تفشت بين بعض مجموعات من الشباب ذكورا واناثا فى انجلترا تسمى نفسها بـ : (Troggs) تهوى سكنى الكهوف

المظلمة العميقة ، هربا من المجتمع . ولكى تيسر العلاقات الجنسية بين الشباب والشابة تعقد فيما بينهما زواجا صوريا (Mock Marriage) مدة الإقامة في الكهف . وعرفت مدينة (Matlock) وسط انجلترا بتجمع هذه المجموعات منذ سنتين تقريبا .

وتحت عنوان :

(Cult of teen-agers inhabits deep caves in mid-England)

نشرت صحيفة : (Herald Tribune) (١) :

« يتردد بعض المراهقين والمراهقات على سكنى كهوف غائرة ، في بلدة (Matlock) وسط انجلترا ، تحت تأثير اعتقادهم في وثنية الاختفاء تحت الأرض . وهم معروفون باسم : (Trog) وهو اسم لسكان الكهوف .

« وهم يخفون أنفسهم في كهوف رطبة مظلمة ، لأنهم يحسون أن المجتمع ضدهم . يقول ذلك القسيس (Kenneth Torhoven) أحد الرواد الدينيين الانجليكيين الذين يعملون بينهم ، بغية توجيههم توجيهها سليما في حياتهم الاجتماعية .

« وأكثر هؤلاء الشباب يتركون منازلهم التي تقع في المدن الصناعية في المنطقة الوسطى . وبينهم خمسون شابا وشابة من ذوى العائلات المعروفة ، من عدد يبلغ الألف آخر الأسبوع .

« ... ويقول مستر (Terhoven) أن بناتا في سن الثمانية عشرة والثالثة عشرة يباح لهن الدخول الى هذه الكهوف والنوم بها مع الغلمان .

« وهؤلاء الشباب لهم نظام أخلاقي صارم في معاملة بعضهم بعضا . ويرتبطون بزواج صوري أو مؤقت مع الشابات ، كي ييسرن لهن نفسيا مباشرة العلاقة الجنسية في غير حرج ! ... » .

وعدت مثل هذه الصورة من الزواج . . . زواجا صوريا ، لأنه خلاف العرف في مراسيم الزواج العادي ، ولأنه كذلك مؤقت يستهدف المتعة الجنسية فقط لمدة معلومة ، هي مدة الإقامة في الكهف . وليس بمانع من أن تعاشر الشابة شابا آخر معاشرة جنسية غير الذى تزوجته زواجا صوريا سابقا ، بعد أن تقطع الإقامة في الكهف بسبب رحلة تقوم بها وتعود بعدها للسكنى فيه من جديد ، كما هي عادة هذه المجموعات .

(١) في ١٤ ابريل سنة ١٩٦٦ الطبعة الأوربية ، لمراسلها الخاص (Robert C. Toth .) .

..وتلك هى طبيعة نكاح المتعة فى الجاهلية . كان يستهدف المتعة الجنسية وحدها ويرتبط بأجل معين يفتى حتما بعده .

● وما استصحبته الحضارة الصناعية المعاصرة فى علاقة الرجل بالمرأة ما يسمى بنكاح « الاحياء » وهو أن يتفق الزوج مع زوجته فى أن يعاشر كل منهما أجنبيا عنهما معاشرة جنسية ، فى منزل الزوجية أو فى منزل آخر ، مدة طويلة أو قصيرة ، ومع شخص واحد أو أشخاص عديدين . فتحب الزوجة وهى فى علاقتها الرسمية مع زوجها رجلا آخر متزوجا أو غير متزوج معاشرة جنسية . وقد تنتقل علاقة كل منهما فى الحب والمعاشرة الجنسية اخرى متزوجة أو غير متزوجة ، وهو فى علاقته الرسمية مع زوجته ويعاشرها معاشرة جنسية . وقد تنتقل علاقة كل منهما فى الحب والمعاشرة الجنسية لشخص أو لأشخاص آخرين ، وهما مع ذلك فى علاقة زوجية رسمية !.

نشرت جريده « نيوز أف ذى ورلد » تحت عنوان : « الزوجة تنهى عقد الاحياء » .. جاء فيه (١) :

« بعد بضع سنوات من الزواج اتفقت الزوجة وهى مدرسة باحدى المدارس مع زوجها وهو محاضر على : أنه يجب أن يقترب كل منهما الزنا فى مصادقة شخص ثالث والتمتع به .

« ولكن الزوجة تعبت من الاستمرار فى ممارسة الاتفاق فوضعت له نهاية .. وكتبت الى زوجها تؤكد له أنها لم تعد تفعل شيئا رديئا يمس جانبه ..

« ولما لم يكن لما كتبت به تأثير عليه ، بل ظل مستمرا بطريقته الخاصة فى حياته ، رفعت الأمر الى محكمة (Bradford) بانجلترا نطلب الطلاق .

« والزوجة هى : ماري آدمز ، والزوج هو : فردريك آدمز .

« واتضح للقاضى أن الوضع الذى اتفق عليه بين الزوج والزوجة فى ممارسة العلاقة الجنسية مع شخص ثالث برضاها وعلمها ، استمر فترة من الزمن لها قيمتها ، حتى توقفت الزوجة لسبب أو آخر !.

« كما اتضح له كذلك : أن الزوج هو الذى أثر على زوجته ، وانها فى أول الأمر لم تكن متفقة معه تماما ، وقد أثرت العلاقة الزوجية بينهما بانجاب ثلاثة ذكور . وحكم لها بالطلاق .. وحكم عليه بالمصاريف » .

وقد يكون نكاح « الاحياء » من طرف واحد من طرفى الزوجية .. على معنى أن الزوجة تعاشر محبوبا معاشرة جنسية بعلم زوجها ورضاه ،

(١) عدد الأحد ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ .

أو الزوج يفعل ذلك أيضا مع محبوبة له ، بعلم زوجته ورضاها . وقد تتم
المعاشرة الجنسية في بيت الزوجة بصفة مستمرة أو منتظمة .

نشرت جريدة « نيوز أف ذي ورلد » تحت عنوان : « في الليلة التي
اختفى فيها زوجي » (١) :

« أن مسز بيتى هوكنج (Betty Hocking) ، ولها من العمر
خمس وعشرون عاما قصت على محكمة بريستول بانجلترا في دور انعقادها
العادي ، كشاهدة في قضية مقتل زوجها المتهم فيه محبوبةا : كيف أنها ذهبت
الى فراش محبوبةا « رونالد بامير » البالغ من العمر ثلاثين عاما في ليلة ٢٨
سبتمبر سنة ١٩٦٤ . وهي الليلة التي اختفى فيها زوجها :

« ان الثلاثة : الزوجة ، والزوج ، وعشيقتها ، كانوا بقيمون معا في
مسكن واحد يقع على طريق الملكة فيكتوريا ببريستول . . .

« مسز بيتى روت للمحكمة : انها عاشرت عشيقها « رونالد بامير »
معاشرة جنسية عدة مرات ، قبل أن ينتقل للسكن معها ومع زوجها ، كضيف
لا يكلف بدفع شيء منهما .

« وبعد أن أقام معها في السكن كانت تدلف الى حجرة النوم الوسطى ،
وتنام معه في فراش واحد ، وذلك عندما يكون زوجها خارج المنزل يلعب
التمار .

« وفي الساعات المبكرة ليوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٦٤ ذهبت الى فراشها
مع زوجها في حجرة النوم الامامية . وفي الوقت الذي تيقظت فيه — وكان وقت
الظهر — وجدت أن زوجها قد غادر المنزل ، ولم تعد تراه بعد ذلك .

« مسز بيتى هوكنج ذكرت للمحكمة انها لا تعرف من هو الاب للطفل
الذي ولدته في مارس هذا العام ١٩٦٥ : اهو الزوج أم العشيق ؟ .

« ويقول المدعى العام : ان الدافع على القتل لدى عشيق الزوجة هو
وراء الجانب الجنسي أو العاطفي . فكان العشيق يردد كثيرا : انه حصل
على زوجة القتل ، وسيارته ، ولم يبق الا ان يحصل على ماله الذي جمعه
من التمار ، وهو مبلغ أربعة آلاف وخمسمائة جنيه .

« والزوج كان من الموظفين المدنيين الذي استأثر به حب التمار وقت
فراغه ، وكان على علاقة طيبة بالعشيق . اذ كان يريد أن يترك له ادارة
نادي التمار ، الذي عزم على انشاءه ثقة منه فيه » .

(١) عدد الأحد ٤ يوليو سنة ١٩٦٥ رقم ٦٣٤٧ ص ٥ .

● أما نكاح الخدان في المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر فنكشف عن شيوعه الطفولة غير الشرعية في تزايدها الرهيب ، وقضايا الطلاق العديدة ، في المحاكم بسبب الخيانة الزوجية ، وكذا انتشار الأمراض السرية بين المراهقين والمراهقات ، وتقارير الجهات المسئولة عن الصحة العامة والعلاقات الاجتماعية :

تحت عنوان : « طبيب العائلة يحذر : ان الصحافة والتلفزيون حولت اليوم « الجنس » الى تجارة استغلالية وصلت الى القمة (١) » . . . نترنر
بالخص لما دار في ندوة جاء فيها ما يلى :

« كثير من الشباب أصبح ضحايا للأمراض السرية » (٢) :

« في ندوة عقدتها الرابطة الطبية البريطانية لبحث الأمراض السرية والشباب — تحدث الدكتور (C.C. Luton) صاحب عيادة في اسكتلندا يتردد عليها أكثر من عشرة آلاف شخص كل عام وكان مدعوا للحديث في هذه الندوة ، لاذاعتها في التلفزيون البريطانى .

« فبعد ان ابتدا يذكر : أن بيع الصيدليات لمواد منع الحمل للشباب نضاعف عن ذى قبل ، منذ ثمانية عشر شهرا ، وأن البنات في المدارس يستعملن في بعض الأحيان مواد منع الحمل المخصصة للذكور ، عملا بالحكمة القائلة : الوقاية أولا . . . نادى بضرورة الاشراف على تلك القوة التى يملكها هؤلاء لجمع المال من « الجنس » عن طريق التلفزيون والصحافة . . . هؤلاء كما يقول : مستغلون . . . وليسوا شيئا آخر ، سوى انهم جاعلون من التلفزيون والصحافة مصادر للدعارة !.

« وراى أن ما يقدمه التلفزيون البريطانى اليوم من مثل : « الناس معا في سرير » و « القسوة مع البنات واغتصابهن » كان يصدم العالم ويزعجه قبل عشر سنوات . وأن استغلال « الجنس » في بريطانيا الآن يدر من المال أكثر من أى شيء آخر .

(١) نشرة الصنداي تايمس في ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٤ ص ٢ .

(٢) انتشار الأمراض السرية بصورة وبائية في أمريكا : تحت هذا العنوان نقلت صحيفة الأهرام المصرية في ١٩٦٥/٩/٢ صفحة ٥ ان : « نقابة الأطباء في الولايات المتحدة ذكرت أن الأمراض التناسلية أصبحت أكثر الأمراض الخطيرة انتقالا بالعدوى في أمريكا ، وأن هذه الأمراض أصبحت وبائية في كثير من المناطق في الولايات المتحدة منذ وقت طويل وخاصة في المدن الكبرى ، كما أعلنت نقابة الأطباء الأمريكية : أن المحاولات التى تبذل لوقف هذه الأمراض لم تأت بنتائج مشجعة » .

« وضرب مثلاً بها صار اليه الاختلاط الجفنى بابنة شابة اعترفت بأنها باشرت العملية الجنسية مع شاب اجنبى عنها لا تعرفه اطلاقاً من قبل ، أثناء انتظارها للفحص فى عيادة طبيب ، لم يشغل عنها الا لمدة عشر دقائق فى الكشف على مريض آخر .

« ثم تحدث الدكتور : امبروز كنج (Ambrose King) الطبيب الاستشارى فى مستشفى لندن لبحوث الأمراض السرية ، ومستشار وزير الصحة فى شئون هذه الأمراض فقال :

« ان اكثريه الشعب فى بريطانيا لا تؤمن بدين . وان الأسباب فى المشكلة الاجتماعية الحاضرة هو رفض الأوضاع والمستويات التى تفكر الهيئات الدينية فى الاحتفاظ بها !.

« والامر الآن الى اولئك الذين نصبوا انفسهم من انفسهم روادا للفكر العلمانى ، كى يعنوا بعوض وبديل عن تلك المستويات فى الماضى ذلك العوض والبديل الذى من شأنه ان يرضى النفس ويريحها ، بحيث يمكنها من التغلب والرقابة على الغرائز الحيوانية .

« فاذا نحن اخفقنا فى ذلك ، واستمرت الاخلاق الجنسية فى الانحدار والانحطاط فانا لا محالة يجب علينا ان نعد انفسنا لمواجهة الواقع ، وهو : انه بالرغم من الازدهار المادى ، فان اعدادا من اوساطنا ، من اولئك مهترى الشخصية ، ستزيد المنحرفين والذين لا يحبون ولا يحبون (١) ، واصحاب السلوك المضاد فى المجتمع .

« وفيما عدا الأمراض التناسلية والصلات الجنسية غير المشروعة ، فالنتائج نشاهدها :

- فى السلوك الهجومى والمضاد للمجتمع ،
- وفى العمليات الاجرامية للاجهاض ،
- وفى العلاقات الزوجية المتداعية للانهيـار ،
- وفى اهمال الاطفال ،
- وفى تعاطى المخدرات ،
- وفى الادمان على المسكرات ،

(١) لا يحبون ولا يحبون : الاولى بكسر الحاء والثانية بفتحها .

« ان الأمر موجه الى كل مواطن ليكون مثلاً في حياته الخاصة ، حتى يمكن للشباب أن يحتذى به ويجنى غائده » .

ونشر المجلس المركزى للتربية الصحية البريطانية تقريراً تحت عنوان :
(The Sexual Behaviour of Britain's Teen-agers.)
ينضمن النقاط التالية (١) :

« أولاً — ان العوامل التى يتأثر بها الشباب اليوم هى :

(١) الاستقلال الشخصى الواسع المدى ،

(ب) وضعف الرباط الأسرى ،

(ج) وضعف التوجيه الدينى ،

(د) وحركة التطور السريعة ،

(هـ) والاستغلال التجارى لمن هم فى سن المراهقة ،

(و) والنضوج المبكر ، والحاح الغريزة الجنسية فى الدفع فى هذه السن ...

ثانياً — ان المدارس الثانوية ، وان كانت جميعها تحتوى على عدد من المراهقات والمراهقين الذين لهم تجارب جنسية سابقة على الزواج ، الا انه عدد قليل .

ثالثاً — ان الفسء اللاتى يحرضن الغلمان قبل الزواج على المعاشرة الجنسية لا يتجاوز عددهن ١٢% .

رابعاً — ان جميع الطبقات والأوساط . . هم سواء ، فيما جاء فى التقرير من ملاحظات ، لا فرق بين طبقة واخرى فى ممارسة المباشرة الجنسية قبل الزواج .

خامساً — ان المراهقات والمراهقين اصحاب التجربة الجنسية قبل الزواج غالباً ما يكونون خارج المنزل ، وان وجدوا به فلأنفسهم خاصة ، لا يعيرون أهمية لمساعدة غيرهم .

(١) اعده : (Michael Schofield) فى أعداد جريدة الصنداى تايمس
الصادرة فى ٢٣ ، ٣٠ مايو ، و ٦ يونيه سنة ١٩٦٥ فى ص ١٧ ، ٢١ ، ٢٨
على التوالي ، وطبعته فى يولييه سنة ١٩٦٥ دار الطباعة الانجليزية « Longmans »
واستمر اعداده ثلاث سنوات واستجوب فيه ٩٢٤ غلاماً ، ٩٣٩ بنتاً من
طبقات وأوساط مختلفة .

سادسنا — ان أغلبية المراهقات والمراهقين أصحاب التجربة الجنسية قبل الزواج ينفقون ما بين جنيتين وخمسة جنيهات في الأسبوع، بها يؤكد الصلة الوثيقة بين اتفاق المال ومدى ممارسة النشاط الجنسي قبل الزواج .

سابعنا — انه يستوى لدى المراهقات والمراهقين من أصحاب التجربة الجنسية قبل الزواج أن يكونوا أعضاء في نوادي الشباب أم لا .

ثامننا — ان النسبة المئوية لمباشرة المعاشرة الجنسية قبل الزواج ممن هم في سن المراهقة على هذا النحو :

سن ١٥	سن ١٦	سن ١٧	سن ١٨	سن ١٩
٦٪ ذكور ٨٪ إناث	٨٪ ذكور ٧٪ إناث	٢٥٪ ذكور ١١٪ إناث	٣٢٪ ذكور ١٢٪ إناث	٣٧٪ ذكور ٢٣٪ إناث

كما نشرت جريدة « نيوز إف ذي ورلد » تحت عنوان : « شعار العصر الحاضر » جاء (١) .

« ان بنات المدرسة الثانوية انلاتى لم يفقدن بكارتهن في سن السابعة عشرة عددن قليل !! من يقول ذلك ؟ »

« تقوله احدى طالبات المدرسة الثانوية في إنجلترا في سن السابعة عشرة . شكتب عن العلاقات الجنسية في نشرة المدرسة الشهرية في يناير سنة ١٩٦٥ تحت عنوان : تخطيط الأسرة ، وصحيفة العائلة . »

« انا أسكن في شمال لندن . واكثر صديقاتى في المتوسط يفقدن بكارتهن في سن السادسة عشرة ! وليس من غير المعتاد بالنسبة للبنات أن يفقدن بكارتهن وهن في سن الثانية عشرة ، وغالباً هن اولاء اللاتى بكرن في النضوج . »

« اما الغلمان الذين انا على اتصال بهم فيميلون الى ان يدخلوا العلاقات الجنسية في سن السابعة عشرة . ويعتبر من باب الاستثناء ان يباشرها احد منهم قبل هذه السن . »

« وانا اظن انه في الوقت الذى تكون فيه البنت قد بلغت السابعة عشرة عاماً من عمرها ولم تزل بكر . . . تبدأ تحسن : بانها غير قادرة على المعاشرة الجنسية ، تناجى نفسها : اهنالك بعض الأخطاء عندى . انا لا بد ان اكون مصابة بالبرود الجنسي ، أو شيئاً من هذا القبيل . »

(١) في عدد الأحد الصادر في ٣ يناير سنة ١٩٦٥ ص ١١ .

« ومن عشر سنوات تقريبا الى خمس عشرة سنة مضت . . . كان غير
الغذائى ينظر اليهن نظرة استخفاف من أدنى الى أعلى . ولكن عدم البكارة
الآن يندو شعار الوقت الحاضر !

« والغلام الذى لم يباشر العلاقة الجنسية اطلاقاً عندما يبلغ من الثامنة
عشر يصبح موضع حديث ويقال عنه : غير طبيعى ، أو هو مفزع ! .

« وبماشهرته للعلاقة الجنسية يعتبر حدثاً كبيراً فى حياته . لأنه بفكر
عندئذ : أنه صنع الآن درجة من درجات الرجولة ! .

« ومعظم البنات يفقدن بكارتهن عندما يرافقن غلماناً بصفة مسنرة
متوالية . وبعضهن يفقدنها لأنهن يشعرون : بأن فقدان البكارة هو الطريق
الوحيد الذى يستطيعن به التأثير على الغلمان والذى يحس به أيضاً .

« ولم يخطر ببال كثيرات من البنات اتهن يصرن حاملات فى وقت من
الأوقات . .

وتحت عنوان : « محنة صامئة الأم هى تلميذة بالمدرسة الابتدائية »
جاء (١) :

« فى الوقت الذى قضت فيه تلميذة بالمدرسة الابتدائية تدعى « جان »
(Jane) وهى فى الخامسة عشرة من عمرها ، على والديها : أنها تنتظر
طفلاً غويته يتجدار من الصمت . فقد أقامت بالمنزل شهراً كاملاً ، دون أن
يكنها أحد .

« وهو والديها كانا يعرفان : من هو الأب لطفلها ، ويدركان تماماً : أنه
أيضاً كان فى علاقات سيئة مع أخريات . ولكن رغضا أن يقدماه الى المحكمة . .
وأخيراً وصل وضعها الى انهيار عقلى . .

« وقد جكبت قصتها المفزعة إحدى المدرسات بمركز البستاب للامهات
المراهقات غير المتزوجات فكتبته فى تخطيط الأسرة » ونشرتها الرابطة
لتخطيط الأسرة .

« وإدعيت المدرسية : أن جميع الامهات المراهقات اللائى لم يتزوجن ،
واللائى يعترفن بعد ، أن حيرن حملات على نطاق واسع . . يرجع أمرهن الى
الاهمال الكلى للثقافة الجنسية ! وليست واحدة منهن كما تقول يمكن أن
توجه لوم حملها الى الفكرة التى علق برأسها من أحاديث « الجنس » فى
المدرستية !

(١) كما نشرت فى عدد الأحد ١٩ يوليو سنة ١٩٦٥ رقم ٦٢٤٧ ص ١١

« جان (Jane) مثلاً لم تلق التربية الجنسية في المدرسة ، كما لم يذكر هذا الموضوع اطلاقاً في المنزل الذي تقيم فيه . فابتدأت « تجربة الجنس » تحت تأثير سلوك شقيقتها الأكبر منها سناً مع خطيبها . وفي تجربتها كانت تسير في تودة ، ولكنها عجزت عن أن توقف صبيها عن المعاشرة الجنسية معها .

« وقالت المدرسة : اني ارى كل عام خمسين من البنات غير المتزوجات ، والشابات يجدن أنفسهن مرة واحدة في مراكز الشباب للأمهات المراهقات غير المتزوجات ، وذلك بسبب الاهمال من جانب ، والرغبة في التخلص من جانب آخر .

« ولم أجد واحدة من البنات حتى الآن تتقن ثقافة جنسية ، بجانب ما تعلمته في المدرسة . واحدى البنات من محيط ما قصت على : أنه كانت هناك معلمة لطيفة وعلى استعداد للمساعدة . ولكن لم تقو على أن تسألها عن المسألة الجنسية - حتى أصبح الوقت متأخراً بالنسبة لها اذ حملت .

« كل هاته البنات حكيين : أنه لو كانت هناك ثقافة جنسية في المدارس ما وجدن أنفسهن أبداً في مراكز الشباب للأمهات المراهقات غير المتزوجات .

« ثم سردت أربع حكايات أخرى لأربع من البنات ! :

« جون (Joona) وتبلغ من العمر خمسة عشر ربيعاً تركت المنزل ، لأنها لم تستطع أن تستمر مع زوج أمها الجديد . ودارت في الشوارع حتى التقطها أحد الرجال ، وأخذها الى مسكن له صغير اعده للمتعة الشخصية . فاحبته ووثقت به وثوقاً تاماً . وفي سن السادسة عشرة هجرها بعد أن حملت منه . فتتبعته أثره حتى التقت به ، ولكنه تركها مرة أخرى . وعندئذ استقر أمرها على أن تحمل طفلها وتذهب به الى المحكمة .

« و « اليس » كانت في سن السابعة عشرة وتسكن مع أبويها من الرضاعة عندما أصبحت ذات حمل ، وكانت تشتغل في مطعم ، وفي مركز الشباب للأمهات المراهقات غير المتزوجات قصت :

كيف أن والديها من الرضاعة كاتا على استعداد لمساعدتها ومساندتها ، وكانا دائماً في انتظار لعودتها ، ولكنها يئست من التصنع والتكلف « في اخفاء الأمر » .

« و « جين » (Jeen) وهي ابنة لأحد الموظفين ، وكانت بمعهد السكرتارية حين أن أصبحت حاملاً في سن السادسة عشرة . وقد أدت مع صديقها المراهق دور المتزوجين ، حتى في الذهاب الى مكاتب المدينة والتحدث

عن استئجار المساكن . وحين علم والدها بحملها خرجت من المنزل ، كما هجرها غلامها .

« و » اليزابث « نركت المدرسة في سن الخامسة عشرة للعمل في أحد أسواق المدينة . وكانت بفتا ساذجة ، وحملت وهي في سن السادسة عشرة . ولم تظهر أى شعور بالنسبة للطفل ، ونظرت الى ولادته كمعملية ثانوية » . ولكن ما تراه المدرسة في أن الجهل بالثقافة الجنسية سبب رئيسي في المعاشرة الجنسية غير الشرعية من جانب الفتيات المراهقات قبل الزواج ينقضه : ما قرره مؤتمر الدول لعلم الجريمة ، والذي عقد بمدينة استوكهولم في السويد ، في الأسبوع الأول من أغسطس سنة ١٩٦٥ .

فقد جاء فيما قرره :

« ان الظاهرة المسماة : « بظاهره ثقافة الشباب » . . . هي مسئولة عن ارتفاع ارقام معدل الجرائم في انحاء العالم . وان من الحقائق المعروفة الآن : ان معظم الجرائم يرتكبها أشخاص تتراوح أعمارهم بين ثمانية عشر وعشرين عاماً .

« كذلك أعلن بعض علماء الجريمة في المؤتمر : أن هناك « شعورا مشتركا » بين أعضاء الوفود — وهم يمثلون دولا على درجات متفاوتة من التقدم والتصنيع وذات نظم سياسية مختلفة — بأن العوامل الاقتصادية لا تفسر الجريمة . والدليل على ذلك معدلات الجرائم الحالية في بلاد متقدمة اقتصاديا ، مثل الولايات المتحدة ، والسويد ، ودول أوروبا الغربية » (١) .

● ونكاح الرهط فيما دون العشرة في الجاهلية ونسبة الولد لواحد منهم عن طريق اختيار المرأة ورغبتها يقترب منه اتصال المرأة في المجتمع الصناعي المعاصر بعدد من الشبان أو الرجال ، قد يكون من بينهم من له علاقة شرعية بها . فإذا حملت ووضعت واختلف في نسب الولد رجع الأمر الى العلم . وطريقه هنا هو « التحليل » لفصائل الدم المختلفة ، وعن تحقيق المشابهة فيها : يحكم بنسبة الولد لأبيه .

● أما نكاح الغانيات وبائعات الهوى من عدد غير محدود فهو ظاهرة مشتركة في مجتمع الجاهلية قبل الاسلام والمجتمع الحضاري الصناعي القائم اليوم . والفرق في وجود هذه الظاهرة وصورتها اذ ذاك واليوم ، هو الفرق بين البداءة والحضارة في أسلوب المعاملة ، والسذاجة والتقدم العلمي والتكنيكي نحو اعداد مستوى الحياة البشرية .

(١) جريدة الأهرام المصرية في ١٢ أغسطس سنة ١٩٦٥ .

وإذا كان الرجال في مجتمع الجاهلية يذهبون بأنفسهم الى دور البغايا اللاتي يضعن على أبوابهن علامات لمن ارادهن ، فان المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر عن طريق استخدام العلم أيضا مكن لهؤلاء الرجال من أن يدعوا هؤلاء النسوة والفتيات الى حيث هم يقيمون أو الى حيث هن يقمن . وعرف ذلك بما يسمى : (Call Girl) بالاضافة الى ما يضعه هن الاغراء في جذب الرجال الى مراكز تجمعات أعدتها السلطات الرسمية :

تحت عنوان : « ملجأ الخجل » (Hostel of Shame) كتب مراسل احدى الصحف الانجليزية (١) :

« خلف جسر السكة الحديدية ، المحاذى لمحطة دوسلدورف بألمانيا ، اقيمت احدى العمارات الشاهقة ، التى تعد أعظم ما فى أوربا ، ان لم يكن فى العالم كله .

« لا يوجد خارجها اطفال يلعبون ويضحكون فى صعودهم أو نزولهم ، ولا يوجد بداخلها كذلك سيدات يحملن همومهن ومشاكلهن اليومية .

« وبدلا من ذلك : يمتلئ البهو الامامى للعمارة بالرجال طول الأربع وعشرين ساعة يوميا . ومحاذيات للنوافذ الفسيحة يجلسن بنات ارتدين ملابس داخلية شفافة ليس فيها اى احتياط لستر ما يجب أن يخفى ، وقد صبغن وجوههن فى عنف وقوة .

« والعمارة من النماذج الخاصة للمحاولات الأخيرة التى تقوم بها المدن فى ألمانيا الغربية كلها لحل مشكل — المعاشرة الجنسية غير الشرعية . وبالاختصار : هذه العمارة الضخمة « نزل » لبنات الشارع ، وهى معروفة بين السكان المحليين بـ « مصنع الجنس » . وبين الجتود البريطانيين المعسكرين هناك باسم « حوش العصفير » .

وعدد سكانها مئتان ، يعيشن فى نظام دقيق ، وطبقا لمبدأ واحد ، كالطلاب فى بيوت الشباب يدفعن أجرا معتدلا ، يقرب من جنبيهن فى اليسوم مقابل : غرفة صغيرة لكل واحدة ، بالاضافة الى خدمة النظافة والاكل الذى يحصلن عليه من المطبخ المركزى .

« والعمارة مقسمة الى أربعة أقسام أو أربعة بيوت ، يدير كل واحد منها رجل وزوجته . ويقومان بأعمال المراقبة بدقة .

(٢) فيما نشرته صحيفة (The News of the World) عدد الاحد اول اغسطس سنة ١٩٦٥ رقم ٦٣٥١ ص ٤ .

« وأسماء الساكنات يبلغ في كشف لمركز الشرطة المحلية ، والسلطة الصحية . وهذه السلطة تباشر الكشف الطبى عليهن مرتين في الأسبوع . ومن تشتبه فيه منهن توصى بعلاجه فوراً باحدى المصحات .»

« والأكثريّة الغالبة بينهن من الألمانيّات ، والأقليّة تشكلها فرنسيّات مع بعض الملونّات من طنجة في المغرب . ومن توجد منهن تباشر فتننها واغراءها في مكان آخر بالمدينة . . . تعرض نفسها للحكم الصارم بالجل الشاق .»

« ولكى لا يتعرض البهو الأمامى للعمارة وما يجرى فيها من نشاط لنظر المارة . . مدت ستارة من البلاستيك روعيت فيها الدقة الألمانية المعروفة ، تحجب هذا النشاط وكذلك ما يقرب من مائة رجل تواجدوا للاستمتاع . وهؤلاء الرجال من جميع الأنواع : بينهم رجل الأعمال الثرى ، ومنهم الشيخ والشاب . وقد كان أحد الشيوخ هناك ويبلغ من العمر سبعة وسنين عاماً .»

« وفى هذا البهو تمر الفتيات في عرض أمامهم ، تحت مظلات تبعث المتعة وتقيهن رذاذ المطر المتساقط في البهو ، ويتأرجحن في مشيتهن فوق كعوب نائقة في الارتفاع . ومعظمهن في أول العشرين من عمرهن . وبعضهن يلبسن سراويل ولا تنفصل لضيقها عن أبدانهن . وإثناء مرورهن أمام الرجال يذكرن في همس الأجر المحدد لكل منهن .»

« وبعض الأخريات يجلسن في الفواقد المفتوحة على أرض منخفضة ، بملابس داخلية شفافة أو بملابس النوم القصيرة ، ويدرن بأنفسهن في بطء أثناء سقوط الضوء القوى من خلفهن ، مبتسمات ومثيرات بأصبعهن الى الرجال في البهو طالبات اليهم الصعود والانضمام اليهن . . .»

« وقد كان هذا المنظر منظراً آتماً ، يشبه سوق الرقيق ، تحت سماء مبلدة بالغيوم ومستمرة في ارسال رذاذ المطر .»

« وحبا في الاستطلاع صعدت الى احدى غرف الدور الأول . وحيثنى امرأة في سن الثلاثين لا تلبس شيئاً سوى لباس نوم قصير شفاف ذى لون وردى . وغرفتها الصغيرة تحتوى على ديوان ، وصندوق ذى ادراج ، ومنضدة وكرسى وطقم تليفزيون ، وحاكى اسطوانات مسجلة ، وتليفون . . . اذ كثير من الفتيات لهن زبائن منتظمة يتصلون بهن لتحديد موعد معهن .»

« وعند نزولى شاهدت أربع فتيات يحتسين القهوة في صالون خاص بهن ، لا يدخله أحد من الزبائن مهما حاول ان يدفع من النقود . كما شاهدت المطر لم يزل يتساقط ، والفتيات مازلن في عرض أنفسهن على الرجال ، ذلك العرض الممزق للانسانية ، تحت مظلاتهن الملونة .»

« وفي وقت مبكر على هذا .، تحدثت الى الدكتور (Weber) رئيس هذه المؤسسة ، ومن أنصار فكرتها المتحمسين لها ، فذكر أسباب هذه التجربة ونتائجها في ما يلي :

« ان الأمر وصل بنا مرة أن وجدنا هنا ما يقرب من أربعة آلاف من النساء يعرضن أنفسهن في شوارع « دوسلدورف » ، ولم يكن جميعا محترسات بل كان بينهن طالبات في الجامعات ، وزوجات لهن رغبة في تكسب المال ! !

« وكادت الأمور تخرج من التحكم فيها . وكذلك لم يكن من الممكن للسيدات المحترسات أن يسرن في الشوارع وهن في مأمن من الظن السيئ والتصور الخاطئ .، وكاد أمر المرور يصير الى التوقف بسبب السيارات العديدة التي كانت تتهمل في السير أو تقف تماما لاستصحاب الفتيات .،،، انى أن اعترضت احدى صاحبات النوادي الليلية فكرة بناء عمارة « كمنزل » للفتيات ، ووافقت عليها السلطات المختصة .

« والعمل في هذا المنزل يسير جدا . واصبح من التسهل علينا : ان نقوم بأمر المراقبة المطلوبة ، وابعدنا بذلك الوسيطات اللاتي اعتدن الكسب عن طريق نظام تقديم الفتيات للزبائن .، كما أصبح الوضع الصحي مأمون العاقبة ، بفضل الكشف الطبى المنتظم .

« وكل الفتيات مسجلات ، بحيث يمكن مراقبتهن مراقبة دقيقة . ووضعهن الآن غير مخرج للشعور العام بين السكان في المدينة .

ثم يستطرد الدكتور فيقول :

« ويوجد مثل هذا المنزل في كل من : (Essen, Dortmund) Hamburg, Cologne,) في المانيا الغربية . ولكن لا يوجد في : (Frank-Fort, Munchen) الآن .، ويكاد المرور فيهما يتوقف ليلا بسبب «فتيات النداء» وما يسببن من اجتيازهن الشوارع بسياراتهن الأبيثة لاقتناص الرجال .

« وكسب الفتاة في المنزل مرتفع . وبعض منهن في « دوسلدورف » يكسبن ثمانية آلاف جنيه في العام . والسلطات في المدن التي بها « نزل » .،،، مختلفة مع المحكمة الادارية العليا في « ضريبة الدخل » التي تقرر عليهن :

— اتدخل في باب الخدمات ؟

— أم في باب تجارة الأشياء الأنيقة كالعطور ، والملابس الداخلية ، وحلاقة السيدات ؟

ان انكحة الجاهلية ان بدا : أنها تصور من جانب آخر ضعف المستوى
الخلقى فى حياة المجتمع ... فان هذه انظواهر التى نصاحب الآن المجتمع
الصناعى المعاصر لا تخفى ضعف مسنواه كذلك فى السلوك الأخلاقى .

ان المرأة فى المجتمع المعاصر لم تتحرر فقط :

- فى علاقتها بالرجل ..
- ولا فى النفس وتنظيمه ..
- ولا فى العمل المنزلى ..
- ولا فى العمل فى الخارج ..

... ولم تنل فرصتها فى التعليم ، ولا فى ممارسة الألعاب الرياضية
فحسب .. ولم تحصل على حقوقها السياسية فى الانتخابات العامة وفى تولية
الوظائف العامة كذلك فقط .. وانما تحررت أيضا فيما تلبس .. فقد انتهى
عهد « الكورسيه » (Corset) ، وعهد الأبناء فى نظام الأسرة ،
(Patriarchal System) ودخلت عهدا جديدا تريد ان تقضى فيه على
البقية الباقية مما هو غالب فى تمييز الرجال .. وكما يقول بعض العلماء
التجريبين : (Heinrich Applebaum) والمتخصصين فى مدى تأثير السلوك
الانسانى بالعوامل المخلفة بمعهد الدراسات التقدمية للسلوك ،
بواشنطن : ان المرأة بملابسها القصيرة فى هذا العام (١٩٦٦) التى تصل الى
اثنى عشرة سننيمترا فوق الركبة تقف الآن على « عتبة الجنس » :
(Sex Thershold) ويمكن أن تغير نماذج السلوك الانسانى القائم
الآن لكل رجل وامرأة فى العالم الجديد ..

● ان المرأة على عهد (١) الملكة فيكتوريا وقبل الاصلاح التشريعى
للأحوال الشخصية فى انجلترا .. كانت تفقد حقوقها ، وميراثها بمجرد ان
يعقد زواجها فى محراب الكنيسة ..

... وكانت كزوجة لا وجود لها على الاطلاق من الوجهة القانونية حتى
فى حال الاعتداء على عفافها . وكان زوجها هو وحده الذى يقوم برفع الدعوى
القضائية عندئذ ، لرد مهانة الاعتداء على عفافها .

وبرغم الانتقاص من وجود المرأة على هذا النحو خارج المنزل .. فان
الأم والعائلة كانت تعتبر مقدسة .

(١) ما بين ١٨٣٧ — ١٩٠١ .

● أما في جانب النسل فلم تكن للمرأة الحرية — تحت تأثير توجيه الكنيسة — في عدم الحمل أو تحديد النسل . حتى كان العلم الحديث في القرن العشرين فأعطاهما هذه الحرية في عدم الحمل ، وكذا في تنظيم النسل . ولكن بجانب ذلك أغراها على المعاشرة الجنسية في علاقة غير مشروعة ، وفي سن مبكرة ، وعرضها لأنواع شتى من الأمراض التناسلية واشدها فتكا ببدن الانسان وعقله . فحبيب منع الحمل كما هي وسيلة لتنظيم النسل . . دافع في الوقت نفسه على المعاشرة الجنسية في علاقات غير مشروعة .

● وفي المنزل حررت الآلة المرأة نوعا ما من العمل المنزلي كآلة الغسيل التي أخذت في التطور منذ سنة ١٩١٤ . وكان السبب في صنع الآلة للخدمة المنزلية قصور الأيدي العاملة في هذا الجانب بأمريكا . فتحول هذا القصور الى عدة اختراعات لمساعدة سيدة المنزل على أداء العمل فيه وتحريرها من مشاقه : فلم تعد نغزل . . ولم تعد تغسل . وتستخلص الزبدة من اللبن . . وحتى لم تعد تضيء القناديل بالغاز . . فأي محرك كهربائي صغير أصبح يغطي كثيرا من الحرية للمرأة ، ويوجد بذلك عندها فراغا أكثر من أي شيء آخر . . . وأخيرا في المجتمع الصناعي المعاصر لم تعد بحاجة الى الطبخ كذلك .

وكان أول مصنع سعى لتحرير المرأة من عمل المنزل هو : مصانع النسيج المعروفة بـ (Lwell Mills, Massachusetts) بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٨٣٠ . ونقلتها هذه المصانع الى حياة خارجية جماعية ، تعيش مع زميلاتها في بيوت مختلفة . وقد جاء التقدم العلمي والتكنولوجي ، فأفسح المجال للعمل الخارجي ، وهيا للمرأة الاستقلال الاقتصادي الذي انعكس بالتالي على علاقتها الجنسية ، وعلى الأسرة ، وعلى الولد ، وعلى المقاييس الأخلاقية .

● وكانت تعتبر المطالبة بحق المرأة في التصويت في الانتخابات العامة في بداية هذا القرن العشرين . . أضحوكة . . والمرأة التي كانت تطالب به كان يحكم عليها بأنها : « مترجلة » وتوصف بأنها راغبة في ارتداء السراويل ! . . كما كانت تتهم : بأنها تريد للرجل أن يدير شئون المنزل ، ويرضع الاطفال ! . وكان الأمريكيون يعتبرون حركة المطالبة بتصويت المرأة في الانتخابات شيئا مضحكا . وحتى بعد حصولها على حق الانتخابات لم تعامل اطلاقا في نظر السياسيين : على أنها مستقلة في ابداء الرأي ، بعدما لوحظ كثيرا أن رأيها يساق رأي رجلها .

● وأصبح شعارها في التعليم : تعلم كإنك تعيش أبدا . . وعش كإنك تموت غدا ! . .

وبتعلمها .. ويتحررها في مختلف جوانب حياتها .. شغلت كثيراً من الوظائف العامة في المجتمعات العديدة ..

ولكن الشيء الوحيد الذي لم تستطع حتى الآن أن تتحرر منه هو : الوحدة في سن الشيخوخة (١) .. وكذلك الشيء الأساسي في طبيعتها الذي لم نستطع أن تحتفظ به هو : أنوثتها ، فالمؤلف (٢) (James Laver) كتب (٣) تحت عنوان (A Short Answer to men) بمناسبة الاتجاه الجديد في تقصير ثياب المرأة :

« ... ان ملابس المرأة الجديدة تدل على ثورة كبيرة لم نر منها حتى الآن الا البداية .. وما سجل التاريخ كله حتى الآن هو : أننا عشنا في ظل ما نسميه بنظام الأسرة وريها (Patriarchal System) ، ونحن كما يبدو صائرون الآن الى نهايته .. وداخلون في مرحلة أخرى تاريخية يضعف فيها ظل الأب ووجوده ، وتقضى بدخولها على معظم ما لنا من تصورات عزيزة .. »

« ان النساء يرون الآن زيادة في التحرر من البقية الباقية التي كانت للرجال غالباً .. انهن قد كسبن الحرية .. ولكن فiqدن بدون شك شيئاً من أنوثتهن ، وكذلك من امتيازاتهن التي كان البعض منهن على الأقل يتمتع بها . »

« هل ترون الآن دفع الثمن ؟ » .

واذن لا ينبغي ان يؤخذ جميع ما يوجد في المجتمع المعاصر من ظواهر : تصور علاقة الرجل بالمرأة .. على أنه يمثل المستوى الاخلاقي الذي يرتفع بالانسان عن وضع الذكر بالأنثى في عالم الحيوان .

وقد تكون المرأة في مجتمع العرب قبل الاسلام مكرهة بحكم العادة الاجتماعية ، او بدافع ظروف المعيشة في الحياة .. بينما هي في الوقت الحاضر حرة مختارة . لأن التقدم العلمي والصناعي وفر لها استقلالها الاقتصادي .

... قد يكون الرجل اذ ذاك في مجتمع العرب قبل الاسلام مستغلاً للمرأة ، ومتخذاً منها موضعاً لممارسة عضلاته القوية ، ومصدراً للنفع المادي فيما يدفع لقاء نكاحها لآخر ، على نحو ما تباع ويدفع فيها من ثمن اذا كانت

(١) ففي أمريكا يوجد ثمانية ملايين امرأة مقابل مليونين فقط من الأراامل . ومتوسط عمر المرأة يزيد عادة خمس سنوات عن متوسط عمر الرجل .

(٢) مؤلف عدد من كتب العادات والتقاليد ، وكان قبل ذلك خبيراً بمنحف فيكتوريا للفنون بانجلترا .

(٣) في صحيفة (The News of The World) عدد الأحد ٨ مايو

سنة ١٩٦٦ .

ملكا ليمينه ، بينما هو في المجتمع المعاصر ينشدها ترفها في حياتها ، ومصاحبة له في أوقات فراغه ، كما ينشد الخمر فاصلا بين جد الحياة وهزلها ، وماضيها وحاضرها .

... قد تشارك المرأة في مجتمع العرب قبل الاسلام المرأة المعاصرة في أن نسائر الغريزة الجنسية أو غريزة الأمومة فيها ، كي تحتفظ برجل معين وتنسب اليه في أسرة جديدة لها ، ترى فيه السند في الحياة ، فتسلك مسلكا أو آخر من المسالك السابقة .

ولكن هذا كله لا يعنى : أن صور العلاقات بين الرجل والمرأة التي من شأنها أن تنم بينهما بحكم الطبيعة البشرية ، تحفظ جميعها ما يجب من احترام في العلاقات الزوجية بينهما ، وتوفر لهذه العلاقة ما يصونها عن التدلى والنزول إلى مجرد « التنفيس » الجنسي . بغض النظر عما قد يستتبع وقت اللقاء بين الرجل والمرأة من امتداد للبشرية في صورة أطفال ، ثم من مسئوليات نحو مستقبلهم .

ان الطبيعة البشرية هي الطبيعة البشرية عندما تنطلق وترفع عنها القيود والحدود . . وان الحضارة لا تختلف عن البدائية اذا ما وقفت عند التقدم المادى والعلمى والتكنيكى ، ولم تتجاوز به الى دائرة السلوك الخلقى والانسانى .

... وان الظواهر السلوكية التي نجدها الآن في العلاقة بين الرجل والمرأة في المجتمع المعاصر وبالأخص في المجتمع العريق في الحضارة الصناعية وهو المجتمع الانجليزى — تنم عن انطلاق الطبيعة البشرية واستخفافها بالحدود التي ارتضاها المجتمع يوما ما ، معيارا للسلوك الخلقى . . . وتنم في الوقت نفسه عن انقطاع الصلة بين التقدم الصناعى والعلمى والتكنيكى من جانب ، والتقدم الانسانى السلوكى من جانب آخر .

الفصل الثالث

الأسرة في فلسفة الإسلام ونظامه

وفي ضوء التمييز بين الجانبين .. وفي ضوء وجوب الاحتفاظ بالكرامة والاحترام للعلاقة بين الرجل والمرأة .. وفي ضوء ادراك المسؤولية الفردية لمستقبل البشرية نعرض موقف الاسلام مما كان قائما في الجاهلية . وهو يكاد يكون موقفه من ظواهر المجتمع المعاصر في السلوك الجنسي بين الرجل والمرأة .

ويبقى بعد ذلك : الكشف عما يراه الاسلام في شأن الاختلاف في الجاهلية والوقت الحاضر من « ضغط » العامل الاقتصادي الآن لحساب المرأة ، بينما كان على حسابها فيما مضى ... وهو الاختلاف الذي نشأ عن التخلف الاقتصادي في أحد المجتمعين ، والتقدم فيه في المجتمع الثاني منها ..

وحدة الانسان اساس الزوجية في الاسلام :

مما كان في الجاهلية أيضا صورة أخرى من صور الأنكحة اختارها الاسلام بعد تعديل أدخله عليها ، وجعلها وحدها أمرا مشروعاً في العلاقة بين الرجل والمرأة .

وعلى غرار ذلك أيضا : المجتمع المعاصر . فله صورة خاصة من الأنكحة يقرر مشروعيتها دون ما عذاها مما تدخل فيه علاقة الرجل بالمرأة على نحو ما ذكرنا من ظواهر اجتماعية هنا تصور هذه العلاقة .

والنكاح الذي اختاره الاسلام وأقره : هو أن يخطب الرجل من الرجل أخته أو ابنته فيعطيها صداقاً .. ثم يتزوجها بإيجاب وقبول ، على مشهود من الآخرين .

وهذا هو النكاح الذى صادف اصول النبی صلى الله عليه وسلم من أبويه . . . الى آدم عليه السلام ، ويقول فيه : « خلقت من نكاح » ولم أخلق من سفاح ، ومن لدن آدم الى أن ولدنى أبى وأمى ، لم يصبني من سفاح الجاهلية شيء .

فما عدا ذلك من الأنكحة . . . هو خارج عن الوضع السليم في علاقة الرجل بالمرأة . . . ويعد زنا وسفاحا في نظر الاسلام .

والنكاح المشروع يجب أن تتوفر فيه اثنان :

● العلانية . ويستحسن حضور كبار القوم . ويستحب من أجل ذلك قبول الدعوة لحضور وليمة الزواج .

● واستئذان ولي أمر المرأة ، لحمايتها من أخطار الاندفاع وراء رغبة جامحة ، ولتكريمها واعزازها بما يجعل مستواها الاجتماعي لا يقل عن مستوى الرجل ، أن لم يفقه .

● وإتمام القبول والإيجاب منهما عن رضا واختيار بينهما لا يكره أحدهما أو كلاهما ، ولا يقبل من أحدهما أو كليهما رأى لم تتوفر له ظروف الحرية الشخصية العادية .

● واصداق المرأة صداقا ، كي تشعر بانها مطلوبة من الرجل ، وليست طالبة له ، مما يوفر لها حيائها الطبيعي وكرامتها ، التي تهتز حتما حين تطلب هي الرجل كطرف له ايجابية او فاعلية ، لنفسها كطرف آخر له سلبية او انفعاليته . في زواج يقوم عليه بقاء النوع الانساني ، بناء على اللقاء بين الفاعل والمستقبل في أفراد الانسان .

وعقد الزواج في الاسلام . . هو عقد مدنى ، كشأن أى عقد آخر بين طرفين ، تراعى فيه مصلحتها ويقوم على تبادل هذه المصلحة بينهما .

فاذا انتهت هذه المصلحة بالنسبة لهما معا أو لأحدهما . . . وجب أن ينتهى العقد نفسه .

والتمسك عندئذ بفاعليته من أحد الطرفين هو تمسك الحاق ضرر بالطرف الآخر ، مما ينبغى معه لصاحب الولاية العامة في الأمر أن يتدخل لوقف الضرر .

.. وليس عقد الزواج عقدا الهيا لا تنفصم عراه ، ويبقى ما بقيت لهما حياة ، وإن لم يبق بينهما ود أو سلام . . . هو عقد الهى على معنى أنه فقط يصور ما شرعه الله وأراده في العلاقة السليمة بين الرجل والمرأة .

والطرفان في عقد الزواج هما : شخص المرأة وشخص الرجل ، وليس
بضع المرأة من جانب ومهر الرجل وانفاقه من جانب آخر .
... ان المهر والنفقة امران ستتبعهما قيادة الرجل ، ونفرضهما
صلاحيته للقيادة .

اننا اذ نقرا قول الله تعالى :

**« والله جعل لكم من انفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ،
ورزقكم من الطيبات ، أفبالباطل يؤمنون وبنعمة الله هم يكفرون » (١) .**

... نجد أنه جعل :

الزوجية في ذاتها نعمة . والزوجية هي صلاحية الأفراد بين الناس ،
عن طريق الذكورة والأنوثة . للمزاوجة والالتقاء في علاقة بينهما .

... كما جعل ما يخرج عن الزوجية من البنين والحفدة نعمة أخرى ،
وهي نعمة مشتركة بين الرجل والمرأة .

... وأخيرا جعل الرزق منه سبحانه وتعالى للأزواج : نساء ورجالا
معا ، من الطيبات . نعمة ثالثة .

فلم يتفرد الرجل بفضل البنين والحفدة ، ولا بفضل الانفاق والمعيشة
حتى تكون فحولة الرجل ويكون عطاؤه . هو المقابل لبضع المرأة ، في عقد
الزواج . فالرزق من الله ، وكل ما بينهما من آلائه .

وفي الآية الأخرى :

**« ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا اليها ، وجعل
بينكم مودة ورحمة ، ان في ذلك لآيات لقوم يتفكرون » (٢) .**

... حدد القرآن الهدف من عقد الزواج ، وهو السكنى . والسكنى
بمعنى الاستقرار والاطمئنان في الحياة لا تتم الا بمشاركة المرأة بطبيعتها
والرجل بطبيعته . وهما اذن طرفا عقد الزواج .

ولو كان الأمر : أمر « بضع » للمرأة من جانب المرأة ، ومهر ونفقة من
جانب الرجل . لزال الاستقرار وزالت السكنى ، بعد أن تخف حاجة الرجل
الى بضع المرأة .

... ان اقتران بضع المرأة لدى المرأة ، بالمهر والنفقة من جانب الرجل ،
في تفكير بعض الفقهاء والشارحين لنظام الاسلام للحياة اليومية والاجتماعية

(١) النحل : ٧٢ .

(٢) انروم : ٢١ .

.. هو اقتران مادي ، لا ينهض أن يكون آية من آيات الله ونعمة من نعم الله ،
التي يسوقها دليلا على خالقته واستحقاقه الربوية والعبادة من الانسان .

ويسىء بعض شراح الفقه الى الاسلام في معالجتهم الشؤون الزوجية ،
عندما يقفون بنظرتهم عند تبادل المنفعة المادية وحدها في تكافؤ العلاقة
الزوجية ، ويجعلون واجبات المرأة وواجبات الرجل تقابلا يخضع فحسب
للمعيار الاقتصادي والمادي في الخدمات والاتفاق . وذلك عندما يشرحون قوله
ونعالى : « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف » (١) .

ويحسن الامام الشافعي اذ يجوز للام وهى في علاقتها الزوجية مع زوجها
أن تأخذ من الزوج اجرة على ارضاع الولد المشترك بينهما ، فهذا يدل دلالة
واضحة على أن التكافؤ والتقابل المادي لم يكن أصيلا في عقد الزواج كهدف
أساسي . وقد أخذ الشافعي جواز ذلك من عموم قوله تعالى : « وعلى المولود
له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » (٢) . . . ولم يقصر التوضيح في الآية على
المطلقات ، على نحو ما قد يقضى به السياق .

وترى الشيعة الامامية أيضا : أنه لا تجبر الحرة على ارضاع ولدها .
وللحرة الاجرة على الاب ان اختارت ارضاعه . . وكذا لو أرضعته خادمتها ،
ولو كان الاب ميتا فمن مال الرضيع .

فمقتضى التقابل في الخدمات والاتفاق أن ترضع الأم ولدها مقابل ما ينفق
على الولد وعليها من زوجها وهو أبو المولود ، ولا ينبغي لها حينئذ أن تأخذ
أجرا زائدا على ذلك بعد الانساق عليهما . فتجوز ذلك لها في نظر الشافعي ،
وكذا في نظر الشيعة الامامية . . يجعل التكافؤ المادي في العلاقة الزوجية
أمرا وراء الهدف الاسمي . . وهو السكن والاطمئنان في العلاقة الإنسانية
بين الزوجين .

... نعم ان السكن والاطمئنان قد يتوقف على المشاركة في الجانيب
المادي في حياة الزوجين ، فبقدر ما يسعى الرجل الى تحصيل الرزق وتكاليف
المعيشة له ولزوجه وأولاده ، يجب أن تسعى المرأة في تخفيف أعباء الحياة ،
وحل بعض مشاكلها المادية بما تقدمه من خدمات لصالح زوجها وأولادها .

... ولكن الذي يجب ان ينضج أولا ، هو : أن الجانب الانساني قبل
انجانب المادي . . هو هدف الزوجية في الاسلام ، وهو العامل الرئيسي في

(١) البقرة : ٢٢٨ .

(٢) البقرة : ٢٣٣ .

انسكن والاستقرار ، الذى عد نعمة من نعم الله . بما خلق الذكر والانثى
بين الناس .

وعندما نذكر الآية القرآنية الكريمة الأخرى :

**« الرجال قوامون على النساء ، بما فضل الله بعضهم على بعض ،
وبما أنفقوا من أموالهم »** (١) .

... أن الانفاق من الأموال فى جانب الرجال ، كسبب من أسباب
وضعهم القيادى فى الأسرة . . لم تذكر ذلك لتجعل التكافؤ والتقابل فى العلاقة
الزوجية تكافؤا وتقابلا ماديا : ينفق الرجل المال ، ونقدم المرأة الخدمات .
بما فيها المتعة الجنسية للرجل !

... وإنما تشير هذه الآية فحسب : الى أن الوضع القيادى للرجل فى
الأسرة ، وما يستتبعه من تحمل الأعباء المادية والقيام بالمسئولية الأدبية
ازاءها ، يتطلب فى الميراث أن يكون نصيب الذكر على الضعف من نصيب
الأنثى ، كما قضت الآيات السابقة على هذه الآية ، وفصلت أحكام الموارث .

ولذلك لم تغفل الآية طبيعة الرجل ذاتها — وهى أحد طرفى العقد فى
الزوجية — من أن تكون خصائصها ذات أثر كذلك فى الوضع القيادى له ،
وفى قوامته فى الأسرة . وهى خصائص تتصل بالجانب الانسانى الذى هو
مستهدف هدفا أصيلا فى عقد الزواج .

وكذلك عندما تصرح الآيات الآتية فى قوله تعالى :

**« فما استمتعتم به منهن فاتوهن أجورهن فريضة ، ولا جناح عليكم فيما
نراضيتهن به من بعد الفريضة »** (٢) .

... وفى قوله :

**« وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فان طبن لكم عن شيء منه نفسا
فكلوه هنيئا مريئا »** (٣) .

... وفى قوله :

**« وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ، وآتيتم إحداهن قنطارا ، فلا
تأخذوا منه شيئا ، تأخذونه بهتانا وإثما مبينا . وكيف تأخذونه وقد أفضى
بعضكم الى بعض ، وأخذن منكم عيثا غليظا »** (٤) .

(٣) النساء : ٢٤
(٤) النساء : ٢٠ ، ٢١

(١) النساء : ٣٤ .
(٢) النساء : ٤١ .

... عندما نصح الآيات هذه بوجوب اعطاء المهر للمرأة ، وبتسوية هذا المهر اجرا ، وبجعله مقابلا للاستمتاع ، مما قد يفيد أن العلاقة في عقد الزوجية علاقة مادية ، وأنها تقوم على العوض المادي من جانب الرجل وجانب المرأة على السواء ... عندما تصرح هذه الآيات بذلك تقصد الى اقرار عرف كان موجودا ، وهو المهر ، بعد أن حوله الاسلام من معنى « الثمن » الى معنى « التعبير » الخالص عن الرغبة في طلب المرأة ، محافظة على كرامتها ، ثم الى عدم المساس به والمساومة عليه حتى لا يصير من جديد الى معنى الثمن ..

« والتعبير » عن الرغبة في طلب المرأة فيما يعرف بالمهر : كما يكون في الاسلام بأمر مادي ، يكون فيه كذلك بغير مادي . ويروى سهل بن سعد :

« ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله .. جئت لأهب لك نفسي ، فتظر اليها رسول الله فمسح النظر اليها وصوبه ، ثم طأطأ رأسه .. فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئا جلست ، فقام رجل من أصحابه ، فقال : يا رسول الله .. ان لم تكن لك بها حاجة فزوجنيها ؟ فقال : هل عندك من شيء ؟ قال : لا والله يا رسول الله .. فقال : اذهب الى اهلك فانظر هل تجد شيئا ، فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ، ما وجدت شيئا . فقال : انظر ولو خاتما من حديد ! فذهب ثم رجع فقال : لا والله يا رسول الله ولا خاتما من حديد .. ولكن هذا ارارى ! فلما نصفه .. فقال رسول الله : ما تصنع بازارك ؟ .. ان لبسته لم يكن عليها منه شيء ، وان لبسته لم يكن عليك منه شيء . فجلس الرجل حتى طال مجلسه .. ثم قام فراه رسول الله موليا . فأمر به فدعى . فلما جاء قال : ماذا معك من القرآن ؟ قال : معي سورة كذا ، وسورة كذا ، عددها . قال : اتقوهن عن ظهر قلبك ؟ قال : نعم . قال : اذهب ! زوجتك بما معك من القرآن » .

وجعل الرسول صلى الله عليه وسلم من حفظ هذا الصحابي لبعض سور القرآن الكريم ومن امكان افادة المرأة منه .. مهرا لها ، يقوم مقام أي شيء مادي يمكن أن يعد تعبيراً عن الرغبة في الزواج بها ..

وتعليم جزء من القرآن هنا كان اذن مهراً للزوجة في عقد زواجها . وليس ذلك بأمر مادي . اذ القصد من القرآن في قراءته وحفظه هو الهداية به فقط ، ولن يكون وسيلة من وسائل الاحتراف به والاستئجار عليه ، الا اذا ضعف ايمان المسلمين به وبعثوا عن اللقاء على تعاليمه ، واكتفوا بترتيبه واتخاذة أحجية ودواء للعلل البدنية ، مع أنه جاء لشفاء النفوس والعقول ، وذلك الاحتراف لم يكن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وإذا جاء تعبير القرآن في هذه الآيات عن المهور : « بأجور » .. فذلك هو الوضع اللغوي في تسمية المقابل أيا كان شأنه لشيء ما ، على نحو ما جاء في آية أخرى :

« فأما الذين آمنوا و عملوا الصالحات فيؤتيهم أجورهم ويزيدهم من فضله » (١) .

فليس بهتعين : أن يكون المقابل على الايمان والعمل الصالح امرا ماديا .. بل ربما يكون اسمى من ذلك ، وهو رضاء الله ومحبته . ومع هذا الاحتمال سمي : المقابل للايمان والعمل الصالح « اجرا » .

ولا بد أن يؤخذ في الاعتبار : أن اسلوب القرآن ، ككتاب دين ، يجب أن يساير منطق الكافة من الناس .. وهو منطق يميل الى الحس في التعبير والتشبيه في لغة التخاطب . اذ هو لهداية الناس جميعا ، وليس وقفا على ارباب المنطق الخاص ، وهم المفكرون والعلماء . ثم جاء كذلك بلغة العرب واسلوبهم في التفاهم ، وقد كان طابع حياتهم هو الطابع الحسي .

واذن ليس بلازم في استخلاص اهداف الرسالة الاسلامية من القرآن انكريم أن نقف ونجمد عند جرفية التعبير والنص .. بل قد يؤخذ التركيب كله تمثيلا ، وقد ينطوى التركيب كله تمثيلا ، وقد ينطوى على ضرب من المجاز ، أو الكناية ..

وإذا أوجبت الآية الأخرى في أحكام العلاقة الزوجية :

« وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم ، الا ان يعفون او يعفوا الذي بيده عقدة النكاح ، وان تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم ، ان الله بما تعملون بصير » (٢) .

... نصف المهر للزوجة التي طلقت قبل الدخول بها ، فهل ما أوجبته كان مقابلا لشيء مادي من جانب الزوجة انتفع به الزوج ؟

أم ان ذلك بالأولى تعبير عما يحفظ للمرأة كرامتها ، فلا ترد كما ترد السلعة في عقد البيع الى صاحبها ؟ .

ولهذا المعنى حثت الآية نفسها على أن تتنازل المرأة أو يتنازل الرجل عما هو حق لأيهما ، كي يكون هناك سماحة ومروءة واحسان .. وعدت هذا التنازل من جانب الزوج اذا قام به تقوى واحسانا ، وقربى الى الله وفضلا ، على نحو ما تقول : « وان تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم » .

(٢) البقرة : ٢٣٧ .

(١) النساء : ١٧٣ .

- وباختيار الاسلام لصورة النكاح التى أقرها .
- ... ويتعديل المهر من معنى الثمن فى الجاهلية الى معنى الشعار والنعبير عن رغبة الرجل فى طلب المرأة ، لتكون شريكة له فى حياته .
- .. وبتحديد هدف الزوجية بالسكن والاستقرار والاطمئنان فى الحياة البشرية .
- ... وبجعل عقد الزواج عقدا مدنيا تتوفر فيه الجدية والاضمان للطرفين . ويبقى ما بقيت الشركة مثمرة بين الاثنين ، وينتهى عندما يؤدي الى ضرر لأحد الطرفين أو لكليهما ،
- ... وبطلب العلانية فيه والشهادة عليه ،
- ... وباختيار الرجل من بين طرفى الزوجية ليكون المواجه الأول لمسئولية الأسرة فى بقائها واستمرارها ولوقايتها من الأضرار .
- ... بذلك كنه أقر الاسلام « الاعتبار البشرى » كما تمليه طبيعة الانسان عند الذكر والانثى :
- فلم يحل الاسلام دون انصال الذكر بالانثى فى علاقة جنسية ، ويرفع بذلك الانسان فوق طبيعته البشرية ...
- ولم يسمح بأن تمتن المرأة بحكم عادة وجدت ، أو بسبب تفوق الرجل فى قوته البدنية ...
- وخلق الجو النفسى فى علاقة الرجل بالمرأة ، الذى يجعل المشاركة بينهما بناءة فى الحياة ، ويقيم أسرة ترمى أطفالها فى ادراك تام لمسئوليتها ، ووعى نافذ بمستقبلهم .
- ... وما عدا ذلك من أنحكة الجاهلية طرحه والقاه بعيدا . لانه ينطوى :
اما ، على امتنان المرأة وجعلها موضع مساومة ،
أو على الاستخفاف بانصلة الزوجية وقصرها على التنفيس والمنفعة الجنسية ،
أو على اهمال لما يأتى عن هذه الصلة من أولاد ، والغض من قيمتهم ومستقبلهم .
- وقد انتهى الاسلام الى تلك الصورة فى العلاقة بين الرجل والمرأة التى أقرها ، وجعلها الزواج المشروع ، بعد أن روض العرب على التغيير والتخلى عن عادات أصبحت طبائع ثابتة لهم ، وبعدما أثبتت النجارب فى المجتمع

الجديد ، وهو المجتمع الاسلامى ، أن انركون ونو لفرد احرى اى ممارسة بغض صور هذه الانكحة سيضر بسلامة هذا المجتمع الجديد ذاته ، وربما بغوذه مرة أخرى الى المجتمع السابق عليه ، بما له من قيم ، وبما ساد فيه من معايير .

وتلك كانت سنة الدعوة الاسلامية : ما أخذ بنفوس الناس واصبح عادات لازمة ، يحارب بعضهم بعضا من أجل الإبقاء عليها أو من أجل ممارستها تسلك الدعوة مسلك التدرج في التنبيه الى اخطاره . . . حتى اذا ما دنا الوقت المناسب للتنفيذ ، حزمت الدعوة أمرها وحرمت ما نبغى تحريمه الى الأبد ، وفي غير رجعة وتردد . . .

ظاهرة ومثل لذلك فيما اعتاده مجتمع الجاهلية في صلة الرجل بالمرأة ، مما كان معروفا في الوقت بنكاح المتعة .

فقد أبيحت المتعة اول الأمر ، على ما يروى عن عبد الله بن مسعود . انه قال : « كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ليس معنا نساء . فقلنا : الا نختصى ! ، فنهانا عن ذلك ، ثم رخص لنا بعد : أن نتكح المرأة بالنوب الى أجل » . وهى رواية متفق عليها .

وكانت اباحة المتعة رخصة — كما جاء بلفظها في الحديث السابق — مما يؤذن بعدم اتجاه الاسلام الى اقرارها ، كقاعدة لها حكم الدوام والاستمرار ، بل ان اباحتها كانت مرهونة بظرف معين وبأجل خاص .

ولذا يحكى : ان الترخيص بها كان في ثلاث غزوات فقط ، على اختلاف في تحديدها . قيل ، انها : خيبر . . . وحنين . . . وفتح مكة . وفي هذه الغزوة الأخيرة كان تحريمها الى الأبد ، كما يروى عن سيرة الجهنى : انه غزا مع الرسول صلى الله عليه وسلم فتح مكة ، وقال : « فاقمنا بها خمسة عشر يوما . . . فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء . . . الى أن قال : فلم أخرج حتى جرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

وفي رواية الحمد ومسلم عنه : انه كان مع النبى صلى الله عليه وسلم فقال : « انى كنت أذنت لكم في الاستمتاع من النساء ، وإن الله قد حرم ذلك الى يوم القيامة ، فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلة ، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا » .

ويعلق الحازمى — كما ينقل صاحب نيل الأوطار — على حديث عبد الله ابن مسعود السابق بقوله في الناسخ والمسنوخ :

« وهذا الحكم كان مباحا مشروعا في صدر الاسلام . وانما أباحه النبي صلى الله عليه وسلم للسبب الذي ذكره ابن مسعود في حديثه . وانما يكون ذلك في أسفارهم . ولم يبلغنا أن النبي أباحه لهم وهم في بيوتهم . ولهذا نهاهم عنه غير مرة . ثم أباحه لهم في أوقات مختلفة ، حتى حرّمه عليهم في آخر أيامه صلى الله عليه وسلم . وذلك في حجة الوداع . وكان تحريم — تأييد . لا نوقيت . فلم يبق اليوم في ذلك خلاف بين فقهاء الأمصار وأئمة الأمة ، إلا شيئا ذهب إليه بعض الشيعة .

ويروى أيضا عن ابن جرير — فقيه مكة — جوازه « (١) » .

وما يعلق به الحازمي هنا من : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهاهم عنه غير مرة ، ثم أباحه لهم في أوقات مختلفة . . إلى أن حرّمه تحريما نهائيا ، يصور « مرحلة الانتقال » . وهى عادة ، مرحلة يدور فيها الأمر بين النفي والاثبات ، والتحريم والتحليل ، حسب الضرورة ومدى الحاج الحاجة ، حتى تخرج النفوس عن الفها وتقبل ما هو ضد له .

واذن ليس بين تكرار الحل والمنع تخبط أو تضارب . . وانما هو التربية التى تكون عادة بدل عادة أخرى .

... وقيل : ان الترخيص بالمتعة تجاوز عهد الرسول ، وعهد أبى بكر ، إلى آخر أيام عمر . ويروى ذلك ابن حزم في كتابه : « المحلى » . . نقلا عن جابر ، وهو : أن التحليل كان مدة الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومدة أبى بكر ، ومدة عمر إلى قرب آخر خلافته . وانكرها عمر إذا لم يشهد عندها عدلان فقط .

ويروى مسلم عن جابر أنه يقول : « كنا نستمتع بالقبضة من الثمر ، والشعير ، الأيام ، على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بكر ، حتى نهانا عنه عمر في شأن عمرو بن حريث » .

... وقيل في مواجهة الترخيص المؤقت بِنكاح المتعة ، سواء أكلن التوقيت على عهد الرسول فقط أم امتد إلى آخر عهد عمر : انه صورة أخرى من صور النكاح المشروع في الاسلام له نظامه الخاص ، وبقى في الأمة الاسلامية ما بقى أى مبدأ اسلامى فيها . والقائل بذلك هم فرق الشيعة ، ومن بينها الامامية .

وصاحب المختصر النافع في فقه الامامية من الشيعة يخطط لنظام هذا الزواج ، فيذكر :

(١) نيل الأوطار ج ٦ ص ١٤٦ .

● انه يشترط في الزوجة أن تكون مسلمة أو كتابية ، ويقع بنفط :
زوجتك — أنكحتك — منعتك ... ويكره أن يستمتع ببكر ليس لها أب . فإن
فعل فلا يفتضاها . وليس محرما أن يفضى بكارتها .

● ولا حصر لمن يستمتع الرجل بهن من النساء . ويحرم أن يدخل على
المرأة — عند التعدد ، بغير إذنها ... بنت أخيها ، أو بنت أختها .

● ويشترط المهر ، وبالتراضي فيما بينهما . ولو لم يدخل بها ، وهبها
المدة فلها النصف من المهر . ويرجع بالنصف الآخر عليها ولو كان دفع المهر .
وإذا دخل استقر المهر تاما . ولو أخلت بشيء من المدة قاصها .

● ويشترط الأجل . ويقدر بتراضي الزوجين : كاليوم — والسنة —
والشهر . ولا بد من تعيينه . ولا يصح ذكر المرة ، والمرات ، مجردة عن زمان
بقدر . ويجوز اشتراط : اثبات المتعة ليلا ، أو نهارا ، وأن لا يطأها في الفرج !
ولو رضيت به بعد العقد ... جاز ... كما يجوز العزل من غير إذنها .

● ولا يقع بنكاح المتعة طلاق ، أجماعا . ولا يثبت به ميراث بين
الزوجين . ولو شرط الميراث لزم . وإذا انقضى الأجل فالعدة حيضتان على
الأشهر . ولا يصح تجديد العقد قبل انقضاء الأجل . ولو أراد الزوج ...
وهبها ما بقى من المدة ، واستأنف .

● ولا نفقة لمستمتع بها .

● وولد المتعة لو نفاه المستمتع انتفى ظاهرا . فإن اعترف به بعد
النفى ألحق به « (١) » .

ويلاحظ من هذه الحدود التي وضعها الشيعة لنظام زواج المتعة ،
أو ما يسمونه بالزواج « المنقطع » ، أنه لولا اشتراط المهر فيه لكان أشبه
بما هو جار اليوم في المجتمع المعاصر مما هو معروف بعلاقة الصداقة بين
الرجل والمرأة . وإذا أدخل اعتبار الهدايا التي يقدمها الصديق إلى صديقه
من وقت الآخر في الأمر ، وجعلت بمثابة مهر منقطع ... عندئذ يكون
الشبه تاما .

فلا تثبت بنكاح المتعة للزوجة نفقة ، كما لا يثبت به ميراث بينهما .
وينتهي بانتفاء أجله ، ويجوز أن يتجدد لمدة أخرى ...

... والمرأة فيه ذات درجة دنيا ، فليس هناك عدد لمن يجوز للرجل أن

(١) طبع دار الكتاب العربي على نفقة وزارة الأوقاف المصرية ، تحت
عنوان : « في النكاح المنقطع » .

يستمتع بهن في وقت واحد . وليست هناك حرمة لبنت الأخ أو الأخت في الجمع بين أية منهما وبين عمته أو خالتها ، إذا أذنت ، وليست هناك حاجة الى أذنها في العزل عنها .

.. والطابع في العلاقة بينهما طابع جادى صرف : إذ أخلت المرأة بشيء من المدة المتفق عليها بينهما ، قاصتها الزوج مما أعطاهما من مهر ، ولو اشترط أن تكون منعه بها في غير فرجها أخذ بشرطه !

... والولد الناتج عن هذا العقد لو نفاه أبوه انتفى ، ولم يلحق به نسبه .

... ويبقى بعد ذلك سؤال يقتضيه منطق هذا النظام ، ولكن ربما لا يسعف في الجواب عليه النقل عن القائلين به كبدا . مستمر في حياة المجتمع ، وهو :

الا يجوز للمرأة أن تجمع في مدة المتعة بين رجلين فأكثر ، طالما ينتهى عقده أخيرا الى مدى « الاتفاق » بين الرجل والمرأة فحسب ؟

في اعتقادي : أن هذا النوع من الزواج تبرير مقنع للزنا .. وفي الوقت نفسه هدم لاستقرار الأسرة واحتقار شنيع للمرأة ، حيث تجعل من فرجها أو دبرها بضاعة تبيعها لمشتريها بقدر ، وعلى فترات !! .

... ان الذين يتحدثون عن حرية المرأة في الوقت الحاضر في المجتمعات الحضارية الصناعية بسبب العامل الاقتصادي واستقلالها اقتصاديا عن الرجل ، لا يطلبون لها في علاقتها بالرجل ، أكثر من هذا العقد . لأنهم ينظرون الى : ممارسة متعة « الجنيس » في الدرجة الأولى في علاقة المرأة بالرجل .

وطالما لم تعد هناك حاجة للانفاق من أيهما على الآخر ، فلا ينبغي أن تكون هناك قيود في عقد الزواج وراء الرغبة الشخصية التي يبيدها كل من الاثنين .

قد يروى الشيعة أحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم في ذلك ، ولكن الشيء الذي يجب أن نقف عنده في هذا الشأن هو : رفضهم الأحاديث الأخرى التي يرويها الصحابة ممن ليسوا من بيت النبوة ، لأنهم مجرحون في نظرهم ، طالما لم يقرروا استحقاق علي رضي الله عنه للخلافة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم مباشرة ، وأقروا قبله خلافة أبي بكر ، ثم عمر ، ثم عثمان .

والعصبية اذا دخلت مجال المناقشة العلمية لا تستهدف الحقيقة في ذاتها ، وانما تلجأ الى التشيع وتبرير اتجاه الطائفة ، واختلاق الأسانيد لتدعيمه .

... وفي اعتقادي أيضا : أن البيئة القديمة بما كان لها من فلسفة ومذاهب دينية قديمة من زرادشتية ، ومزدكية ، ومناوية ، لم تبعد تأثيرها عن فهم الاسلام وشرحه في المنطقة التي تشيقت . . وكان « مزدك » كما يروي الشهرستاني (١) :

« ينهى الناس عن المخالفة ، والمباغضة ، والقتال . . »

« ولما كان وجد ذلك انما يقع بسبب النساء والأموال أحل النساء وأباح الأموال ، وجعل الناس شركة فيهما ، كاشتراكهم في الماء ، والنار ، والكلا » . .

ونظام زواج المتعة ، كما يحكيه صاحب المختصر النافع في فقه الشيعة الإمامية ، هو أقرب الى أحياء روح الشيعوية في النساء ، والاستمتاع بهن ، بغية المتعة الجنسية فحسب ، كما أراد مزدك هو أقرب الى ذلك من أن يكون أسهما في تكوين أسرة ، لها مسئوليتها في الحياة من أجل مجتمع قوى متماسك ، كما يريد الاسلام .

وإذا عرف العرب قبل الاسلام نكاح المتعة فلم يصل به الأمر عندهم الى أن يكون على هذا المستوى . لأن هذا المستوى لا يعرفه إلا شعب منرف غلبت عليه ضرورات الحضارة المادية . . وقد كان هذا الشعب من شعوب الحضارات الماضية ، وليست القبائل العربية في بداوتها وعرفها الساذج في الحياة .

وآن الوقت الآن تدرس العوامل التي أثرت في الفقه الاسلامي — دراسة علمية ، أكاديمية — وهذه العوامل بطبيعتها أجنبية عن الاسلام الذي يصوره القرآن : سواء أكانت مصادر تلك العوامل ، هي : البيئة الفارسية أو الرومانية ، أو الاغريقية .

والقصد من ذلك : الوصول الى تنقية الأحكام الفقهية التي تؤخذ بها المبادئ الاسلامية أحياء مباشرا ، وجعلها وحدها معبرة ، عن رأى الاسلام وعندئذ ستضيق الفجوة في الخلافات ، وتجتمع الأمة على كلمة واحدة واتجاه موحد .

وهذه الغاية نفسها استدعو أيضا الى : إعادة النظر في تعقيد القواعد النحوية والبلاغية ، ووضع المفاهيم والمطلوبات في القواميس للألفاظ العربية وبالأخص القرآنية منها ، طبقا للأعراف العربية وحدها وتنحية ما تأثر منهجيا بالبيئة الفارسية في خلق بعض المذاهب الاسلامية . . فلم يعد خافيا أن العلوم

(١) الملل والنحل للشهرستاني ص ٦٣٢ ، مطبعة الأزهر ١٩٥١ .

العربية ، والقرآن في تفسيره ، قد خضعت للنزعة الطائفية . . وأصبح كتاب الله يخرج حسب النزعات في الاعتقاد واستنباط الأحكام .

واذ سمح بعض المفسرين للقرآن الكريم ، لأنفسهم أن يأخذوا نكاح المتعة من مثل قوله تعالى : « **فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة ، ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة** » (١) . . . أو حباؤنت الشيعة القائلة به أن تستخلصه من هذا القول ، فإن ذلك يكون من باب حمل النص على ما أريد له . . ولم يك من باب ترك النص يدلى بما يريد هو . .

... ان هذه الآية القرآنية جاءت في زواج تم بالفعل ، ولم يسم ويحدد فيه مهر ، واستمرت الزوجية مع ذلك قائمة . فلكي لا يكون استمرار الزوجية عاملا يظن معه إسقاط حق الزوجة في المهر ، عبرت الآية عن « النكاح » الذي هو التعبير المألوف للقرآن عن الزواج بـ « الاستمتاع » . . هنا على إعطاء المهر وأدائه ، رغم قيام الزوجية واستمرارها . . بذليل ما جاء في آخر الآية : « **ولا جناح عليكم فيما تراضيتن به من بعد الفريضة ، ان الله كان عليهما حكيمًا** » (١) .

فإن هذا التعقيب يشير الى الترخيص للزوج في أن يقبل من زوجته ما تنازل عنه من المهر كلا أو بعضا بعد حصولها عليه ، أو على الأقل بسد احتياجاتها إياه من قبله . . على نحو ما جاء في قوله : « **وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئًا مريئًا** » (٢) . . . إذ ليس من المعقول أن يكون هناك تراض بين الزوجة والزوج على التنازل عن المهر كله ، أو بعضه وهي لا تملكه ، أو على الأقل ليس لها حق متعلق به .

... ويشبه ذلك ما جاء في حق الزوجة في نصف المهر ، اذا طلقت قبل الدخول بها ، من قوله تعالى : « **وان طلقتهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الا ان يعفون او يعفوا الذي بيده عقدة النكاح ، وان تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم ، ان الله بما تعملون بصير** » (٣) . . .

فلكي لا يكون تطليق الزوجة قبل المساس والدخول بها سببا يظن معه إسقاط حقها في المهر أيضا . . أعلن هنا عن حقها ، ثم ترك الأمر لارادتها فتعفو عنه ، أو لاحسان زوجها ومروءته فيعفو عن النصف الآخر الباقي الذي له . وجعل هذا التصرف الأخير أقرب للتقوى التي هي : الايمان ، والاحسان معا .

(٢) النساء : ٤

(١) النساء : ٢٤

(٣) البقرة : ٢٣٧

فوجه الشبه بين الوضعين : أن هنا وهناك أمرا قد يحتمل شأننا أنه مبرر لاسقاط حق الزوجة في المهر ، أو الماطلة فيه ، وهو استمرار الزوجية في الأولى ، وانهاؤها قبل الدخول بها في الثانية .

وكان الحكم في الوضعين معا هو : اقرار حق الزوجة على الرجل اقرارا لا شبهة فيه . ثم كان بعد اقرار حقها قبل الزوج ترك الشأن للاتفاق الفائم على الرضا والمشية بينهما . سواء في تنازل الزوجة عن حقها ، أو في تنازل الزوج عن حقه .

وفي حالة ما اذا قام الزواج بالايجاب والقبول بين الزوجين ، دون أن نكون هناك تسمية للمهر فيه ، وطلقت الزوجة قبل الدخول بها ، فانا نجد القرآن يعبر عن حق الزوجة في المهر بما يصفه : « بالمتعة » . فنذكر الآية الكريمة :

« لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة ، ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف ، حقا على المحسنين » (١) . .

كما تذكر الآية الأخرى :

« يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها ، فمتعوهن وسرحوهن سراحا جميلا » (٢) .

... . تم يستخدم القرآن كلمة : « المتعة » أيضا ، لا بديلا وعوضا عن المهر ، ولكن تعبيرا عما يشعر الزوجة بوقوف زوجها معها في شدتها ومحنتها بسبب فراقها فتقول الآية :

« وللمطلقات متاع بالمعروف ، حقا على المتقين » (٣) .

والمرأة التي طلقت قبل الدخول بها لها نصيبها في المهر ، والأخرى التي طلقت بعد الدخول بها لها المهر في البداية ، و « المتعة » في النهاية .

وبالنظر في المواطن القرآنية التي جاء فيها « الاستمتاع » و « المتعة » — وهما من أصل واحد ، وهو المنفعة — يلاحظ أن المطلوب : هو الوقوف بجانب المرأة ، لما لها من وضع خاص يستحق هذا الوقوف بجانبها :

فالمرأة التي هي في علاقة زوجية بالفعل ، ومستمرة مع زوجها في هذه

(٢) الأحزاب : ٤٩

(١) البقرة : ٢٣٦

(٣) البقرة : ٢٤١

العلاقة ، ولم يحدد لها مهر عند قيام الزوجية بينهما تستحق الوقوف بجانبها ،

والمرأة التي طلقت وفارقت زوجها ، دخل بها أو لم يدخل . . تستحق أيضا الوقوف بجانبها .

أما الأولى فلمسالتها وانقيادها ،

وأما الثانية فلمحننها وظرفها الخاص ، وهو أشق ظرف على المرأة في حياتها .

والفرق بين « الاستمتاع » و « المتعة » في الاستعمال في التعبير هو : ان « الاستمتاع » في جانب الرجل و « المتعة » في جانب المرأة ، ان المتعة منفعة تصل الى المرأة . . بينما الاستمتاع منفعة تلحق الرجل .

وحرص القرآن اذن على احقاق حق الزوجة في المهر ، ايا كان وضعها : ادخل بها أو لم يدخل ، طلقت أم لم تطلق ، طالما تم الايجاب والقبول بينها وبين زوجها . . هو الذي أدى الى التفضيل على نحو ما جاء في آياته العديدة ، وأدى أيضا بالتالى الى اختلاف التعبير بالنكاح ، والاستمتاع والأجر ، والمتعة .

● فإذا لم يعين المهر وطلقت قبل الدخول بها سمي القرآن ما يجب على الزوج أدائه ، لها باسم : « المتعة » . . وكذلك اذا ما طلقت لها مهر .

● وإذا تم الزواج بينهما بالفعل ، ولم يعين ويقدر لها مهر في عقده ، واستمرت الزوجية ، سمي القرآن الزواج : استمتاعا ، لا نكاحا ، ويؤخذ ذلك ما جاء عن ابن عباس انه قال :

« جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم قال : ان امرأتى لا تمنع يد لا مس . . قال غريبها — أى طلقها — قال : اخاف ان تتبعها نفسى ! قال : فاستمتع بها » . فشكوى الرجل من ضعف ارادة زوجته اذ هى لا ترد طالبا ، سواء : في نفسها أو في مال . فأشار الرسول بتطليقها . فلما كان ذلك يعز على زوجها ، نصحه بالابقاء عليها في زواجه بها . وعبر عن الاستمرار في العلاقة الزوجية « بالاستمتاع » . ولم يقصد به نكاح المتعة على نحو ما كان في الجاهلية ، أو ما عليه الآن في تصوير الشيعة .

والتعبير بالمتعة من قبل ، والتعبير بالاستمتاع هنا ، وهما معا من معنى المنفعة . . للاشعار بوجوب الأداء . وتطمين النفس على ما يؤديه صاحبها . لأن ما يؤدي عندئذ ينطوى على منفعة متبادلة .

● وفيما عدا هذه الحالة الأخيرة يسمى القرآن الزواج : « نكاحا » .
كما يسمى المهر في جميع حالاته الأخرى : « اجرا » .

وليس اختلاف التعبير في القرآن اذن عن الزواج مرة : بالنكاح ،
وأخرى : بالاستمتاع ، لوجود نوعين مشروعين في علاقة الرجل بالمرأة :
أحدهما النوع غير المنقطع ، وهو الذي أقره الإسلام ودرج عليه جميع
المسلمين . وثانيهما النوع المنقطع وهو نكاح المتعة الوقنية ، على ما تصوره
الشيعة .

والتعبير بالمنقطع وغير المنقطع هو تعبير الإمامية من الشيعة .

* * *

ان الاسلام في اقراره للعلاقة بين الرجل والمرأة لا ينبغي له ان يرتفع مرة
الى سمو الوحدة الانسانية فيلاحظ جانبيها المادى والمعنوى معا . . العضوى
والروحى مرة ، ثم يدنو مرة أخرى الى الجانب العضوى والمادى منها وحده .
يوم ان اختار الاسلام : صورة العلاقة بين الرجل والمرأة استهدفها
انسانية بشرية : فيها الروح والبدن ، ورسم في هذه العلاقة ما يبقى على
التوازن بينهما ، دون السقوط الى جذب الثقيل منها وهو البدن ، ودون
التجرد الكامل الى الخفيف الآخر ، وهو الروح .

والسلامة في فهم الاسلام : هى التلمذة لقرآنه ، وتقبل ما يوحى به .

والانحراف في فهمه : هو تبنيى الراى من قبل ، واكراهه بعد ذلك على
أدائه .

ووحدة الانسان اذن مستهدفة في العلاقة الزوجية : لا البدن وحده ،
ولا الروح وحدها ، إنما الطبيعة البشرية « ككل » بما فيها من ازدواج الغريزة
والعقل . . هى مناط التركيز والمشروعية في علاقة الرجل بالمرأة وهذه الطبيعة
نفسها ، بما فيها من هذا الازدواج من جانب آخر . . هى المقياس الذى يختبر
عن طريقه الراى : أهو قريب من الاسلام أم بعيد عنه . فأى راى غلب أحد
الجانبين على الآخر ، بحيث يعرض الثانى منهما للاهمال أو النسيان . . فهو
راى بعيد عن الاسلام .

مستقبل الزوجية . . . يتقرر من نقطة البدء :

والطريق السليم في معالجة مشاكل الحياة الانسانية من الوجهة
الاسلامية اذن ، هو : رعاية هذه الطبيعة المزدوجة في ازدواجها .

فلكى يتجنب كثير من المشاكل التى تعترض الملازمة والتوافق بين طبيعتى

الرجل والمرأة في مستقبل العلاقة الزوجية ، يجب أن يراعى هذا الازدواج في طبيعة كل منهما : عند اختيار أحدهما للآخر . أى يجب أن يراعى الجانب الانساني المتمثل : في الخلق والسلوك والتفكير ، مع الجانب المادى المتمثل : في الشكل والاستطاعة البدنية .

وهذه الرعاية نفسها هى التى تملئ ما أسلفنا في تصوير حدود الزواج المشروع في الاسلام من :

❶ الاختيار والمشيئة لكل من المرأة والرجل .

ولذا : يروى احمد وأبو داود وابن ماجه ، والدارقطنى عن ابن عباس :
« أن جارية بكرا أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكرت أن أباهما زوجها وهى كارهة . فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم » .
ويعلق صاحب النيل الأوطار بقوله :

« وظاهر أحاديث الباب — باب اذن المرأة في الزواج — أن البكر البالغة اذا زوجت بغير اذنها لم يصح العقد » . وأما الثيب فلا بد من رضاها من غير فرق بين أن يكون الذى زوجها الأب أو غيره .

« والظاهر : أن استئذان الثيب ، والبكر ، شرط في صحة العقد ، لرده عليه الصلاة والسلام لنكاح خنساء بنت خدام الأنصارية :
« أن أباهما زوجها — وهى ثيب — فكرهت ذلك » ، فأتت رسول الله فرد نكاحها » .

ويروى عن ابن عباس أيضا قوله :

« قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأذن في نفسها واذنها صماتها » .

ويروى ابن ماجه ، واحمد ، والنسائى ، عن عبد الله بن بريده عن أبيه قال :

« جاءت فتاه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : ان أبى زوجنى من ابن أخيه ليرفع بى خسيسته . قال : فجعل الأمر اليها . فقالت : قد أبجرت ما صنع أبى . ولكن أردت أن أعلم النساء : أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء » .

ودخول الولي من أب أو أخ في زواج البنت أو الأخت . . هو للاستئناس في الراى . فالبكر ، وهى لم تدخل بعد التجربة في علاقة الرجل ، ربما عند

الاختيار يغريها الجانب المادى فى الرجل ويصرفها عن الجانب النفسى والفكرى فيه وعن الجانب الأخلاقى والسلوكى المربط برجولة الرجل ومروءته وشعوره بالمسئولية . . نهى فى حاجة ملحة الى أن تتعرف رأى أعر شخص لديها من الرجال ، فى رجل ، له معهم طبيعة مشتركة ، وهم لذلك — وللصلة الوثيقة بها — أقدر منها على نعرف الخطوط العامة لهذه الطبيعة الخاصة بالرجل .

. . . . ولم تكن مشاركة الأب أو الأخ للاستئثار بشئون المرأة فى الزواج . لأنها هى التى سنعيش مع الرجل فى حياة واحدة وجو واحد ، وهى التى أيضا ستفعل بتجربة الحياة الجديدة ، سلبا وإيجابا . ولذا يقتضى المنطق — وذلك هو ما جاءت به الأحاديث السابقة — أن يكون لها الاختيار ، وأن تكون صاحبة القول الفصل .

. . . . ويعد من الغلو ، وهو قريب أيضا من الانحراف عن الإسلام ، أن نجرد المرأة من الرأى فى علاقة تخصها ، أو يستقل هى أيضا به . فى خفيه وبعد عن الأب العاقل ، والأخ المتزن . لأن النتيجة ضارة فى كئنا الحالين ، وضارة بها وحدها .

وقد نهى الإسلام عن عرف كان شائعا فى الجاهلية . وهو منع المطلقات من أن يتزوجن مرة أخرى فنقول آية البقرة :

«وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن — (تمنعهن) — أن يفكحن أزواجهن — (الجدد) — إذا تراضوا بينهم بالمعروف » (١) .

وهذا النهى استهدف تحرير مشيئة المرأة فى علاقتها الزوجية . وإذا كان « العضل » وهو المنع من الزواج للمرة بعد الأولى نهى عنه الإسلام فى هذه الآية صراحة بالنسبة للمرأة التى سبق لها الزواج ، فهو منهى عنه بالقياس الأولى بالنسبة للمرأة البكر .

والمسلم ، أباً ، أو أخاً ، مطلوب منه تطبيقاً لهذه الآية عندما يؤخذ رأيه فى زواج ابنته أو أخته أن يتجنب فكرة : « العضل » وهى منع البنت من الزواج ، لمصلحة اقتصادية تعود عليه مثلاً . . . كأن كانت تسهم فى نفقات الأسرة ، أو تقوم بخدمة منزلية لها ، أو يرعاه وترعى شئونه البيتية .

وفى الوقت الذى حررت فيه هذه الآية مشيئة المرأة فى اختيار زوجها ، رفعت مستواها الإنسانى أيضا ، فلم يعد يحتفظ بها بعد طلاقها بعيداً عن رجل آخر فى علاقة زوجية جديدة ، احتراماً لفراش زوجها الأول . لأن لها طبيعتها

(١) البقرة : ٢٣٢

الانسانية المستقلة ، وليست ملحقه بطبيعة الرجل ، لا تفارقه ، طالما اتصلت به مرة ما ، ثم نتحمل آثاره حيا وميتا على السواء .

وهذه المشيئة التي تقررت للمرأة في الاسلام ، وقد كانت من قبل مسلوية تحت اعراف المجتمع السابقة ، بجانب الاختيار والمشيئة التي خُرس الرجل على ممارستها من طبيعته ولم يغلب عليها في مواجهة المرأة على الأقل ، بحكم تكوينه البيولوجي وممارسته السطو والغلبة في حياة الحروب الاولى . . . هي نقطة البداية التي يركز عليها مستقبل الزوجية ، ومستقبل الأسرة في المجتمع .

وممارسة هذه المشيئة في اول مرحلة لها . . هي في : « الخطبة » . . . اي في اختيار الزوج للزوجة ، واختيار الزوجة للزوج .

... يجب ان يكون الاتجاه الانساني ، أي ما يمثل الطبيعة البشرية ككل ، هو الفاصل الأساسي في الاختيار ، ومنطق هذا الاتجاه يتمثل في : الصلاحية « الذاتية » للرجل . . وكذا في الصلاحية « الذاتية » للمرأة . وصلاحيتها الذاتية هي : بقدر ما تحمل هذه الذات أو تلك من قيم انسانية . ولا ينبغي ان ينفرد الاتجاه المادي بالسيطرة عند الاختيار . ومنطق هذا الاتجاه يدفع الى التأثير بالشكل والاستطاعة البدنية . وقد يسترسل في الدفع فيدفع الى العوارض المادية الاخرى التي تلحق الرجل أو المرأة : كالجاه ، والمال .

لأن افراد هذا الاتجاه المادي وحده بالسيطرة عند الاختيار في العلاقة الزوجية ، سيؤدي الى الاحتفاظ بالزوجية طالما بقي الدافع المادي الى قيامها من : جمال ، أو مال ، أو جاه ، فان لم يتوفر هذا العامل ، لسبب أو آخر ، يوما ما . . . تحولت الزوجية التي استهدفت السكن والمودة الى خصومة . . فشقاق . . ففرقة . وهي نتيجة حتمية لا تختلف في أي مجتمع ، حضارى أو بدائى .

وكلما انجهدت الحياة الانسانية في المجتمع الى استهداف الصفة المادية وحدها . . أي كلما استهدفت المحسوس ، والقوة المادية ، وجانب الاقتصاد ، وركزت عليه دون ما عداه . . كلما غلب الاتجاه المادي في اختيار الزوج والزوجة .

ومجتمع العرب قبل الاسلام وقف بايمانه عند حد المحسوس ، وعهد من أجل ذلك ما يشاهد في عالم المحسوس ، دون ما عداه ، حتى عبد الأصنام ، ووقف بتقييمه عند حد القوة المادية وحدها ، وقدس لهذا : الجيوب وجعلها

مصدره تفاخر ، كما اعترز بالكثره العددية في الاولاد والأموال : « ألهاكم التكاثر .
حتى زرتم المقابر » (١) .

... وفي سبيل نجابة الاولاد أباح مجمع العرب قبل الاسلام التخصيب
الجنسى للزوجة من رجل أجنبي فيما سماه نكاح الاسبضاع .

... وفي سبيل الأموال ونحصيلها انخذ من القرصنة ، والسطو ،
والاعتداء ، أهدافا ... ومن النساء سلعا ، يحصل من طريقها على المال (٢) :

... مرة يستولى عليها حتى يرثها : « يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن
ترثوا النساء كرها » (٣) .

... ومرة يحملها على الاختلاع حتى يسترد ما أعطاهها إياه :
« ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتهن » (٤) .

والمجتمع الحضارى الصناعى المعاصر يعيد نفس المقياس لحياة
المجتمعات قبل الاسلام :

فالاستعمار القديم والجديد ... الاستعمار الرأسمالى او الشيوعى ..
ظاهرة من ظواهره ،

(١) التكاثر : ١ ، ٢

(٢) كانوا يتزوجون من يحل لهم من اليتامى اللاتى يلونهن ، لكن لا لرغبة
فيهن أنفسهن بل فى مالهن ويسيتون فى الصحبة والمعاشرة ويتربصون بهن أن
يمتن فيرثونهن .

فجاء النهى عن ذلك فى قوله تعالى : « وان خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء » (النساء : ٣) .

وكان الرجل اذا مات قريبه يلقى ثوبه على امراته او على خباتها ،
ويقول ارث امراته كما ارث ماله ، فيصير بذلك احق بها من كل أحد . ثم
اذا شاء تزوجها بلا صداق غير الصداق الاول وان شاء زوجها غيره ، واخذ
صداقها ولم يعطها منه شيئا . فنهى الله عن ذلك فى قوله : « يا أيها الذين
آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها » (النساء : ١٩)

وكانوا يعضلون النساء ويمنعونهن من الزواج ، بعد وفاة أزواجهن ،
حتى يفتدين بما ورثن منهم ، أو يضيق عليهن فى معيشتهم معهم ، ويسكن
معاملتهم ، ويمنعن تسريحهن تلبية لرجائهن ، حتى يرددن ما أخذن من صداق ،
ويطلبن خلع أنفسهن . فكان نهى القرآن الكريم :

« ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتهن » (النساء : ١٩) . وكان
أيضا قوله : « وان أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم أجداهن قنطارا فلا
تأخذوا منه شيئا ، اتأخذونه بهتانا وإثما مبينا » (النساء : ٢٠) فنهى القرآن
فى ذلك هو عن أخذ المال عن طريق المرأة فى صورة من الصور .

(٣) النساء : ١٩ (٤) النساء : ١٩

والصراع الأيديولوجى حول الاستئثار باقتصاد الشعوب الضعيفة... جزء من كيانه ، واتباع القوة المادية فى الاحتفاظ بالسيطرة... أسلوب السياسة فيه ، والرقيق « الأبيض » والاتجار به... مصدر كسب شائع فى جوانبه ، واستغلال الجنس — وحياة المراهقة فى وسائل الاعلام المختلفة ، مع وفرة ربحه... فوق المأمون والمضمون .

ان المجتمع الصناعى المعاصر لا يعرف الا الانتاج المادى فى كمه ونوعه... ولا يقر الا بالقيم المادية فى التقدير والتعامل... ولا يرى فى الانسان الا معدته : يذخعه بسببها... ويذله من أجلها... ويفريه بملئها... وقلما يرى انسانيته فى تفكيره ، أو فى ايمانه ، واذا رأى فى الانسان شيئاً آخر فليس الا الفرج . ونشط العلم فى التحكم فيه... وبذلك أتاح الحرية اللامحدودة فى الاستمتاع البجنسى المادى.. واصبحت المعدة والفرج كلاهما حديث السياسيين والكتاب ، ومصدر التوجيه لآى نظام من نظم الحكم العلمانية أو الاحادية الماركسية . ولذلك يغلب الانجاء المادى فى قيام الزوجية... وفى بقائها واستمرارها . ومن ثم يصل أمره الى حتمية الفراق من جديد ، بوسائل مختلفة : منها ما هو مشروع ، ومنها ما هو غير مشروع . وما كان غير مشروع منها فعلى حساب العلاقة والقيم الانسانية .

... الخطبة :

والاسلام — مساوقة للطبيعة البشرية ككل — وضع نموذجاً للاختيار فى قيام الزوجية ، فيما يرويه ابن عباس عن أبى داود ، والحاكم : « ألا أخبركم بخير ما يكثر المرء ؟

«... المرأة الصالحة ،

« اذا نظر اليها... سرته ،

« واذا غاب عنها... حفظته ،

« واذا أمرها... أطاعته » .

وفى رواية أخرى :

« خير النساء... امرأة : ان نظرت اليها سرتك ، وان أمرتها أطاعتك ، وان غبت عنها حفظتك فى مالها ، ونفسها » .

فهذا الحديث ينطوى على رعاية الجانب المادى ، والجانب النفسى معاً : الجانب المادى فيما يصوره بقوله : « اذا نظر اليها سرته »... .

والجانب النفسى ، فيما يحكيه بقوله : « واذا غاب عنها حفظته . واذا امرها أطاعته » .

وفى رواية أبى داوود والنسائى ، والحاكم وصحبه : « قيل يا رسول الله .. أى النساء خير ؟ قال : التى نسره اذا نظر ، ونطيعه اذا امر ، ولا تخالفه فى نفسها ولا ماله بما يكره » .

فلم يضع الاسلام مقياسا ، « لملكة جمال » العالم : لأنه لا يوجد بعد من تتمتع باجماع آراء الرجال ، وفى كل وقت . وانما اكتفى بأن يكون جمال منظرها نسبيا ، أى بالنسبة للشخص الذى يتزوجها ، لأن ذلك هو الطريق الامثل ويمثل واقع الأمر .

... كما اكتفى فى الجانب النفسى بامانتها على عرضها ، وبانباعها لتوجيه زوجها . وهما صفتان تكشفان فى وضوح عن القيم الانسانية الأخرى فى الطبيعة البشرية التى تتمتع بهما :

فأمانة المرأة على عرضها .. دليل على : صدقها فى قولها ... وعلى إخلاصها فى أمومتها ... وعلى معاشرتها وصلابتها فى مواجهة شدائد الحياة وإزماتها ... وعلى وقوفها بجانب رجلها فى سرائه وضرائه على السواء .

... وطاعتها لزوجها تنطوى على ملامة نفسها معه ، وسعة فهمها لمشاكل الحياة الزوجية ، ورغبتها الصادقة فى الحفاظ عليه ، واستعدادها لمنح العواطف والحنان ، لتشييد أسرتها ورعاية أولادها .

قد ترى المرأة المعاصرة : أن الاحتفاظ بعرضها فى غيبة زوجها ، أو فى حضرته ... رجعية ! . وأن طاعة المرأة للرجل فيما يأمر ويوجه به .. تخلف لا يتفق وطابع المجتمع المعاصر ! ، ولا مع ما تنشده من حرية ، تبعا لاستقلالها الاقتصادي ، وتأكيدا لمساواتها بالرجل .

... ولكن احتفاظ الزوجة بعرضها هو : النقطة التى يتميز عندها الزوج فى نظرها عن أى رجل أجنبى آخر عن عقد الزوجية ... هو الحد الذى تتميز به الزيجة عن أية صلة أخرى بين أية امرأة وأى رجل ... هو وحده الذى يجعل رباط الزوجية ممتدا الى الأبناء والأحفاد ... هو وحده الذى يجعل مسئولية الرجل عن الأسرة مسئولية واضحة مستقلة على معنى : لا يشاركه فى هذه المسئولية رجل آخر .

فليست المسألة هنا مسألة رجعية وتقدمية .. وانما هى فى الدرجة الأولى : مسألة مسئولية عن المستقبل والمصير ، والمسئولية وحدها هى التى تفصل بين الانسان وأى كائن حى آخر . واذا هى مسئولية الانسان كإنسان .

ولو الفيت المسئولية في الاعتبار .. لجرد الانسان من انسانيته . والانثى من الكلاب أكثر انات الحيوان شيوعا بين الذكور ، وفي حملها أوسعها النقاطا وتهافيا عليهم .. ولذا هي ادخل في الخسة والوضاعة ، وأوضح في الايذاء المرأة ، عندما يشبه بها في تهافتها على الرجال ..

... وطاعة المرأة لزوجها ليست تخلفا ، وانما هي بالأحرى : استجابة لقيادة الأسرة وريادتها ، طالما اجتمع فردان في صلة وثيقة ، فلكي تدوم الثقة فيها ، لا بد أن يكون هناك « تكامل » بينهما . والتكامل لا يوجد بين الفردين ، الا اذا كانت هناك حاجة من أحدهما للآخر .. أى الا اذا كان هناك فراغ لدى كل واحد ، يسده الثاني منهما بإمكانيات يتميز بها ..

ولذا لا تعيش امرأتان ، أو رجلان ، في علاقة قوية مثل : ما تعيش المرأة مع الرجل .

... ولا تعيش امرأة ذات ارادة قوية مع رجل ذى ارادة قوية أخرى .

ولا تعيش امرأة صاحبة ضعف في ارادتها ، مع رجل لم يوهب قوة الارادة .

... ولا تعيش امرأة وسيمة مع رجل له وسامة النساء مثلها أو أقرب منها .

والتكامل بين المرأة والرجل يبلغ مداه ، عندما تتمتع المرأة بأنوثة المرأة الكاملة ، وينمتع الرجل برجولة الرجل الكاملة .

وانوثة المرأة ، هي في حنوها وعاطفتها ..

ورجولة الرجل هي في صلابته ، وعدم اهتزازه أمام الأحداث والشدائد . وأمر الرجل يمثل الارادة الحازمة في مواطن الشدة ، ووقت الحاجة الملحة الى وقاية الأسرة من انتفكك أو الانهيار .

... وليست ارادة الرجل : في غلظته وجفافه ، ولا في استبداده ، وتحكمه ، أو في قلة مستواه في التفكير . ويوم يكون غليظا ، أو مستبدا ، أو أقل مستوى في التفكير يوم لا يعرف : مواطن الشدة ، ولا يبصر مواقع الحاجة ، وبالتالي لا يكون : صاحب رأى ، فضلا عن أن تكون ارادته مثمرة .

ان الارادة هي منتهى ما يصل اليه الانسان في تفكيره وحكمه ، بعد أن يستخدم طاقاته كائنسان في التفكير والتفتيش عن الحكم الصحيح . وليست طاقاته كائنسان هي : عضلاته ، وانما هي : المنطق والحكمة فيه ..

... وان طاعة المرأة لأمر الرجل .. هي فقط حـد للعاطفة عندها ،
ووقوف بهذه العاطفة الى مدى معين في ظرف خاص ، حتى تزول الشدة ،
وتنفـرج الكربة ، ويستقيم الوضع في الأسرة وفي ظروفها من جديد .

● ويخطئ الرجل اذا فهم قيادته : في نسلطه .

● وتخطئ المرأة اذا فهمت طاعتها : في خنوعها ، ونزولها عن مستوى
انسانيتها .

● ... وانما امتزاج ارادة الرجل ، وعاطفة المرأة ، وهو التواء
التكامل بينهما ، ويمثل الوحده الزوجية المنشودة .

فاذا وضعت المرأة ، او وضع الرجل عند الخطبة امام التفضيل بين
الجانب المادى او الجانب النفسى .. فالاختيار يجب ان يتجه الى الجانب
النفسى منهما . لانه الأبقى ، والأكثر دفعا في استمرار العلاقة الزوجية .

ومعنى ذلك : اذا لم يتوفر للمرأة المال او الجاه ، بجانب الخلق
الكريم ، فاختيار الرجل يجب ان يؤثر الخلق الكريم فيها في اختيارها
زوجة له .

وحتى اذا اجتمع لها الجانبان : المادى والنفسى .. يجب ان يكون
القبـد عند الاختيار الى الخلق الكريم او الجانب النفسى على العموم اولا
وبالذات

... وعلى هذا الفرار : يجب ان يستهدف اختيار المرأة للرجل
الجانب النفسى اولا فيه ، وهو ذلك الجانب الذى يمثل شعوره بالمسئولية ..
ورجوليته .. وارادته وتجديه .. لصعاب الحياة ، اولا وقبل جمال وجهه ،
او وفرة ماله ، او عراقة نسبه ! .

وعلى هذا المعنى : يكون ارشاد الحديث الشريف الآتى ، في رواية
أبي هريرة فيما يختص بالمرأة :

« تنكح المرأة الأربع : لمالها .. ولحسبها .. ولجمالها .. ولدينها .
فناظر بذات الدين ، تربت يداك » ... وكذلك في رواية أبى حاتم المزنى
الآتية ، فيما يختص بالرجل :

اذا اتاكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه . الا تفعلوا .. تكن فتنة
في الأرض ، وفساد كبير .. تابوا : يارسول الله : وان كان فيه ؟ . قال : اذا
جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه « - ثلاث مرات » .

ويرجع الحديث في الروايتين عنصر التدين في المرأة والرجل على السواء عند اختيار الزوجة والزوج . لأن التدين معيار الجانب النفسى والسلوكى انسلم في الشخص . ولم يقصد الحديث في الروايتين في ترجيحه .. كذلك منع أن يكون الرجل أو تكون المرأة مع ذلك ذات مال .. أو حسب ، أو أن تكون المرأة ذات جمال . ولكن فحسب أثر الحديث أن لا يكون الاتجاه في الاختيار لأيهما مركزا : على المال ، أو الجمال ، أو الحسب .. على حساب الخلق والدين .

وتطبيق الحديث :

إذا لم يكن إلا الجمال ، من غير خلق .. فلا .

وإذا لم يكن إلا المال ، من غير خلق .. فلا ..

وإذا لم يكن إلا الدين والخلق .. فمنع .

وإذا كان مع الدين والخلق مال ، أو جاه ، أو جمال ، فبالأولى .. ولكن مع ذلك يستهدف الخلق والدين أولا ، قبل المال ، والجاه ، والحسب .

... أن دين الرجل والمرأة هو على الحقيقة .. إنسانيتها .

((والذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل الأنعام والنار مثوى لهم)) (١)

... وليس تشبيه الكافرين هنا في الآية وهم الذين لا يؤمنون بالله ، بالانعام ، في التركيز على الجانب المادى وحده في الاستمتاع بالحياة ، تشبيها ينطوى على غلو .. ولكنه الحقيقة .

الآن الذى لا يؤمن بالله ، ولا يؤمن بالقيم الانسانية العليا يلقى في حياته ، وكذا في صلاته ، وعلاقاته .. معانى التواد ، والتعاون والمحبة ، والعطف ، والمروءة .. وغير ذلك مما يصور المثل الانسانية ، أو يجسدها التجسيد انواضح .

وأى شخص يجرد حياته من تلك المثل لا يكون ممثلا للانسانية ، وبالتالي ليست لديه صلاحية للاسهام في علاقة مشتركة على نحو ما يجب أن تكون ، بين الرجل والمرأة في زواج .. من أجل تكوين أسرة ، وبناء مجتمع قوى .

... أن الذى لا يؤمن بالله ولا بالقيم الانسانية العليا .. هو الذى يؤمن فحسب بالفردية والأنانية ، التى تمثلها المنافع المادية الشخصية ، والتى

(١) محمد : ١٢

يتوسل في تحصيل هذه المنافع بوسائل الانتهازية والنفاق . ومن كان طريقه في حياته النفاق ، وكانت وسيلته الانتهازية . . يستحيل عليه أن يشارك في بناء جماعى وراء فردة وذاته . . يستحيل عليه أن يتحمل المشاركة في بناء أسرة أو في بناء مجتمع .

ومن أجل ذلك لا يصدق صاحب الاتجاه المادى في ايمانه بالمجتمع ، ان اعلى ذلك . لأن الايمان بالمجتمع قمة الايمان بالانسانية . ولكنه بمادينه وبانكاره للهمل والقيم الانسانية بعيد كل البعد عن معنى المجتمع . فضلا عن الايمان به والتضحية في سبيله .

. . . وصاحب الاتجاه المادى من أجل ذلك أيضا لا يصدق في ايمانه بالأسرة وفي تحمله وشعوره بالمسؤولية الكاملة وحده نحوها . والأسرة النى لا تعرف الله هى التقاء فحسب على منافع ومتع مادية متبادلة . ومضمونها ليس انسانيا بقدر ما هو تركيب عضوى بين الزوجة تشارك بكسبها المادى، وزوج ينزعها الزيادة في الانفاق المادى عن القسط الى تؤديه هى .

● ولكون الاسلام يضع الأهمية عند اختيار الزوج على الانسان ككل ، وليس على الجانب المادى فبه وحده . . اباح للرجل والمرأة في الخطبة ما يؤدى الى معرفة كل منهما صاحبه ، دون أن يضار واحد منهما :

فللرجل أن يتعرف على المرأة : من الحديث معها . . ومن النظر اليها . وللمرأة كذلك من حقها : أن تتعرف على الرجل : من حديثه . . . ومن النظر اليه ، بحيث تكون الصورة التى تتكون عنها أو عنه صورة تدعو الى القبول أو الى عدمه .

ولأن الاسلام لا يؤكد الجانب المادى وحده في الانسان ، ولأنه يصون المرأة أيضا عن الابتدال والامتهان ، لا يرى أن يكون بدن المرأة موضوعا للعرض والتفتيش عن أسرارها ، ولا موضوعا للتجربة والاختبار عندما يقصد الرجل الى خطبتها ، تمهيدا للبناء بها في تكوين أسرة واحدة .

. . . واعطى للرجل فرصة لخطبتها ، بقدر ما يكون عنها صورة ككل ، اذا كان جادا ، دون أن تستتبع هذه الخطبة اذى أو ضررا أدبيا يلحقها .

وما اختلفت فيه الفقهاء : فيما يجوز للرجل ، وما لا يجوز له أن يراه من المرأة عند خطبتها . . يصور فحسب مدى احتياط كل من هؤلاء الفقهاء في دفع الأذى والضرر الذى قد يصيبها ، عند النوسع في نطاق فرصة الخطبة ، أو عندما تستغل فرصة الخطبة استغلالا سيئا .

يروى المغيرة بن شعبه :

« انه خطب امرأة . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « انظر اليها !..
مانه أخرى أن يؤدم بينكما » — أى يدوم الأمر بينكما .

وصاحب « نيل الأوطار » يحكى الخلاف فى الموضع الذى يجوز النظر
اليه من المخطوبة : أهو البدن كله ، أم جزء منه ؟ وما مداه ؟ فيذكر :

« انه ذهب الأكثر — من الفقهاء — الى انه : الوجه والكفان .

« وذهب داوود الظاهري الى انه يجوز النظر الى جميع البدن ،

« وذهب الأوزاعي الى انه يجوز النظر الى مواضع اللحم . »

ثم قال « صاحب نيل الأوطار » : « وظاهر الأحاديث : انه يجوز النظر
اليها ، أذنت أم لم تأذن » (١)

والعبرة فى كل ذلك بالاطمئنان لدى المرأة والرجل على السواء ، فى
صلاحية كل منهما للآخر ، صلاحية ذاتية .

... واذا رأى الفقهاء عدم الخلوة بينهما فى فترة الخطبة ، فلأن الخلوة
قد تسيء الى أحدهما أو كليهما . . . وقد تكون سببا فيما بعد الزواج ، لو تم . .
فى الخصومة والفرقة . فما يقع فيها لا يعبر عن الاطمئنان الى الصلاحية
الذاتية التى يجب توفرها عند الإيجاب والقبول ، بل بالأحرى يعبر عن نزوة
وقتية . وما يكون لوقت ، لا يصلح دائما أن يكون لجميع الأوقات .

... قد ترى المرأة المعاصرة فى المجتمع المعاصر : أن الحديث عن الخلوة
أو عن عدمها بين الرجل والمرأة ، فى الصلة بينهما ، هو : كالحديث عن
الاختلاط ، وعدمه فى نظام تعليم المرأة والرجل ، قد انتهى أمره . لأنه من
سمات التخلف فى الماضى !..

فالمجتمع الآن الذى يدعو الى « العرى » على الشواطىء وأماكن
الاستحمام كوسيلة من وسائل الاستجمام والاستمتاع بالطبيعة ! ويضع
انقواعد للملابس المرأة فى حياتها خارج المنزل ، ومدى ما تكشف عنه : من
ظهرها وصدرها وساقها وربكبتها وذراعيها ، أو بالأحرى مدى : ما يستر
من جسمها ، ليغرى الرجل بمفاته . . . يعتبر خلوة الرجل بالمرأة ، كمقدمة
لزواج ، أو الأى ضرب آخر من ضروب علاقة الرجل بالمرأة جزءا من نظام الحياة
اليومية القائمة !.

(١) جزء ٦ ص ١١٩ .

... كما يطلب في الوقت نفسه : طرح القيم القديمة التي كانت تحرم التجربة الجنسية في غير زواج مشروع ... أو تنظر الى الطفل غير الشرعى نظرة أدنى من تلك النظرة التي يتمتع بها الطفل الشرعى !.

ان هذا المجتمع يعتبر « العفة » والمحافظة على « البكارة » .. الى وقت الزواج .. من التقاليد البالية ! ، ويطلب زواج « التجربة » .. قبل عقد الزواج ! ، وقد توصل او لا توصل الى زواج بين الاثنين . هذا المجتمع لا يعرف خطبة النكاح الا التجربة الجنسية . ويعرفها كتناليد غير مكتومة او تقاليد يحتكم اليها عند الاختلاف والخصومة .

نحت هذا العنوان : « الشرطة تعسكر في قرية الخطيئة » .. اوردت صحيفة (The News of The World) (١) :

« ان قوات الشرطة التي تجمت من المدن المجاورة اقبلت اليوم هنا الى قرية ستافورست - بهولندا (Staphorst - Holland) في محاولة لاجباط الاضطراب في هذه القرية .. قرية الخطيئة ، التي تبعد نحو من تسعين ميلا عن « أمستردام » .

« وقد ابتدا الاضطراب مساء الثلاثاء الماضي ، عندما هاجم مئات من الفلاحين رجال الشرطة بالعصى ، ودفعوا سيارتها الى بعض الأخاديد ، وعندئذ اضطرت الى اطلاق النار في الهواء فوق رؤوس المتظاهرين كي يعود النظام الى وضعه .

« وفي الليلة الماضية عاد الصراع مرة اخرى مع الشرطة اثناء اجتماع مقد للاحتجاج وتحدى تدبير العمدة (Hendryk Haverkamp) وقد قذف الغوغاء في الظلام رجال الشرطة بالحجارة .

« وانتشر الاضطراب في قرية : (Staphorst) بسبب العرف الغريب في خطبة النكاح (Courtship) الذي ما زال ساريا بين المتعصبين من اتباع « كالفن » في القرية .»

« فطبقا لتقاليد قائمة منذ قرن .. يعد من المستحسن في نظام الزواج بين الشباب ممارسة العلاقة الجنسية أولا ، قبل عقد الزواج في الكنيسة رسميا ! والبنت التي اصبحت أهلا للزواج ينقش والدها هذه العبارة : « مطلوب زوج » .. على قطعة من النحاس الأصفر على هيئة قلب ويعلقها على واجهة الباب لمنزله ..

(١) بتاريخ الأحد ١٩٦٦/١/٣٠ لمراسلها (Gearg Edwardo) من هولندا ، ستافورست تحت عنوان : (Plice Seage in Village of Sin) في مساء السبت ١٩٦٦/١/٢٩

ويتبع هذه العبارة بعبارة أخرى : بأن البنت يسعدها ويسرها اذا هي
تتمنى شابا يزورها !.

« ثم في اعشبات لبال ثلاث في الأسبوع تعتزل البنت في حجرة في الدور
الارضى في المنزل ، وتجلس عند : « شباك الحب » (Love Window)
والشاب المطلوب يقفز آتئذ من هذه النافذة الى داخل الحجرة .

« وأخيرا اذا أصبحت البنت حاملا وجب على الشاب أن يعقد عليها
وينزوجها ، والا فليس هناك الزام بزواجه منها ، ثم يترك « شباك الحب »
منوحا لخطيب آخر .

« وفي هذا الأسبوع ارتفع غليان الغضب في القرية . لأن أحد الشبان،
وهو : (Lambert Veen) البالغ من العمر ثمانية وعشرون عاما طلب
أن ينزوج — كما يقول الفلاحون في القرية (Klassje Hulst) التي بلغت من
العمر اثنين وعشرين ربيعا ، بعد أن خطب شابة أخرى قبلها وحملت منه
وتنتظر الآن مولودها . والعرف يقضى بأن البنت اذا حملت فحبیبها يجب أن
يكون ونيا معها .

« وقبل عشرة أيام عقد فلاحو القرية ، « محكمة نصف الليل »
(Mid-Night Court) وحاكموا (Lambert) في غيابه ، ووجدوه مذنبا !
وأصدروا الحكم عليه طبعا للعقوبة التقليدية : بأن يركب « عربة كارو »
محملة بروث البهائم ويسيروا به في شوارع القرية .

« وبعد الحكم عليه ذهب مئات من سكان القرية الى منزله مساء الثلاثاء
الماضي محاولين أن يقيموا أمامه « قوس الخزي والعار » ، وأحضروا معهم
خمسين عربة محملة بروث البهائم وسدوا بها مدخل المنزل . وكان بداخله
رقتئذ (Lambert) وزوجته المقبلة وأسرتهما يحتفلون بمقدمة الزواج .
وآتئذ استغاث (Lambert) بالشرطة وابتدأ الاضطراب . ولم يزل
الشعور المعادي لهذا التصرف في درجة ارتفاعه .

« ويقول عمدة المدينة :

« ان الناس هنا يمكن أن يكونوا في غاية الغضب والعنف اذا ظنوا أن
أحدا ارتكب خطيئة وما وقع هذا الأسبوع يمكن أن يستمر ، إذ أنه أمر
لا يغتفر !

وقد تم زواج (Lambert) على خطيبته الجديدة (Klassje)
في كنيسة القرية بالأمس في وجود الشرطة .

ولكن يجب أن نعرف : أن ما صار اليه المجتمع المعاصر في هذا الجانب نتيجة لتهاافت المرأة على الرجل ، والحاحها في طلبه ، بغية حمايتها وتأمينها على حياتها الشخصية .

فالنصف الأول من قرننا الحاضر شهد حربين عالميين ، حملت الأولى منها المرأة على ترك التقاليد السابقة في الأسرة من أجل المساعدة على حفظ انبقاء ... فعملت خارج المنزل مع الرجل ، وقلدته في مظاهره حتى لا يسخر منها ، أن هي شاركنه في عمل . وتعبت من العمل ، ومن سخرية الرجل منها ، في حرصها على المساواة به ، فانجذبت اليه لتكسبه من جديد ، ليكون زوجها لها ، وأبا لأبنائها . ولكنها وجدت استجابته الى ذلك محدودة . استجابته من خف اغراؤها عليه وأصبحت مبنذلة لديه .

فذهبت خطوه أبعد لكسبه فيسرت له نفسها : في غير علاقة زوجية مشروعة ، واستمتع بها تلبية لغريزته ، وأملأ منها في الاحتفاظ به . ومع ذلك ما أعطته من نفسها معوقا لها السبيل في الوصول الى استهدفته .

وذلك كله بسبب نتائج الحرب على التوازن في نسبية أعداد الرجال الى أعداد النساء من جانب . . وعلى اضعاف الشعور بالمسؤولية عند من خلفتهم من الرجال ، ومن نشأوا فيها ، أو بعدها من الشباب من جانب آخر :

فنفقدت الأطراف المشسركة في الحرب الأولى خيرة أبنائها في القتال وتسرب اليأس ، وخف وزن الحياة في نفوس من بقى مشوها أو غير متسوه منهم ، ومن وجد في هذا الجو العابس .

ولأن المرأة اضطرت الى السعى نحو العمل خارج المنزل ، واضطرت كذلك الى تقليد الرجل في مظهره ، عندما اشتركت معه في عمل واحد ، قصرت ثيابها ، أو كشفت عن قدر لم يكن معنادا من ساقها ، وذراعيها . ثم من ركبتها ، تحت ضغط الحركة المطلوبة في انجاز العمل ، وتأمينها السلامة فيه .

وهنا ابتدأت أصول « المودة » نأخذ طريقها نحو النمو .

وكلما زاد اقبال المرأة على العمل الخارجى ، كلما ازداد اتساع نطاق . . « المودة » في ثياب النساء ، وكلما رق بالتالى الحجاب النفسى الذى كان بينها وبين الرجل ، والذى كان يوحى يوما ما بعدم تعبير المرأة عن رغبتها حيال الرجل ، والاكتفاء في ذلك بسكوتها .

ولأن استجابة الرجل للمرأة نحو وقايتها وحمايتها لم نزل محدوده ، رغم ما بذلت في التقرب منه ، ورغم ما قدمته من نفسها نمهدا لعلاقة مشروعة

معها ، ابتدأت تثور على موقفه منها ، وابتدا مع ذلك : ما يسمى بحركات
« تحرير المرأة » .

... جاءت الحرب الثانية ، وانتهت بما انتهت اليه الحرب العالمية
الأولى — في صورة أضخم — من نتائج على : « السوازن » بين أعداد الرجال
وأعداد النساء ، وعلى ضعف الشعور بالمسؤولية لدى الرجل في الحياة ،
وعلى وجه خاص فيما يتصل بقيام الأسرة . أضف الى ذلك فلسفة الماركسية
اللينينية في تقبب الأسر القائمة وعدم تشجيع قيام أسر جديدة متماسكة اكفاء
بالمجتمع وحده .

وما كان قبل ذلك من مظاهر اغراء الرجل وكسبه من قبل المرأة ، اتسع
أمره ، وازدادت دلالاته . . . وخصوصا على : « حيره » المرأة واحساسها
بفقد الأرض التي تقف عليها ، رغم صيحات المساواة ورغم الهجوم على الرجل
فيما سمته عنده باسم : العناد ، والكبرياء ، أو الخشونة ، أو عدم الصقل
والتهذيب ! .

... ولكن كل هذا يعبر تعبيرا صادقا على : الضعف المتزايد بشعور
المسؤولية لدى الرجل في حياته ، أو في حياة علاقة مشتركة بينه وبين المرأة
من جانب ثم على احساس المرأة بالخوف من الوقوف في الحياة وحدها غير
آمنة وغير مطمئنة على بقائها الشخصي ، من جانب آخر .

ضعف بشعور المسؤولية عند الرجل ،

وخوف من الوحدة أو « الاستقلال » عند المرأة . .

... يحددان الصلة الجارية بين الرجل والمرأة ، منذ بداية النصف
الثاني من القرن العشرين .

وعن ضعف الشعور بالمسؤولية لدى الرجل في الجيل الحاضر ، أصبح
ينشد « الضمان » عندما يقوم على علاقة زوجية ، يفتش عن هذا الضمان :
في جاه الزوجة ، أو في مالها فيما ترثه ، أو في وظيفة تعمل فيها وتؤجر عليها .

وهو اذ ينشد هذا الضمان لتحمل المسؤولية القادمة . . يجد طريقه الى
التنفيس « الجنسي » ميسرا ، بما تفرط فيه المرأة اغراء للرجل ، من العطاء
من نفسها . . وبالأخص بعد الاكتشاف العلمى لحبوب منع الحمل .

وعن خوف المرأة من الوحدة . . تسعى جادة للتعليم ، كي تصيب عن
طريقه عملا يسد حاجة معيشتها في الحياة ، وفي الوقت نفسه ترتكب ما كان
يسمى مخاطر من قبل ، في سبيل كسب الرجل في علاقة تطمئن على وجودها
معه فيها :

فلا عليها الآن : في أن تسلم نفسها له ..

... ولا عليها كذلك : في أن تستقبل منه طفلا غير شرعى ..

... ولا عليها أيضا : أن تحمل وحدها مكرهه ، مسئولية مستقبل هذا الطفل أو مسئولية « التصرف فيه » .

... ولا على المجتمع بعد ذلك : أن يتقبل منها هذا الوضع طالما صار امر المجتمع : الى فقدان الرجل الشعور بالمسئولية وفقدان المرأة عامل الاطمئنان .

وأن الرجل اذا ضعف ادراكه للمسئولية .. ضعف قيامه بواجب القيادة وواجب الحماية . واذا كثر تعرضه لاغراء المرأة .. قلما يكون مستقيما في صلة زوجية ..

والمرأة اذا اشتد خوفها من الوحدة وقلقها على الحياة .. كلما نشبت باغراء الرجل في سبيل كسبه ، وكلما تنازلت أيضا عما يجب أن يتوفر لها في خصيصة طبيعتها ، كام وزوجة . فان اتصلت برجل فليس لأنه الزوج . وان ولدت ولدا فليس لأنها الأم .

وساعد التقدم العلمى على أن تخفى المرأة ما تصنع بنفسها في سبيل كسب الرجل ، كما ساعد الرجل على أن يخفى آثار نزواته عندما يستجيب لاغراء المرأة . وبذلك شاع النفاق في صلة الرجل بالمرأة في المجتمع المعاصر ، وأصبح هذا النفاق طابعا له .

ودخل عامل « الجنس » مصادر الاستغلال في الاتجار به وتوفير الربح عن طريقه ، فيما يكتبه القصاصون المعاصرون ، وفيما تعرضه دور السينما ، وفيما تذيعه محطات الاذاعة المختلفة ، وفيما تصوره شاشات التليفزيون ، وفيما تثيره المجلات المصورة وتسجله الصحف اليومية ، وفيما تصنعه مكاتب السياحة في اعداد الرحلات الصيفية و غير الصيفية .. الخ .

وفيما تقوم به كل هذه الأجهزة من نشاط : ندفع الى قبول الاستمتاع « بالجنس » داعية الى ازالة القيود التى وضعها المجتمع السابق ، على علاقة الرجل بالمرأة . وبذلك تمعن المرأة في الاغراء من غير حد .. كما تمعن الرجل في الاستجابة ، وربما يتجاوزها الى الاعتداء عليها ، واغتصاب عرضها في جراءة واستهتار .

ودور « الأزياء » تلبي من جانبها : اتجاه المجتمع المعاصر في ذلك وتسبقه انى مزيد مما يطلبه الرجل والمرأة معا .

واذن : ما صار انيه المجمع المعاصر الآن في هذه الصلة .. يعد ظاهرة مؤقتة تنتهى حتما .. بعد ان تصل الموجة الى غايتها ، ثم ترتد وتنحسر الى ما يجب : من وضع يمثل الجانب الحضارى في علاقة الرجل بالمرأة ، وكم من الوقت نأخذ هذه الموجة ؟ . لا أحد يستطيع ان يتنبأ على وجه التقريب .

واذن بالنالى : الحديث في الاسلام عن خلوة الرجل بالمرأة ، والاحتياط في اللقاء بينهما للتعرف والخطبة ، هو الحديث عن الظاهرة الحضارية الانسانية التى يجب ان تسيطر على علاقة الرجل بالمرأة .. هو الحديث عن الظاهرة الانسانية التى ننم عن صيانة الحرمات للمرأة ، وعن الوقوف في وجه حماة الرجل ونزواته الوقتية ..

... الزواج :

وان عقد الزواج في الاسلام يقوم على الوفاق والنوافق في :
المشاعر والاحاسيس بين الزوجين ، ولكنه يبنى لكل واحد منهما :

١ - استقلاله في الاعتقاد والتفكير ،

٢ - واستقلاله في الاقتصاد والمال ،

٣ - وحرية في فصح عرى الزوجية ، على نحو ما أعطى نفس الحرية في عقد الزواج والاتفاق عليه . فهو يحفظ استقلال الشخصية ، دون انفصالية الفردية في العلاقات الزوجية .

... للزوجة الحرية في ان تبقى على عقيدتها الدينية وتمارس طقوسها ولكنها عتيده اهل الكتاب ، وليست عقيدة الوثنية واهل الشرك . لان هناك اواصر قرى بين اصحاب الرسالات السماوية تتركز في الايمان بالله ، ومن شأنها ان لا تبعد التفاهم ، وان لا تحول دون التوافق في المشاعر والاحاسيس من اجل بناء الأسرة التى يستهدفها الزواج .

يقول القرآن :

« اليوم أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتهمن أجورهن ، محصنين غير مسافحين ، ولا متخذي اخدان » (١) .

... وحرية الزوجة في التفكير والرأى بالقياس الاولى على حريتها في ابقاء على ايمانها الخاص ، وممارستها طقوس العبادة المؤسسة عليه . لان

(١) المائدة : ٥

النفكير ، مهما اختلفت اتجاهاته ، وكذلك الرأى مهما تعددت انواعه . . فهو في بابه والنشبت به أيسر من الايمان والعقيدة .

واذا كانت للزوجة حريتها في النمسك بعقيدتها ، ولم بخش الاسلام من الاختلاف فيها ضررا على بناء الزوجية غالبا في الفكر والرأى أقل احتمالا لخطر يهدد العلاقة الزوجية بالوثر او الانقطاع .

... وللزوجة استقلالها في الاقتصاد والمال ، واستثماره . لها حرية التملك ، وحرية البيع والشراء ، وحرية الصرف فيه : شأنها شأن الرجل سواء بسواء (١) . . .

لا يتدخل في تصرفاتها الا وثاية للمال نفسه لسفه او لعنه . على نحو ما يتدخل الاسلام في تصرفات الرجل ، ان عابه سفه او طرا عليه ذلل عقله الاسلام يضمن لها حرمة الارث ، كما يضمن لها حرمة المهر ، وفي قوله تعالى :

« وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا » (١) .

... ما يوضح : ان ملكية المراه لمهرها ملكية ثابتة مستقرة بدليل انه لا يجوز للزوج — وقد كان المهر منه — اولا — ان يأخذ منه شيئا سغير رضاها النفسى . ويعبر القرآن بقوله : « فان طبن لكم عن شيء منه نفسا » . . .

(١) لم تحصل المرأة الفرنسية على استقلالها الاقتصادى الا في يناير سنة ١٩٦٦ فقد نشرت صحيفة هيرالد تريبيون في ١/٢/١٩٦٦ تحت عنوان : الزوجات الفرنسيات يحصلن على حقوقهن « . . وفكرت : « حرية جديدة للزوجات الفرنسيات تتحقق رسميا غدا ، عندما يصبح التشريع الذى يعيد تنظيم عادات الزواج حسب قانون « نابليون » . . نافذ المفعول . فالتعديل الذى قدمته الحكومة ووافق عليه البرلمان في يوليو الماضى بأغلبية ساحقة . . يخلع الزوج من وضعه في الأسرة ، كسيد ورئيس . ويعطى الزوجة الآن الحق :

(أ) في فتح حساب جار في البنك .

(ب) وفي مباشرة المهنة ،

(ج) وفي ممارسة العمل التجارى ،

(د) وفي ادارة املاكها الخاصة او في بيعها . .

كل ذلك بدون حاجة الى موافقة الزوج .

كذلك في استطاعتها ان تشتري على الحساب الجارى بدون توقيع

زوجها اذا برهنت على انها قادرة على السداد . .

(٢) النساء : {

يعطى : أنه لابد من توفر جميع الضمانات التي تهيء الجو النفسى للرضا ،
حيث لا تشوبه شائبة اكراه مباشر ، أو غير مباشر ، من قبل الزوج .

وملكيتها لما عدا المهر ، من الارث ، ينص القرآن فى قوله :

**« يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ، فان كن نساء فوق
انثيين فلهن ثلثا ، اترك ، وان كانت واحدة فلها النصف » (١) .**

وملكيتها لما عدا المهر ، من غير الارث ، فى تجارة مثلا ، أو فى وظيفة
تؤجر عليها ، أو فى غير ذلك من أوجه النشاط التى تمارسها فى السعى . . .
ملكيتها اياه ملكية واضحة بالقياس على المهر ، والارث : فإذا كان المال الذى
اعطى لها من زوجها ، أو تركه لها مورثها تعلق به حقها فى التصرف تعلقا
ناما ، فبالأولى يتعلق حقها بمالها الذى جاء نتيجة لسعيها ونشاطها الخاص .

. . . ولها شخصيتها المستقلة وحريتها فى فصم عرى الزوجية ، ان
اشتطت أن تكون عصمتها بيدها فى عقد الزواج ، أخذا من حديث عمرو بن
عوف فى رواية الترمذى ، بوجه عام :

« المسلمون على شروطهم الا شرطا حرم حلالا أو حل حراما » .

. . . أو اذا اختلعت من زوجها بما ترده من المال الذى اخذته منه كلا أو
بعضا عندما تتضرر بعشرته . ويكفى فى ذلك التضرر احساسها وحدها
بالتضرر ، دون مشاركة الزوج اياها فيه .

كما كان لها الاستقلال ، وكانت لها الحرية فى ان تتزوج منه ، أو
لا تتزوج منه .

وفى رواية عن أبى هريرة ، قول الرسول صلى الله عليه وسلم :

**« لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا البكر حتى تستأذن . قالوا : يا رسول
الله وكيف أذنهن ؟ قال : أن تسكت » . . تربط صحة عقد الزواج بأمر
الطيب ، وأذن البكر فيه .**

وفى ما مر من بعض الأحاديث : رد الرسول عليه السلام زواج امرأة لم
تأذن هى فى زواج نفسها ، واشتكت من ذلك . وقد كانت هى « خنساء بنت
خذام » الأنصارية . . ما يدل على وجوب توفر هذه الحرية لدى المرأة ،
على نحو ما هى متوفرة لدى الرجل .

والأصل فى استقلال شخصية المرأة ، وشخصية الرجل ، فيما قبل

(١) النساء : ١١

الزواج وبعده على السواء . . هو انفراد كل منهما بالمسئولية الشخصية
اسم الله في العمل والايمان به .

وآيات كثيرة توضح هذه المسئولية الشخصية . منها قوله تعالى :

((انى لا اضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى ، بعضكم من بعض))(١) .

وقوله :

((من عمل صالحا من ذكر أو أنثى ، وهو مؤمن ، فلنجينه حياة طيبة ،
وانجزينهم اجرهم باحسن ما كانوا يعملون))(٢) .

... فهنا في هاتين الآيتين ربط القرآن الجزاء بعمل العامل : ذكر أم
أنثى ، وهذا معناه : أن كل من يعمل يصله جزاء عمله هو ، لا جزاء عمل
غيره . وبالتالي : أن لم يعمل ليس له جزاء ، فلا الزوج بعمله يجزى : وجهه
التي لا تعمل ، ولا الزوجة بعملها تجزى زوجها الذي لا عمل له . . وهكذا :
كل فرد مستقل بعمله ، ومتحمل لمسئولية نفسه الخاصة .

ومثل ذلك في الجانب الآخر من الجزاء على سبيل الأعمال ، كما تصرح
به هذه الآيات الآتية في قول الله : ((ليس بآهائكم ولا أمانى أهل الكتاب ،
من يعمل سوءا يجز به ، ولا يجد له من دون الله وليا ولا نصيرا))(٣) .

.. وفي قوله أيضا : ((والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها))(٤) .

... وكما تؤكد آية ((ولا تزر وازرة وزر أخرى))(٥)

... فنفى القرآن : أن تتحمل نفس وراء عبثها أو اثمها الخاص عبء
أو اثم نفس أخرى .

فالفرد في الاسلام يتحمل آثار سلوكه ، ونتائج عمله ،

.. وهو مسئول مسئولية نهائية عما يقدم عليه من تصرفات ايجابية
أو سلبية .

وهذه المسئولية الفردية لا تتم الا على اساس : من الحرية ، والاستقلال
في العمل ، وفي مباشرة هذا الاستقلال .

ومهما ارتبط فرد بآخر في عقد ، ومهما كانت هناك من طاعة فرد لآخر . .
فان الارتباط بالعقد ، أو عن طريق الطاعة والامتثال ، لا يذهب بأصل

(٢) النحل : ٩٧

(٤) يونس : ٢٧

(١) آل عمران : ١٩٥

(٣) النساء : ١٢٣

(٥) فاطر : ١٨

استقلال الفرد وحرية ، ولا يرفع مسئوليته الشخصية ، وإنما التقيّد بالعقد وبالطاعة ، لا يخرج عن كونه تحديداً لدائرة العلاقة التي يتحرك فيها كل من الطرفين لمصلحتهما ، بحيث لو زال العقد نفسه ، أو ارتفعت الطاعة ، ارتفع التحديد فحسب ، وعاد الأمر إلى الدائرة الواسعة التي تصور : الاستقلال الفردي ، والحرية الشخصية .

وفي قوله تعالى :

« قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ، فإن تولوا فإنما عليه ما حمل ، وعليكم ما حملتم ، وإن تطيعوه تهتدوا ، وما على الرسول إلا البلاغ المبين » (١)

... توضيح كاف للاستقلال الفردي ، وتحديد لا اعوجاج فيه للمسئولية الشخصية . فلم يكن الرسول عليه الصلاة والسلام بين المؤمنين إلا مبلغاً ومبيناً ، ولم يكن منحملاً مسئولية أحد . . سوى مسئوليته الشخصية هو . . على نحو المؤمنين أنفسهم : لا يتحمل أحدهم مسئولية وراء مسئوليته الخاصة ، ولا يتحملها عنه أحد سواه ولو كان الرسول نفسه .

وهنا يختلف الإسلام اختلافاً بيناً عن مسيحية الكنيسة ، فيما تدّبره من عقيدة : « الفداء » كهدف أصيل لرسالة المسيح .

فالمسيح عليه السلام ، في نظرها ، متحمل خطيئة آدم بالنسبة لأولاده ، من البشر . . إلى يوم يبعثون . . والمسيح من أجل ذلك يفدى المؤمنين به جميعاً ، بتحملة هذه الخطيئة أمام الله .

ومنى أنه يفدى المؤمنين به : أن المؤمنين بالمسيح أنفسهم ، هم من عملوا من الصالحات ، فعملهم يقصر عن أن يدخلهم الجنة بسبب خطيئة أبيهم آدم ، لولا أن يغفر لهم المسيح عليه السلام . وعندما يغفر لهم تنتقل إليه الخطيئة ليتحملها أمام ربه ، وبذلك يكون قد فدى من غفر لهم .

والمسيح عليه السلام بذلك مسئول عن خطيئة غيره وخطيئة المؤمنين به ، وإن كانت خطيئته مباشرة لهم يتحملها هو . . أي المسيح نفسه .

ومن هنا : كان الفرد في مسيحية الكنيسة غير مستقل بالمسئولية . وفي حياته أذن فراغ للمشاركة في هذه المسئولية . والشريك معه هو الكنيسة لأنها تمثل جسم المسيح عليه السلام ! .

وبذلك أصبحت الكنيسة ضرورة في حياة المؤمنين بمسيحياتها . . هي مركز الغفران من الخطيئة ، وهي المشاركة في تحمل المسئولية . . وبدونها

(١) النور : ٥٤

يقصر عمل المؤمنين بالمسيحية عن أن يطهره أو يخلصه من الذنب البشرى
النوروث !

... ومن هنا أيضا كان من عقيدة مسيحية الكنيسة :

(أ) الاعتراف بالخطيئة ، من المؤمنين بها أمام رجالها ،

(ب) وصكوك الغفران ، تعطيها الكنيسة لمن تغفر لهم ،

(ج) والزواج الدينى ، يقوم به رجال الدين فى الكنيسة وسط مراسيم
خاصة .

فاذا قامت الكنيسة بعقد الزواج ، وباركنه ، كان معنى ذلك :

انه لا ينفصم الا باشراكها واقرارها الوضع الطارىء عليه ، فاذا لم
تقر عصم عروة الزواج بالحكم بالغائه ، فهو قائم الى الموت ولا دفر من ترتيب
آثار قيامه عليه : لا يجوز لآى واحد من الزوجين أن ينزوح شخصا آخر ،
بعد ذلك ولو انفصلا جسمانيا . . ولا يعترف بالزواج ولو تم فى مكاتب الحكومة
المدنية . . ولا تقر شرعية الأولاد التى تنتج عن مثل هذا الزواج .

واذا قامت جهة أخرى ، غير الكنيسة ، بالفصل بين الزوجين ، كاحدى
المحاكم فى بلد ما تطبيقا لقانون وضعى فيه ، فهو فصل غير معترف به منها .

ويخطئ من يظن : أن قيام « المآذون » فى المجمع الاسلامى بعقد
الزواج ، يجعل العقد لذلك له صفة : « الزواج الدينى » على نحو ما تقوم
به الكنيسة . . يخطئ من يظن ذلك : لأن الاسلام نفسه بمقتضى اقراره
للمسئولية الفردية لا يفسح مجالا فى حياة الأفراد ، لهيئة دينية تمارس
مشاركتها ووصايتها ، على نحو ما تمارس الكنيسة فى المجتمع المسيحى .
والمآذون ليس الا مسجلا رسميا من قبل الدولة لعقد ، شأنه فى ذلك شأن
جميع موظفى العقود الرسمية ، وعمله عمل تنظيمى فقط .

والمسئولية الفردية التى أقرها الاسلام ، هى التى تقوم عليها الحرية
الشخصية فى اتمام عقد الزواج ، وفى فضه على السواء . وبذلك : عقد
الزواج له طبيعة العقود الأخرى فى معاملات الأفراد بعضهم مع بعض . وهى
العقود التى تسمى : بالعقود المدنية ، وهى تلك التى تقوم على المصلحة
المتبادلة ، وعدم الأضرار والتضرر من الطرفين .

واذا كان عقد الزوجية ، فى نظر الاسلام ، لا يؤثر على الاستقلال
الفردى ، ولا على الحرية الشخصية فى التعاقد والمعاملات ، ولا على
المسئولية الخاصة عن العمل والسلوك . . فانه يستهدف من جانب آخر :

نواؤما وانسجاما بين الرجل والمرأة ، ويقوم هذا التواءم على خصائص طبيعتها ، ومن ثم يرفع الاسلام هذه الخصائص ، بحيث تتم المحافظة عليها ويجب تنميتها .

ومعنى ذلك : ان الاسلام لا يريد أن يتحول الطبيعتان اللتان هما للرجل والمرأة ، الى طبيعة واحدة ، هي طبيعة الرجل .. أو طبيعة المرأة .. أو طبيعة مشتركة بينهما ، وهي الطبيعة التي لا تتميز بها رجولة عن أنوثة على غرار طبيعة « الخنثى المشكل » ..

ان الرجل لا يتحمل ولا يلد ، ولكنه يصنع الحمل ويصنع المولود . وبسبب ذلك هو لا يحيض ، ولا ينفس ولا يرضع . ومن أجل ذلك أيضا : عليه التمسى من أجل الحياة المشتركة بينه وبين المرأة ..

... والمرأة كذلك — قد يقال : لا تحمل دائما ، وبالتالي لا تضع باستمرار ، ولا تنفس باستمرار ، ولا ترضع كذلك باستمرار . ومن ثم لديها الوقت للسعى والعمل من أجل الحياة المشتركة : وعندئذ طبيعتها مساوقة لطبيعة الرجل ، ومن هنا فليس المنزل للمرأة وحدها وليس الشارع مكان مكان الرجل وحده بل كل من المنزل والشارع مكان مشترك بينهما ! .

ولكن اذا لم تحمل المرأة فالزيجة القائمة بينها وبين زوجها زيجة غير طبيعية ، ومع ذلك : هي نحيض .. وعقب طهرها من الحيض اذا كانت في صحة طبيعية : هي تحن للحمل ، وللولد ، وآلام حيضها هو في واقع الامر تدريب عملي على الطبيعة الخاصة بها على ولادة الولد ، مما يدل على أن الوضع الطبيعي للمرأة هو الحمل ، والولادة . وما عدا ذلك يكون مصطنعا أو بسبب عائق صحى مؤقت أو مزمن .

واذا كان الرجل ، بحكم الخصيصة البشرية لطبيعته ، هو الذى يصنع الحمل ويضع المولود ، كذلك المرأة بحكم الخصيصة البشرية لطبيعتها أيضا ، تستقبل الحمل وتلد المولود .. فان الرجل يتكون بين احساساته النفسية .. شعوره بالايجابية .. وشعوره بالتفوق .. ومن ثم يوجد شعوره بالاعداد والصلاحية لريادة الأسرة .

فبحكم خصائص البشرية ، يجب عليه السعى والعمل من أجل المعيشة .. وبحكم هذه الخصائص نفسها يشارك بالعطاء ، وليس بالاستقبال ، في ثمرة الزوجية من الأولاد ..

وهنا كان قول القرآن الكريم ، محددًا فحسب لخصائص الطبيعة البشرية بين الذكر والانثى :

« الرجال قوامون على النساء .. بما فضل الله بعضهم على بعض ..
وبما أنفقوا من أموالهم » (١)

والتمييز في الآية هنا هو التمييز والمفارقة ، بحكم الطبيعيتين
وخصائيهما ..

فمن جانب الاعداد الطبيعي في الرجل نولد الجانب النفسى الآخر فيه ،
وهو شعور « القوامة » والريادة . واصبحت طبيعة الرجل تفترق عن طبيعة
المرأة :

بسبب عدم صلاحية طبيعة الرجل للانشغال بالولد ، في اية مرحلة من
مراحله : في حمله .. أو في ولادته .. أو في ارضاعه .. وبعدم صلاحية هذه
الطبيعة أيضا لاستقبال هذا الولد ، بعادة الحيض النى لا تتخلف عنها ..
ومن تم كان نفعها للعمل في سبيل الحياة المعيشية المشتركة :

(١) بايجابيتها في المشاركة في الولد .. في كونها تعطى .. ولا
تستقبل ،

(ب) وبالشعور النفسى المتولد عن دفعها الطبيعى نحو السعى للعمل :
ونحو الاعطاء للولد .. وهو شعور المسئولية عن الأسرة من : زوجة ..
وولد معا .

وهذا الشعور بالمسئولية عن الأسرة لدى الرجل هو الذى يجعل من
مهمة الزوج حماية الأسرة ووقايتها من الأضرار البدنية والمعنوية .. وهو
بالتالى الذى يحمله على أن يعنى بالتوجيه ، دفعا للانحراف الذى قد يصيب
الزوجة أو الأولاد ، أو كلا الطرفين معا ..

... ولكن مسئولية الزوج على هذا النحو ، وكذلك قيادته الناشئة
عن هذه المسئولية للأسرة .. هى في حدود العلاقة الزوجية ، ولا يتجاوزها
بحال ، لتدخل نطاق استقلال المرأة كزوجة ، سواء : فى اعتقادها ... أو فى
مالها .. أو فى حريتها ، عندما تريد فصم عروة الزوجية والتخلص من تبعات
عقد الزواج .

... وفى الوقت نفسه لا ينبغى أن تحول هذه الريادة دون الوثام
والانسجام ، وتبعث على انفصالية الفردية ..

وليس هناك ادعى الى تحول الطرفين فى عقد الزواج الى وحدة عامة
لا تذوب فيها شخصية كل منهما ، ولكن تسهم كلتاها فى خلق وحدة عامة

(١) النساء : ٣٤

« منسجمة » .. ليس هناك أدعى الى ذلك : من المحافظة على خصائص كل من الطرفين بمقتضى طبيعتها من الأنوثة والذكورة ... لا تحاول أيتهما أن تتحول الى طبيعة الأخرى ..

والاسلام اذن : في نخطيطه للزوجية .. رسم ما يخططه على اساس خصائص الطبيعة البشرية وحدها : فما يأنى به من قول : أمرا ، أو نهيا في هذا الشأن .. هو بالأحرى : وصف لما يلائم استقامة هذه الطبيعة بحكم ذاتها ، أو لا يلائمها بحكم ذاتها كذلك .

... فالاسلام لا يشتهي ان يكون الرجل صاحب القيادة في الأسرة ، ولكنه الكشف عن واقع طبيعته فحسب ، هو الذى يدعو الى ذلك .

... والاسلام أيضا لا ينافق المرأة اذ يقر لها استقلالها الفردى : في الاعتقاد .. والمال ، ويقر حريتها الكاملة : في عقد الزوجية .. او في فضه ، ولكنه يجلى فقط : أن الفرد يسند بحكم الطبيعة أن يذهب استقلاله ، لأنه تكون كوحدة مستقلة في ذاته ، يمكن أن تنضم الى وحدة أخرى ، كما يمكن أن تبقى في عزلتها عن هذه الوحدة الأخرى . وأنها اذا ضمت ، فبالاختيار .. وليس بالغلبة والقهر . لأن ما كان بالقهر لا يبقى ... ولا بد أن يزول يوما ما . ولذا كانت محاربة استقلال الأسرة في النظام الماركسي اللينيني ، كى يذوب الأفراد في المجتمع .. لا تجدى المجتمع في ذاته ولا تعود على الأسرة الا بالانحلال ولا على الأفراد الا بالامبالاة .

ومن هنا كانت المحبة ، وكانت الكراهية .. هى للانسان وحده . وبالمحبة يحصل الوفاق والوئام ... ولكن لا يتم عن طريق هذه المحبة بحال : ذهاب استقلال أى واحد منهما . وبالكراهية تكون الفرقة ويكون الانفصام .. بعد ضم وانسجام .

وخصائص الذكورة والأنوثة ، يكونان معا .. عامل ، المحبة ، والذكورة وحدها مع مثيلتها ، وكذلك الأنوثة وحدها مع مثيلتها .. يكونان عاملا في عدم التلاقى ، وعدم الوئام ..

... ومن هنا كانت المحافظة على رجولة الرجل ، وكذلك المحافظة على أنوثة الأنثى كما هى في الطبيعة الخالصة للرجل والمرأة .. هى وحدها العامل المؤثر في بقاء الزوجية وبقاء الانسجام ما بين الزوجين من علاقات .

تنظيم النسل :

❶ واذا ابتدأت الزوجية بالاختيار : في مقدمتها في الخطبة .. وفي اتمام عقد الزواج بالإيجاب والقبول .. فالحياة الزوجية بعد ذلك لا اكراه فيها ..

واذا نحيت عنها العوامل غير الذاتية : من جاه ، ومال ، عند الاختيار ... فالمشاكل النى تطرا بعد ذلك يمكن أن نحل في يسر وفي وثام . ويمكن أن يكون تخطيط الأسرة في توجيهها ورعايتها ، في اطار موحد ، وبمساهمة ايجابية من الطرفين .

وقد يكون النسل احدى المشاكل الهامة في بداية الحياة الزوجية أو في انائها ، التى تواجه الزوجين ... قد تكون هناك رغبة من أحدهما في عدم النسل لفترة معينة ، بينما رغبة الآخر في وجوده منذ البداية ... أو تكون رغبة أحدهما في عدد محدود من الأولاد ، بينما رغبة الآخر في عدد كثير منهم ... أو تكون صحة الأم نضار بالحمل ، أو يكون الدخل للأسرة لا يغطى احتياج الموجود من أعضائها .

ولكن يجب أن يعرف بادىء ذى بدء : أن سير الحياة الزوجية رهن بإرادة الزوجين معا ، وأنه أمر يخصهما وحدهما . وتتدخل الاسلام في الحياة بين الطرفين هو تدخل عام لرسم الدائرة الكلية ، التى تدور فيها حركة هذه الحياة .

فاذا قال القرآن الكريم مثلا من جانب :

« ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة » (١) .
... وقال أيضا :

« الرجال قوامون على النساء ، بما فضل الله بعضهم على بعض ، وبما انفقوا من أموالهم » (٢) .

... وقال كذلك من جانب آخر :

« نساؤكم حرث لكم ، فاتوا حرثكم أنى شئتم .. وقدموا لأنفسكم ، واتقوا الله ، واعلموا أنكم ملاقوه ، وبشر المؤمنين » (٣) .

... وبالإضافة الى ذلك يقول :

« وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ، فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا » (٤) .

... اذ قال القرآن الكريم : هذا ، وغيره .. فلكى يضع العلاقة الزوجية في اطار يتم فيه « التعادل » بين الزوج والزوجة ، بحيث يرفع الاحساس بالغبن ، أو الشعور بقلّة التقدير ، وخفة الاكتراث عند أى منهما .

(٢) النساء : ٣٤

(٤) النساء : ٤

(١) البقرة : ٢٢٨

(٣) البقرة : ٢٢٣

وكما سبق أن ذكرنا : ما وضعه الاسلام ، كقواعد عامة كلية للحياة الزوجية . . . هو مشتق من خصائص الطبيعتين ، ليدفع العقبات التى تحول دون الوئام والوفاق ، ويبصر بها :

فالأيتان الأوليان ذكرتا فى صورة عامة :

أن الأسرة عند مواجهتها لأسرة أخرى فى المجتمع ، أو فى مقابلتها لشئون الحياة الخاصة ومشاكلها . . . يواجهها الرجل ، وليست المرأة . ومواجهة الرجل عندئذ لا تغير شيئاً من الحقوق والواجبات المتساوية بينهما . لأن قيادة الرجل بالذات . . ضرورية لكيان الأسرة نفسها :

أن الأسرة الجديدة ، وهى أسره الزوجين التى قامت بعد عقد ازواج بينهما ، لا يمكن أن تقوم فعلاً بعقد الزواج نفسه ، كعقد . . . وإنما يجب أن نستقل عن تأثير الأب والأم فى أسرتى الزوج والزوجة ، وخاصة بالنسبة للزوج . فإن لم يستقل الزوج عن تأثير الأب ، وكذا أن لم يستقل عن العاطفة الانانية لدى الأم . . فإن مصير الزوجية كله مهدد بالفرقة والانحلال . . . والى أن تنتهى الزوجية نفسها بالفرقة . . يسود الحياة الزوجية المشادة والخصومة فى المدة التى توجد فيها .

وابعاد تأثير الأب والأم هنا مرهون بإرادة الرجل « الزوج » وكذا ابعاد تأثير الأب والأم على المرأة « الزوجة » مرهون بإرادة الرجل زوجها ، أكثر من مشيئة الزوجة ذاتها .

وإرادة الرجل الزوج هنا هو تحمله تبعية المصير ، ومسئولية تارجح المعواطف والميول ، عند الآباء والأمهات وعند الزوجة كذلك .

ولولا أن له من طبيعته مقومات هذه الإرادة لسقطت الحياة الزوجية عند بدء قيامها . وإذا تحمل هو هذه المسئولية الصعبة فى مواجهة الآباء ، والأمهات والزوجات ، فإنه اللائق والجدير بعد ذلك . . . أن يتحمل المسئوليات الزوجية التى فيها اشتباك مع الغير وراء طرفى الزيجة نفسها .

وقد ظهر واضحاً أنه منذ استقلال المرأة اقتصادياً فى المجتمع الصناعى المعاصر ، ومنذ اهتزاز الرجل فى علاقته معها على أساس من هذا الاستقلال . . . ابتدأت الأم تؤثر على ابنها الزوج ، وتمارس نشاطاً فى علاقته بزوجه ، سبب كثيراً من أمارات التوتر ، وانتهى بدوره فى حالات عديدة الى انفصام عرى الزوجية .

والزوج منذ الحرب العالمية الثانية ، فى حياة هذا المجتمع الصناعى المعاصر ، انتقل فى تأثيره بوالديه من أبيه . . الى أمه ، فى علاقته

بزوجته وتعرضت حياته الزوجية الى موجات عديدة من الاضطرابات ، ندل على تغلب المرأة ذات التأثير ، وعلى تأرجحها في عواطفها وميولها ، ان هى مارست نفوذا وسلطة عليه .

اما الآيتان الأخريان هنا ، وهما الآية الخاصة بالمباشرة الجنسية ، والآية الأخرى التى توجب اعطاء المهور .. فقد اكدا ذاتية المرأة ، وذاتية الرجل معا ..

اما تأكيد ذاتية الرجل فلأنه صاحب حق فى المعاشرة الجنسية .
واما تأكيد ذاتية المرأة فلأنها صاحبة الحق الأول فى الحصول على المهر وتسلمه .

وما جاء هنا وهناك اذن ، يحدد الدائرة الواسعة للأسره الجديدة فى داخلي نفسها وخارجه .. وما عدا ذلك مثلا من :

● تنظيم احوال المعيشة ،

● وتنظيم المعاشرة الجنسية ،

● واثـر تنظيم النسل على الأسرة ،

... وغيره .. فهو متروك لاتفاق الزوجين ، ويعتبر خصوصية من خصوصياتهما ، ولا احد غيرهما مسئـل عن ذلك ، ولا شأن لهذا الغير أيضا بقول أو فعل فيه ، فيما بينهما ..

وكل ما هناك : باعتبار أنهما من المؤمنين بالاسلام ، يجب عليهما بصفة عامة أن يرعيا أوامر الله ونواهيه فى تصرفاتهما ..

وجميع هذه الأوامر والنواهي ترجع أخيرا الى نوقى الضرر بالنفس ، والاضرار بالغير ..

● لا أحد يسألها : عن ماذا ينفقان ، أو فيما ينفقان مثلا ؟

● ولا أحد يسألها : عما بينهما فى علاقتهما الجنسية ، وكيف كان ؟

● ولا أحد يسألها : عما تكون عليه أسرتهما فى الغد وفى عدد الأولاد ؟

... طالما هناك رضا منهما ، وطالما لم يحس واحد منهما بضرر ، أو طالما لم يكن هناك اعتداء عليه فى ذلك من الآخر .. والا فالاحساس بالضرر من أحدهما كاف فى الفرقة وانهاء عقد الزواج ، فضلا عما يوجب من التدخل من الغير بينهما فى محاولة ابعاد الضرر وردة ، وهو الحكم من الأهل والحاكم .

... للزوجين أن يتفقا على عدم النسل لفترة طويلة أو قصيرة ،
... وللزوجين أيضا أن يتفقا على عدد الأولاد ، بعد أن يتفقا على
النسل ، قلة وكثرة .

ولكن يجب أن يكون اتفاقهما على هذا أو ذاك قائما على أسباب جدية
ترتبط بحياتهما كزوجين أمامهما مسئولية مشتركة ، وهى مسئولية الأسرة ،
في موتها : إيماننا ، وصحة ، وتوجيها ، واطمئنانا ... ولا يكون اتفاقهما أن
انفقا عندئذ معارضا لما يدعو إليه مثل هذا الحديث الشريف في قول الرسول
عليه الصلاة والسلام : «تناكحوا ، وتناسلوا فأنى مباه بكم الأمم يوم القيامة» .
... كما لا يكون اتفاقهما على ذلك عندئذ عدم استجابة لما يؤخذ من
مفهوم هذه الآية الكريمة :

**((والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ... وجعل لكم من أزواجكم بنين
وحفدة ... ورزقكم من الطيبات ... أفبالباطل يؤمنون ، وبسعة الله هم
يكفرون ؟)) (١)**

فالحديث إذ رتب المباحة بالمؤمنين على التناسل من نكاح شرعى ،
وكذلك الآية إذ جعلت من نعم الله على الإنسان ، خلق الذكورة والأنوثة في
نوعه ، مما ترتب عليه الزواج ، وخلق البنين والحفدة نتيجة لزواج الذكر
الأنثى من بنى الإنسان ، وتكفل له بالرزق من الطيبات للناس جميعا : من
يوجد اليوم أو يوجد غدا منهم ، من يصبح أباً أو جداً ، أو من هو يكون ابناً
أو حفيداً ... فالحديث والآية كلاهما يوضح فقط مجرى السنة الطبيعية في
المجتمع البشرى ، التى لا تتخلف أبداً في البشرية من حيث هى بشرية .

فليس من شك في أن النسل هدف وغاية من الزوجية ،

... ولا شك أيضا أن استمرار النمو البشرى هو فطرة وغريزة
انسانية للمحافظة على البقاء النوعى ، لا يمكن وقفها إطلاقاً في
صورة جماعية .

ومع أن النسل غريزة نوعية في الفرد من الإنسان ، فهو كذلك غريزة
فردية فيه أيضا . لأنه لا يتحقق هدف أية غريزة نوعية إلا بالدافع الفردى
الطبيعى في الإنسان الفرد نفسه .

وغريزة النسل لذلك : من الغرائز المزدوجة . أو بعبارة أخرى :
هى من الغرائز التى تدفع وتؤثر في اتجاه يعود أثره في الخطوات القرابية

(١) النحل : ٧٢

فيه على الفرد مباشرة ، بينما يعود هذا الأثر على المدى البعيد على المجتمع والانسانية عامة ، ما امتد منه بعد ذلك .

... ليس تنظيم النسل معارضا لمثل الحديث السابق .

ولا هو يصور عدم استجابة لمثل الآية القرآنية المشار اليها هنا أخيراً ، كما لا يعتبر تدخلا في مشيئة الله وقدرته ...

أنه من جهة أخرى : يراد للفرد أن يكون قويا . والذي يريد ذلك هو الله المعبود . . هو الله الذي وصف نفسه بالقدرة ، والخلق والابداع ويوم أن دعا الله الإنسان الى عبادته ، دعاه الى أن يتقرب منه ، ويتخلق بصفاته دعاه الى أن ينشد القوة في نفسه : قوة العقل وقوة النفس وقوة البدن .

وقوة العقل تتجلى في الحكم الصحيح . ولا يسلم الحكم ، أو يقل فيه الخطأ الا بالفكر المستقيم والعلم الكاشف الهادي الى الحقيقة .

وقوة النفس تتضح في السلوك الانساني الكريم . . والسلوك الكريم يكون في البعد عن الهوى والشهوة وتحكم الانانية .

وقوة البدن في البعد عن الأمراض ، والتغلب على ما يصيبها منها . وذلك بالوقاية ، والعلاج معا .

... اذ عندما يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله : « المؤمن القوى خير من المؤمن الضعيف » . .

وكذا قوله : « يوشك أن نداعى عليكم الأمم كما نداعى الاكلة الى قصعتها » فقال قائل : ومن قلة نحن يومئذ يا رسول الله ؟

قال : « بل أنتم يومئذ كثير ، ولكنكم غثاء كغثاء السيل ، ولينزعن الله من صدور أعدائكم المهابة منكم ، وليقذفن الله في قلوبكم الوهن » .

فقال قائل : يا رسول الله وما هو الوهن ؟ قال : « حب الدنيا ، وكرهية الموت » .

... . عندما يروى عن رسول الله هذا وذاك نعلم علما لا شبهة فيه : أن المباهاة « بالكم » — وهو العدد — في النسل ، وأن الاستجابة الصادقة كذلك لما توحى به نعمة الله في شأن الزواج بين الذكر والأنثى ، وفيما ينشأ عن هذا الزواج من البنين والحفدة مقرونة بالقوة مقرونة ((بالنوع)) . . أيضا فيما ينشأ من هؤلاء البنين والحفدة .

والكم وحده في ذاته اذن ليس مصدر الفخر والمباهاة . لأن الكثرة الهزيلة ... والكثرة الضعيفة في تفكيرها وفي سلوكها ، وفي ابدانها ...
الكثرة الضعيفة في ايمانها ، وفي نوعها على العموم ليس فيها غناء .

لا يطاق بها عدو ، ولا تأمن الحياة لنفسها . فهي في وافع أمرها قلة ... وقلتها يومئذ ضعف : وهو ضعف لا يدافع ولا يصارع ويغالب ، وانما يستكين . ومن استكان في الحياة فقد أسلم نفسه الى الفناء .

والنسل ان اخذ في تنظيمه واتفق الزوجان على مباشرته فذلك للمحافظة على القوة قبل العدد ، وعلى النوع قبل الكم في افراد الأسرة ، وافراد المجتمع . اذ في النوع وحده قيمة الكم ، وليس العكس ... أى ان النوع هو وحده الذى يمنح القيمة للكم والعدد اذ بدون النوع لا يحمل الكم قيمة أبدا .

والقوة — وهى النوع — اذن هى الدائرة التى يدور فيها التنظيم . ومن أجل القوة يرخص الزوجان لنفسيهما الاتفاق بشأنه .

وقد خرج بعض المفسرين — مثل أبو السعود — قوله تعالى :

« فان خفتم الا تعدلوا فواحدة ، او ما ملكت ايمانكم ، ذلك أدنى الا تعولوا » (١) .

... على أن تنظيم النسل مستهدف من هذه الآية فقال :

« وقد فسر : « ذلك أدنى الا تعولوا » .. بأن لا يكثر عيالكم . على انه من عال الرجل عياله ، يعولهم ، أى ما نهم « من المؤنة » .. فعبّر عن كثرة النعيل بكثرة المؤنة (عن طريق الكناية) .

« ويؤيده — كما يذكر أبو السعود — قراءة : ان لا تعيلوا . من اعال الرجل اذا كثر عياله .

« ووجه كون التسرى — وهو ملك اليمين في قوله او ما ملكت ايمانكم — مظنة العيال ، مع جواز الاستكثار من السرارى ... انه يجوز « العزل » عنهم بغير رضاهن . ولا كذلك المهاثر « أى صاحبات المهور وهن الاحرار » .
... « والجملة — « ذلك أدنى الا تعولوا » — مستأنفة جارية مجرى انعطيل » (٢) .

فمثل هذا التخريج يربط بين الاقتصار في الزواج على واحدة او

(١) النساء : ٣

(٢) جزء : ص ٨٠

الزواج بعدد مما ملكت اليمين من جانب ، وعدم كثرة الاولاد من جانب آخر . ويرى في الوقت نفسه ان كثرة السرارى في الزواج بهن مع كثرة عددهن . . بمثابة الزوجة الحرة الواحدة . لان زوجهن يجوز له ان يعزل بدون حاجة الى رضاهن ، وبذلك يمكن ان يحدد العدد من الاولاد له منهن جميعا بينما لا يجوز له العزل مع الزوجة الحرة بغير رضاها .

وهذه التفرقة بين الزوجة الحرة والاخرى السرية . . قائمة على ان للأولى الحق الواضح في الاستمتاع بالمعاشرة الجنسية ومن ثم يجب استئذائها في العزل ، بينما الاخرى ، لأنها مملوكة ، ليست لها الشخصية المستقلة التي يتأسس على استقلالها طلبها الحق في الاستمتاع بهذه المعاشرة . وعندئذ يجوز للزوج : العزل . وهو الطريق الوحيد يومذاك ، لتحديد النسل — مع الثانية بغير رضا منها ، دون الاولى الا برضاها !

ماذا يكون رأى اصحاب هذا التفسير في « حبوب منع الحمل » — بغض النظر عن الاختلاف في تقييمها من الوجهة الطبية — لو جعلت طريقا لاحديد النسل : يجوز للزوج اجبار السرية على تناولها ، دون الحرة ، مع ان تناولها لا يترتب عليه فقدان الاستمتاع بالمعاشرة الجنسية بل على العكس ربما يكون اكثر اثارة لها ؟ ان النظرة الجنسية نظرة مادية لا ينبغي في نظر الاسلام ان تقوم وحدها عاملا في التفرقة بين فردين .

نعم : اذا غُض النظر عن حق الاستمتاع بالمعاشرة الجنسية او عدم الحق فيه في التفرقة بين الحرة والسرية ونظر للزوجة الحرة بان لها مشيئة وللزوجة السرية بانها ليست ذات مشيئة . . يكون للرضا وعدم الرضا دخل في تنفيذ مشيئة الزوج ، ويترتب على ذلك عندئذ التفرقة في النظرة اليهما . . يكون قريبا الى الصحة . ولكن عندئذ يكون سلب المشيئة من الزوجة المملوكة أمرا اعتباريا ومؤقتا وليس حقيقيا وذانيا مرجونا بوضعها الاجتماعي ، وليس متعلقا بطبيعتها البشرية . فالطبيعة البشرية في خصائصها الذاتية واحدة ولا تتغير بالاعتبار والنظر اليها من الانسان .

وآنئذ ينبغي ان نسال :

هل الاسلام يرتب احكامه على انسانية الطبيعة البشرية ، أم على النظرة اليها واختلاف الاعتبار في شأنها ، وما يطرأ عليها ؟

ان الاسلام على سبيل المثال لا يأخذ بطلاق المكره ولا يعتد بصلاة السكران . لأن الاكراه في الحالة الاولى والسكر في الحالة الثانية من الأمور الطارئة على انسانية الانسان في طبيعته البشرية . افلا يكون شأن الاسر بالنسبة للزوجة المملوكة شأن الاكراه والسكر ، في أنه لا يغير من

الخصوية الانسانية شيئا .. اى انه لا يسلب الاختيار الذاتى والمشئنة الذاتية ، التى هى فى واقع الامر الأماره الرئيسيه المميزه لانسانية الانسان ؟ . وبالتالى : بفرقة انفهاء فى الزوجية بين الحرة والسرية فيما يتصل بالمشئنة والاختيار عند تحديد الفسل عن طريق العزل .. أمر يدعو الى التريث فى قبوله ! ..

على أن الامر الآخر الرئيسى فى هذا التخريج للآية ، وهو الربط ما بين الاقتصار على زوجة واحدة — وفى حكمها العدد من السرارى من جانب — وعدم كثرة الأولاد من جانب آخر .. لا ينهض أن يكون هدفا سليما للآية . لأن مع الزوجة الواحدة يجوز أن يكون كثرة من الأولاد ، ومع عدد من الزوجات أكثر من واحدة يجوز أن تكون قلة من الأولاد أو يجوز أن لا يكون هناك أولاد أصلا . واذن اللازم ليس قائما بين زوجة واحدة وعدد قليل من الأولاد ، ونعدد زوجات وكثير من الأولاد .

... على آية حال : عدم العدل .. باق هو السبب فى الاقتصار فى الزواج على واحدة من الحرائر أو الزواج بأى عدد من ملك اليمين . الا ان الخشية من عدم العدل تتمثل مرة فى التسمية بين الزوجات فوق الواحدة الى أربع .. ومرة أخرى تتمثل فى كثرة الأولاد وثالثة : فى كليهما .

... وليس جواز تنظيم النسل أو وجوبه فى بعض الاحيان رهنا بمثل هذا التفسير المتكلف ، وانما يعود الى الجو العام للإسلام كدين ينظم حياة الفرد ، والأسرة ، والمجتمع .

وهنا فى دائرة الأسرة يحدد مثل هذا الجو العام تقابل الأحاديث المروية فى شأن المفاخرة بكثرة الأولاد ، وتلك الأخرى التى تنعى الضعف الذى ينتاب المسلمين ، أو تلك الثالثة التى نطلب القوة وتميز فى تفضيل القوى من المؤمنين على غيره من ضعفائهم .

ومن هنا : يجب أن تكون البواعث والأهداف فى هذا التنظيم متصلة اتصالا وثيقا بـ « القوة » . على معنى : أن الدوافع التى من أجلها يرى أزواجنا الاتفاق على عدد الأولاد فى الأسرة ، هى الدوافع التى تصون الأسرة من الضعف فى آية صورة من صورته :

فإذا كان يترتب على زيادة الأولاد :

● تهديد للزوجة فى صحتها ،

● أو نهديد للأولاد أنفسهم ، الذين وجدوا بالفعل ، فى رعايتهم صحيا واجتماعيا ، وتربويا ،

● أو تهديد للأسرة كلها ، ككل ... للزوجين والأولاد معا ، في اطمئنانها وسكونها ، بسبب القلق على مستقبلها : أدبيا أو ماديا .: كالخشية من وقوع الأولاد تحت ضغط الحاجة انى الانحراف عن الدين أو عن البوجيه السليم ، أو الى عدم الرعاية أو الخشية من التشرذم والتفرق ،

● أو تهديد للزوج نفسه — كرب أسرة — في قدرته على الانجاب والعمل ،

● أو نحو ذلك مما يؤثر تأثيرا سلبيا على حياة الأسرة ، بحيث يخرجها عن نطاق القوة ، ويجعل أفرادها « غناء كفتاء السيل » .

... فعندئذ لا يبارك الاسلام فحسب تنظيم النسل .. وانما قد يوجبه كوسيلة للمحافظة على « القوة » .. النى يسعى اليها المؤمن في عبادته لربه .

والمؤمن القوى ، الذى هو خير من المؤمن الضعيف كما يذكر الحديث الشريف .. هو القوى في كل جانب من جوانب انسانيته .. هو المؤمن المستهدف عند المباهاة بالمؤمنين يوم القيامة .. وكذلك هو المطلوب عند امتنان الله بنعمه على الانسان .

اذ يستحيل ان تدرك نعمة الله في امر هو مقطوع بعدم نفعه ، أو في شيء في وجوده عبء .. وفي بقائه ضرر واضح على الأسرة أو على المجتمع .

... وليست ارادة الزوجة والزوج في تنظيم نسلهما تدخل في مشيئة الله ، وليست هى كذلك تحد للامان بقدرته على رزق الانسان . لأن متشيئة الله لا تعلم للانسان الا بعد ما يقع الأمر في حياته ... وقبل ذلك لا يعلم الغيب الا الله وحده . ثم ان مساعدة الله للانسان على رزقه مرتبطة بسعى الانسان نفسه في الحياة . فمن نوكل على الله ولم يعمل ، لا يجد قوتا ايومه الا بالسؤال . والسؤال مذلة وضعف .. والسائل — القادر على العمل — ليس من الذين يعبدون الله على الحقيقة .

وهنا اذ قصر سعى الانسان في عمله وانتاجه عن أن يهيئ الأسباب والوسائل للقوة في أسرته .. يجب عليه أن يتوقف عن المزيد من الأولاد ، حتى تواتى له فرصة أخرى يلح فيها استطاعته على تغطية الحاجات ،

وتأمين السبل نحو القوة المنشودة في الأسرة وبالتالي في مجتمعه .
... وهنا أيضا : اذا كانت الزوجة ستضار بدنيا بسبب الحمل ، أو نفسيا بسبب الارهاق ، أو اذا كان الزوج سيضار نفسيا بسبب القلق من

عدم كفاية الوسائل للرعاية الواجبة لأولاده .. فيجب كذلك : التوقف عن المزيد من الأولاد ، والتركيز على رعاية الموجود منهم .

وننظيم النسل من أجل ذلك — وان كان له انر على المجمع في جملته يرجع امره اولا واخيرا الى « تقدير » الزوجين .. وليس الى رأى الحاكم ، والذي يرجع الى الحاكم المسلم العام او الحكام المسلمين جميعا متضامين .. هو ازالة الفواصل السياسية والجغرافية والشعوبية التى تجعل احدى المناطق فى الأمة الاسلامية مكتظة ، وبعض المناطق الأخرى مفتقرة الى مزيد من السكان .. ان الأمر الذى يرجع اليهم هو : التكافل على اتاحة فرص العمل للمسلمين جميعا ، بغض النظر عن جنسية اقليته أو تبعية سياسية .

وانفاق الزوجين على تنظيم النسل ، هو :

اولا : اتفاق على المبدأ ، من حيث هو . والاتفاق على المبدأ رهن بدراسة مدى الحاجة الى الرعاية ومدى اثر الاستثمار ، فى النسل من اضرار على الصحة والتوجيه للأولاد ، او على الزوجة أو الزوج ، دراسة يشترك فيها الزوجان معا .

ثانيا : هو اتفاق على الوسيلة التى يمنع بها الحمل :

- أهى العزل ؟
- أم التقليل من المعاشرة الجنسية ؟
- أم نوقيت هذه المعاشرة بأيام معينة من الشهر ؟
- أم تناول الحبوب ضد الحمل : حبوب الرجل أم حبوب المرأة ؟
- أم التعقيم ؟ للرجل ، أم للمرأة ؟

... وفى كل ذلك وغيره ، يؤخذ رأى اهل الخبرة — وهم الأطباء المسلمون المتخصصون — فى مدى تأثير أية وسيلة ، لمنع الحمل ، او فى ايها اخف ضررا على صحة الرجل ، أو صحة المرأة ؟ .

وتدخل المجتمع فى تنظيم النسل بعد ذلك : هو تدخل بالدعوة والتنوير ، وتوضيح الوسائل الكفيلة بالمحافظة على الصحة ، فى الوقت الذى تثمر ذبه هذه الوسائل فى الوقاية من الحمل .. وتدخل المجتمع عندئذ .. هو تدخل بالارشاد ، وليس بتقرير أمر التنظيم نفسه بقوة القانون والسلطة المنفذة له .

وإذا ترك اختيار إحدى وسائل الوقاية من الحمل عند اقرار تنظيم النسل كمبدأ إلى دراسة الزوجين لوضعها الخاص في أسرتهما . ثم إلى أهل الخبرة من المسلمين . . فالحديث عن جواز هذه الوسيلة وحرمة تلك ، وكذا الحديث عن أن هذه الوسيلة أقرها الفقهاء وتلك لم يقرها واحد منهم . . هو حديث غير ذي موضوع الآن .

لأن الخبرة العلمية في الوقت المعاصر أكثر اتساعا ، وادق في الوزن مما كان على عهد أئمة الفقه المجتهدين الأول . فما يترتب على هذه الخبرة من أحكام الحلال والحرام يرتبط بالضرر الراجح ، أو بعدم وجود الضرر غائبا . وعندئذ تكون هذه الأحكام أحكاما مساوقة للأصول الإسلامية . وأكثر سلامة في خضوعها لها .

إن طريقة « العزل » مثلا أقرها الفقهاء فيما مضى إذا رخصت الزوجة ابهرة بها — أي التي لم تكن ملك يمين . . ولكن : إلى أي مدى : تؤثر هذه الطريقة على الرجل أو المرأة صحيا أو نفسيا ، أو عليهما معا ؟ العلم الحديث يقدر ذلك أكثر من : « العرف » الذي كان سائدا وقت الفقهاء المجتهدين آنذاك وأقروه .

يروى عن أسامة بن زيد — في رواية أحمد ومسلم — أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أنى « أعزل » عن امرأى .

فقال صلى الله عليه وسلم : « لم تفعل ذلك ؟ »

فقال له الرجل : أشفق على ولدها — أو على أولادها !

فقال صلى الله عليه وسلم : لو كان ضارا . . ضر فارس والروم !

وفي رواية متفق عليها عن جابر :

« كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والقرآن ينزل . . »

فالحديثان يقران العزل كوسيلة لمنع الحمل ، لأنه كان عرفا جاريا فحسب في البيئة العربية والأعجمية على السواء . . وليس لنتيجة بحث علمي .

والحديث في الرواية الأولى يقر ضمنا : تنظيم النسل ، وتحديد عدد الأولاد ، شفقة على الأولاد من أن يصيروا إلى ضعف بسبب الحاجة ، أو المرض أو الإهمال في الرعاية والتوجيه .

وليس الأمر إذن في الحل والحرمة في هذا الشأن اقرار الفقهاء

السابقين أو عدم اقرارهم لوسيلة أو لآخرى .. وانما الأمر الآن : أمر الخبرة الفنية المعاصرة .. أمر الخبرة الطبية والنفسية والعصبية والاجتماعية . وأمر الجارب الحديثة ورصد الآثار التي لكل وسيلة على الانسان في بدنه وعقله ، ونفسه ، ورجولته أو أنوثته .

والفهاء السابقون لم يأخذوا لانفسهم اطلاقاً حق الزام الاجيال انقادمة بعدهم ، بأرائهم .. بل ولا كذلك بالنسبة لأجيالهم هم انفسهم . وانما دائرة الالتزام كانت قاصرة عليهم كأفراد ، الا اذا توثق الاجماع فنكلف الامة عندئذ بما كان عن طريقه .

والاسلام فيما عدا دائرة « الاعتقاد في الله والعبادات الواجبة نحوه » .. أخلى مكاناً فسيحاً لنجارب الحياه ونتائج البحث العلمى ، ويخضع الراى في حله أو في حرمة في حياة المسلم الى تلك التجارب والنتائج العلمية .



وننظيم النسل بين الزوجين من حيث المبدأ يعتبر حقاً طبيعياً لهما ، لا يتعارض وهدف الزوجية وهو انجاب الأولاد . فوقاية الأولاد من أخطار الجهل والمرض ، والضعف على العموم في أية صورة من صورهم ، وهو كفاية من تنظيم النسل .. لا تقل في تحقيق هدف الزوجية عن انجاب الأولاد انفسهم . ومن ثم نعتبر هذه الوقاية جزءاً من هدف الزوجية الاصيل على نحو ما يؤخذ من الآية الكريمة : « وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة » (١) .

على أن النسل اذا كان هدفاً للزوجية .. فاطمئنان النفوس هدف آخر يشر اليه القرآن الكريم في قول الله تعالى : « ومن آياته أن خلق لكم من انفسكم أزواجا لتسكنوا اليها ، وجعل بينكم مودة ورحمة ... » (٢) ولا يتوفر هذا الاطمئنان في العلاقة الزوجية اذا كانت النفوس قلقة بشأن الأولاد : ان في صحتهم البدنية ، أو في نموهم العقلى والفكرى ، أو في سلوكهم واستقامة نفوسهم ، وذلك بسبب المرض .. أو الجهل .. أو عدم كفاية المورد لسد حاجاتهم .

أما الوسائل لهذا التنظيم فهي تختلف في المشروعية وعدمها من وسيلة الى أخرى .. تختلف من : العزل .. الى الاجهاض .. الى تناول حبوب منع الحمل .. الى تعقيم أحد الزوجين .. وذلك حسبما يصاحب كلا من أيهما من أمان أو أخطار ، بالنسبة لصحة الزوجة أو الزوج . فقد تصل

(١) النحل : ٧٢

(٢) الروم : ٢١

مشروعية احداها الى النعيين والوجوب . وقد نصل كذلك عدم مشروعيتها الى النحریم ، حسب الظروف والأوضاع .

ومفهوم : أن مشروعية هذه الوسائل أو عدم مشروعيتها هو في « اطار العلاقة الزوجية وحدها » . على معنى أن الاسلام لا يقر اطلاقاً واحده من هذه الوسائل في علاقة غير زوجية لأن ما عدا العلاقة الزوجية في نظره هو الزنا ، ولا مبرر له ولا لنتائجه بحال من الأحوال .

ومهما كان من طغيان موجة الحياة المعاصرة .. فان سلامة المجتمع في بنائه هي في اتباع مبادئ الاسلام .

ان موجة الاستمتاع « بالجنس » في حياة المجتمع المعاصر دفعت الى المطالبة بتنظيم النسل بين النساء غير المتزوجات والبنات اللاتي لم يبلغن بعد سن العشرين بحيث يصبح ذلك امراً تتحمل الدولة تكاليفه ، وبحيث تصبح النظرة اليه نظرة عادية او اخلاقية !

فقد كتب (David Roxan) في صحيفة (The News of the World)
(١) تحت عنوان : « الحب ، والبنات التي لم تتزوج » :

« ليست الا ايماءة بالرأس في البرلمان (الانجليزى) تدخلت في الموقف النورى تجاه « الجنس » والمرأة التي لم تنزوج في بريطانيا الجديدة .

« مع تلك الايماءة نوح وزير الصحة المسر (Kenneth Robinson) الحكومة البريطانية في موافقتها ، المجالس البلدية على أن نسحـل العبادات التي تتردد عليها البنات غير المتزوجات للحصول على المشورة في تحديد النسل ! نفقات ذلك ! ..

« وعديد من المجالس البلدية في انجلترا سيسلك السبيل التي يسلكها الآن مجلس بلدية لندن . وذلك نظراً لهذه الزيادة المخيفة في أرقام الحاملات من البنات في غير علاقة زوجية .. تلك الأرقام التي تضاعفت في العشر سنوات الماضية . وقد أتم مجلس بلدية لندن حتى الآن اقامة مراكز ثلاثة لهذا الغرض في الأحياء الآتية : (Hackney - Ealing - Wands worth) وتعرف هذه المراكز باسم (Brook Advisory Centres) تبعا لاسم السيدة انتى قادت الحملة من أجل تربية خاصة بتنظيم النسل ، وهى السيدة : (Helen Brook) ، وقد أنشأت بالفعل في لندن مركزين لتلك الغاية .

« وقد ذكرت هذه السيدة : أن موافقة الحكومة الانجليزية يعتبر نصراً

(١) بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٦٦ .

انتظرناه . ويمكننا ان نقيم الآن هذه المراكز في كل مدينة ظهرت فيها مشكلات
العلاقات الجنسية غير الشرعية ، وليس في لندن وحدها .

« وقد اقترحت على كل المجالس في لندن أن نساعدنا بالوسائل
الممكنة على اتمامه هذه المراكز . وأنا أنتظر منها استجابة طيبة . اذ هم
يعلمون أن نفقات مراكزنا لمنع انجاب الأطفال ليست أكثر من نفقات الرعاية
لطفلين غير شرعيين .»

« وتبدل الأمر في بريطانيا في قلبها وفي موقفها الذي ينبغي : انه من
الأفضل مساعدة البنات اللاتي لم يتزوجن ولهن علاقات جنسية غير مشروعة
على نحو ما باعطائهن وسائل منع الحمل . . انتشر الآن في رابطة التخطيط
الاسرى المحافظ أكثر من ذي قبل .

« فقبل سنين اتخذت هذه الرابطة بأغلبية ساحقة قرارا ضد منح
الخمسمائة وأربعين عيادة التي تملكها . . للأمهات غير المتزوجات . ولكن
في يوم الجمعة القادم سيجتمع أعضاؤها — الذين يبلغون ستين عضوا —
للنظر في تقديم المساعدات للنسوة العازبات .

« وقد تردد على احد هذه المراكز بلندن سنة ١٩٦٣ مائة وعشرون
(١٢٠) بنتا وينتظر أن يبلغ العدد في هذا العام الفين (٢٠٠٠) .

« وقد تحدثت الى هنا الدكتورة (Faith Spicer) وهي طبيبة
وام لثلاثة أطفال — فذكرت : أنها قامت برحلة داخل بريطانيا وتعتقد أن الراى
العام في بريطانيا قد تغير تغيرا جذريا . فالناس منزعجون بسبب الأرقام
الكبيرة لمشاكل العلاقات الجنسية غير المشروعة ، ويدركون ادراكا واضحا
أنه يجب أن لا يشجعوا بحال ما تقلب البنات في احضان الغلمان والرجال .

« صحيح : اننا — تقول الدكتورة — نساعد تسعين في المائة (٩٠ ٪)
من البنات اللاتي يحتجن الى تنظيم النسل ويأتين الينا . ولكن كل واحدة
منهن تسأل من قبل الطبيبة لمعرفة احتياجها الى المشورة . وغالبية من
بحضرن الى المراكز تتراوح أعمارهن بين السادسة عشرة والعشرين .
وقليل منهن من يكن بكرة . وفقط واحدة منهن احتاجت الى مساعدة وكانت
اقل من سن السادسة عشرة .»

« ونعتقد الدكتورة (Spicer) أن ثلاثة وعشرين بالمائة (٢٣ ٪)
من النساء اللاتي يتزوجن وفوق الثمانية عشرة في حاجة ماسة الى مساعدة
في تنظيم النسل .» وتقول :

« كثير من البنات يعتقدن ان بعضا من التجارب الجنسية قبل الزواج
يعتبر بمثابة ضمان لزواج سعيد !

« وهى تقسم البنات غير المتزوجات واللاتى بزرن المراكز الطبية لتنظيم النسل . . الى ثلاثة أقسام :

« بنات ناضجات لهن علاقات جنسية مسندية . وأولاء يساعدن . . .
« وبنات أخريات ليس لهن نضوج . وهن من يحسن بانهن ابتدان علاقات جنسية غير موفقات فيها . . .

« وصنف ثالث هن انعصبيات أو المنقلبات بين أحضان الرجال ويذهبن الى السرير مع أى غلام يلتقين به صدفة أو فى حفل ما » .

... وأصبحت الدولة فى المجتمع الصناعى المعاصر معنية بالعلاقات الجنسية غير المشروعة كعنايتها بالعلاقات الزوجية فى تنظيم النسل . وهذه العناية تقوم على النظرة الموحدة للعلاقة الجنسية ، وعلى الغاء الفارق بين ما كان حتى الآن مشروعاً منها وغير مشروع .

وهذه العناية ان بدت فى تنظيم النسل أو بعبارة أخرى : ان بدت فى اعطاء البنات غير المتزوجات حبوب منع الحمل أو زودتهن بتدابير أخرى . . . فهى تبدو أيضاً فيما يسمى « بالتربية الجنسية » والتنوير الجنسى فى سن مبكرة ، واثناء الدراسة فى المدارس الأساسية والثانوية .

ففى انجلترا جعلت « التربية الجنسية » منذ سن الثامنة فى المدارس الانجليزية وتنقل صحيفة هيرالد تريبون (Herald Tribune) (١) :

« ان الأطفال فى سن الثامنة أصبحوا يتلقون التربية الجنسية فى بعض مدارس مختارة من المدارس الانجليزية .

« وهناك خمسة من الكتب الجنسية يختلف بعضها عن بعض فى المستوى ويعلم منها التلاميذ والتلميذات منذ هذه السن : الحمل عند الانسان والحيوان .

« والكتابان الثانى والثالث منها مخصصان لتلاميذ وتلميذات السنة العاشرة الى الرابعة عشرة . ويعلمان الفروق بين الذكور والأنوثة . .

« والكتابان الرابع والخامس يعلمان الأمراض السرية ، والمسئولية الاجتماعية الجنسية ، والانحراف الجنسى ، ثم لمن هم فوق السادسة عشرة يعلمان طرق الوقاية من الحمل » .

ان الخطأ فى المجتمع المعاصر هو فى نظرة المساواة فى العلاقة الجنسية بين علاقة بين زوجين ، وأخرى ليست بين زوجين شرعيين . . انه الخطأ فى فهم الحرية الجنسية .

(١) فى عددها الصادر فى ٨/٤/١٩٦٦ نقلاً عن « رويتر » .

ان الحرية الجنسية كما يتمتع بها الشباب في المجتمع الصناعي المعاصر — بغض النظر عن الجائز منها — لا تدفع أخطارها التربوية الجنسية في المدرسة ، ولا تحول دون وقوع الكوارث والتعاسات البشرية بسببها .. العيادات الخاصة بتنظيم النسل ، ولا ينفع فيها نصح الوالدين ، وأصوات النذير من عواقبها ارتفعت من كل مكان .. ارتفعت من الأطباء ، وعلماء الطب النفسي ، وعلماء الاجتماع ، قبل أن ترتفع من رجال الكنيسة وعلماء الأخلاق ..

ان الدكتور (Michael Latham) أحد الأطباء الباحثين البريطانيين يعنيه في الدرجة الأولى من نتائج الحرية الجنسية : الرهبة من التفجر السكاني كما يقول .. وينادي (١) :

« بأن البنات في سن مبكرة قبل أن يبلغن الخامسة عشرة .. يجب أن يزودن بتدابير منع الحمل ، اذا استمر رقم الأمهات غير المتزوجات من الشابات في صعود ، وذلك قبل مغادرتهن المدرسة ، ويفضل موافقة الوالدين على ذلك ..

« ويعتقد أن التدابير التي يقترحها ستسبب فحسب زيادة جانبية في الاخلال الذي يراه قد تجاوز الآن كل مقياس في تعاسة البشرية وانحطاطها بسبب الاجهاض ، والطفولة غير الشرعية ..

« كما يعتقد أن اقتراحاته سيعارضها الناس في إنجلترا نذمة ، كما عارضوا من قبل عشرين عاما « التربية الجنسية » في المدارس ، ولكنهم تقبلوها اليوم ..

« وما يقترحه هو « نظام الحلقة » أو « الدبلة » . ويرى هذا النظام ثانيا في الوقت الحاضر بالنسبة لنسوة لهن أولاد بالفعل ..

« ولكنه يتنبأ بأن نظام « الحلقة » سيتطور تطورا مناسباً للبنات في سن الشباب في السنوات القليلة القادمة ..

« ويود — بل سيكون سعيدا — لو أعدت ابنته البالغة الآن ستة عشر ربيعا نفسها بهذا التدبير ! ..

« ويرى أن المجتمع سيقبل على نطاق واسع على هذا التدبير كشيء عام ، يطبقه الراسميون في الجانب الطبي في المدرسة على البنات كجزء من الروتين المقبول .. لأنه — كما يرى — أمر حيوي بالنظر لانفجار السكان الذي يهدد العالم .. »

(١) صحيفة The News of the World عدد ١٦ يناير سنة ١٩٦٦ .

.. بينما ترى سكرتيرة المجلس الوطنى للأمهات الخاطئات بانجلترا ،
الدكتورة (Margaret Bramall) (١) : أن الأمر فى نتائج الحرية الجنسية
ليس أمر الانفجار السكانى وإنما هو أمر التعاسة النفسية والمشاكل
الاجتماعية والتربوية :

فتحت عنوان : « الأمهات الخاطئات يفجمن الوالدين » فى بريطانيا :
« أربعة آلاف من الشابات فى بريطانيا فى سن أقل من السابعة عشرة ،
واكثريتهن لم يزلن فى المدرسة ، لهن أطفال غير شرعيين كل عام ، وعددهن
قد زاد أكثر من الضعف فى الخمس سنوات الماضية ، وأصبحن يسببن
انذارا رهيبا الى الأطباء وموظفى الخدمات الاجتماعية والمجالس المحلية .

« وهذه الأعداد المبدئية كشف عنها القناع بعدما ظهر أخيرا تقرير
الإحصائيات العامة لسنة ١٩٦٤ . والأطباء يعتقدون : أنه إذا عمل احصاء
جديد آخر بعده اليوم .. فان الزيادة ستكون واضحة ، وتشكل مخاوف
بعيدة المدى .

« ومن أجل أن صار الوضع جديا دعى مؤتمر الخبراء فى لندن فى الشهر
التالى من قبل المجلس الوطنى للأمهات الخاطئات وأولادهن للنظر فى المشكلة ،
وتداول الآراء لدى المشتغلين بالخدمات الاجتماعية وموظفى المنازل الخاصه
بالأمهات والأطفال ، كى يمكن تقديم مساعدة أكثر لتلك الشابات الحزينات .

وسيناقش بالتاكيد القرار المتضارب الذى أعلن فى مجلس اللوردات فى
الاسبوع الأخير ، وهو : أن الحكومة سوف لا تعارض فى جعل الاجهاض عملا
مشروعا لجميع الشابات دون السادسة عشرة .

« ولكن المعتقد أن هذا سوف لا يساعد كثيرا ، طالما أن معظم التلميذات
بالمدارس يخشى من الاعتراف بأنهن حوامل ، الى أن يصبح الأمر متأخرا
لتقيام بعملية الاجهاض .

« ومسز (Margaret Bramall) سكرتيرة المجلس ، تحكى :
أنه دعى لهذا المؤتمر لأن الوضع أصبح مبررا كافيا ، ولأن الشابات
الصغيرات لهن مشاكلهن الخاصة التى تحتاج الى معاملة عاطفية . فهن
لسن كالبينات الكبار فوق السادسة عشرة . اذ أنهن قانونا لا يجوز لهن أن
يتزوجن آباء أطفالهن ، بحكم أنهن لم يزلن دون السادسة عشرة .

« وموضوع آخر من الموضوعات المهمة التى سيناقشها المؤتمر ، هو :

(١) كما يحكى مراسل الصحيفة فى ٦ فبراير سنة ١٩٦٦

تربية الأمهات الخاطئات . والشواهد التي جمعت تدل على أنهن خارج مدينة لندن يعانين بسبب السقطات الأخلاقية في اكمال دراستهن إذ بعض من البنات اللامعات في المدارس الأساسية بعد أن يلدن ويعدن ثانية الى المدارس لا يجدن مكانا لهن . ومن الواجب أن لا تعاني هذه البنات جانب التربية ، اذا لم تقدم لهن مساعدات : لأنفسهن ، وأطفالهن .

« ومن سوء الحظ أن عددا كبيرا من ناظرات المدارس يخشين عوده البنت التي حملت ثم وضعت طفلها مرة ثانية الى الدراسة بالمدرسة » .

... وبينما يرى أيضا الدكتور (Joseph D. Tiecher) أستاذ علم النفس العلاجي بمدرسة الطب في « يونيتد ستاتس أوف كولبيا » أن خطورة الحرية الجنسية تكمن الآن في فقد الثقة في الوالدين . . . ومن ثم في افلات الزمام . . . وأخيرا في زيادة الأمراض العقلية والمشاكل النفسية لدى الشباب . وجاء رأى أستاذ علم النفس العلاجي في هذا تحت عنوان :

« الشباب والجنس — كيف لا ينجح الوالدان ؟ — السماح بالحرية الجنسية يظهر النقص في الثقة »

(Teen-Agers and Sex : How Parents Tail-permissiveness Shows Lack of Confidence.) .

« ان عددا عجبيا من الأمهات والآباء يحذر بناتهم في سن المراهقة من الرجال . ثم في الوقت نفسه يقدم لهن « حبوب منع الحمل » في حالة ما اذا قررن عدم الانصياع الى النصيحة والتحذير . يقول ذلك أستاذ جامعي في جنوب كاليفورنيا في علم أمراض النفس للأطفال والشباب .

« مثل هذا التضارب يوضح جيدا النقص في الثقة الحقيقية عند كثير من الآباء والأمهات في قدرتهم على معالجة مسائل الجنس بين أولادهم . ومثل هؤلاء الآباء والأمهات يزيد في آثار السماح الجنسي المفرط للشباب ، كما يكشف القناع عن الشكوك والتخوفات .

« ويرى الدكتور من حكمه على المرضى من الشباب في المستشفى العام في وحدات العلاج النفسي . . . ان الاذن للشباب على هذا النحو في ممارسة الاتصال الجنسي عامل رئيسي يقف الانسان أمامه عند تحديد مسؤولية تزايد المشاكل النفسية بين الشباب .

« ان السماح بمباشرة الاتصال الجنسي بين الشباب ليس أمرا صحيحا . فكثير من البنات المرضي اللاتي يباهين بمباشرة العلاقة الجنسية ويفأخرن بالحرية الجنسية . . هن من المتطرفات في اتباع « الجديد » . وغالبا يستخدمن

العلاقة الجنسية كسلاح في معاملة آبائهم وأمهاتهم لعلهم أن نصرغاتهم
ستخرج هؤلاء الآباء وتلك الأمهات .

« أمال هانه الشابات لم ينجح في مهمة رئيسية من مهام الشباب ،
وهي تعويض تبعيتهم الآباءهم وأمهاتهم ، تلك التبعية التي هي أشبه بالطفولة
.. بعلاقة الرشد والنضج الانساني .

» ويقول الدكتور أيضا :

ان انشاء الشخصية الجنسية الصحية ، وتكوين الاستقلال الصحي
عن الوالدين .. هما من الصعوبات الرئيسية في عهد الشباب . والاختفاق في
التغلب على هاتين الصعوبتين ، بالإضافة الى عدم النجاح في وضع هدف
للحياة .. يزيد في كمية المشاكل العقلية والعاطفية للشباب .

» ويبرز الدكتور : أن الانتحار هو الآن السبب الرابع من الأسباب التي
تقود الى الموت بين الشباب . ويلاحظ : أن الانتحار بين الشباب هو الأماره
الدالة على ارتفاع الأمراض العاطفية بين أفراد هذه الطبقة .

» ويمثل الشباب — بناء على احصائية الرابطة للصحة العقلية « بلوس
انجلس » — أكبر مجموعة من المصحات النفسية والعقلية . فكل سنة تعالج
العيادات الخاصة بالأمراض النفسية في كاليفورنيا ثلاثماية ألف ، ممن أعمارهم
تقل عن الثمانية عشره .. »

... ولكنها ظاهرة الأمول للحضارة الغربية ، وهي ظاهرة انطلاق
الغريزة وتلاشي الآثار الروحية في ضبط النفوس وقيادتها . وهي ظاهرة
حنمية تلى ظاهرة العلم والفكر والتكنولوجيا .

وما في الاسلام من مبادئ هو لحياة المجتمع وحيائه وليس نفائه او
افنائه .

تعدد الزوجات :

وتعدد الزوجات مبدأ أصيل في نظام الزواج في الاسلام ، وليس هناك
حرج إطلاقاً في ممارسته من المسلم ، ولو كان من أجل المباشرة والمتعة
الجنسية وحدها . لأن هذا المبدأ هو : اقرار لشأن من شئون الطبيعة البشرية
وهو شأن الغريزة ، مع المحافظة على أخص جانب في هذه الطبيعة ، وهو :
المسئولية الفردية .

وما يقال : من أن هذا المبدأ في الاسلام يعلن عن اقرار « لحيوانية »
الرجل ، وعن استجابة لهذه الحيوانية فيه على حساب الانسانية في جانب

انزوجة أو الزوجات اللاتي اقبلت عليهن الزوجة الجديدة . . لا يساير الحقيقة
المجردة التي ينظر اليها في غير تحيز وعاطفة ، وهو قول تأثر بعرف قائم
في مجتمع آخر له سلطة الايحاء بالتقليد ، او اضطر قائله الى النفاق ،
خشية من مواجهة الواقع .

ان حيوانية الرجل — كإنسان — جزء من حقيقته الكلية ، وهي الجزء
القوى فيه والجزء المتمرس وصاحب الفاعلية لديه منذ ولادته . ولو لم يكن
الإنسان على هذا النحو لكان ملكا ، او على الأقل لكانت هداية كل فرد من
نفسه دون حاجة الى رسالة رسول ، وكانت استقامته في التفكير والسلوك
استقامة ضرورية وحتمية .

... وان هذه الحيوانية قد تغلب عليه ، كما تغلب على المرأة نفسها ،
والامر عندئذ يدور في اتصال الرجل بالمرأة ، بين العلاقة « السرية » والعلاقة
العلنية . . . بين الخدان او المختلة من جانب والصراحة من جانب آخر . . .
بين الهرب من المسؤولية والتخفي وراء الجبن ، ومواجهتها في شجاعة . . .
بين النفاق والضعف ، والايمان والقوة .

لم يوجد حتى الآن أي نظام اجتماعي للأسرة — ولن يوجد — ما يمنع
الرجل من أن يعاشر المرأة معاشرة جنسية باختياره وهي في ظل رجل آخر ،
وان تعاشر المرأة الرجل باختيارها معاشرة جنسية وهو في علاقة زوجية مع
امراة أخرى . . . في غيبة الطرف الآخر ، الذي تعلق حقه من قبل المجتمع بهذه
المعاشرة . . . او في مواجهة أي منهما مواجهة واضحة .

... لم يوجد في أي نظام اجتماعي للأسرة حتى الآن ما يكفل للزوجة
منع زوجها من مباشرة العلاقة الجنسية مع امرأة أخرى ، حتى في نظام الزوجة
الواحدة . . وربما يكون هذا النظام نفسه منغذا اوسع لمباشرة الرجل علاقات
جنسية غير محدودة مع غير زوجته ثيبات وأبكارا ، ومتزوجات وغير متزوجات .
وربما يدفع هذا المبدأ أيضا الى أن تباهر المرأة علاقة جنسية أخرى ، وراء
علاقتها بزوجها ، مع أزواج او غلمان آخرين .

والاسلام يبغض السرية ، والنفاق والتهرب من المسؤولية ، كما يبغض
الخداع في العلاقات ، وبالأخص في العلاقات بين الرجل والمرأة ، ويؤثر مبنهما
العلاقة الصريحة الواضحة . كما يؤثر تحمل الرجل مسؤوليته الأسرية ،
تحملا كاملا في شجاعة ومشية نافذة .

ومن اجل موقف الاسلام هذا يؤثر في نظامه للحياة « تعدد الزوجات » ،
اني أربع في علاقة شرعية صريحة ، عن عدد غير محدود من الصديقات في
النسب والخفاء في نظام الزوجة الواحدة .

فإذا اقترن تعدد الزوجات بمضايقة نفسية للمرأة ، بعد أن يستنفد الزوج ما طلب منه في الاسلام من : « العدل » بين الزوجات حسب الطاقة البشرية له . . . فلها حق المفارقة للتضرر . . . وحرر على الزوج أن يمسكها سدنذ وهى متضررة :

« ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم ، فلا تميلوا كل الميل ، فتذروها كالمعلقة ، وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان عفورا رحيمًا . وإن يفرقا يفن الله كلا من سعته ، وكان الله واسعا حكيما » (١) .

فتصرح الآيات القرآنية هنا بأن الحل الأخير عند التضرر أو الضرر هو الفرقة .

ولكى يسهل القرآن أمر الفرقة دفعا للايذاء عقببت الآية الأخيرة بتكفل الله لرزق كل من الطرفين بعد فرقتهما ، حتى لا يكون في نفس المرأة على الخصوص عامل تردد يحملها على البقاء وهى متضررة .

ويطلب الاسلام لذلك من الزوج قبل أن يقدم على زوجة أخرى عدا من عنده ، أن يختبر أمر نفسه . . . وأن يقدر وضعه : اقتصاديا ووجدانيا ، حتى لا يأنى تعدد الزوجات بمضار اجتماعية ، تفوق رغبته في منع ضرر الأتم في الوقوع في جريمة الزنا عن طريق الزوجة الأخرى .

« وإن خفتم ألا تقسطوا في اليتامى ، فانكحوا ما طاب لكم من النساء : منى ، وثلاث ، ورباع ، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة ، أو ما ملكت أيماكم ، ذلك أدنى ألا تعولوا » (٢) .

. . . كما يطلب الاسلام منه كذلك ، إذا ما أراد أن يطلق زوجة لحل أخرى جديده محلها ، أن لا يسترد من النى عزم على نطليقها شيئا من مهرها . وحرر ذلك عليه . لأن استرداد المهر كلا أو بعضا فوق كونه غبنا وظلما بالنسبة لتلك الزوجة ، فهو وسيلة مقبولة في الحصول على الجديدة . فما أعطى للأولى من مهر واخذ منها بعد ذلك سيعطى للثانية ويفعل معها كذلك ، وللثالثة ويفعل معها مثل ما فعل مع الأولى والثانية وهلم جرا . . . مما يجعل المرأة عندئذ موضع امتهان واستدلال ، لا لكونها سلعة أو شبه سلعة فقط ، وإنما مع ذلك أيضا بصورة الاتجار الواضحة بآدمية الإنسان فيها :

« وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج ، وآتيتم أحداهن قطارا ، فلا تأخذوا منه شيئا ، اتأخذونه بهتانا وإثما مبينا . وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض ، وأخذن منكم ميثاقا غليظا » (٣) .

(١) النساء : ١٢٩ ، ١٣٠ (٢) النساء : ٣

(٣) النساء : ٢٠ ، ٢١

فنهت هذه الآيات نهيا واضحا وفي صورة تبشع فعله . . عن استرداد
اي جزء من اجزاء المهر مهما بلغ ذلك .

... ان تعدد الزوجات ، كالطلاق ، في الاسلام ، كلاهما حل لمشكلة من
مشاكل الطبيعة البشرية ، وهى مشكلة لا تحل حلا جذريا ، ولا متلائما مع
هذه الطبيعة الا بليهما حسب نوع المشكلة .

فكما ان الطلاق بطريقه الاسلامى يتعين ان يكون الحل لازمة العلاقة
الزوجية ، عندما يصل امر هذه العلاقة الى الشقاق ، ويتجاوز مرحلة الشقاق
لى مرحلة الضرر عند الامساك بالزوجة . . فكذلك تعدد الزوجات بدوره هو
حل لازمة العلاقة الجنسية ، عندما يصبح وضع الرجل مرددا بين مباشرتها في
السر في صلة غير زوجية او في العلن في صلة زوجية ، ويصبح مرددا كذلك
بين النفاق والصراحة فيها ، وبين التهرب ، من المسئولية او تحملها .

... ان تعدد الخديونات في نظام الزوجة الواحدة امر لا تقره الكنيسة ،
ولا المجتمع العلماني نفسه يوافق عليه . ومع ذلك فهو حقيقة واقعة في المجتمع
صاحب هذا النظام . . وامتد من المتزوجين الى غير المتزوجين ، ومن الذكور
الى الاناث في علاقة زوجية او في غيرها .

ولو قورن مبدا تعدد الزوجات بتعدد الخديونات في نظام الزوجة الواحدة
في اثر كل منهما وراء ما له على شخصية الزوج ، على المجتمع لكان ما تعاني
منه المجتمعات المعاصرة من النظام الأخير في :
مشكلة الطفولة غير الشرعية ،

ومشكلة انتشار الأمراض السرية التناسلية ،

... كافيها في البرهنة على : ان تعدد الزوجات اهون السبل ، واقلها
ضررا وخطرا .

ان نظام الزوجة الواحدة — ويستتبع نظام عدم الطلاق كلية في بعض
المجتمعات أو الطلاق بقيود وفي حدود صعبة في البعض الآخر منها — جعل
الرجل يسعى في خفية الى امرأة أجنبية ، كما يسعى في خفية أيضا الى
التخلص من طفله ، اذا أتت به المباشرة الجنسية مع تلك المرأة الأجنبية ،
وأصبحت الأم غير المتزوجة وحدها هي التي تواجه مسئولية الطفل أمام
المجتمع .

وبانتشار تعدد المحظيات والخديونات زاد عدد الأمهات غير المتزوجات
وبلغت نسبة الولادة غير الشرعية في مجتمع كمجتمع السويد سنة ١٩٦٢ .
واحد الى تسعة ، وهى تعتبر أعلى نسبة في العالم . . كما انتشرت الأمراض

اسرية ، وتجاوزت هذه الأمراض الرشيدات من النساء الى المراهقات في سن ١٢ الى ١٥ ، فضلا عن شيوع التجربة الجنسية قبل الزواج مع رجل او مع عدة رجال وشمولها لمحيط واسع بين الذكور والاناث على السواء ! .

.. فقصر الزواج على واحدة ، مع التشدد في اسباب الطلاق والفرقة بين الزوجين وجعله بحكم قضائي او منعه كلية .. يدفع الزوج او الزوجة الى ارتكاب جريمة الزنا في علاقة سرية من جانب ، واثى قبول التجربة الجنسية قبل الزواج كعرف من جانب آخر .

ماذا يفعل الزوج او ماذا تفعل الزوجة اذا نضر كل منهما بعشرة الآخر ، دون ان يستطيع ايها اقامة البيئة على سوء معاملة الطرف الآخر ووحشيته معه (Cruelty) ، او على مباشرته للزنا مع شخص آخر (Adultery) وهما السببان المحددان للطلاق في المجتمع الغربي الذي يأخذ بمبدأ الطلاق^(١) . او ماذا يفعل ايها عند الاستطاعة على ذلك وعدم المقدرة في ابوقت نفسه على نفقات الدعوى ؟ ..

ان ايا من الزوجين سوف لا يفعل سوى ان ينفصل في الاقامة والمعيشة ويأخذ حريته في السلوك الجنسي في تخف ، او يبقى على المشاركة في السكنى والمعيشة ويأخذ نفس الحرية في العلاقة بالآخرين ، ولكن في صورة متقلبة من شخص لآخر حتى لا يتورط في مسئولية تكشف الطريق لمؤاخذته قانونيا من جانب ابهما في العلاقة الزوجية .

... ان هذه العلاقة الابدية للزواج بواحدة بما لها من مآسى تترتب عليها في انتهاك الحرمة الانسانية .. موحى كذلك بالخشية والرغبة بالنسبة للجيل الناشئ الذي يعد نفسه للدخول في علاقة زوجية متبللة . ومن ثم بعد ما تفجرت العلاقة الجنسية بسبب الجو الذي خلفه انحراب العالمية الثانية بكل ما يكمن فيه من عوامل الفردية والانانية والاستقلال الاقتصادي للمرأة ... تساع كمبرر للمباشرة الجنسية المبكرة في سن الشباب مبدأ « التجربة

(١) يسمى المجتمع الانجليزي في الوقت الحاضر ، وهو المجتمع البروتستنتي الذي يبيع الطلاق لوجود احد هذين السببين ، الى تيسير امر الطلاق من جديد بالتوسع في مبادئ الطلاق وجعل القضاء يحكم بالفرقة بين الزوجين عند اتفاقهما على الطلاق او عند ادعاء الزوج او الزوجة فشل الزوجية .

وهذه المحاولة نضمنها تقرير لجنة برياسة قاضي احدى المحاكم العليا للطلاق وهو المسستر (Scarman) ، على نحو ما نشر بصحيفة (Sunday Telegraph) في عددها المؤرخ في ٦ نوفمبر سنة ١٩٦٦ تحت عنوان: (Divorce by Consent Recommended - Report Urges New Grounds)

الجنسية « كمقدمة لزواج أفضل ! وكلما اتسع مجالها كلما كان ذلك اذهل في مجال التجربة ! . واصبحت « البكارة » وصفا للبنت النى قصرت تجربتها الجنسية على شخص واحد سترتبط معه في علاقة زوجية فيما بعد . ولم يعد مدلولها : البعد عن أى اتصال جنسى سابق الى وقت الزفاف .

... بل قد تصبح « البكارة » بمعناها التقليدى سببا يرجع اليه كل من الزوجين عند الاخفاق في العلاقة الجنسية بينهما . وللتشدد في أسباب الطلاق عندئذ قد يدعو الزوج زوجته الى أن تباشر العلاقة الجنسية مع رجل آخر أو على الأقل لا يمانع في ذلك اذا طلبت هى منه كحل للتضرر في العشرة الزوجية من جانب المرأة ! وقضية الطلاق التى عرضت وقائعها احدى الصحف الانجليزية في شهر يونيو سنة ١٩٦٦ . تصور مدى الرجوع بالأخطاء في مباشرة الزوجية العلاقة الجنسية الى ما يسمى : بعدم التجربة الجنسية !

تحت هذا العنوان : (He Urged his Wife to take a lover)
كُتبت الصحيفة (١) :

« بعد أن تزوجت السيدة : (Janet Duvean Jollay) بوقت قصير ، وهى بانغة من العمر ثمانية عشر عاما . دعا زوجها ، وهو بحار سابق ، اعز صديق له الى منزل الزوجية ، وكان يسمى : (Alan) وطلب منه أن يعاشر زوجته معاشرة جنسية ، وفعل الصديق ما طلب منه ! . واستمر ن هذه العلاقة غير العادية مع الزوجة طيلة عدة شهور . يقول ذلك قاضى محكمة الطلاق (Norman Richards) .

« وكانت السيدة (Jollay) بكرا وقت زواجهما ، بينهما كان لزوجها خبرة غير عادية بالعلاقة الجنسية ! ، وهو (Michael Fredrick Jollay) الذى يبلغ من العمر تسعة وعشرين عاما . وقد ناقش الزوجان معا في المدة القصيرة نسبيا من زواجهما ، كما هو المنتظر « . . . أسرارهما ، والتجارب الجنسية قبل الزواج ! . »

« وادعت السيدة (Jollay) : أن زوجها نصحتها : بأنها يجب عليها أن تمكن نفسها من رجل آخر أو رجال آخرين ، كى يمكن أن تقارن بين جراته في المعاشرة الجنسية وخبرة الآخرين .

« . . . بينما كانت وجهة نظر الزوج عندما سئل : أن زوجته قد احست بأنها على غير وفاق معه في العلاقة الجنسية ، بسبب أنها لم تكن لها تجربة

(١) صحيفة The News of the World ١٢ يونيو سنة ١٩٦٦ .

جنسية سابقة مع رجال آخرين قبل زواجها . ومن أجل ذلك اقتنع بما رآته من أن يتركها تعاشر غيره من الرجال معاشرة جنسية ، كي تحصل على تجربة فيها .

« ... وقال القاضى . . مستمرا : ان أحدا من الزوجين من غير شك على حق فيما يدعى . ولكن الصعوبة فى الوقوف على الجانب الذى تستند اليه الحقيقة : أهو جانب الزوج أم جانب الزوجة ؟ وأنا أرى : أن الزوج ربما نسح زوجته بأنه قد ينال بعض الارتياح من معاشرة زوجته ! رجل آخر معاشره جنسية ، وأنها من جانبها لم تنفر من هذا النصح ، وفى المرحلة الأولى من الزواج يجوز أنها كانت خائفة .

« وصديق الزوج ، وهو (Alan) ، لم يزل يعاشر الزوجة معاشرة جنسية مع الموافقة التامة من قبل زوجها . . كما لم يزل الزوج بدعوته الى منزل الزوجية ، حتى فى الوقت الذى أصبح يغار منه فيه ، لأن الزوجة فى بعض النواحي كانت تؤثر انتباه الصديق ، دونه هو .

« . . انه واضح من أول الأمر — يستمر التقاضى فى التعليق — ان انجانب الجنسى فى الزواج أفسح الطريق لوضع غريب . . ويبدو اذا وصف الزوجان ، كما وصفتهم المحكمة ، بأنهما تجاوزا الوضع المألوف للجنس . . ان هذا الوصف أدنى مما ينبغى . فليس هناك شك فى أن الاثنين تمتعا كثيرا بالمعاشرة الجنسية تمتعا فيه تطرف .

« وصديق الزوج (Alan) اختفى من المسرح كحبيب للزوجة ، عندما سافرت مسز (Jollay) الى كينبا فى زيارة أختها . وهناك التقت بمسنر : (Henry Blossc-Lynch) وارتكبت معه جريمة الزنا وانفقت معه على الزواج به .

« وبعدما عادت الى انجلترا ذهبت الى محاميتها وعرفت منه لأول مرة : ان مباشرة العلاقة الجنسية التى يقوم بها زوجها معها والتى يصفها بأنها طبيعية . . لم تكن جريمة فحسب ، بل هى تصرفات لا يجوز قانونا لزوج ان يصر عليها اطلاقا .

« ومن أجل ذلك التمس مسز (Jollay) الطلاق على أساس : ان زوجها يسئ معاملة من جانب ، وأن مباشرته للعلاقة الجنسية غير طبيعية من جانب آخر ، بينما التمس الزوج الطلاق منها على أساس : أنها ارتكبت جريمة الزنا ، كما يفصح الاعتراف الرسمى الذى تقدمت به الزوجة الى المحكمة .

« وقد حكم القاضي للزوجة بالطلاق بناء على سوء معاملة زوجها إياها .
أما اقترافها لجريمة الزنا فقد رأى القاضي : أن سلوكها كان على الأقل تحت
تشجيع الزوج إياها بالسماح لها بالعلاقة الجنسية مع رجل آخر » .

... ولشيوع الاتصال الجنسي غير المشروع في سن المراهقة بدعوى
نحصيل التجربة الجنسية قبل الزواج أو بدعوى الحاجة الغريزية . . نزل
تلماء المعالجة النفسية مجال التبرير النظري لهذا الأمر الذي أصبح عرفاً
واسع النطاق . فأحد هؤلاء ، وهو الدكتور (Eustace Chesser) يقول (١) :

« انه سيكون مثاليا ، اذا استطعنا أن نقول للبنت : انظري هنا ! . ان
المباشرة الجنسية امر محبوب ! سواء اكنت في علاقة زوجية أم في غير علاقة
زوجية ! ولكن لا تتركى الشاب يحصل منك على هذا الأمر بدون رغبة منك ،
أو عن طريق الاستغلال لاي سبب من الأسباب .

« ولا تخاطري بالحمل ، لأن الثمن عندئذ مزعج عاطفياً و...أديا .

« ودع عنك ما يسمى بوصمة العار !

دع عنك ما يسمى بالعلاقة غير الشرعية !

دع عنك ما يقال عن الطفل غير الشرعى !

دع الدولة تساعد البنت التى وجدت نفسها حاملاً !

دعنا نحن نعلم البنت الطرق الفنية لمنع الحمل !

وبعد ذلك نجد أن المشكلة قد تقلصت ! .

« ومن تافه الأمور أن يقال : أن ذلك سيزيد في السماح لامتداد موجة
الجنس الطاغية ! . اننا سنشعر الشباب بالمعنى العظيم للمسئولية . وبعد
بدة فإن البنات وكذلك الغلمان سيباشرون الاتصال الجنسي عندما يحتاجون
إليه ، على العكس مما عليه الوضع الآن ، وهو : أن بعض من يحتاج الى
الاتصال الجنسي قد لا يتمكن منه ، بينما انذى لا يحتاجه ، أو لا يرغب فيه
قد يؤديه » .

... وهكذا اتسع نطاق تبرير الاتصال الجنسي في سن المراهقة تلبية
لنداء الغريزة وحاجتها وحدها . . وليس للتجربة قبل الزواج . وهكذا يؤثر
الجانب الحيوانى فيه على الجانب الانسانى المثل فى سلوكه الأخلاقى

(١) صحيفة The News of the World عدد ١٢ يونيو سنة ١٩٦٦ تحت
عنوان : (You can't go up on Locking Daughters)

والاجتماعى . ولذا يجب أن يسقط من الحساب كل التقاليد التى تكونت على أساس من الشرعية وعدم الشرعية ، وعلى المسموح به وغير المسموح به فى صلة المرأة بالرجل .

ولضغط مشكلة الأم فى غير علاقة زوجية ، وضغط مشكلة الطفولة من غير آباء هم أزواج ، وضغط مشكلة الطلاق بسبب جريمة الزنا . . . لشيوع ذلك وعظم حجمه . . . اعتبرت المجتمعات الصناعية المتطورة كمجتمع السويد . الأم غير المتزوجة كالأم المتزوجة ، والطفل من غير أب هو زوج ، كالطفل من أب هو زوج ، فى وجوب الرعاية وفى كافة الحقوق المدنية . .

. . . كما اعتبرت بعض مجتمعات أخرى منطوية أيضا . كمجتمع الدانيمارك ، جريمة الزنا ليست سببا كافيا فى الطلاق .

فنشرت صحيفه « نيوز أوف دى ورلد » تحت عنوان (١) :

« بلد الحب . . والمآسى » (Land of Love and Tears) :

« هذه الصور — جملة من صور بشرتها الجريدة لأمهات غير متزوجات حاملات الأطفال ، وصور أخرى توضح سلوك المراهقين والمراهقات — من بلد الازدهار غير العادى : جو صحى — ومشكلة اجتماعية منفاة .

« هذا البلد هو الدانيمارك ، جنة المراهقين ، التى أدت ساعات الصيف الطويل من الفراغ ، والموقف المتسامح ازاء الحرية الجنسية . . الى حالة مخيفة تكشف فى سلسلة التقارير ، واذهلت الأمة .

« تقارير تعلن : أن فتيات الدانيمارك اللاتى لفحنهن الشمس ، وغلمانها الجملاء هم بين اكبر المنحرفين أخلاقيا فى أوروبا .

« هنا تقرير دانيماركى يشبه تقرير «كينزى» يوضح أن : ١٩٨٦ / من النساء اللاتى استفتين لديهن تجارب جنسية سابقة على الزواج .

« وأن متعه المراهقات التى خلت من كل حيلة تنهى فى تزايد مستمر بمآسى قاسية ، وبجرائم متكررة .

« وفى سنة ١٩٦٢ أعلنت الاحصائية الرسمية أن بين كل اثنى عشر طفلا من الأولاد الدانيماركيين طفلا واحدا غير شرعى ، وأظهرت التقارير حالات من الأمراض السرية التناسلية بين المراهقين من سن ١٢ — ١٥ .

(١) فى عدد الأحد ١٨ يونيو سنة ١٩٦٥ .

« والأطباء الدانماركيون يدعون : أنه مع الحرية الجنسية يسير جنباً إلى جنب . . . جهل مفزع بالوسائل المضادة لمنع الحمل ، وأيضا قليل من موقف ، السويديين تجاه : « عدم الشرعية » في العلاقات الجنسية .

« واحد التقارير كشف عن : نسبة ١٤ ٪ فقط من النساء اللاتي استغنين في الدانيمارك يعرفن شيئاً ما عن : منع الحمل .

« والآن يطالب هؤلاء الأطباء بأنه يجب أن يسمح لهم : بوصف حبوب منع الحمل للبنات في سن ١٤ ، ١٥ سنة .

« والحكومة الدانيماركية نحاول أيضا أن تصنع ما يخفف الحياة على الأعداد المتزايدة من الأمهات اللاتي لم يدخلن بعد في علاقة زوجية مشروعة .

« وفي بيت واحد يمكن أن تقيم مائة وأربع وأربعون (١٤٤) منهن مع أطفالهن ، لمدة سنتين باجرة مخفضة ، مع توفر وسائل الحضانة .

« والنظام — بالدانيمارك — لا يقارن بمنيله في السويد . فهناك لا يوجد فرق في الاعتبار بين أم ولدت طفلها من زواج شرعي ، وأخرى أنت به في الحياة من مباشرة جنسية غير مشروعة .

« وزيادة على ذلك : رعاية الأطفال غير الشرعيين في الدانيمارك ليست بالمجان . والدولة على استعداد لرعاية الأمهات مع أطفالهن غير الشرعيين إلى سن دخول المدارس .

« ولكن الرعاية في السويد اجبارية : ففيها نسبة الولادة غير الشرعية إلى الولادة الشرعية أعلى نسبة في العالم ، وهي : واحد إلى تسعة .

« ونسبة الولادة للطفل غير الشرعي في إنجلترا وويلز واحد إلى خمسة عشره »

... وربما لولا تقدم العلم الحديث في وسائل الوقاية من الحمل لكانت نسبة الطفولة غير الشرعية أعلى فيها بكثير عما هي عليه الآن .

... ولولا تدخل الكنيسة مباشرة ، أو عن طريق الدولة ، في أن يمنع الأطباء وصف الحبوب المضادة للحمل لمن هن في سن المراهقة ، أقل من خمسة عشر عاما ، لما برزت مشكلة الطفولة غير الشرعية بين المراهقات الصغيرات على هذا النحو ، بل ربما ظهرت أقل من ذلك ، وهذا يدل على أنه لولا اتقاء النساء فوق الخامسة عشرة من عمرهن بحبوب الوقاية من الحمل ، وكذا انقضاء بعض الرجال المنزوجين بتعاطي الحبوب الواقية من الحمل للذكور ، لارتفعت نسبة الطفولة غير الشرعية بين الرشيديات . ارتفاعا كبيرا في الاحصاءات والتقارير الرسمية .

فعدم ارتفاع نسبة الطفولة غير الشرعية بين الرشيدات لا يدل على عدم وجود علاقات جنسية غير مشروعة بينهن ، أو على وجود حد أدنى منها فحسب ، للسبب المتقدم ، فانتشار الزنا أمر واضح وتشريع بعض الحكومات — كحكومة الدانيمارك — حذف جريمة الزنا من الأسباب التي يقوم عليها الطلاق من جانب الرجل أو من جانب المرأة ، يدل على هذا الانتشار . إذ لو أخذ به في الطلاق لكثرت وشيوعه ، لكانت الطامة الكبرى عندئذ على المجتمع ، لما يترتب عليه من سبب تفكك الأسرة ، والخلاف حول حضانة الولد .

● ان نعدد الزوجات في الاسلام لا يتمحض مع ذلك لمساواة حيوانية الرجل في العلاقات الجنسية . وانما افترض هذا السبب هنا : لأنه أدنى الأسباب درجة في الاعتبار وأكثرها مأخذا في العلاقات الانسانية والأسرية . ومع ذلك فتعدد الزوجات خير كبر عما يقارن به من التزام الزواج بواحدة في حياة المجتمع الغربى وما يترتب عليه في الأسرة والمجتمع معا .

... ان نعدد الزوجات قد يكون لسبب انساني : كمرض الزوجة مرضا مزمنًا ، أو عقمها عقمًا لا تبرأ منه ، وفي كلتا الحالتين تقبل مشاركة امرأة أخرى في زوجها ، وتؤثر وضع المشاركة على الطلاق .

وعندئذ ليس هناك وجه للمقارنة بينه وبين تعدد الصديقات في نظام الزوجة الواحدة .

● على أنه من جهة أخرى : فان المرأة الجديدة ، كالمرأة القديمة المتقدمة عليها في العلاقة الزوجية ، لها حرية ومشية في انمام عقد الزواج ، مع أخرى ، أو في البقاء معها . فهي غير مضطرة وغير مكرهة للدخول في الزيجة القائمة . . . ولذلك هي غير مضطرة ولا مكرهة في الاستمرار فيها .

واذا كانت المرأة فيما مضى كانت تضار بالبعد عن الرجل اذا انفصلت عنه ، لتبعيتها الاقتصادية له ، فانها الآن ، وقد توفر لها الاستقلال الاقتصادي . . بعيدة عن الضرر وبعيدة عن الهزات .

* * *

والآن بعد هذا التوضيح ، فان المرأة :

لها حرية الدخول في الزواج ، بحكم الاسلام ،

... ولها حرية الاستمرار فيه ، بحكم الاسلام ،

... ولها حرية انهاءه والخروج منه عندما تتضرر ، بحكم الاسلام ،

... ولها استقلالها الاقتصادي ، بحكم ظروف المجتمع المعاصر ،

ولاستقلالها بالتصرف فيما تملك في نظر الاسلام ،

... ولها اطمئنان نفسها في كون الزوج يتحمل المسؤولية المباشرة
والعلنية لولدها بحكم الاسلام .

فأى شيء تريده المرأة بعد ذلك ، سوى ان تلبي ضغط أنانيتها عليها في
الاستقلال بالرجل والتفرد به ، وعدم اطلاق سراحه ، مهما أصابه من اضرار؟

... ان المرأة تريد :

زواجا كاثوليكيًا ، لا انفصام فيه طول الحياة ،

وعفة ملائكية في زوجها ،

وطاعة مملوكية من جانبه ،

... ومع ذلك تريد أيضا فيه :

رجولة متعددة الجوانب ،

وحسن قيادة ، وحسن رأى في حزم وفي غير تردد ،

وطموحا يقتحم به العقبات والصعوبات في الحياة عند المنافسة فيها .

هل يتم هذا وذاك في زوج ؟

انه امل اكثر منه حقيقة ، اذ له طبيعة الانسان على هذه الأرض ، وله
ورانة الخصائص البشرية من ابيه آدم الذي سبقه في الوجود وطرده ربه من
الجنة ، حيث غوى . وما كانت غواية آدم الا بسبب البطن ، والفرج ...
وبسبب حيوانيته .

... ان المرأة تمثل الجانب الرئيسى النافذ في متع هذه الحياة ، وانها
بما طبعت عليه من فتنة واغراء تحمل الرجل على الخطأ ، ان اخطأ في سلوكه
معها ، وتدفعه الى الاضرار بنظيرتها ان اصاب هذه النظيرة منه ضرر .

ولم تكن فتنها مصطنعة . انها خاصة طبيعية فيها ، ولم يكن اغراؤها
عن عمد وقصد ... بل انه غير متكلف وغير مقصود لديها ، ولو لم تكن لها
فتنة ، ولو لم يكن لها اغراء ... لما كانت امرأة ، ولم يكن عنصر الانوثة
متوفرا فيها .

ومن أجل ان فتنها واغرائها من طبيعتها لم يرد الاسلام لها أن تخرج في
تبرجها الى نحو يزيد في اثاره الرجل ، ويزيد في افتتانه والوقوف في الحياة
عندها ، ويجعل أمر سعيه في هذه الحياة للحصول عليها فقط .. وهو الأمر
الذي كانت عليه المرأة في الجاهلية ، وتكون عليه كذلك في المجتمع الحضارى

يوم ترفع القيود الأخلاقية ويترك العنان والحرية في ممارسة العلاقة الجنسية
تأخذ طرقها المتنوعة .

فنداء القرآن لزوجات الرسول صلى الله عليه وسلم — وهو نداء
للمؤمنات جميعهن — يقول :

« وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى » (١)

وتبرج الجاهلية الأولى — وهو أمر يعود في أي مجتمع انساني عندما
يضعف الحافز الخلقى أو ينلاشى — هو مبالغة المراد في إبراز مفاتيها ، بما
يضاعف التأثير على الرجل ، ويدعوه الى تركيز الانتباه عليها وحدها .

والاسلام أيضا لأنه يعلم أن طبيعة المراه ، كائناتى ، تنطوى على الفتنة
والاغراء لم يمنعها من رعاية هذه انطبعة لنظل ذات فتنة واغراء لذاتها ،
وذلك بأن لا تهمل هذه الطبيعة وتتركها غير معنتى بها ، فنحجب خلق الله
ونفطرته فيها ، وبذلك تضعف صلنها بالرجل . وتزين المراه يراه الاسلام لذلك
مدققا مع خصائص طبيعتها .

ولكنه يكره منها فقط أن تخرج بزبنتها عن الهدف المرسوم في علاقة
الزجل بالمراه ، وهو المحافظة على زوجها في علاقتها به واطمئنان نفسه
بالسكون اليها ، ونتجاوز بهذه الزبنة رجلها الى آخرين غيره . وعندئذ تدخل
في نطاق التهافت على الرجل أي رجل ، كما تجعل من حياة الرجل على العموم
حياة تجمد فيها حركته ازاء المراه وحدها ، وليست حياة حركة ونشاط في
السعى من أجل البناء في الأسره والمجمع ، ومن أجل الرسالة الكبرى له ،
وهي رسالة نصره الحق على الباطل ، وتحقيق السلام ومنع الاعتداء .
وفي سورة النور . تحديد لوضع العلاقة بين الرجل والمراه كما يجب
بحيث لا نخرج عن نطاق الطبيعة البشرية لايهما ، وعمالهما من خصائص ،
يعول القرآن الكريم :

« قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ، ويحفظوا فروجهم ، ذلك أزكى
لهم ، ان الله خبير بما يصنعون . وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ،
ويحفظن فروجهن ، ولا يبدین زینتهن الا ما ظهر منها ، وليضربن بخمرهن على
جيوههن ، ولا يبدین زینتهن الا لبعولتهن ... » (٢)

« ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ، وتوبوا الى الله
جميعا أيها المؤمنون لعلكم تفلحون » (٣)

(٢) النور : ٣٠ ، ٣١

(١) الأحزاب : ٣٣

(٣) النور : ٣١

وفي الفقرة الأخيرة من الآية يطلب القرآن التوبة من المؤمنين على ما كان منهم في الجاهلية أو في الإسلام قبل نزول هذه الآيات : سواء من جانب المرأة في التبرج ، أم من جانب الرجل في التركيز بنظرته على مفانن المرأة . والتوبة هي أخذ النفس أخذا قويا بعدم الرجوع الى ما كان ، ومعاودة ما وقع من تصرف وسلوك لم يعد مقبولا .

واذن هناك امران : يختلف بعضهما عن بعض فيما تقوم به المرأة ازاء طبيعتها لاستمرار اغراء الرجل بها ، وهما :

التبرج ، والزينة .

والتبرج هو قيام المرأة بعرض ما في طبيعتها من فتنة واغراء على الغير . ولا يقال : انها عرضت فتنتها واغراءها على الغير الا اذا خرجت من بيتها أولا . فالمفروض — من وجهة نظر الاسلام — انه لا يدخل البيت الا من يستأنس به : « يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها ، ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون » (١) .

ولا يستأنس بانسان ما الا اذا كان على الاقل عديم الضرر لأهل البيت او . . . الا اذا كان محافظا على قوة علاقة الزوجية ببعضهما ببعض في الوقت نفسه .

... واذن خروج المرأة من البيت مقدمة طبيعية وضرورية لتحقيق معنى التبرج .

ولا يقال كذلك : انها عرضت فتنتها — مع خروجها من البيت — الا اذا بالغت في زينتها ، وخرجت بهذه الزينة عن المغزى المستهدف منها وهو المحافظة على علاقة الزوج بها في رضا وارتياح نفس .

وهنا : ركنان اساسيان في تكوين حقيقة التبرج :

خروج المرأة من البيت ،

وخروجها في زينتها عن المقصود من هذه الزينة .

... ولذا سبق نهى انقرآن عن التبرج في الآيات السابقة . . . الامر بالسكون في البيت في قوله « وقرن في بيوتكن » تأسيسا على انه لا يتحقق معنى التبرج ، وهو عرض المرأة لما فيه من فتنة واغراء ، الا بالخروج من البيت أولا ، بالاضافة الى المبالغة في الزينة .

(١) النور : ٢٧

ومن هنا : قرار المرأة وسكونها في البيت ليس مطلوباً في ذاته للإسلام .
إنما هو مطلوب له كمقدمة تحول دون التبرج المنهى عنه :

فإذا خرجت المرأة من البيت ، دون أن تعرض أغراء طبيعتها ، لقضاء
حوائجها ، أو للعمل من أجل لقمة العيش والمشاركة في بقاء الأسرة قوية
متناسكة ، فلا حرج عليها في ذلك . بل قد يتعين عليها خروجها من المنزل
عند الدفاع عن الوطن ، أو إذا اقتضت ضرورة الحياة لنفسها أو لأسرتها
خروجها منه . .

أما الزينة فليس هناك مبغض فيها إلا ما يصل بها إلى درجة التبرج .
والتبرج عرض ما في طبيعة المرأة من فتنة وأغراء على الغير . ولذا : الكشف
عن مفاتن الجسم وأماكن الإثارة فيه ، أو إبراز الزينة بالتجسيم مثلاً حتى
تبلغ مبلغ الكشف عن مفاتن الجسم وأماكن الإثارة فيه . . نعمادل التبرج
بالمعنى السابق . الزينة عندئذ من أجل ذلك يعتبرها الإسلام خروجاً عن
الطبيعة البشرية وخصائصها . إذ هذه الطبيعة فيها ما يكفي لالتقاء الرجل
بالمرأة . . في طبيعة المرأة ما يكفي لجذب الرجل . . وفي طبيعة الرجل ما يكفي
للاقبال على المرأة . والمطلوب منهما فقط أن يبتعيا على ما في طبيعتهما من
خصائص ، بالعناية بهذه الطبيعة ، وعدم الإهمال في شأنهما ، ومن هنا كانت
الزينة مطلوبة للمرأة ، لأن من شأنها أن تبقى على هذه الخصائص ، في
الجذب والانجذاب معا . .

وفي الحديث المروي عن ميمونة بنت سعد ، عن النبي صلى الله عليه
وسلم : « مثل الرافلة في الزينة — البالغة فيها — في غير أهلها ، كمثل ظلمة
يوم القيامة لا نور لها » .

... ما يصور أثر المبالغة في الزينة على حياة الرجل والمرأة معا .
وليس هو أثر عدم الاهتمام وعدم النفع فقط . وإنما أثر الضلال والتخبط في
وقت انتهت فيه التجربة ، ولم يعد هناك متسع آخر لتصحيح خطأ أو
استئناف اتجاه مثمر .

فنتائج التبرج والمبالغة في إبراز المرأة لمفاتها ، وكشفها عما يزيد في
الأغراء من جسمها على المجتمع ، هي نتائج لمرض اجتماعي لا يبرأ منه المجتمع
إلا بإقامته من جديد على : ما يحفظ الوضع الطبيعي بين الرجل والمرأة في
علاقتهم . . ومن هنا كان وضع الجاهلية مقدمة لقيام المجتمع الإسلامي وهو
قائمة كذلك في أي مجتمع له طابع الجاهلية في حيوانيته . . لمجتمع انساني
آخر سيعقبه حتماً . .

* * *

ربما يقال : اذا كان الجانب الحيوانى فى طبيعة الانسان ، ذكبرا أو أنثى هو الجانب الأقوى فى هذه الطبيعة ، ومن أجل ذلك أقر الاسلام للرجل مبدأ تعدد الزوجات فى الزواج الى أربع . فلم لا يقر ذلك أيضا بالنسبة للمرأة ، وهى طبيعة حيوانية انسانية كذلك ؟ .. أى لم لا يقر تعدد الأزواج للمرأة الواحدة الى أربعة كذلك ؟.

... وقد يقال أيضا : ان المرأة أولى بتعدد الأزواج من الرجل بتعدد الزوجات ، لما ينطوى عليها طبيعتها من الجاذبية والاعراض للرجل !.. فبجكم الطبيعة البشرية يتزاحم الرجال عليها ، ومن ثم قصر زواجها على رجل واحد لا يلائم خصائص الطبيعة البشرية حينئذ !!

● ان الرجل الذى يجمع أكثر من واحدة الى أربع فى زيجة واحدة يتحمل مسئولية كل واحدة منهن على استقلال ، ويتحمل مسئولية من يأتى منها من أولاد فى غير شبهة أو اختلاط .

من يتحمل مسئولية الرجال الأربعة مثلا لزوجة واحدة : هى الزوجة نفسها ، أو واحد من الأزواج ؟ وإيهم ؟ أم الأزواج جميعا مسئولون مسئولية مشتركة متضامنة عن المرأة ؟

● ان الرجل الذى يجمع أكثر من واحدة الى أربع فى زيجة واحدة يتحمل مسئولية الأولاد منهن جميعهن ، وإليه أيضا ينتسبون مهما كثر ، أو قل عددهم .

من يتحمل مسئولية الأولاد من الرجال الأربعة مثلا من زوجة واحدة لهم؟ وإلى أى منهم ينتسب الأولاد ؟ الواحد منهم أم لهم جميعا ؟

● تستطيع الزوجة الواحدة لأربعة رجال مثلا فى زيجة واحدة أن نعيشهم الأربعة معاشرة جنسية بصفة مستمرة ، وفى غير انقطاع ، وبما لها من وقت حيض ونفاس ، وبما تقوم به من ارضاع ورعاية للأولاد ؟

أستطيع ذلك وهى مقبلة بنفس رغبة ؟ أم أن ذلك هو الفناء الجبلى لها ؟ .. أم أن ذلك هو سبيل الهرب من الحياة على الأقل ؟

وان بعضا آخر من اناث الحيوان من الفصيلة الكلابية — يعيد المواقعة مصيلته أن يعيد أو يرغب فى المواقعة مرة أخرى ، الا اذا لم تثمر المواقعة فى المرة الأولى . وليس ذلك عن تنظيم ، أو عفة .. انها هى خصيصة الطبيعة للأنثى .

وان بعضا آخر من اناث الحيوان من الفصيلة الكلابية — يعيد المواقعة مرات مع عدد من الذكور فى الفصيلة نفسها ، الى أن يتم اللقاح ، وتثمر

المواقعة ، وعندئذ تمسك الأنثى عنها الى وقت الوضع ، ثم نسنأف من جديد .. وهكذا ..

ولم يكن هناك من غضاضة في نعدد مواقعة ذكور الكلاب العديدة لأنثى من فصيلتهم . لأنه ليس هناك مجتمع للكلاب ونظام لهذا المجتمع ، يشتركون في اقامته والمحافظة على بقائه ، تمكينا له من أداء رسالة خاصة به ؟

ان طبيعة الانوثة في المرأة نفسها تنكر تعدد الأزواج لها ، وتأبى هذا التعدد لعوامل صحية ونفسية . وان طبيعة المجتمع السليم ينكر أيضا تعدد الأزواج للمرأة في زيجة واحدة ، لأن ذلك يتنافى مع المسؤولية الفردية في بناء الأسرة ورعاية أفرادها .. ولأنه يتنافى أيضا مع وضع العلاقات المطمئنة بين الأفراد . وهى علاقات المحبة وتجنب الشحناء والخصومة .

ان العاهر لا تمكن الرجال منها حبا في المعاشرة الجنسية وفي رضا نفسى ، وانما هى مكرهة من أجل زلة لا تستطيع تجاوزها أو من أجل لقمة العيش . انها في واقع الأمر نستهلك حيائها وحيويتها بجانب استهلاكها انسانياتها وشعورها بالمساواة في المجتمع . انها لا تعيش الا في صورة انسان ، وانها اذ تضحك تبكى .. انها بائسة يائسة . وذلك كله من أجل العديد من الرجال معها ..

وليس هناك في التطبيق العملى في حياة المجتمعات وراء نظام الزوجة الواحدة وتعدد الصديقات اللامحدود كما هو الوضع في المجتمعات الغربية من جانب ، ونظام اباحة تعدد الزوجات الى اربع في زيجة واحدة لزوج واحد على نحو ما يتيح الاسلام للمسلمين من جانب آخر ، وافترض تعدد الأزواج لامرأة واحدة في زيجة واحدة من جانب ثالث ، الا شيوعية المرأة .

وقد قال بشيوعية المرأة « مزدك » في الامبراطورية الفارسية القديمة ، وقال بها « كامبنيلا » (١) ، الأب الدومينكانى في القرن السابع عشر في المجتمع الأوروبي .

ومذهب كامبنيلا يقوم على الشيوعية في كل شيء : فيطلب الغاء الملكية

(١) هو Thomas Campaneller (عاش بين ١٥٦٨-١٦٣٩) - فيلسوف ايطالى من (Campania) ومن «آباء الدومينكان الاقوياء» ومذهبه الفلسفى : الاشتراكية « الشيوعية » الدينية . واتهم من الكنيسة بابتداع في الدين ، واضطهد من أجل ذلك ، وأودع السجن . وفي كتابه : « دولة الشمس » الذى كتبه سنة ١٦٠٢ رسم ملامح الدولة الشيوعية ، يحكم فيها المساواة والفلسفة ، ويرأسها أب من آباء الدين المنالين !!

الخاصة : والغاء التجارة ، ونوزيع السلع الاستهلاكية على الأفراد ، كإبائها
يطلب الغاء الزواج ، وشييع المرأة في الاستمتاع بها بين الرجال ، وأن تتكفل
الدولة بتربية الأطفال . قال بذلك كله الأب الراهب !.

هل للرهبنة والحرمان من المرأة ، ومن كثير من متاع هذه الحياة في نظام
رهبنة هذا الأب الدومينيكانى ، تأثير على « كامبنيلا » في تفكيره ؟

هل أراد « كامبنيلا » أن يكون ثائرا على الكنيسة — بعد حركات الإصلاح
الدينى ، وبزوغ النهضة الأوروبية . . نهضة العلوم الطبيعية ، والرياضية —
اكتثر من ثورة العلماء عليها ؟.

هل يتحقق نظام شيوعية المرأة في مجتمع انسانى يوما ما ؟

هل تصبح المرأة موضع استمتاع مشترك لكل رجل يقبل عذيتها وان لم
يقبله ويسألها وان لم تجبه ، ويحبها وان كرهته ، وينال منها وان لم تستطع
أن تعطيه ؟ .

اتكون حرة مختارة يومئذ ؟

اتكون لها طبيعة الانسان الكريم ؟

اتكون هناك سعادة في المجتمع ، أم يكون المجتمع وقتئذ كقطيع الحيوان
لا راعى له ، لأنه لا انسان فيه يومئذ ؟

... فض العلاقة الزوجية :

في مجتمع العرب قبل الاسلام كانت هناك عدة صور لفرقة الرجل
والمرأة ، ولفصم العلاقة القائمة بينهما في زوجية ، على نحو ما كان شائعا
برمذاك .

وكل صور الفرقة التى كانت قائمة حينئذ تنطوى على تعسف بالنسبة
للمرأة وعلى اضرار بها ، وإمتهان لكرامتها ، وتضاد لطبيعتها البشرية :

● كان هناك الطلاق بلفظه (١) ومعه فرصة المراجعة فيه ، على نحو
ما جاء في رواية الترمذى عن عروة ، عن عائشة :

« كان الناس والرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها . وهى امرأته . إذا
ارتجعها وهى فى العدة ، وان طلقها مائة مرة . . حتى قال رجل لامرأته : « والله

(١) قال امام الحرمين : الطلاق لفظ جاهلى ، ورد الشرع بتقريره .

لا اطلقك فتبينى منى ، ولا آويك أبدا » ، قالت : كيف ؟ قال : اطلقك . فكلما همت عدتك أن تنقضى راجعتك .

« فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها . فسكنت عائشة حتى جاء النبي صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته :

« فسكنت حتى نزل القرآن : « الطلاق مرتان ، فامسك بمعروف ، أو تسريح بإحسان » (١) .

« قالت عائشة : فاستأنف الناس الطلاق مستقبلا ، من كان طلق ومن لم يكن طلق » .

والتعسف فيها كان معروفا في الجاهلية من طلاق ومراجعة فيه باد بما شرحه هذا الأعرابي ردا على سؤال زوجته : فيمكن مع الطلاق المتكرر والمراجعة المتكررة في غير حد وعدد ، أن يمسك الرجل زوجته ويقصد الاضرار بها إلى الأبد . ويمكن مع هذا التحايل المستمر أن يظيل أساءة عثرتها . وربما يلجئها بذلك الى أن تغتدى حريتها بمالها ، وتطلب الخلع منه نظير مال قد يكون أكثر مما مهرها به يوم عقد زواجه عليها .

وربما في تعسفه معها ، وفي اساءته المعاشرة معها يبغي الحصول على لذة الألم . وهي لذة يحصلها بعض الشواذ من الناس ذكورا أو اثنا ، بسبب ثالم الآخرين واحساسهم بالأذى المادى . الى غير ذلك من الأسباب والأهداف .

ولكن يعمز أن تكون لذة الألم هي السبب ، ويغلب أن يكون المال والرغبة في تحصيله هو الدافع الى ذلك .

● وكان هناك انخلع بلفظه أيضا . والخلع لا ينم الا ببطل يحصل عليه الزوج من زوجته المخلعة . وقد كان منه نومان :

النوع الأول كان يقع تحت تأثير الرجل :

(أ) كان اذا تزوج امرأة ، ولم تكن من حاجته حبسها مع سوء العشرة والقهر ، وضيق عليها لتغدى منه بمالها ونخلع !

(ب) وكان اذا تزوج امرأة جديدة بهت التي نحتة ورمها بفاحشة ، حتى يلجئها الى الافتداء ، بما أعطاها في المهر ، أو بأزيد منه ليصرفه في تزوج الجديدة !

(١) البقرة : ٢٢٩

والنوع الثانى من الخلع كان يقع تحت تأثير تصرف الزوجة ، أو رغبتها فى الانفصال من الزوج : فكانت تأتى بفعل قبيح وواضح من النشوز ، أو شكاسة الخلق ، واىذاء الزوج أو أهله بالبذاء والسلطة .

ولا شك أن النوع الاول منه كان ينطوى على تعسف الاستغلال ، ونقص المروءة الانسانية ، وتجاهل كرامة المرأة . اذ تصبح عندئذ لا فرق بينها وبين أمة رقيقة له ، يملكها ويكاتبها على مال ، ان هى أتت به اعتقها ، والا بقيت فى الرق ، لا ترى ضوء الحرية يوما ما !

● وكان هناك الظهار ، وكان هناك الايلاء ايضا . وهما صورتان من صور الفرقة فى الجاهلية ايضا قبل الاسلام . ولكن لم تكن فرقة من كل وجه ، بل لتبقى الزوجة معلقة : لا هى ذات زوج ، ولا هى خلية تنكح غيره وتتزوج . والظهار هو أن يقول الرجل لزوجته : انت على كظهر امى ، فتحرم عليه فى المعاشرة الجنسية ثم لا انفكك عن التحريم وعن الزوج معا طول الدهر . والايلاء هو أن يحلف الزوج : أن لا يقرب زوجته ، فيمتنع عن معاشرتها معاشرة جنسية ، الى امد غير محدود . وبذلك لا يريد لها ، كما لا يجب ان يتزوجها غيره ، قصدا الى مضارتها ، وقد يمتد وضعها معه على هذا النحو ، سنة وسنتين وأكثر .

وكلا النوعين من الفرقة — الظهار ، والايلاء — يشبه ما يسمى الآن بـ « الانفصال الجسمانى » فى المجتمع المعاصر من بعض الوجوه : فلا هى روجة .. ولا هى خلية .. وانما معلقة « بين بين »

والتعسف فى الظهار والايلاء واضح . لأن الأمر استهدف اىذاء المرأة ومضارتها : بترك معاشرتها معاشرة جنسية ، وبعدم اخلاء شأنها لتتزوج رجلا آخر غير زوجها .

والمضادة فيهما للطبيعة البشرية واضحة ، والتحكم فى مصير المرأة وحريتها عن طريق أى منهما — الظهار أو الايلاء — اوضح .

والانفصال الجسمانى فى المجتمع الحضارى المعاصر ، وهو صورة قريبة منهما ، دفع المرأة والرجل على السواء ، ويدفعهما الى ارتكاب جريمة الزنا ، والى جعل هذه الجريمة أساسا لعلاقة مستمرة بين الرجل والمرأة .

... كما دفع الى مشكلة الطفولة غير الشرعية وسرعة نموها وتزايدها ، بحيث أوصل عظم حجمها وعمق مآسيها الى تقبل المجتمعات المعاصرة — كالمجتمع السويدي مثلا — الطفل غير الشرعى ومساواته بالطفل الشرعى ، ثم الى محاولة بعض المجتمعات الأخرى كمجتمع الدانيمارك . . الغاء اعتبار

الزنا جريمة شخصية أو اجتماعية ، يترتب عليها الحكم بانطلاق ان رفع الأمر الى القضاء .

وما يرتكبه الرجل والمرأة بسبب الانفصال الجسمي هو مساوقة للطبيعة البشرية في ندائها نحو متعة « الجنس » وبحطيم القيود غير الطبيعية التي تحول دون مسايرة الطبيعة الانسانية لخصائصها . وهى القيود التي يفرضها نظام « الانفصال الجسماني » في مجتمع اليوم ، والذي يشبه الى حد كبير ما كان عليه الوضع بالأمس في الجاهلية ، قبل الاسلام من صورنى : الظهار ، والايلاء .

هل كان يقصد من الظهار والايلاء في الجاهلية اىذاء المرأة والاضرار بها لذات الايذاء والاضرار ؟

... أم كان يقصد منها حمل المرأة على الافتداء ، والاختلاع بمال تقدمه للزوج ، ان لم يكن أكثر من المهر ، فلا أقل من أن يكون مساويا له ؟
وأغلب الظن أن المضارة من الرجل للمرأة في المجتمع الجاهلى لم تكن ذاتها هدفا أساسيا من أساعته معاشره الزوجة ، وارتكاب سبيل الظهار ، أو الايلاء لتحقيق ذلك .

وأغلب الظن كذلك : أن الظهار والايلاء كانتا وسيلتين مقنعتين ، للافتداء بالمال . ويشبهان عندئذ : عضل المرأة الى طلاقا رجعيا وبلغت أجل العدة التي يصير أمرها بعدها الى : « بينونة » صغرى ، أو كبرى ، فيمسكها ذمرا أو وعدوانا ، أو يمنعها من أن تنزوج غيره اذا تراضت معه (مع هذا الغير) بالمعروف .

وكان الخلع كان هدفا ذاتيا للرجل ، يحمل عن طريقه امراته على : الاحتلاع والافتداء بالمال أكثر من المهر أو مساويا له .

وكان الطابع العام للمجتمع الجاهلى قبل الاسلام فى علاقة الرجل بالمرأة واحدا : سواء عند قيام الزوجية ، أو عند محاولة انهاء عقدها والفرقة بين الزوجين .

... كان هذا الطابع هو : استغلال المراه اقتصاديا . على معنى : أن ما اصابها من مال يحاول الرجل أن يحصل عليه ، أيا كان مصدره مهرا أو ارثا . وقد كان المهر ، والارث هما مصدرا مال المرأة اذ ذاك ،

١ — ... فكان الأب يحصل على مهر ابنته . بدلا منها ،

٢ — ... وكان قريب الزوج بعد وفاته يسولى على زوجته :

ليتزوجها هو من أجل ارثها من زوجها المتوفى

أو ليتزوجها غيره كي يحصل على مهرها

أو يبقيا في البيت ويمنعها من الزواج حتى تموت فيرثها .

٣ — وكانوا يتزوجون من يحل لهم من اليتامى اللاتى يلونهن ، كن لا لرغبة فيهن أنفسهن ، بل لرغبة في مانهن الخاص ، ويسينون اليهن في المعاشرة وفي الصحبة ، ويتربصون بهن أن يمنن فيرثوهن . أو تكون اليتيمة في حجر وليها في النكاح فيرغب في مالها وجمالها ويريد أن يتزوجها بادننى من سنة نسائها في المهر .

ثم بعد اتمام عقد الزوجية والدخول بالزوجة ومعاشرتها ، قد يسمى الزوج لاسترجاع ما أخذته منه مهرا أو أخذ ما ورتته من أبيها أو قريب لها ، تنعقد بينها وبينه رابطة الوراثة :

١ — فيطلقها ، ثم يراجعها قبل انتهاء الأجل ، ويمسكها مع الاضرار في المعاشرة . ويكرر ذلك مرات عديدة ، قد تمتد الى سنوات ، حتى تقتدى نفسها ، وتختلع على مال يتفق عليه بينها وبين زوجها ، وقد يكون هذا المال المفتدى به أكثر من مهرها .

٢ — أو يطلقها طلاقا رجعيا أيضا ، ثم يراجعها مع الاضرار في معاشرتها ويمنعها من أن تنزوج زوجا آخر ، رضيت به ورضى بها ، حتى تحنن وتدفع فدية من المال ، ربما تكون أكثر قليلا أو كثيرا من المهر .

٣ — وقد يظاهرها : أى يقول لها : انت على كظهر أمى . فتصبح محرمة عليه في معاشرتها الجنسية كزوجة ، وقد يطول وضع التحريم سنوات ، حتى تختلع وتدفع فدية من المال ، قد تكثر عن المهر وقلما تساويه .

٤ — وقد يحنف أن لا يعاشرها معاشرة جنسية ، فيحرم عليه اللفاء بها ، ويمسكها سنين ودهرا ، وهى متضررة متأذية ، لا هى زوجة له ، ولا هو تارك لها لتأخذ سبيلها الى غيره في الحياة ، حتى تختلع وتدفع مالا يرضى به لقاء الفراق منه .

٥ — وقد يتهمها بالزنا ، ويتركها معلقة مع الاتهام لا يجوز له مراجعتها حتى تسترد شرفها وكرامتها ، ولا يتركها حتى يسدل الستار على اتهامها فينسى أمرها . . الى أن تختلع وتعطيه فدية تسره وترضى نفسه ، وبذلك تتم البرقة بينهما .

والمجتمع الجاهلى قبل الاسلام كان مجتمعاً مادياً . . . لا يؤمن الا بما يرى ويشاهد ، ولا يقدر الا ما يلمسه ويدركه ادراكاً محسوساً :

« واذا قيل لهم تعالوا الى ما أنزل الله وإلى الرسول ، قالوا حسبنا بما وجدنا عليه آباءنا . . . » (١) .

.. وكان لا يؤمن بالبعث ولا بالنشور فى الآخرة :

« ان هى الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين . ان هو الا رجل أفتزى على الله كذباً ، وما نحن له بمؤمنين » (٢) .

.. وبالتالى لا يؤمن بقيم أخلاقية ، ولا بمثل عليا فى العلاقات الانسانية لذات القيم والمثل . . وانما يؤمن فحسب بالمنفعة المادية . وقد كانت المراد مستضعفة ، فكانت لذلك موضع استغلال بشرى ومالى على السواء .

والمجتمع المعاصر يغلب عليه طابع المادية :

.. فى التفكير ،

.. وفى وزن العلاقات بين الافراد ،

.. وفى السلوك : يستهدف النفعية المادية بالذات وحدها فى تصرفاته .

والمرأة فيما مضى كانت تمهر وكانت ترث ، فيكون لديها مال فتستقل

من الرجل بصورة ، أو بأخرى ، وعن طريق الصلة الزوجية بالذات .

وهى الآن فى المجتمع الصناعى المعاصر قد لا تمهر وقد لا ترث ، ولكنها كما يقال تحررت فهى تعمل خارج المنزل وباخذ الأجر على العمل . اليست هى الآن موضع استغلال من الرجل ؟ وعن طريق العلاقات بين الرجل والمرأة على وجه خاص ؟ أم ان تحررها واستقلالها هيا لها وضعا آخر يحول دون استغلالها من الرجل ؟

ان المجتمع الحضارى المعاصر يحكى كذلك أذى المرأة من الرجل بسبب مالها الذى تحصل عليه من امكانية العمل والكسب بسببه ، فى صور عديدة . وقد لا تختلف المرأة المعاصرة عما كان عليه وضع المرأة فى العهد الجاهلى قبل الاسلام : سواء عند قيام الزوجية ، أو عند محاولة انتهائها .

.. الا تكف المرأة الآن فى المجتمع المعاصر بالمشاركة فى تأنيث بيت الزوجية ، والا تكلف بقسط أوفر فى نفقات الحياة بينهما ؟

(١) المائدة : ١٠٤

(٢) المؤمنون : ٣٧ ، ٣٨

... الا تكلف بالانفاق على نفسها وتثؤنها الخاصة من أجرها في
ابوظيفة ، في هذا المجتمع ؟

... الا تكلف بالاسهام على الأقل في نفقات المعيشة ، ونفقات الأولاد
مما تكسبه ، في مجتمع الحضارة القائم ؟

... الا تلتزم وحدها بدفع أجر الخدمة المنزلية وأجر الحضانة للولد ،
إذا كان عملها الوظيفي يستغرق العمل اليومي للوظيفة ؟

... الا تكثر المنازعات في الحياة الزوجية اليومية — إذا كانت المرأة
ذات عمل خارجي — من أجل الانفاق : من هو الذي يجب عليه أن يدفع ؟
ولماذا إذن تقوم الزوجة بعمل خارجي إذا لم تدفع ؟

... الا تنفض هذه المنازعات الى طلب الفرقة والطلاق ؟

... ألا نكون هناك مساومات مالية من أجل تيسير أمر الفرقة ؟

... الا تكون هناك مشاغبات في إجراءات الفرقة ، قصدا الى الاضرار
بالمرأة وحملها على « الاختلاع والافتداء » ؟

اذ طالما كانت المادية طابع الحياة الاجتماعية في مجتمع ما فيها مضي
أو فيها هو حاضر أو في ما هو آت ، فالضعيف أو المستضعف يكون دائماً
موضع استغلال وقد يكون الضعيف أو المستضعف هو المرأة أحياناً ، وقد
يكون الرجل أحياناً أخرى :

في المجتمع المادي القديم ، وهو المجتمع الجاهلي قبل الاسلام في الجزيرة
العربية أو تحت السيطرة الفارسية أو الرومانية ، كانت المرأة ضعيفة
أو مستضعفة .

وفي المجتمع المادي المعاصر ابتداءً ضعفها أو استضعافها يخف بالتدريج ،
حتى وصل الى « المساواة » والاستقلال . ثم ينتقل الى جانبها من مستوى
« المساواة » الى مستوى آخر يفوق المساواة ، والى ضعف الرجل
أو استضعافه بالتالي .

وعندما وصل الأمر الى مستوى المساواة في علاقة المرأة بالرجل ...
طلبت المساواة كذلك في تحمل نفقات الحياة الزوجية ، واشركت المرأة في هذه
النفقات قسراً بدافع ارضاء الزوج من جانب ، والتدليل كذلك على هذه
المساواة في المنزلة والاعتبار من جانب آخر .

وفي سير طريق تحرر المرأة نحو تفوقها — بعد مرحلة المساواة — بين
الرجل والمرأة وفي الوقت نفسه نحو ضعف الرجل أو استضعافه ... أخذت

معالم الطريق تتجمع بعضها ازاء بعض ، وتكون ظواهر الحضارة الصناعية الآلية في المجتمع المعاصر القائم في علاقة الرجل بالمرأة :

(١) نطالبت المرأة بمزيد من الحرية ، واعطى لها هذا المزيد في بسر ،
وفي نفاق لمن الرجل .

(ب) ثم شعرت المرأة عن طريق ممارستها لهذه الحرية الزائدة بفراغ في حياتها الزوجية ، وفي العلاقة الجنسية على العموم ، وأخذ شعورها بذلك يزداد ، كلما زاد نطاق حريتها ، وكلما نشطت ممارستها لهذه الحرية .

(ج) ولم يعد الرجل ، بعد أن ضعف أو استضعف ، يسد هذا الفراغ في حياة المرأة ، أو يشغل جزءا كبيرا منه . لأنه أصبح يمثل ويطيع المرأة فقط . والفراغ في حياة المرأة لا يملأه سوى قوة الرجل وسوى « رجولته » . ولن تكون قوة الرجل في ضعفه ، ولا في امتثاله المستمر ، وإنما قوته تكون في ظله الذي تتظلل به المرأة : إذ أن خصيصة الامتثال والطاعة المطلقة من الرجل نبعده من المرأة ، بينما خصيصة القوة تقربه منها .

ان الامتثال يجعل الانسان الممثل قزما لا يرى أمام الأمر والنهي له .
أما القوة فتجعل الانسان القوي عملاقا يرغم غيره على رؤيته .

ان المرأة قد ترغب — ولكنها لا تستطيع معها تحررت — أن تطلب من الرجل صراحة تحقيق ما ترغب فيه في جانب العلاقة الجنسية .

وقد تلح . . . في خفاء وفي حديث نفسي في تلك الرغبة بحكم أنوثتها وبحكم غريزتها ، وقد تلح عليها هاته الرغبة أيضا ، ومع ذلك ان هي أعلنت عنها صراحة — مع ندرة وقوع ذلك — للرجل قد لا يستطيع أن يحقق بدوره لها . لأنه آتئذ بحكم تعوده « الامتثال » والطاعة وبحكم احساسه بوضع المستضعف قد يتعرض « للمفاجأة » عند الطلب من المرأة لارضائها في الجانب الجنسي . والمفاجأة من شأنها تدعو الى الاحجام ، على الأقل نفسيا ، أكثر من الاقدام ، كما تحل على النمهل أكثر من الاستجابة الفورية . وما تطلبه المرأة في الجانب الجنسي احساس وقتي كاحساس الجوع ، يطفىء جذوته الارزاء والتمهل .

ومن أجل هذا « الفراغ » في حياة المرأة في المجتمع الحضاري الصناعي المتقدم في العلم والتكنيكية ، تشنهي المرأة الرحلة الى البلاد نصف المتحضرة أو الأقل حضارة لنتش عن « رجولة » الرجل ونو لبضعة أيام أو أسابيع كي تتخلل أن « الفراغ » في حياتها قد ملأ في هذه الفترة ، وعندئذ تشعر بالسعادة التي تخيلتها .

ان الرجل في المجتمع الحضاري القائم أصبح في نظر المرأة وفي احساسها .. مملا . وهي لم تعد نراه في محيط نظرها . وذلك بسبب ما بلغته المرأة في مدى الحرية الشخصية ، وبسبب ممارستها عمليا لهذه الحرية الواسعة . ومنشأ هذا وذاك ، هو قوة المرأة في هذا المجتمع ونفوقها فيه ، في مقابل ضعف الرجل أو استضعافه ..

ولم يعد تفوق المرأة ذا أثر على الزوج فحسب . وانما تجاوز أثره على الزوج من جانب المرأة باعتبار كونها أما له أيضا . فابتها الزوج في علاقته مع زوجته يضعف لأمه أو يستضعف منها . وعندئذ تخضع هذه العلاقة بينه وبين زوجته لعواطف الأم وعواطف الزوجة معا ، في درجة مستوية من الخضوع ، او متميزة بالنسبة لجانب منها عنها في جانب آخر . ونتيجة هذا الخضوع هو قصور الرجل عن ملء « الفراغ » في حياة المرأة ، وكذا شعور المرأة بالبيعة المزيدة في هذا « الفراغ » ، رغم وجود الرجل معها في علاقة زوجية .

والموجة العنيفة من الطلاق ، ومن ارتكاب جريمة الزنا أيضا بين الزوجات في المجتمع الصناعي القائم تعود أيضا من غير شك الى « الفراغ » في حياة المرأة ، والى غصور الرجل في هذا المجتمع عن أن يملأه . . . لا تعود فقط الى النزاع في تحمل اعباء المعيشة في حياة الأسرة ، بفضل استقلال المرأة اقتصاديا .

فمادية الجاهلية فيما مضى قبل الاسلام زادت من قبسوة الرجل ، بينما مادية المجتمع المعاصر زادت من ضعف الرجل . ولكنها « المادية » على أية حال لا بد أن نخل بالتوازن بين الرجل والمرأة في العلاقة بينهما ، كما تخل بهذا التوازن أيضا بين أفراد المجتمع نفسه في غير علاقة روحية ، ولما تخلق من طبقة متحركة ، وأخرى مستضعفة مستذلة .



... قضية التوازن :

ولهذا : الاسلام في علاقة الرجل بالمرأة ، في بداية الزواج ونهايته . . . يستهدف : « التوازن » في العلاقة بينهما ، كشأنه فيما يطلبه اللانسيان الفرد في تنائينه بين بدن وعقل له ، وفي صلته بأي فرد آخر في مجتمعه .

فهو ينحى ، ويطلب في اصرار تحريم آثار المادية النفعية وظواهرها في موقف الرجل من المرأة ، وكذا في موقف المرأة من الرجل ، كاجراء لابعاد الإتجاه المادي في معاملة كل للآخر منهما .

● ففى بداية اقدام الرجل على زواج المرأة ، يوجه الاشتلائم الرجل

انسان يطلب في المرأة : الصلاحية الذاتية لها لأن تكون زوجة وأما ، وليس فيما وراء هذه الصلاحية من مال ، وجاه ... كما يوجه المرأة الى أن تطلب لنفسه الشيء في الرجل .

ويقرن هذا بالطلب هنا وهناك بنحرهم آثار الاتجاه المادي وظواهره ، انى كانت بسائدة في المجتمع ائجاهى ، وتسود عادة أيضا بعد ذلك في كل مجتمع كان له طابع المادية في الاتجاه والتصرف والسلوك .

(١٠) فيحرم القرآن على غير الزوجة ، ولها أو زوجها ، الحصول على مهرها ، فيقول : « وآتوا النساء صدقاتهن نحلة » (١) . أى آتوهن وهدن لا غيرهن ، وذلك الاتيان والأمر به من جانب الدين والتعقيد : « نحلة » .

ثم يقول بعد تقرير الأمر بالانبيان : « فإن طبن لكم (أبها الرجال . أولياء أو أزواج) عن شيء منه نفسا ، فكلوه هنيئا مريئا » (٢) . . . يقول ناكيدا لمشيشة الزاة واختيارها ، ومنعا تاما من ضغط الاستغلال الاقتصادي .

(ب) ويحرم استنبلاء الأقارب للزوج بعد وفاته ، على زوجته تمكنا من الاحتواء على المال بسنبتها ، وتعرضها للايذاء والاضرار ، فيقول : « يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها » (٣) .

« (ج) تؤنبه الى خطورة زواح الينيمات اللاتى تم يبلغن الرشد بعد ، واستغلال ضعفهن ، ووضعهن تحت الوصاية ، للحصول على المال عن طريقتهن . في صورة أو في أخرى ، فيقول : « وإن خفتم الا تقسطوا في الينامى فأنكحوا . بها طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خفتم الا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ، ذلك أدنى الا تعدلوا » (٤) .

● وفي أثناء الحياة الزوجية يطلب الاسلام الى الرجل الزوج أن يقوم بعبء النفقات بإدى ذى بدء ، وينحمل وحده مسئولية المعيشة ، كما ينجمل بمسئولية الوقاية والدفاع عن الأسرة . ويرتب على ذلك قوامه في الحياة الأسيرية . وهذه القوامة هى قيادته في مواجهة مسئوليات الحياة وعند حلول مشاكلها وأزماتها .

فيقول القرآن الكريم : « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم » (٥) .

(٢) النساء : ٤

(٤) النساء : ٣

(١) النساء : ٤

(٣) النساء : ١٩

(٥) النساء : ٣٤

وهذه « القيادة » هي وحدها التي تضعف أثر الاتجاه المادي أثناء الحياة الزوجية .. لأن الرجل بقيادته ومسئوليته فيها يأنف أن يطلب مشاركة المرأة في تكاليف أعباء هذه الحياة ... والقيادة وحدها هي التي تجعل الرجل موضوعاً للرؤية المرأة ، فلا يتجاوز ببصرها شخصه الى غيره ... هي وحدها التي تكون « رجولة » الرجل ، وهي وحدها التي تجعل الرجل ذا ظل بالنسبة للمرأة .. هي وحدها التي تملأ « الفراغ » في حياة المرأة ... وهي وحدها التي تجعل الرجل يقبل على المرأة ولا يدبر عنها ، ويتقدم نحوها دون أن يتردد .. يتقدم نحو المرأة الزوجة ... القيادة وحدها هي التي تجعل المرأة تتلقى الرجل بين ذراعيها ونهف نحوه ، ولا تعرض عنه .

وان المرأة ان شاركت بعد ذلك في تكاليف الحياة الزوجية بما لديها من مال ... شاركت بنفس راضية .

وان شاركت بجاهها في معاونة الرجل .. شاركت في أمل ان يكون ذا شأن .

وما كان صادراً عن رضا ، وعن أمل يثير المتعة في النفس ، ويشعر في النتيجة في الوقت نفسه .

و « قيادة » الرجل لا تمنع اطلاقاً مساهمة المرأة ، ولكنها لا تفرض هذه المساهمة ولا تكرهها عليها . كما أن هذه القيادة ذاتها لا تخرج اطلاقاً عن المسئولية ... الى دائرة التحكم ، او الى معاملة القسوة ، او الى التطلع بالغلظة في السلوك والمعاشرة . ان جنحت القيادة الى ذلك ... فهي تعبير عن افلاس الرجل في فهم القيادة ، وفي تطبيقها معاً .

● وعند انتهاء الحياة الزوجية ، ان كان لا مناص من انائها ، بعد استنفاد كل الوسائل التي يراها الاسلام علاجاً لما يقع فيها من نشوز ، أو شقاق .. اختار صورة من صور الفرقة التي كانت في الجاهلية قبله بعد تعديل فيها ، وحرّم ما عداها كي لا تبقى ظاهرة من ظواهر الاتجاه المادي الأنفمي متحكمة في هذه العلاقة ... وبحيث يسودها بالذات الاتجاه الأنساني ، عندما تنفصم عرى الزوجية للضرورة الملجئة الى الانفصام والفرقة .

والنشوز في العلاقة بين الزوجين هو ارتفاع أحد الزوجين عن طاعة صاحبه فيما يجب له من حقوق ، كما يقول صاحب المختصر النافع .

فان كان هذا النشوز من جانب المرأة فيرى القرآن ان يكون العلاج على نحو ما ورد في بعض آياته في قوله : « **واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن** ،

واهجروهن في المضاجع ، واضربوهن ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن
سبيلا» (١) .

... وهي وسائل مرتبة على حسب ، ما جاءت في الآية :
اذ التي لا يؤثر فيها ايقاظ الضمير ، والارشاد الى الطريق السوى في
الاستمرار في بناء الأسرة والمشاركة في هذا البناء ، عندما لا تستجيب الى
حقوق الرجل ، ثم لا يؤثر فيها بعد ذلك نجس الرجل اياها وعدم معاشرتها
معاشرة جنسية لفترة ، يرى أنها من شأنها أن تشعر المرأة بغضب زوجها ،
وصد نفسه عنها لموقفها منه . هذه الزوجة لا يؤثر فيها في هذا الوقت
الايلاام الجسمي أو الامتهان المادي . اذ انوضع الآن لهذا الايلاام المادي
والجسمي . والايلاام المادي لبعض الأفراد ، رجلا أو امرأة — كما في الحدود
والعقوبات المادية — قد يكون ضرورة معينة لحسن السلوك والاستقامة
عند هؤلاء الأفراد .

... وقد كان يمكن للاسلام من اول الامر أن لا ينصح بايلاام الرجل
لزوجته ايلاام جسميا عند نشوزها ، طالما أنه جعل بيد الرجل وحده أمر
فراقها ، دون تعقيب عليه فيه . ولكنها محاولة نصحه بها لعلها تؤتي ثمرتها
في استمرار الحياة الزوجية خاية مما يعكرها ، بعد ذلك . وعندئذ فهذه
النصيحة أجدي على المرأة ان هي أتمرت من فراقها نهائيا . فاذا لم تنجح هذه
المحاولة لم يكن هناك ندم ، على الأقل من جانب الزوج صاحب المسؤولية ، في
نصم عرى الزوجية وتحمل أعبائه .

... وأن كان النشوز من جانب الرجل فيرى القرآن ان يكون علاجه
على نحو ما جاء في قوله :

« وان امرأة خافت من بعلها نشوزا ، أو اعراضا ، فلا جناح عليهما ان
يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير ، وأحضرت الأنفس الشح ، وأن تحسنوا
وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا » (٢) .

ويقول أبو السعود في تفسيره لهذه الآية :

وان امرأة نوقعت من بعلها — زوجها — نشوزا ونجافيا عنها ، وترفعها
عن صحبتها ، كراهة لها ومنعا لحقوقها ، أو اعراضا بأن يقلل محادثتها
ومؤانسبتها لما يقتضى من ادواعى والأسباب . فلا جناح عليهما ان ينفقا في
صلح بينهما ، فتنازل الزوجية عن شيء من حقوقها قبله يرضى به الزوج :
فتتنازل مثلا عن قسمها أو عن جزء منه مع زوجة أخرى في المعاشرة والمبيت ،
مقابل الاستمرار في الزوجية ورعاية الأولادها منه .

(١) النساء : ٣٤

(٢) النساء : ١٢٨

وينقل أبو انسعود : ان الآية نزلت في : ابي السائب ، كانت له امرأة قد كبرت وله منها اولاد ، فأراد ان يطلقها ويتزوج . فقالت : لا تطلقني ودعني عنى اولادى ، فاقسم لى من كل شهرين ان تسنت ، وان شئت فلا نقسم لى . فقال : ان كان يصنع ذلك فهو احب الى . فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك فنزلت الآية الأخرى : **((وان تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ، ولو حرصتم (على اقامة العدل) فلا تميلوا كل الميل (أى فلا نجوزوا على المرغوب عنها كل الجوز ، واعدلوا ما استطعتم) فتذروها كالمعلقة (أى ليست ذات زوج أو مطلقة) وان تصلحوا ' ما كنتم تفسدون من أمورهن) وتتقوا (الميل فيما يستقبل) فان الله كان عفورا رحيمًا . وان يتفرقا يفن الله كلا من سعته ، وكان الله واسعا حكيما)) (١) .**

ومع ان القرآن يرى هنا في هذه الآيات في حال نشوز الزوج واعراضه عن الزوجة : ان لا جناح ولا غضاضة في الاتفاق بينهما على صلح يرضيهما ، ويرى كذلك ان الصلح في ذاته ، ان أمر ... خير من الفرقة **((والصلح خير))** — الا انه مع ذلك يؤثر ان يكون الزوج فوق المنفعة المتبادلة التى تاتى عن طريق الصلح هنا ، وأولى به ان يكون محسنا مهذبا ، انسانيا ، فى معاملته ، ومتقيا كل حرج لزوجته وبالأخص فى وقت هى تشعر فيه بنقص بسبب كبر سنهما مثلا أو دماة وجهها ، أو تشعر فيه بحاجة عاطفية قوية ، كالبقاء مع اولادها .

والآية الثانية فى هذه الآيات هنا عقببت : بانه اذا لم يكن الصلح ذا ثمرة كريمة فأولى الفرقة بينهما **((وان يتفرقا يفن الله كلا من سعته))** .

... فلا هى عالة عليه فانه هو المتكفل بالرزق ، ولا هو بمضطر الى معاشرتها ، لأن نكاح سنة الحياة : الاجتماع عند الوفاق ، والفرقة عند النفرة والخلاف .

... والشقاق : هو ان يكره كل من الزوجين صاحبه . وعلاجه كما ننصح الآية القرآنية : **((وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله ، وحكما من أهلها ، ان يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما ، ان الله كان علما خيرا)) (٢)** .

... فاذا لم ينجح الصلح بينهما ، بعد ان يتدخل الاهل ، فالأمر بعد ذلك الى الصبورة التى ارتضاها الاسلام للفرقة بين الزوجين ، وهى : **« الطلاق »** من جانب الرجل ، والخلع من جانب المرأة .

(١) النساء : ١٢٩ ، ١٣٠ (٢) النساء : ٣٥

وما عدا ذلك من صور الفرقة السابقة على الاسلام من : الظهار ، والايلاء والبهتان .. فقد حرمه الاسلام تحريما جازما ، لما ينطوى عليه من النعسف ، والاستغلال الرخيص لكرامة المرأة ، وانسانيتها :

● فالظهار حرمه الاسلام واستنكره في قوله :

« الذين يظاهرون منكم من نسائهم ، ما هن أمهاتهم ، ان أمهاتهم الا اللاتي ولدنهم ، وانهم ليقولون منكرا من القول ، وزورا » (١) .

... فليس ادخل في معنى الحرمة من ان يكون قول الظهار منكرا وزورا . قالت الآية ذلك ، بعد ان اوضحت : ان هذا القول من شأنه الا يغير من الحقيقة شيئا . فلا تصير الزوجة بهذا القول اما . لأن الأم هي من ولدت الولد . كما يقول في آية أخرى : « وما جعل أزواجكم اللاتي تظاهرون منهن أمهاتكم » (٢) .

... ثم اتبع تحريم الظهار في القول ، وتحريم الزوجة عليه .. ان نحسير الزوجة بانتهاء عدتها بائنة منه .. ولا نجوز مراجعتها في العدة ! لا باخراج كفارة الظهار ، على نحو ما نص عليه في قوله تعالى بعد الآية السابقة مباشرة :

« والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا ، ذلكم توعظون به ، والله بما تعملون خير . فمن لم يجد ، فصيام شهرين متتابعين من قبل ان يتماسا ، فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ، ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله ، وتلك حدود الله ، وللكاافرين عذاب اليم » (٣) .

وبهذا انتفايظ :

في حرمة قول الظهار ، وجعله من الأقوال المنكرة المكذوبة ،

وحرمة الزوجة على قائله ، فتصبح في حكم المحارم عليه ،

وبينونتها منه بعد انتهاء عدتها ، حائضة أو حاملة ، ذرن حاجه الى طلاق منه ،

ووجوب الكفارة الكبرى على من يريد مراجعة زوجته ، وهي في العدة من قبل ان يتماسا ،

... في حرمة الظهار على هذا النحو كله قصد الاسلام الى نقل المؤمنين به من المجتمع الجاهلي الى المجتمع الاسلامي الانساني ، وحملهم على

(٢) الاحزاب : ٤

(١) المجادلة : ٢

(٣) المجادلة : ٣ ، ٤

ترك الماضى الأثيم كلية : « ذلك لتؤمنوا بالله ورسوله ، وتلك حدود الله ،
وللكافرين عذاب أليم » . ومما يجب أن يتركوه من آثام الماضى المظلم فى
المجتمع المادى هو قول الظهار .

ومع أن الاسلام صنع ذلك الغليظ بالنسبة للظهار فقد غير أمره فى
وضعه عما كان عليه فى الجاهلية : فوقته بالعدة للمرأة ، ولم يطلقه اطلاقا ،
كما كان فيما مضى : تمر الشهور ، وربما السنون ، والزوجة معلقة .

● وقد استهجن أيضا الإيلاء — وهو الحلف على عدم الاقتراب من
الزوجة وعدم معاشرتها معاشرة جنسية — فيما وجهه من خطاب لرسول الله
سلى الله عليه وسلم فى قول القرآن الكريم :

« يا أيها النبى لم تحرم ما أحل الله لك ، تبتغى مرضاة أزواجك ، والله
غفور رحيم . قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم ، والله مولاكم ، وهو العليم
الحكيم » (١) .

وهذا عتاب من الله لرسوله لو لم يقترن بوعده الله بالمغفرة والرحمة له ،
وبما أوجب من كفارة اليمين بقوله : « قد فرض الله لكم تحلة إيمانكم »
... لنال من نفس الرسول عليه الصلاة والسلام مناله المؤلم القاسى .

.. ثم ضرب لمن يباشر الإيلاء مدة أربعة أشهر ان وقع فى الاسلام
بعد هذا الاستهجان ، ولم يتركه الى غير أجل ، كما كان عليه الأمر فى الجاهلية .
وجاء هذا التحديد فيما يقوله القرآن فى موضع آخر :

« للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، فإن فاعوا فإن الله
غفور رحيم . وإن عزموا الطلاق ، فإن الله سميع عليم » (٢) .

... وربط العدول عن الإيلاء والعودة الى الوضع الطبيعى بين الزوج
وزوجته ، باخراج كفارة اليمين ، التى نص عليها القرآن فى سورة المائدة ،
قبل مضى مدة الأربعة أشهر ، وهى المدة التى ضربت أجلا وللفصل فى العلاقة
بين الزوجين ، فى قوله :

« لا يؤاخذكم الله باللغو فى إيمانكم ، ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان ،
فكفارته أطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم
أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ذلك كفارة إيمانكم إذا حلفتم ،
واحفظوا إيمانكم ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تشكرون » (٣) .

(٢) البقرة : ٢٢٦ ، ٢٢٧

(١) التحريم : ١ ، ٢

(٣) المائدة : ٨٩

وفي الظهار ، والايلاء معا ، لم يكن تعديل الاسلام لوضع الجاهلية بطريق
الانكار والتحريم والاستهجان لهما فقط ، ولا بهما مع الكفارة عند العدول عن
اى منهما ومراجعة الزوجة الى دائرة الزوجية .. وانما أيضا بالتدخل في
« التوقيت » لهذه المدة بأجل معين لا تقاذى معه الزوجة . والأمر بعد هذا
الأجل المؤقت امسك بمعروف أو تسريح باحسان . وأما المراجعة والامسك
أن يخرج الزوج الكفارة . والكفارة هي وحدها التعبير عن ذلك ، دون
المعاشرة الجنسية ، أو دون النطق بلفظ : راجعتك .

والتوقيت المحدود في مدة الظهار والايلاء هو أهم عنصر في عناصر
التعديل التي أتى بها الاسلام في وضع الجاهلية منهما . لأن بهذا التوقيت
يذهب التعسف ويفوت القصد السيء من جانب الزوج ، ان كان هناك قصد
منه الى الاضرار بالزوجة تمكنا من ابتزاز المال منها بطريق غير انساني .

وكفارة الظهار ، وكفارة اليمين في الايلاء ، كلتاها سبيل الى التريئة
الاجتماعية وصرف الزوج عن أن ينظر الى الزوجية على أنها مصدر استغلال
وطريق الى الكسب المادي ، أو أن يضعها موضع اللعب والاستخفاف ، وانما
الأجدر : أن يأخذها مأخذ الجد ، وأن يقوم هو بمسئوليته ازاءها خير قيام .

... فكفارة اى منهما في الدرجة الاولى .. غرم مالى لا يعدل عنه الى
الجانب البدنى بالصوم ، الا اذا لم يتوفر المال في صورة الطعام ، أو الكساء ،
أو العتق .

واذن بدلا من أن يقصد الزوج بالظهار وكذا بالايلاء الى الحصول على
مال الزوجة ... وجب عليه أن يقدم هو من ماله ، ان أراد الإبقاء على العلاقة
الزوجية ، وذلك ضد مقصوده . وبهذا يفيق الزوج مما تأثر به في الماضي من
عادات ويأخذ نفسه مأخذ الجد والاهتمام في بناء أسرته وتكوينها .

كما استهجن الاسلام البهتان : وهو أن يرمى الزوج الزوجة بفاحشة ،
حملا لها أيضا على الاختلاع والافتداء بمال تقدمه الى زوجها ، تخلصا من ضرر
الاتهام ، وذلك فيما تذكره الآية الكريمة :

« **إن الذين يرمون المحصنات الغافلات المؤمنات ، لعنوا في الدنيا
والآخرة ، ولهم عذاب عظيم** » (١) .

وهذا النص يصدق على أن يكون الزوج أو غيره هو الذى قام باتهام
الزوجة فعلى أية حال : عقوبة اللعن في الدنيا والعذاب في الآخرة هن لمن رمى
محصنة مؤمنة بفاحشة ، زوجا أم غير زوج .

(١) النور : ٢٣

وهناك في باب الانهام عدا هذه الآية ما يخص الأزواج وحدهم ، فيما يشيعونه من بهتان للتأثير على زوجانهم ، كى يطلبن الامتداء والتحلل من العلاقة الزوجية ... وهو مما جاء في قوله :

((وان اردتم استبدال زوج مكان زوج ، وآقيتم احداهن قطارا ، فلا تاخذوا منه شيئا . اتاخذونه بهتانا واثما مبينا)) (١) .

.. فالنهي عن أخذ الأزواج شيئا من زوجاتهم يستتبع النهي حتما عن تصرف الزوج باشاعة البهتان ضد زوجته ، قصد الاضرار بها وحملها على أن تدفع مالا له ، كى نفارقه وتستريح من عناء رميها بالفاحشة من قبل الزوج . والتعبير عن المال المأخوذ بأنه بهتان ، واثم مبين ... هو تجسيم وتغليظ لتصرف الزوج ، ونقبيح أى تقبيح لصنيعه ضد انسانية زوجته ... وبالإضافة الى تحريم الاسلام شأن البهتان ، ولم يكن محرما في الجاهلية ، بل كان عرفا وصورة من صور الفرقة بين الزوجين ... رتب عليه ثلاثة أمور أخرى :

١ — وجوب الفرقة الى غير رجعة ...

٢ — ووجوب حد الزوج كعقوبة له ، ان لم يلاعن ...

٣ — وعدم الحاق الولد بوالده ، وان لم يذكره في الملاعنة ...

أو هو وجوب الفرقة بين الزوجين الى غير رجعة ...

أما الأمر الأول فلقوله تعالى :

((الزانى لا ينكح الا زانية او مشركة ، والزانية لا ينكحها الا زان او مشرك ، وحرّم ذلك على المؤمنين)) (٢) .

فيؤخذ الزوج باتهامه زوجته بالفاحشة ، ويفرق بينهما ، تطبيقا لمعوم الآية السابقة ، ولحديث ابن عمر في قوله (٣) :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، للمتلاعنين : « حسابكما على الله ... لا سبيل لك عليها . قال : يا رسول الله ... مالى ، قال : لا مال لك .. ان كنت صدقت عليها فهو بما استحللت من فرجها ، وان كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك منها » .

وأما الأمر الثانى وهو وجوب حد الزوج ، فلما تذكره هذه الآيات :

(١) النساء : ٢٠

(٢) النور : ٣

(٣) الأدلة الصحيحة الصريحة قاضية بالتحريم المؤبد ، وكذا أقوال الصحابة . وهو الذى يقتضيه حكم اللعان ولا يقتضى سواه .

« والذين يرمون أزواجهم ، ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم ، فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنه لمن الصادقين . والخامسة أن لعنة الله عليه ، أن كان من الكاذبين . ويدرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله أنه لمن الكاذبين ، والخامسة أن غضب الله عليها ، أن كان من الصادقين (١) » .
واللعان هنا في هذه الآيات لاستقاط الحد فقط عن الزوج ، وهو أحد الذي جاء في قوله تعالى قبل ذلك :

« والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ، فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا ، وأولئك هم الفاسقون » (٢) .
فعموم هذه الآية يدخل فيها الزوج الذي اتهم زوجته بفاحشة الزنا . والفرق بين الزوج وبين أجنبي عن زوجته حين يتهمها ، أنه يكفي باللعان من الزوج لاستقاط الحد عنه ، على نحو ما نصت الآية السابقة ، بينما يطلب من الأجنبي صاحب الاتهام لزوجة غيره أن يأتي بأربعة شهود تصدقوا له .. والا جلد ثمانين جلدة ..

وهذا الفرق وهو نتيجة لهذا الوضع ... أنه ليس من اليسر وانهين على الزوج أن يتهم زوجته بفاحشة الزنا . لأن اتهامه إياها يصيبه أثره مع ذلك . بخلاف الأجنبي الذي قد يدفعه إلى الاتهام : الحقد أو أي سبب آخر . ومع ذلك لا يصيبه ما يتهم به أجنبية عنه . فكان التخفيف في استقاط الحد في جانب الزوج بالاكْتفاء بملاعنته ، وكان التشديد في استقاط هذا الحد بالنسبة للأجنبي في مطالبته بأربعة شهود حتى لا يكون الاتهام منفذا سهلا للنيل من الأعراض والأيذاء .

وأما الأمر الثالث وهو عدم الحاق الولد بأبيه ... فلما روى عن نافع عن ابن عمر في رواية الجماعة :

« أن رجلا لعن امرأته وانتفى من ولدها . ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ، والحق الولد بالمرأة » .

... الطلاق للرجال :

يقول الشوكاني (٣) :

« ليس في الأدلة ما يدل على اختصاص الطلاق بالفاظ مخصوصة ، وعدم جوازه بما سواها ... »

(١) النور : ٦ — ٩ (٢) النور : ٤

(٣) في كتابه : نيل الأوطار ، ج ٦ ص ٢٨٢

« وليس في قوله تعالى : ((فان طلقها فلا تحل له من بعد)) (١) . ما يقتضى
بإحصار الفرقة في لفظ الطلاق . وقد ورد « الاذن بما عداه من ألفاظ الفرقة ،
كقول صلى الله عليه وسلم لابنة الجون (٢) : « الحتى بأهلك » .

... قال ابن القيم : وقد أوقع الصحابة الطلاق : بأنت حرام — وأمرك
بيدك — وأنت مبرأة — وجبك على غاريك .

... وأيضاً قال الله تعالى : ((فامسك بمعروف ، أو تسريح بإحسان)) (٣) .
وظاهرة أنه لو قال : « سرحتك » لكنى في « افادة معنى الطلاق » .

ووقع الطلاق بهذه الألفاظ ، ونحوها ، يدل على أن العبرة فيها بالنية
والقصد الى الفرقة . والنية أمر اساسى في عمل المسلم . إذ لا مسئولية
تؤدى أو تقع عن تصرف أو عمل ما الا اذا كان يحمل النية والقصد : أى الا
اذا كان يحمل الاستهداف والتوجيه نحو أدائه .

ومن هنا اعتقد : أن زواج الصبى أو طلاقه عن طريق أبيه لا يصادف
محلاً صحيحاً في موضوع أى منهما . والمسئولية عن العمل وعما يترتب عليه
من آثار هى مسئولية شخصية في الدرجة الأولى . ومسئولية الانانية
كمسئولية الأب عن ابنه أو القيم عن الموصى عليه مثلاً قد تصح في المعاملات
المالية ، دون قيام الزوجية أو فصح عراها . لأن الخطر في مباشرة الولى أو
القيم لمال الصبى أو اليتيم ليس بأمر ذى بال على نحو ما في تكوين الأسرة
أو فكها . فهو هناك لا يعدو أن يكون في تابع للانسان وهو المال ، ولكنه
هنا في ذات الانسان وفي علاقته بذات انسان آخر عن طريق الزواج ،
والطلاق .

ومسئولية الحاكم في التطليق أو التفريق عند الضرورة بين زوجين ، هى
مسئولية عامة عن الوقاية من الضرر والأذى . بدليل أنه — أى الحاكم —
لا يستطيع ممارسة هذه المسئولية العامة في عقد الزواج وفي تكوين أسرهم بين
انئين نيابة عن شخصيهما .

واختلاف الفقهاء بين التعبير بلفظ : الطلاق : وهو اللفظ الصريح ، وبين
ما عداه من الألفاظ التى يعدونها كناية عن الفرقة على نحو ما ذكر ابن القيم
هنا ، في : أن اللفظ الصريح لا يحتاج الى نية بينما ما عداه من ألفاظ الكتابة

(١) البقرة : ٢٣٠

(٢) قيل اسمها : أميمة بنت النعمان بن شراحيل . وحديثها مروي عن
عائشة .

(٣) البقرة : ٢٢٩

بحاج الى قصد الفرقة ونيتها . . . هو اخلاف يركن الى دلالة الالفاظ وما لها من طبيعة في احتمال المعانى والمدلولات أكثر مما يركن الى طبيعة المسئولية الفردية وتبعاتها . . كبحنهم في وقوع الطلاق بلفظ الثلاثة : هل يقع طلاق واحدة أو ثلاثا ؟ محتكمين الى اللفظ ، دون الهدف الاصيل لما جاء في آيات القرآن بشأن الطلاق كاجراء للفرقة ، ومع ذلك في الوقت نفسه كاجراء للمراجعة والمعاودة لتقييم العلاقة الزوجية القائمة .

وشأن الفقهاء هنا شأنهم في كثير من بحوث : «أصول الفقه» ووضعهم القواعد التي يقوم عليها الاستنتاج الأحكام . فهي تميل الى جانب دلالات الالفاظ من حيث هي الفاظ من غير تركيز على الجو العام للإسلام ، كنظام لحياة الانسان فردا ومجتمعاً .

ان مسئولية الفرقة في الزوجية تقع على عاتق صاحب الحق في الطلاق أولا وبالذات وهو الزوج . . . وان الحل والحرمة في العلاقة الزوجية ان كانت مطلوبا من الزوجين رعايتهما على العموم فعند مباشرة الطلاق يتحمل أمر الحلال والحرام فيها الزوج وحده .

ودور المجتمع يأتي فقط عندما تتضرر المرأة في علاقتها الزوجية بالرجل ، لسبب أو آخر . . ولذا : المسئولية الفردية لا تستتبع آثارها في حل العلاقة الزوجية أو حرمنها عند الفرقة الا اذا سبقت النية الى الفرقة اللفظ الذي يعبر عنها ، سواء أكان صريحا كنفظ الطلاق أو كناية كأي لفظ من الالفاظ التي تستخدم في معنى الفرقة .

والطلاق الذي ارتضاه الاسلام ، كحل لازمة العلاقة الزوجية ، وجعله حقا للرجل يجوز له أن يملكه زوجته في عقد الزواج ثلاثا أو واحدة ، في مجنس العقد أو بعده الى أجل معلوم أو على الدوام (١) . . . تشرحه الآيات القرآنية الواردة في سورة البقرة ، وهي تشير كذلك الى أوضاعه في الجاهلية المادية التي لا يقرها الاسلام بل يحرمها منعاً لاستغلال الزوجة والاضرار بها .

وتبتدىء هذه الآيات بما يجب على المرأة ،

... وتثنى بالحقوق التي للرجل والمرأة سواء ،

... ثم أخيرا بما يجب على الرجل القيام به من دينه وخلقه وتهذيبه . .

فتقول :

١ - « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ،

(١) تفصيل ذلك في كتاب « فنج القدير » للكمال بها انهمام شرح الهداية

ج ٣ ص ١١٦ في باب تفويض الطلاق . .

٢ — « ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن ، أن كن يؤمن بالله واليوم الآخر ،

١ — « وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ، أن أرادوا أصلاحا ،

٢ — « ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف ،

٣ — « وللرجال عليهن درجة . . . » (١) .

٤ — « فإن خفتن ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ، تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون .

٥ — « فإن طلقها فلا تحل له من بعد ، حتى تنكح زوجا غيره ،

٦ — « فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا أن ظنا أن يقيما حدود الله ، وتلك حدود الله يبينها لقوم يعلمون .

٧ — « وإذا طلقتم النساء ، فبلغن أجلهن ، فامسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف ،

٨ — « ولا تمسكوهن ضارا لتعتدوا ، ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه ، ولا تتخذوا آيات الله هزوا . . . » (٢) .

٩ — « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ،

ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر . ذلكم أزكى لكم وأطهر ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون .

١٠ — « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ، لمن أراد أن يتم الرضاعة ، وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف . . . » (٣) .

١١ — « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ، فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف ، والله بما تعملون خبير .

١٢ — « ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ، أو أكننتم في أنفسكم ، علم الله أنكم ستذكرونهن ، ولكن لا تواعدوهن سرا ، إلا أن تقولوا قولا معروفا ، ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله . . . » (٤)

(٢) البقرة : ٢٢٩ — ٢٣١

(٤) البقرة : ٢٣٤ ، ٢٣٥

(١) البقرة : ٢٢٨

(٣) البقرة : ٢٣٢ ، ٢٣٣

١٣ — « لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ، ما لم تمسوهن أو نفرضوا
لهن فريضة ، ومتعوهن : على الموسع قدره ، وعلى المقتر غيره ، متاعا
بالمعروف ، حقا على الحسنيين .

١٤ — « وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة
فانصف ما فرضتم الا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح ، وان تعفوا
أقرب التقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم ، ان الله بهما يعملون بصير . . . » (١)

١٥ — « والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ، وصية لأزواجهم متاعا
الى الحول غير اخراج ، فان خرجن فلا جناح عليكم في ما فعلن في أنفسهن
من معروف ، والله عزيز حكيم .

١٦ — « وللمطلقات متاع بالمعروف ، حقا على المتقين . كذلك يبين الله
لكم آياته لعلكم تعقلون » (٢) .

. . . يضاف أيضا الى ما يجب على الرجل ما جاء في قول القرآن الكريم
في سورة الطلاق :

١٧ — « يا أيها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ، واحصوا
العدة ، واتقوا الله ربكم ،

١٨ — « لا تخرجوهن من بيوتهن ، ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة
مبينة ، وتلك حدود الله ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدرى لعل
الله يحدث بعد ذلك أمرا » (٣) .

. . . ويلاحظ أن القسط الأكبر في التوجيه في الطلاق يخص الرجل :

(أ) فكره الاسلام أن يكون انطلاق فرصة لاستغلال المال . فحرم ذلك
على الرجل وقد كان يستخدم الطلاق فيما مضى في المجتمع الجاهلي وهو
المجتمع المادي للاستغلال والضغط الاقتصادي على المرأة .

(ب) وكره أيضا أن يكون الطلاق من جانب الرجل أيضا فرصه للاستغلال
والإضرار بالزوجة . وقد كان يستخدم كذلك فيما مضى للاستغلال . ولذا لم يكن
له عدد من المرات . فحرم ذلك عن طريق مباشر أو غير مباشر . وحدده وجعله
مرتين فحسب .

(ج) ونهى عن الإمساك بالإضرار والعضل . وطلب أن يكون الطلاق

(٢) البقرة : ٢٤٠ — ٢٤٢

(١) البقرة : ٢٣٦ ، ٢٣٧

(٣) الطلاق : ١

لعدتهن (في طهر بعد حيض) وليس في وقت هي فيه حائضة ، حتى لا شاذى بطول العدة ، وكما يروى عن الحسن أنه قال :

حدثنا عبد الله بن عمر : أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض ثم أراد أن ينبعها بنطليقتين أخريين عند القرأين ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « يا ابن عمر ، ما هكذا أمرك الله تعالى . أنك قد أخطأت السنة . والسنة أن نستقبل الطهر فنتطلق كل قرء » .

« وقال : فأمرنى رسول الله فراجعتها . ثم قال : إذا هي طهرت ، فطلق عند ذاك أو أمسك » .

(د) وطلب عوضا عن الاضرار والايذاء ، وعوضا عن الاستقلال من أجل المال . . . أن يتبع الرجل طلاقه بانسانبة مهذبة ، مما يطلق عليه القرآن : « احسانا » :

. . . طلب الى الرجل أن يفرض على نفسه « متعة » لزوجته على الأقل مدة العدة : « وللمطلقات متاع بالمعروف ، حقا على المتقين » (١) . وكى تخف عنها مشقة الفرقة . ولذا سمى القرآن ما يعطى لها من الزوج : « متعة » ولم يسمها نفقة . . . مما يدل على أنها يجب أن تحمل معنى الراحة والرضا لنفسها . ولن يكون الراحة في قيمتها المادية ، وانما بمقدار ما يصحبها من انسانية الزوج : فلا يكون مشاغبا ولا مزعجا ، ولا كاشفا لصورة كريهة ، ولا مؤذيا بقول ، ولا واشيا وكذابا ، ولا مستهجنا لحال من حالات زوجته ، عندما كانا معا في عيشة واحدة . وانما يكون الرجل صاحب المروءة . . . ويكون الانسان الكريم . ان كانت لها عنده عورة سترها ، وان كانت مسيئة غفر لها . . . لا يتحدث الا عن محامدها ، ولا يذكرها الا بخير ، ولا ينمى لها الا أن أن توفق مع زوج آخر أكثر مما لم تصبه معه من توفيق .

وبجانب « المتعة » طلب الاسلام أن تبقى الزوجة في المسكن الخاص بالزوجية حتى تستكمل عدتها ، تأكيدا لحريتها وصونا كذلك لكرامتها . وتحديد الطلاق بمرتين — بعد أن كان مرات لانهاية في الجاهلية — يوجب أن لا يقع الطلاق بلفظه الصريح أو الكناية الا طلقة واحدة في كل مرة ، ولو كان بلفظ الثلاث . لأن قوله تعالى هنا : « وبعولتهن أحق بردهن (في العدة) أن أرادوا أصلا » (٢) . وكذا قوله : « فإن طلقها فلا جناح عليهما أن يتراجعا أن ظنا أن يقيما حدود الله » (٣) . . . يشير الى أن الطلاق وهو أمانة الفرقة ،

(٢) البقرة : ٢٢٨

(١) البقرة : ٢٤١

(٣) البقرة : ٢٣٠

فرصة مع ذلك لمراجعة الوضع كله مرة أخرى في العلاقة الزوجية سواء أكان من جهة الرجل صاحب الحق الأول فيه ، أم من جانبه وجانب زوجته معا ، لعل الشأن يصلح من جديد !

ولا شك أن القول بوقوع الطلاق بلفظ الثلاث ، ثلاثا ، بحيث تكون الزوجة بئنة لا رجعة لها . . . يعارض ما تهدف إليه هاتان الآيتان ، كما يعارض أيضا الوضع على نحو ما جاء في التعبير القرآني : «الطلاق مرتان» (فالمرتان للطلاق هما فرصتا المراجعة وإعادة تقييم العلاقة الزوجية من جديد . ولذا : الوضع بعد المرتين هو) فأمسك بمعروف ، أو تسريح بأحسان «(١)» ينهى معاودة التقييم بحيث لا تحل الزوجة لزوجها الا بعد أن تنكح زوجا غيره ، لقوله تعالى :

«فإن طلقها فلا تحل له من بعد ، حتى تنكح زوجا غيره»(٢) . . إذ أنها الآن بانّت من زوجها بينونة كبرى . . أى أن الزوج استنفد كل فرصة من فرصتي المراجعة ولم يرجعها الى عشرته فهو مصر على الفرقة اذن . وشأنه الآن أن لا تباح له الزوجة بعقد جديد عليها دون حاجة الى أن تنكح غيره ، كما تباح لمن طلق مرة واحدة ولم يراجع زوجته في عدتها فانتهت فبانّت بينونة صغرى . لأن الثانى لم يبد اصراره على الفرقة على نحو ما أبداه الأول . وعدم جواز معاشرّة الزوجة لزوجها ، بعد البينونة الكبرى الا بعد أن تنكح زوجا غيره . . يعتبر في واقع الأمر انذارا للزوج بأن لا يرتكب حماقة ما في الطلاق ، وأن عليه أن يزن الوضع كله وزنا لا يحس فيه بندم اطلاقا ، اذا أصبحت زوجته بئنة منه ولا تحل له الا بعد نكاح رجل آخر خلافه اياها . وذلك أيضا يجعل من الطلاق حلا لازمة استعصت على الحل بالتراضي والبقاء معا . كما يجعل منه ضرورة حتمية للمحافظة على حياة فردين وعلى إنسانيتهما ، دون أن تمتهن أو تستغل .

وأما ما يخص الزوجين معا في الآيات السابقة فهو ما أشارت إليه هذه الآية :

«ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة»(٣) .

فالتساوى في الحقوق والاعتبار البشرى أمر مقرر لكل منهما لا خلاف فيه .

فإذا كان للمرأة الحق النام في استيفاء المهر كله . . فإن للرجل الحق كذلك في قبوله أو قبول بعضه ، اذا افتدت به المرأة نفسها واختلعت منه وأنهت عقد الزوجية .

(٢) البقرة : ٢٣٠

(١) البقرة : ٢٢٩

(٣) البقرة : ٢٢٨

وإذا كان على الزوج أن يطلقها لعدنها تقاديا الأذى يصيبها ، أو إذا كان عليه أن يبقياها في مسكنها حماية وتوفيرا لها ، فإن عليها أن تتربص نلأته فرؤ ، وإن لا لكم ما في رحمها مما خلق الله وفاء لحق الرجل في النسب .

«والدرجة» اللى للرجل . فبما جاء في الآية : « وللرجال عليهن درجة » (١) ليست درجة القوامة والوصاية إنما هى درجة : « الاحسان » التى تنتظر منه فى المعاشرة الزوجية وفى معاملته لمطلقته . . . هى درجة الحسن والتهذيب فى المفارقة .

واشار القرآن الكريم الى هذه الدرجة التى للرجل فى كبير من النعقيات فى الآيات السابقة التى حددت الصورة الاسلامية للطلاق على الخصوص :

« . . . أو تسريح باحسان » (٢)

« . . . ذلكم أزكى لكم واطهر » (٣)

« . . . حفا على المحسنين » (٤)

« . . . وإن تعفوا أقرب للتقوى » (٥)

« . . . متاع بالمعروف ، حفا على المتقين » (٦)

... فإذا قالت الآية : « وللرجال عليهن درجة » — أى يجب أن يكون للرجال الذين هم أزواج وقد استقلوا بحق الطلاق فى هذا الوقت بالذات ، درجة أزيد من المائلة والمساواة فى الحقوق والواجبات . . . درجة تجعلهم فى هذا الوقت بالذات ، أكثر إنسانية . . لا يقيمون الحق بالحقوق والواجبات . إذ وضع الأزواج بالنسبة لاختصاصهم بحق الطلاق والفرقة . . . يتطلب منهم أن يدعوا زوجاتهم السابقات يحسن بإنسانية فى معاملتهن . . . يحسن بأن عدم التوافق بين الطبيعتين الفرديتين هو وحده الذى استلزم الفرقة ولم تكن الفرقة بسبب فى أنفسهن ، أو عيب فى خلقهن ، أو دماة فى أشكالهن ، مما من شأنه أن يوخز ويؤذى النفس ويفرض العزلة ، أو انبرم من انحياة عليهن .

أن المرأة المطلقة تريد أن تشعر ، وقد طلقت . . . أن زوجها لم يكن مائبا عليها ، ولا مستعليا فوقها ومجحفا بحقها ، ولا مبخسا لقدرها ، وهى لن تشعر بذلك منه إلا إذا أدركت : « التفوق » فى الانسانية فى معاملته اياها .

(٢) البقرة : ٢٢٩

(٤) البقرة : ٢٣٦

(٦) البقرة : ٢٤١

(١) البقرة : ٢٢٨

(٣) البقرة : ٢٣٢

(٥) البقرة : ٢٣٧

والتفوق في الانسانية ليس في صنع الصلف ، ولا في القطيعة ولا في اىذاء الغير نفسيا ، وان لم يخرج ذلك عن دائرة الحق . . . التفوق في الانسانية . . . هو درجة انسان على انسان في حسن المعاملة وحسن الريادة : « يا أيها الذين آمنوا اذا قيل لكم تفسحوا في المجالس فافسحوا يفسح الله لكم ، واذا قيل انشزوا فانشزوا يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات ، والله بما تعملون خبير » (١) .

وايمان الانسان بالله ، وعلمه ، هما أساسا الاحسان عنده ، وهما اساس نفوق انسان على آخر .

الذى يجعل بعض المفسرين يذهبون الى تفسير قوله تعالى هنا : « وللرجال عليهن درجة » (٢) لقوامه الرجل ووصايته على المراه مما يجعلها أدنى منه هو : عزل هذه الآية عما قبلها وعما بعدها والوقوف بمعناها عند حد مدلولها اللفظي .

وأمة المسلمين المتأخرين ، وضعفهم ، وبعدهم عن كتاب الله . هو في عزلهم كلام الله بعضه عن بعض ، وفصلهم مبادئ بعضها عن بعض ، وبذلك يربطون بمدلولات الالفاظ ، كما تحددتها القواميس ، لا كما يحددها جو القرآن ، وروح القرآن واعجاز القرآن ، وتفرد به بأنه : من الله ، وانحكم عليه لله وحده ، على نحو ما أوحى به .

وليس للمؤمن الا أن يستلهم القرآن ، وأن يستوحيه ، وعندئذ يلهمه الصواب ، ويوحى له بمنطق الفطرة الصافية ، النى ابتعدت عن حجاب الصنعة والتكلف ، وعن تأثير المذهبية البغيضة ، والتبعية المشتركة .

. . . على أن تفوق الرجل على المرأة في الخصائص الانسانية امر مطلوب في ذاته لضمان حسن المعاشرة الزوجية كما هو مطلوب لحسن المفارقة حتى السواء . والتفوق في الخصائص البشرية كما ذكر بعيد كل البعد عن الغلظة في المعاملة وعن مجافاة الطبع ، وعن سوء التقدير في الاعتبار وعن النظرة الدنيا للمرأة .

واذا كان جو هذه الآيات التى وردت في الطلاق بقرر الحاجة الى « التفوق » في جانب الرجل عند انفارقة كى يخف وقع أمرها على زوجته . . . نان بقاء الزوجية قبل الفرقة مرتبط الى حد كبير بوجوده ونحققه في صفات الرجل الزوج .

اذ طبيعة المراه تنادى بهذا التفوق وتحتاجه في الرجل في العلاقة

(٢) البقره : ٢٢٨

(١) المجادلة : ١١

الزوجية ، قبل أن يعبر عن نفسه في خصائص الرجل عند معاملته لزوجته ، ولا تختلف هذه الطبيعة لديها في وقت دون وقت ولا في عصر دون آخر ولا في حالة بداءة وتختلف عن حالة تحضر وتحرر . لأن الأمر ذاتي ، وليس عرضيا لديها .

ففى تقرير رسمى قدم الى حكومة « بون » فى المانيا الغربية ونشرت ملخصه صحيفة « التيمس » اللندنية فى عدد الأحد الصادر فى ٣١ يوليو سنة ١٩٦٦ وهو موضوع دراسة الآن للبرلمان الالماني ، عن وضع المرأة الالمانية جاء فيه أنها تطلب فى زوجها « النفوق » عليها .

كما تطلب اعناده وثقته بنفسه بجانب الالمعية وشرف المعاملة . وقد نشرت الصحيفة نحت هذا العنوان : « سيدة البيت يجب أن تقوم الآن بالعمل خارج المنزل كما تشاء » ، ولخصت مضمونه على النحو التالى (١) :

ان الأنسة العجيبة صاحبة السيقان الطويلة ، التى تعتبر حاليا فى ابولايات المتحدة مقدمة تقدما كبيرا كمثل للمراه الالمانية فى سنة ١٩٦٦ . نأخذ صيحة جديدة فى تقرير من ثلثماية صفحة تنشره وزارة الداخلية الالمانية .

« والتقرير يوضح : ان معظم النساء الالمانيات المستغربات فى سهل المنزل واللائى على صلة وثيقة بالمطبخ أو المكنسة ، والأطفال . . . اضطررن الآن للخروج وللعمل كى يحتفظن بدخل للأسرة يتراوح ما بين خمسة عشر وثمانية عشر جنيها فى الأسبوع ، بالإضافة الى الدخل المستمر للزوج الذى هو سعيد بكسب زوجته وفى الوقت نفسه ينتظر منها ان تقوم بكل عمل المنزل وتعد له الطعام ليكون جاهزا عند حضوره الى المنزل .

« وأكثر من نصف السيدات الالمانيات المتزوجات يعملن خارج المنزل . . وهو رقم لم يتجاوزه بلد آخر سوى روسيا ، ومانيا الشرقية ، وانهمسا .

« والتقرير الذى يلقى ضوء التغاضى وعدم الرعاية للعلاقة بين الالمانيات وأزواجهن من المهد الى اللحد . . . هو موضوع مناقشة فى البرلمان الالماني وربما توصل المناقشة الى تشريع يرسم الخطوط لتخفيف العبء من على كاهل النساء العاملات وذلك : بجعل اليوم المدرسى يوما كاملا ، والاكتار من مدارس الأطفال ، ودور الحضانة للعاملات .

« وهناك احتمال آخر يمكن أن تقوم به الحكومة وهو تربية الأزواج الالمان على التقليل من الأنانية والاكتار من المساعدة فى الأعمال المنزلية .

(١) لمراسل الصنداي تايمس اللندنية (Antony Terry) من « بون » يوم السبت ٣٠ يوليو ١٩٦٦ .

« وبالرغم من تقدم التشريع الاجتماعى فى ألمانيا الغربية الذى بكفل المساواة فى الأجر عن العمل بين الرجال والنساء . . . فإن التقرير يبرز مفارقات واضحة تباشرها بعض المصانع الألمانية فتدفع للنساء أقل من الرجال ، بدعوى أنهن يقمن بعمل خفيف .

« والاختبارات التى أجريت فى ألمانيا فى الوقت الحاضر توضح أن الرجال الألمان ما زالوا يضعون فضيلة العمل النسوى بالمنزل فى قمة الفضائل التى يطلبونها فى الزوجة . تلك الفضائل التى هى : الثقة بالنفس والحنان ، والتدبير ، والذكاء ، والأمومة ، والجاذبية والطاعة .

« . . . كما توضح هذه الاختبارات من جانب آخر : أن المرأة الألمانية تتمنى رجلا له اعتداد وثقة بالنفس ، المعى ، شريف فى المعاملة ، وأخيرا من فوق على زوجته .

« . . . كما ترى الإحصائيات الواردة فى التقرير أن نسبة من عدد الرجال ٥٦ ٪ تزيد على نسبة السيدات ٤٥ ٪ / تطلب فى قانون الطلاق فى الدولة أن يتشدد القانون أكثر ، حيث أن « الزنا » (١) قد أصبحت له عقوبة خاصة به وهى الحبس مدة ستة أشهر .

فهذا المجتمع الألمانى الغربى المتقدم حضاريا وصناعيا وتكنولوجيا والذى تحررت فيه المرأة والرجل على السواء بحيث أصبح كل منهما لا يرى بأسا فى مباشرة الزنا وأنه ليس فيه ما يعرض العلاقة الزوجية أو يشين وضعها — تصر فيه المرأة على طلب « تفوق » الرجل كما يصر الرجل على « طاعة » المرأة ، مما يدل على : أن طبيعة المرأة فيها فراغ لا يشغله الا تفوق الرجل ، وأن طبيعة الرجل فيها فراغ لا يشغله الا طاعة المرأة .

● . . . وأخيرا ما جاء فى آيات الطلاق السابقة مما يخص الزوجة ، فهو محافظتها على حق الزوج فى ولده ونسبه ، حتى لا يختلط بنسب آخر ، اذا ما تزوجت لفور تطليقها منه ، قبل أن تتأكد من خلوها من الحمل .

وهنا ينمحض الطلاق فى الاسلام ليكون وسيلة تقرها الطبيعة الانسانية الخالية من التعقيد وتجعل منه حلا لمشكلة استعصت وهى مشكلة متوقعة .

(١) القصد من التشدد فى أمر الطلاق بسبب جريمة الزنا : أن لا يصبح الزنا من قبل الزوج أو الزوجة سببا رئيسيا فى الطلاق كما هو الوضع الآن ، اكتفاء بعقوبة الحبس عليه . وهذا الاتجاه نحو الزنا كسبب من أسباب الطلاق الثلاثة فى الدول المسيحية الذى يتيح الطلاق بشبه اتجاه الدانيمارك فقد ألغته كسبب فى الطلاق .

لأن الطوائع البشرية اذا كانت مجانية في الخصائص الانسانية فهي مميزة بعضها عن بعض في الفروقات الفردية .

وهذه الفروقات الفردية هي التي نجعل التوافق بين طبيعتين ، زواجا بين نفسيهما ، أمرا لا ينحصر الا على اهدار كرامة أحدهما أو فنائه .
خص الاسلام الطلاق : من معاني الضغط والاكراه ...

.. ومن تأثير المادية النفعية ..

.. ومن التحكم به لا يذاع المرأة والاضرار بها ..

وجعل منه مبدءا انسانيا كريما في مباشرته ، وفيما يتبعه من معاملة .

... الخلع للمرأة :

واذا كان الاسلام جعل الطلاق حقا خاصا بالرجل : له أن يمارسه مباشرة وله أيضا أن يفوض فيه زوجته ... فقد جعل للمرأة « الخلع » حقا تقى به نفسها من ضرر المعاشرة مع زوجها ، وتنتهى عن طريقه احساسها بكرهته .

... وهو حق لها وحدها كذلك باعتبارها أحد طرفى عقد الزوجية دخلت فيه مختارة غير مكرهة ، وبقى فيه كذلك حرة ذات مشيئة ، تجنب نفسها وشريكها في العقد الضرر ، ويجنبها هو كذلك الاضرار بها .

ان أى عقد من عقود المعاملة يربط بين طرفين .. من طبيعته أن لا يظل مستمرا ويؤتى الأثر والمفعول الا طالما لم يصل عن طريقه اذى وضرر لأحد الطرفين . فان سبب ضررا لأحدهما أو لهما معا ... فيعتبر في حكم المنتهى . والفرق بين عقد وآخر هو : في طريقة التعبير عن الانهاء .

والخلع من جانب الزوجة : هو ان تعطى زوجها بدلا وعوضا لا يتجاوز المهر بحال نظير الفراق منه . وقد جاء الآن بذلك في بعض آيات الطلاق السابقة في قوله تعالى :

« ... ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا ، الا أن يخافا ألا يقيما حدود الله ، فان خفتم ألا يقيما حدود الله ، فلا جناح عليهما فيما افقتدت به ، تلك حدود الله فلا تعتدوها ، ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون » (١) .

... فقد رفعت الآية الحرج على قبول الزوج مالا من زوجته في مقابل الفرق بينهما . واذا كان التعبير الذى جاء في الآية بلفظ المثنى : « فلا جناح عليهما فيما افقتدت به » .. لكن المقصود أولا وبالذات هو الزوج .. اذ ذلك في

مقام الاستثناء مما حرم عليه من الحصول على مالها عن طريق حملها على ذلك ،
مما جاء في آيات النساء في قوله : « يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا
النساء كرها ، ولا تعضلوهن لتذهبن ما آتيتهن . . . » (١) وكذا في
قوله : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتن أحداهن قطارا فلا تأخذوا
منه شيئا » (٢) .

... ولم يكن استثناء على سبيل الحقيقة ، لأن المال الذي يحصل عليه
الزوج بناء على طلب الزوجة ورغبتها في الفرقة منه ، لم يكن عن طريق حملها
عليه ، وإنما برضاها دون تدخل منه . والذي منعه القرآن هو : الإكراه
والحمل من جانبه لأعطاء المال من جانبها والحصول عليه من جانبه .

وهذا يدل دلالة واضحة على أنه لا يجوز للزوج الحصول على مال تنقدم
به الزوجة للفرقة منه ، وفيه شائبة إكراه لها عليه بصورة ما من قبل زوجها .
ويدل بالتالي على أن : « الخلع » الذي قبله الإسلام من أنواعه المتعددة
التي كانت موجودة في الجاهلية هو : ما كان متمحضا عن رغبة المرأة
وحدها . . . على معنى : أنه لم تكن لارادة الزوج دخل فيه .

ويشرح ذلك ما جاء في حديث ابن عباس ، في رواية ابن ماجه :

« أن جميلة بنت سلول أتت النبي صلى الله عليه وسلم : فقالت : والله
ما أعتب على ثابت بن قيس بن شماس — في : دين ولا خلق . ولكني أكره
الكفر في الإسلام ، لا أطيقه بغضا . فقال لها النبي : أتردين عليه حديثه ؟
قالت : نعم .

فأمره رسول الله أن يأخذها ، ولا يزاد » .

ويتميز الخلع لذلك عن الطلاق : بأن عدم الرغبة في البقاء في عقد
الزوجية ، هو من جانب الزوجة وحدها .

والحديث هنا ، فيما نص عليه من : رد الحديقة ، التي كانت مهرا
لجميلة بنت سلول وعدم الزيادة عليها كمهر . . . يحدد ما تقتدى به الزوجة
نفسها عند الاختلاع ، مما جاء في قوله تعالى : « فلا جناح عليهما فيما
أفتدت به » .

... وبدل أن كان المال الذي يؤخذ من الزوجة في الجاهلية لتفدى به
نفسها مطلقا ليس له حد أقصى ، قد يتجاوز المهر في كثير أو قليل . . . أصبح

(١) النساء : ١٩

(٢) النساء : ٢٠

محرمًا على الزوج في الإسلام ، أن يأخذ من زوجته عند الافتداء أكثر مما دفعه لها مهراً (١) .

وبذلك منع الإسلام الاستغلال في هذه الحالة التي تضطر فيها الزوجة إلى الافتداء برغبتها الخاصة ، وفي غير تأخير من زوجها عليها . . بجانب ما منعه من استغلال ، إذا كان الزوج مكرها . ولم يبق من صور الخلع في نظام الإسلام الا تلك الصورة البعيدة عن الانحراف والاستغلال ، والتي هي الوسيلة مع ذلك للزوجة للتخلص مما تكره في الحياة الزوجية مع زوجها .

والسؤال الآن :

هل الخلع ملزم للزوج ؟

... هل الخلع يأخذ طريقه في التنفيذ لصالح الزوجة ، كما يأخذ الطلاق طريقه في التنفيذ لصالح الزوج ؟ بمجرد أي منهما كحق للزوجة أو الزوج ؟ .

... هل تعتبر الزوجة خالية وبائنة بمجرد أن تعلن عن كراهيتها لبقاء في الحياة الزوجية ، ومعبرة عن ذلك بالافتداء ؟ .

ان الطلاق ملزم للمرأة والرجل معا ، بمجرد النطق بلفظه مع قصد اليه . ولا يؤخذ فيه رأي الزوجة وهو يقع وينفذ عندئذ ، تخلصا للزوج على الأقل مما يكرهه ويبغضه في الحياة الزوجية مع زوجته .

والخلع يجب أن يكون كذلك أيضا ، لا يتوقف الالتزام به على رضا الزوج ، فضلا عن قيامه بالطلاق بعد القبول . . والحديث في روايته السابقة ، مع ما يروى في حديث حبيبة بنت سهل ، عند مالك الموطأ ، أنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ، كل ما أعطاني عندي . فقال النبي لثابت : خذ منها فآخذ ، وجلست في أهلها . . . يؤكد أنه يستلزم نتيجة من الفرقة والفسخ ، دون حاجة إلى الرجوع إلى الزوج إطلاقا ، طالما اعتدى به في حدود المهر .

والرسول عندما طلب من « ثابت » أن يأخذ ما كان قد أعطاه مهرا لزوجته عند عقد الزواج ، لم يكن بطلبه منشئا حكما جديدا يضاف إلى خصائص الخلع . لأن الخلع كالطلاق ينطوي على التعبير عن كراهة في الاستمرار في

(١) يحكى صاحب المختصر النافع في فقه الشيعة الإمامية : أن ما صح أن يكون مهرا صح فدية في الخلع ولا تقدير فيه . بل يجوز أن يأخذ منها زائدا عما وصل إليها منه والشرط أن تكون الكراهية منها خاصة صريحا .

المعاشرة الزوجية ، والفرقة عن طريق الخلع أو الطلاق هي للتخلص من هذه الكراهية وعدم الاستمرار في الحياة الزوجية .

فاذا لم يتم التخليص بسبب الكراهية عن طريق الخلع ، كان الوضع من جانب الزوج امساكا للضرر والعدوان ، وقد نهى القرآن الكريم عن الامساك للضرر في قوله تعالى :

« واذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فامسكوهن بمعروف ، أو سرحوهن بمعروف ، ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا ، ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه » (١) .
تم في الوقت نفسه يخرج الوضع حتما على الأقل عن الامساك بالمعروف الذي طلبته الآية الأخرى : « الطلاق مرتان ، فامسك بمعروف أو تسريح باحسان » (٢) .

والجانب في العقد الذي يتصور فيه انه يمسك للضرر والعدوان ، ولم يمسك بمعروف عندئذ في حال الخلع هو الزوج . ولذا كان امر الرسول « لثابت » في الحديث السابق بأخذ ما أعطى تنفيذا فقط لما نهى عنه الله من الامساك للضرر .

فاذا توقف الخلع على طلاق الزوج ، كما يراه بعض الفقهاء فقد انتهت فاعلية الخلع ، كحل الأزمة الزوجية مع زوجها في حياتهما المشتركة . على أنه يجب أن تبقى فاعليته مستقلة عن فاعلية الطلاق والا كانا طريقا واحدة وتعددها بحسب اللفظ أو الوضع . فانزوج عندئذ وحده هو صاحب الحق فيهما معا ، ويعود الأمر الآن الى أن يتاح للزوج ، الذي لم يكره المعاشرة الزوجية مع زوجته أن يمسك زوجته وهي كارهة لمشاركته في هذه الحياة .

فاذا طلقها الآن تنفيذا لقوله تعالى : « ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا » ولقوله كذلك : « فامسك بمعروف أو تسريح باحسان » . فما معنى أن يهلك الرأي الأول في الخلع كما ملكه بادية ذي بدء في الطلاق ؟ ثم يحمل نفسه في الوقت ذاته على الطلاق تفاديا للمحذور ؟ .

ان الأمر ليس « مركزية » لحق الفرقة وفصل الحياة الزوجية لمن يكون له هذا الحق ؟ وأنه الزوج : لأن الرجال قوامون على النساء ؟ .

ان الأمر هو امرالضرر . . ومن المتضرر من الزوجين . فان كان المتضرر هو الزوج فالطلاق وسيلة للتخلص منه .

وفي نظير : أنه أعطى الآن حق التخلص من تضرره بالعشرة الزوجية عن طريق الطلاق ، حرم عليه أن يأخذ شيئا مما جعله مهرا لزوجته .

(١) البقرة : ٢٣١

(٢) البقرة : ٢٢٩

وان كانت المتضررة هي الزوجة ، فلها أن تختلع فتفدى نفسها بما لا يتجاوز المهر الذى اخذنه من زوجها .

وقى نظير : أنها أعطيت حق الخلع كوسيلة تتخلص بها من الضرر بالمشرة الزوجية أبيع للزوج أن يأخذ ما أعطاه مهرا أو مقدار .

وهنا لم يوجب الاسلام على المرأة التنازل عن ما كان لها مهرا لصالح زوجها اعتمادا منه على « الدرجة » التى ينتظر من الرجل أن يبلغها فى معاملة زوجته عند الفراق وهى درجة الانسانية درجة التسامح والاحسان ، مما يذكره قوله تعالى : « ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة » (١) . . وقوله : « او يعفوا الذى بيده عقدة النكاح ، وان تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم ، ان الله بما تعملون بصير » (٢) .

.. . فالدرجة فى الآية الاولى ، والفضل فى الآية الثانية تعبيران عن المستوى الكريم الذى يجب أن يكون عليه الزوج فحسب ، عندما يبارق زوجته وتفارقه بسببه أو بسببها . ومقتضى هذا المستوى الانسانى الكريم : أن لا يأخذ الزوج منها وان كان حقاله ، وان يعطيها ولو لم تكن صاحبة حق يتعلق بها يعطى . . . ومقتضاه أن يزيد عن المائثلة فى الحقوق والواجبات . وهذا هو الأليق بـ « القيادة » التى هى له من ذاته ، وخصائص طبيعته .

واذا لم يكن الخلع حقا مطلقا للمرأة وخصوصا بها على نحو الطلاق للرجل ، واختصاصه به . . فليست هناك مائثلة فى الحقوق والواجبات ، التى نص عليها فى قوله : « ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف » .

... . واذا قيل عندئذ : ان تكملة هذه الآية . . « وللرجال عليهن درجة » تفيد : أن حق الطلاق والخلع معا ضمن هذه الدرجة التى يتميز بها الرجال على النساء واذا قيل ذلك . . . فقد اختل التوازن بين الزوج والزوجة ، فيما لهما من حقوق وفيما عليهما من واجبات . لأن ما يطلبه القرآن دائما من : « درجات » . . وما يعبر عنه من مميزات فى الفضل . . يطلبه فيما هو فوق العدل والتوازن . . أى فيها هو « الاحسان » .

اذ فى قوله تعالى : « ان الله يأمر بالعدل والاحسان » (٣) . . . جعل « الاحسان » غير العدل . ومعنى ذلك : أن القاعدة الأساسية فى المعاملات هى : العدل ، وأن التمييز بين الأفراد فى قيمهم واعتبارهم فيما بعد هذه القاعدة الأساسية فى الاحسان .

(٢) البقرة : ٢٣٧

(١) البقرة : ٢٢٨

(٣) النحل : ٩٠

ومقتضى التوازن والعدل أن تكون حقوق النساء والرجال متوازنة ومتعادلة ، وأن تكون واجباتهم كذلك متعادلة ومتوازنة . وهذا التوازن والتعادل ، حسب الطاقات المستمدة من طبيعتى النوعين .

... وليس من المعقول أن يقال :

أن حق الزوجة في الخلع لا تستطيع بحسب طاقتها الانسانية أن تمارسه ، ومن أجل ذلك يضاف إلى الرجل ، فهو أقدر على ممارسته .

هل المرأة لا تستطيع أن تدرك الضرر ؟ هل لا تستطيع أن تعبر عنه ؟ إذا لم تستطع ذلك فلماذا يؤخذ رأيها أو أذنها في الزواج ؟

... إذا كان دافع الكراهية في العشرة الزوجية يضخم من انفعالاتها وبالتالي يقلل من وزنها للموقف في العلاقة بينها وبين زوجها . . فلا يقلل من هذا الدافع دافع الرغبة في اتمام الزواج مع من تختاره زوجها . وربما يزيد دافع الرغبة في تحقيق أمل ، وهو الأمل القوي والرئيسي في حياة المرأة في تضخيم العواطف لديها ، فلا ترى معها مكان الإدراك والعقل ، عندما تختار وتأذن في الزواج به .

أن رضاء الزوج في الاختلاع هو فقط في دائرة ما تفندى به الزوجة نفسها من المال هو أقل من المهر أم هو مساو له ؟ فإن هي عرضت بادیء ذي بدء ما يساوى المهر فلا حاجة إلى رضاه وأذنه ، ويجب نفاذه . . . على معنى : قبول الزوج لما يأخذ والفرقة بينهما .

وإذا ترتب أثر الخلع من الانفكاك والخلاص فلا شأن له برضاء الزوج ، أو بإرادته أو بعدم إرادته أيها ، إطلاقا . . أن هذا الأثر يتم من ذاته . إذ هو فسخ لعقد الزوجية . شأنه شأن الظهار والإيلاء ، والبهتان . فكل منهما يقضى إلى الفرقة البائنة عندما يحل أجل المضروب للانتظار . وآلا لما كانت هذه الأوضاع صورا مستقلة للفرقة في الزوجية .

والشيعة يرون : أن لا رجعة للخالع في العدة إلا إذا رجعت الزوجة عن البذل . فإذا لم ترجع عن البذل افترق الأمر إلى عقد جديد في العدة أو بعدها . . . مما يدل على وقوع أثره دون حاجة إلى رضاء الزوج وأذنه .

وابن عباس من جملة القائلين بأن الخلع فسخ .

... بينما ابن القيم يقول مدلا على أنه فسخ أيضا :

« والذي يدل على أنه ليس بطلاق — وأنه فسخ لعقد الزوجية بدون إرادة الزوج أنه تعالى رتب على الطلاق ثلاثة أحكام كلها منفية عن الخلع .

« أحدهما : أن الزوج أحق بالرجعة فيه .
 « الثانى : أنه محسوب من الثلاث ، فلا تحل بعد استيفاء العدد ،
 إلا بعد دخول زوج وأصابة ،
 « الثالث : أن العدة ثلاثة قروء بخلاف المختلعة فان عدنها قرء واحد (١) .
 « وقد ثبت بالنص والاجماع : أنه لا رجعة في الخلع » .

... والمنطق يدعو أيضا الى عدم الرجعة ، لأن مطالبة الزوج بالرجعة
 في قوله تعالى : « **وبعولتهن أحق بردهن في ذلك أن أرادوا أصلا** » (٢) .
 ارضاء للزوجة ورعاية لجانبها . وهى في الخلع كارهة لزوجها فلا يستقيم
 امر الرجعة مع كراهتها اياه وبغضها للعشرة الزوجية .

وقول الشيعة السابق في جواز الرجعة للزوجة في الخلع قائم على
 القياس على الطلاق : فحق الطلاق للرجل ، ويمكن أن يتنازل عنه بالرجعة .
 كذلك اذن حق الخلع للزوجة ، ويمكن أن تتنازل عنه بسحب البذل .
 ولأن الخلع بناء على طلب الزوجة ، وليس كالطلاق للرجل . . . فإنه
 يقع في أى وقت ولا يشترط فيه أن يكون للسنة « **أى في الطهر** » بل يجوز أن
 يكون في حيض . . ويقول بوقوعه في الحيض من الفقهاء من لم يقل منهم بوقوع
 النطق في الحيض .

وذلك أيضا هو المعقول . لأن عدم وقوع الطلاق في حيض المطلقة قصد
 منه دفع الاضرار بطول المدة للعدة . ولأجل ذلك رأى تقصيرها ما أمكن ، عليها
 تجد زوجا آخر ، فلا يمتد بها الوقت في غير زوجية .

وأما المختلعة فلأنها كارهة . . . من مصلحتها أن لا يؤجل وقوع الفرقة
 بينها وبين زوجها ، بسبب كونها في حيض .

وإذا جوز جمهور الفقهاء للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر من المهر ، اعتمادا
 على الطلاق في قوله تعالى : « **فيما افترقت به** » (٣) . . . فان ذلك أيضا وقوف
 بالفقه واستنباط الأحكام عند حد اللفظ ودلالته الوضعية دون اعتبار أساسى
 لجو الموضوع كله . اذ لو نظر الى ما تطلبه الآيات القرآنية في معاملة الزوجة
 عند الفرقة منها ، لوجب تحريم أن يأخذ الزوج في الخلع أكثر من المهر . لأنه

(١) كما جاء في حديث الربيع بنت معوذ « أنها اختلعت على عهد الرسول
 الله صلى الله عليه وسلم فأمرها ، أو أمرت بحيضة واحدة » في رواية
 الترمذى .

(٣) البقرة : ٢٢٩

(٢) البقرة : ٢٢٨

لا يكون محسنا عندئذ في تسريحه للزوجة ، ولأنه يستعيد كذلك وضع الجاهلية في استغلال المرأة .

ومجمل ما طلبه الاسلام في الزوجية من بدايتها الى نهايتها ، امران ،
وواجه بهما الرجل .

القضاء على استغلال المرأة استغلالا ماديا في أية صورة ، على الاطلاق .
ثم عوضا عن هذا الاستغلال الاحسان في العشرة ، وعند الانفصال على
السواء . والاحسان هو وضع انساني في المعاملة فوق التقابل والمبادلة . . .
فوق المماثلة في الحقوق والواجبات . . . انه اعطاء اكثر من الأخذ . . . وانسانية
اكثر من المادية .

وعلى هذين الامرين رسم الاسلام اطار العلاقة بين الرجل والمرأة . وفي
هذا الاطار تبدو واضحة :

(١) حرية الزوجة ، كحرية الرجل ، في اختيار الدخول في الزوجية .

(ب) وحقوق المرأة وواجباتها كحقوق الرجل وواجباته في المعاشرة
الزوجية حسب طبيعة كل منهما .

(ج) تمتع المرأة بحق انهاء الزوجية عن طريق الخلع ، كما يتمتع الرجل
بهذا الحق عن طريق الطلاق .

(د) ابعاد المال كلية ، كعنصر في الارتباط أو الانفصال في دائرة الزوجية .
وتحكيم الطبيعة الانسانية وحدها ، ككل ، يتكون من بدن ونفس ومن شكل
يحسن وسلوك عملي يطبق .

وبهذا في نطاق الأسرة صفى الاسلام رواسب المجتمع السابق ، وهي
رواسب المادية ائنفعية . . ووضع بدلا منها اعتبار الانسان وقيمه ، موضع
المال واغرائه ، في كل جانب من حياة الانسان . وفي مقدمة الجوانب : علاقة
الرجل بالمرأة وبناء الأسرة .

وما جاء به الاسلام في نظام الأسرة يعتبر اذن ثورة على المادية النفعية
الاستغلالية . ولذا يطلب الاسلام بوم يدعو المجتمع الى سيادة الانسانية . . .
أن يحافظ القادة في المجتمعات على القيم الانسانية ويطلبونها قبل القوة
المادية .

فان هم طلبوا القوة المادية وحدها أو قبل القيم الانسانية . . . ان هم

طلبوا المستوى الاقتصادي واعتقدوا أنهم يحسنون بذلك صنعا للمجتمع قبل المستوى الانساني . . . فلا مكان في مثل هذه القيادة للاسلام . والكان بها يومئذ للعلمانية ، وللحادية الماركسية المادية .

* * *

ان نظام الاسلام في الزوجية يحمى المجتمع :

● من الطفولة غير الشرعية ، وهي الطفولة التي يحيط بها الخوف ، والاهمال ، والهروب من المسؤولية في المجتمع ،

● ومن الامومة غير الشرعية ، وهي الامومة التي تنشأ خلف الحجب في المجتمعات ،

● ومن انتشار الزنا ، والامراض السرية التناسلية عن طريقه ،

● ومن الفراغ العاطفي في حياة الزوجين والاولاد في الأسرة في اى مجتمع ،

● ومن الضعف الناشئ عن ذلك في المجتمعات .

. . . ولكنه اتجاه العلمانية او اتجاه الاحادية المادية الذي يخضع كل ما في الحياة لغرور الانسان وتخطيطه ، ويبعد الايمان بالله وبما جاءت رسالته عن ان يكون ذا موضوع او يعتبره مخدرا يخدر افراد المجتمع .

ان العلمانية وكذا الماركسية الاحادية تجربة في المجتمع الانساني القائم ، لم تنته بعد . ولكن شواهدا في ظواهر المجتمع تبين سيادة المادية في ظنمها وتخطيطها ، حتى اذا اشتدت هذه الظلمة في عمقتها ، واختلاطها بزغ فجر الانسانية من جديد في ايمانها وصفاء وجهها وجاء دور الاسلام .

لقد كان حكم الجاهلية هو حكم الانطلاق الحيواني اما حكم الله فهو حكم المجتمع الذي خضعت فيه علاقات افراده للرعاية المتبادلة بينهم في شأن : ما يجب ، وما يحق ، وما يعطى وما يؤخذ انه حكم المدنية الانسانية . « ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون » (١) .

والحضارة الغربية الصناعية المعاصرة تضيف الى ما ورثته من حضارة الرومان المادية اتجاهاتها العلمانية او الاحادية الماركسية ، وتزيد بذلك فاعلية المادية في العلاقات الانسانية ونظم مجتمعاتها وفاعلية المادية لبست استخفافا فقط بالقيم الانسانية وانما هي قبل ذلك اعداد جو الحياة

(١) المائدة : ٥٠

البشرية للصراع والاحتكاك والقلق والخوف والاستغلال الشره الذى تسوده
ظلمة الانانية والفردية ، وان اعلنت شعار الاشتراكية او الجماعية .
وقى جو الصراع المهادى لا يقوم ترابط نفسى فى أسرة ولا فى مجتمع ،
وانها ترابط مادي ينتهى فور ضعف الحافز عليه او الدافع نحوه .

ولم تفلح مسيحية الكنيسة فى علاج الأسرة : فى قيامها او اننهاؤها ، كما
لم تفلح فى قيادة المجتمع وتنظيمه . . لأنها استسلمت فى جانب لمادية الحضارة
الرومانية ، ولم تستطع الثبات أمام علمانية الثورة الفرنسية بعد الرومان ،
ثم أمام المادية التاريخية الماركسية أخيراً على عهد الثورة الصناعية . . . بينما
فى جانب آخر وهو جانب الزواج ارتفعت فى برج عاجى وسكنت فيه لم تفارقه
انى واقع الحياة وطبيعة الانسان كما هى وستظل الحضارة الغربية وسيزيد
أمرها بعد الثورة التكنولوجية ، متشبثة بالمادية وحدها ، ومن ثم موصلة انى
الصراع والقلق والخوف . وتك سمات لمجتمع لا تسود فيه الانسانية . .
واخوتها . . وروابطها .

الباب الثالث

التكافل

- مقدمة •
- العمل والكسب (الحلال) أولاً •
 - ثم التكافل •
- تكافل الاسلام وعبادة الزكاة •
- التأمين •

مقدمة

كان مجتمع الكنيسة في أوروبا وهو مجتمع القرون الوسطى... مجتمع الاقطاع والصدقات ، ومجتمع النبلاء والعبيد ، للنبل كل مصادر الثروة ، وهي ثروة الأراضي الزراعية وقتئذ... وللعبيد ما يتبقى من فترات مواعيدهم وما تجود به أيديهم .

والكنيسة اذ تبارك اذ ذاك للاقطاعيين نفوذهم وثرواتهم... تجمع عطاءاتهم وتوزع القليل أو الكثير منها على المحتاجين من العبيد والأتباع لأصحاب النفوذ والمال . وكان دور الكنيسة اذن دور الوساطة بين الغنى والفقير ، ومن يفيض عنه المال ومن هو بحاجة اليه .

... حتى جاءت الثورة الفرنسية في آخر القرن الثامن عشر (١٧٨٩) بشعارات الحرية... والاخوة... والمساواة . وأخذ فلاسفتها الاجتماعيون يبلورون صلات الأفراد في المجتمع ويؤكدون أنها صلات « عقد » و « اتفاق » . وعرف مجتمع ما قبل الثورة الفرنسية بأنه المجتمع الانساني الذي تنظم اموره في الحكم والسياسة على أساس الحرية الفردية والاتفاق القائم عليها . ومن هنا كان النظام البرلماني يمثل « الضمان » لبقاء هذه الحرية الفردية كأساس لكل ما يتم تنفيذه باسم الدولة التي لا يتعدى دورها دور الذي يؤمر ويطيع . واستعاض مجتمع ما بعد الثورة الفرنسية ، بناء على مبدأ المساواة ، عن صندوق العطاءات والتبرعات التي كانت تشرف عليه الكنيسة « بخزانة » الدولة . وخزانة الدولة هي التي ينتهي اليها ما يجمع من أفراد المجتمع عن طريق سلطتها التنفيذية مما كلفوا أنفسهم بدفعه ، لتحقيق مصالح اتفقوا على قيامها : كمصالح الدفاع عن الوطن ، والمرافق العامة . وعرفت الأموال التي كان أفراد المجتمع يكلفون أنفسهم بدفعها بعد اتفاق فيما بينهم وبعد أن تحصلها الدولة عقب اقرار الاتفاق عليها بـ « الضرائب » .

والضرائب اذن يراعى فيها أمران :

الأمر الأول... أن تكون هناك مصلحة يعود نفعها على جميع أفراد المجتمع أو على الأغلبية الكثيرة منهم ، يحتاج تحقيقها الى مقدار معين من المال .

الأمر الثاني : أن يكون هناك اتفاق حر بين الأفراد الذين تعود عليهم منفعة هذه المصلحة على دفع المبلغ المخصص لها ، تقوم الدولة باسمهم جميعاً

بتحصيله وانفاقه في الغاية المستهدفة تحت رقابتهم . وطريق الاتفاق الحر على الضريبة ووسيلة الرقابة على صرفها هي المهمة الأساسية « للبرلمان » أو لممثلي الأمة في نظام هذا الحكم الديمقراطي .

والبرلمان لا يكون معبرا تعبيرا صادقا عن ارادة الأمة ورغبتها الحقيقية الا اذا كان انتخابه انتخابا حرا غير خاضع لاي مؤثر حزبي سياسى ، ولا لاية سلطة تنفيذية قائمة بالحكم .

ويكاد مجمع « ما بعد الثورة الفرنسية » وهو المجتمع المعروف الآن بالمجتمع الديمقراطي أو مجتمع الاقتصاد الحر — يتميز عن مجتمعات القرون الوسطى بأنه مجتمع : « الضرائب » ومهما وصف بأى وصف آخر مميز له . فانه في النهاية ذلك المجتمع الذى يخضع فرض الضرائب فيه لارادة الأمة كما يخضع انفاقها لرقابتها واشرافها .

واذا كانت الضرائب فيه تفرض بناء على مبدأ « المساواة » أحد الشعارات الثلاثة للثورة الفرنسية وتحقق مصالح عامة مشتركة . فان تلك المصالح مصالح مادية تدخل في الاطار الخاص بالدولة الذى انفردت به عن الدين والكنيسة كنتيجة للصراع الذى انتهى بقيام الثورة الفرنسية وأدى الى فصل الدين عن الدولة .

واذا كان نطاق المصالح الذى تفرض الضرائب لتحقيقها هو النطاق المادى أو نطاق المنفعة المادية المشتركة . . . فليس الدين وليست رسالته مصرفا من مصارف الضرائب . . . وليس الفقر ولا العجز عن الكسب لتغطية الحاجة القائمة للفرد أو للأسرة . . . وليست رعاية الأخوة في الوطن . . . وبالتالي ليست العلاقات الانسانية بين الأفراد . . . من الأهداف التى توجه الضرائب اليها .

ومن هنا انفصلت العلاقات الانسانية الصرفة في المجتمع الحديث الذى قام بعد مجتمعات الكنيسة ، ثم في المجتمع المعاصر بعده الذى نشأ بعد الثورة الصناعية . . عن الخدمات والمصالح المادية المشتركة بين الأفراد .

وبقدر تعدد هذه المصالح يكون حجم الضرائب . . . وبقدر اتساع نطاق الخدمات التى تكلف الدولة بأدائها لأفراد المجتمع . . . يكون اتساع مباشرة الدولة وتدخلها لصالح الأفراد في مجالات الأفراد .

والمجتمع المعاصر زادت أعباء الدولة فيه بعد الثورة الصناعية ، وبعده زيادة حجم التجارة ونمو السكان في المدن .

وبقيام الثورة الروسية في سنة ١٩١٧ أصبحت الدولة كل شيء في

المجتمع ، وأصبح المجتمع الشيوعى ليس مجتمع ضرائب فحسب . . . بل مع ذلك مجتمع استثمار مباشر ومجتمع ملكية عامة لا تراحمها ملكية فردية مستثمرة بحال من الأحوال . ولم يعد مجتمع « عقد » و « اتفاق » ولا مجتمع ضرائب تقرر بناء على ارادة فردية حرة . . . وإنما صار الى مجتمع « وصاية » و « قوامة » وصارت الدولة تبعا لذلك ذات سيادة على المال وعلى الأفراد ، تفرض ارادتها وتقوم بالخدمات والمصالح المادية العامة . . . كما تقوم بالدموة الى الفكر الجديد الذى قام على أساسه المجتمع والدولة ، وهو الفكر الماركسى اللينينى .

وهذا الفكر الجديد فكر مادي فى كل جوانبه وأهدافه : يقيم الانسان بالانتاج المادى وحده ، وبالمنفعة المادية المتبادلة .

وعن وصاية المجتمع والدولة فى هذا الفكر الجديد للثورة الروسية الشيوعية ، تعددت صنوف الخدمات والرعايات المادية التى تؤدى للأفراد ، كما زادت أعباء الدولة وأصبحت انتاجية استثمارية بجانب أدائها الخدمات ، ذلك المجال الذى بقى وحده الاطار الذى تباشر فيه الدولة انديمقراطية مهمتها وواجبها فى مجتمعها الآن .

والدولة المعاصرة فى القرن العشرين : اما دولة انتاج وخدمات معا ، أو دولة خدمات فقط . . . اما دولة استثمار وخدمات وهى الدولة الاشتراكية ، أو دولة أداء مصالح مشتركة مادية وهى الدولة الديمقراطية . والمجتمع المعاصر : اما مجتمع عمال وعمل ، أو مجتمع ضرائب . . . اما مجتمع لا يملك افراده الا العمل أو مجتمع يكلف أفراده بدفع الضرائب لتحقيق المصالح المشتركة بينهم . . . اما مجتمع تقوم الدولة بالوصاية عليه ، أو مجتمع هو صاحب الاشراف على الدولة . . . اما مجتمع تلغى فيه الأسرة والفردية ، أو مجتمع يبرز فيه كيان الفرد والأسرة .

وعلى كل حال : الدولة المعاصرة والمجتمع المعاصر هما دولة ومجتمع يستهدفان فقط الرخاء المادى . . . يستهدفان على الأقل الجانب المادى فى حياة الانسان . ومن أجل ذلك أى نظام فيهما . . . أى هدف فى مشروعاتهما . . . أى عمل من أعمالهما يقوم على المقابلة والمبادلة .

❶ تؤدى الخدمات فى المجتمع الديمقراطى مقابل الضرائب التى تحصل من الأفراد .

❷ ويؤجر العامل فى المجتمع الاشتراكى مقابل ما يؤدى من انتاج ،

❸ ويعود على الفرد من الرعاية — سواء أكانت رعاية العجز

أو الشيخوخة أو الرعاية الصحية ... بمقدار ما يدفع نصيبه مقدما أو بمقدار ما يستقطع من أجره اليومي ... بمقدار الحصيلة المدخرة منه .

واختلاف نظم الرعاية الاجتماعية لا يمس الأصل المشترك لها الذي تقوم عليه ، في كل من المجتمع الديمقراطي والاشتراكي . وهو الأصل المادي الذي يتمثل في مبدأ « المقابلة » أي أن هذا مقابل ذاك .

ومن ثم فالمجتمع المعاصر بنظاميه لا يعرف التكافل القائم على مساندة المجموع للفرد والفرد للمجموع . وبدلا من ذلك يباشر نظام التأمين ضد صنوف الأضرار والعجز عن الكسب ، وهو نظام في تحليله الأخير يرجع للفرد وما يدفعه مسبقا ، أو ما يدخره لوقت الحاجة والعوز .

... يستحيل على المجتمع المعاصر بنوعيه أن يقر نظاما للرعاية الاجتماعية كنظام الزكاة في الإسلام . لأن مجتمع الضرائب وهو المجتمع الديمقراطي لا يقر ضريبة إلا لمصلحة مادية مشتركة يعود نفعها على دافعي الضرائب أنفسهم . أما المجتمع الآخر وهو المجتمع الاشتراكي أو الشيوعي فلا يبيع الملكية الفردية الاستثمارية ، ولا ملكية الركاز والمعادن للأفراد ... وبالتالي ليس فيه أموال لأفراد تجب الزكاة في ثمرتها أو في أصلها ، إنما فيه عمل يعطى من الدولة وأجر يحصله الفرد على قيامه بالعمل . وأجر العمل قلما يتجاوز الكفاف والحاجة الشخصية للفرد نفسه .

ولكى يتضح الفرق بين نظام التأمين والرعاية الاجتماعية عن طريقه ونظام الزكاة ومدى تأثيره في تكافل المجتمع وتضامنه ... يجب تفصيل الأمرين والموازنة بينهما ، لا في مدى الحل والحرمة ، ولكن في مدى التأثير والفاعلية على بناء المجتمع الإنساني وتماسكه .

* * *

الفصل الأول

(*)

العمل والكسب "الحلال" أولاً .. ثم التكاثر

« فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون » (١) .
ان الصلاة في شريعة الاسلام لا تحول دون الانتشار في الأرض ،
والابتغاء من فضل الله ...

فصلاة الجمعة على جلالتها وقداستها لا ينبغي ان تشغل المسلمين عن
الانتشار في الأرض والسعى في طلب الرزق ، ولا تستغرق من الوقت غير
فترة قصيرة .

واذا كان التعب والتهجد نافلة فالسعى في طلب الرزق فريضة تعنى
منها ، « علم أن سيكون منكم مرضى ، وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من
فضل الله ، وآخرون يقاتلون في سبيل الله » (٢) .

والفقير في نظر القرآن هو الذي عجز عن العمل أو لم يجد السبيل اليه
« للفقراء الذين أحصروا في سبيل الله ، لا يستطيعون ضرباً في الأرض ،

(*) فصلنا القول في « سياسة توزيع الثروة » في الجزء الأول من كتابنا
« الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر — مشكلات الحكم والتوجيه » ص ١ : ٣٥ .
— نشر مكتبة وهبة بالقاهرة . وانما اقتضى بحث « النكاح » في الاسلام أن
نقدم صورة مبدئية لتنظيم الاسلام الاقتصادي .
(١) الجمعة : ١٠
(٢) المزمل : ٢٠

يخسبهم الجاهل أغنياء من التعفف ، تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس
الحافا ... (١) .

والاسلام قد جعل العمل حقا للفرد وواجبا عليه ، وحث رسول الاسلام
على العمل واعان عليه وأوصى بانقان العمل كما أوصى بالمعدل في تقدير الأجر
وانوفاء به ... وهكذا يكون الكسب (الحلال) للعامل الذي بذل جهده مقابل
أجره . والكسب (الحلال) لرب العمل الذي لم يبخس العامل حقه ولم يكلفه
فوق طاقته ..

لقد أودع الله في الكون موارد للثروة ، وأودع في الانسان طاقة العمل ..
وجاء الاسلام ففتح اعين الانسان على الكون الفسيح « ألم تر أن الله أنزل
من السماء ماء فآخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها ، ومن الجبال جدد بيض وحمر
مختلف ألوانها وغرابيب سود . ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه
كذلك ، إنما يخشى الله من عباده العلماء » (٢) . كما فتح الاسلام اعين
الانسان على طاقاته الفكرية والنفسية والحيوية كلها « وفي أنفسكم أفلا
تبصرون » (٣) .

فالاساس الأول الذي يرسيه الاسلام في تنظيم مجتمعه أن يعمل الانسان
ليأكل ... وتتابع احاديث رسول الاسلام (ما أكل أخذ طعنا قط خيرا من
أن يأكل من عمل يده ، وأن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل
يده) ، (أن الله يحب المؤمن المحترف) ، (من أسمى كالا من عمل يده أسمى
مغفورا له) وتتابع وصايا رسول الاسلام بالعدل في وفاء حق العامل .
(أعطوا الأجير قبل أن يجف عرقه) . ومن الثلاثة الذين يخاصهم رسول
الاسلام يوم القيامة (رجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره) وفي
نفس الوقت لم يغفل رسول الاسلام أن يلزم العامل واجبه (أن الله يحب
إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه) . وحين جاءه رجل يسأل أعطاه درهمين
وأوصاه (كل بأحدهما واشتر بالآخر قانسا واعمل به) ، وحين جاءه رجل
آخر يسأل أعطاه قدوما استكمل اعداده له بيده وطلب من الرجل أن يعمل به
وأن يأنه ليبلغه ما انتهى اليه أمره ..

فلا عجب أن رأينا مجتمع الاسلام الأول : مجتمع المدينة ، يفرض فيه
الأنصاري ساكن المدينة على المهاجر من مكة الذي ترك ماله فيها أن يشاظره
ماله ، فيأبى المهاجر إلا العمل ويقول : « دلتني على السوق » .

(٢) فاطر : ٢٧ ، ٢٨ .

(١) البقرة : ٢٧٣
(٣) الذاريات : ٢١

ومن ثم : يقرر ابن خلدون في مقدمته ، مستلهما روح الاسلام ونظامه :
(« ... فلا بد في الرزق من سعى وعمل ... فلا بد من الأعمال الانسانية
في كل مكسوب ومتمول ... فقد تبين أن المقادير والمكتسبات كلها أو أكثرها
إنما هي قيم الأعمال الانسانية » وينعى ابن خلدون على المتبطلين المترفين
الذين يأكلون من ثمار كدح غيرهم « أن أكثر المترفين يترفع عن مباشرة حاجاته
أو يكون عاجزا عنها لما ربي عليه من خلق التمتع والترف ، فيتخذ من يتولى
ذلك له ، ويقطعه عليه أجرا من ماله .. وهذه الحالة غير محمودة بحسب
الرجولية الطبيعية للانسان ، إذ النقة بكل أحد عجز ولأنها تزيد في الوظائف
والخرج وتدل على العجز والخنث ... الخ » (١) .

فالذين يظنون أن الاسلام هو تشريع الاحسان والصدقات وكفى ...
واهمون !!

والاسلام لا يجعل الفرد في كفالة الأسرة أو المجتمع أو الدولة إلا ان
عجز عن العمل ، أما لضعف فيه أو لافتقار لأسبابه ... وهنا يأتي دور
التكافل .. أورد أبو يوسف في رسالة الخراج أن خالد بن الوليد ضمن عهده
لرعاية دولة الاسلام فيما غلبت عليه من أرض « وجعلت لهم : أيها الشيخ
ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر ، وصار
أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته ، وعيل من بيت مال المسلمين هو
وعياله ... » (٢) .



والاسلام حين يوجه الطاقة الانسانية للعمل والكسب ، يضع الأصول
والقواعد التي لا تنطلق معها هذه الطاقة انماية عدوانية مدمرة !

وقد نص القرآن على وسائل بعينها يجب تجنبها في انماء المال أو
تحصيله لأن أضرارها مؤكدة لو اتبعت وهي في الوقت نفسه تغري بسلوكها
وتدفع الى الأخذ بها لعدم الحاجة فيها الى جهد بشري ، بينما يتحقق بها
النماء والزيادة في المال حتما .. من هذه الوسائل : عدم أكل أموال الناس
بالباطل ، عدم الافادة من أموال اليتامى والضعفاء ممن أموالهم تحت وصايتهم ،
الوفاء بالكيل فيما يكال وبالوزن فيما يوزن والوفاء بالعهد حيثما اتفق ، عدم

(١) ابن خلدون : المقدمة ص ٣١٨ - ٣٢١ وقد عرضنا لأقوال
ابن خلدون في بحث « نظام الحكم والسياسة .. الثروة » في الجزء الأول من
هذا الكتاب وعنوانه « الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر - مشكلات الحكم
والتوجيه » .

(٢) أبو سيف : الخراج ص ١٤٤ « طبع المطبعة السلفية » .

مباشرة الربا . . . » فلم يكن للمال استقلال وانما وجوده تابع لوجود الانسان ونشاطه وهو اذن جملة نشاط الانسان : « يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم ، وما اخرجنا لكم من الارض » (١)

والاسلام يحظر وسائل تحصيل المال التي تنطوي في تحصيل المال او في انمائه على استقلال الضعف الانساني من جانب وانعدام المجهود البشري من جانب آخر . . . وفي الربا يصبح المال — وليس طاقات الانسان مصدر حياة الانسان ، مع ان المال هو مجموع المجهود البشري وحصيلة انتاجه . والربا بجانب كونه استقلال ضعف ذي احاجه يحل الانسان الى مستهلك فحسب بدلا من ان يكون منتجا أصلا ومستهلكا في الوقت ذاته ، وتبعاً لذلك يسبغ النبل والنمط ويقل الانتاج البشري . ولو استشري امره وصل الى الغاء الانتاج البشري كله ، ويومئذ لا يعيش مجتمع الربا اليوم الا ليفنى غدا . . ان الله قد ربط الناس بوجوده ، فخلقهم وكفل لهم الارزاق « والارض مددناها والقينا فيها رواسي وانبتنا فيها من كل ثمر دوزن » وجعلنا لكم فيها معاش . . . (٢) والله الذي صنع ذلك هو نفسه الذي من الانسان من الكسب ووجهه الى السعي في الحياة من اجل معيشته ، وبسعيه جعل لنفسه مالا ، والمال اذن هو نتيجة المجهود البشري . والقرآن سمي حصيلة المال الذي هو ثمرة النشاط « كسبا » و اضاف الكسب الى البشر « ما كسبتم » اشارة الى ان الاموال تابعة لمجهودهم الخاص . . . (٣)

والقرآن يعتبر الانسان مستخلفا على المال من قبل الله « آمنوا بالله ورسوله وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه » (٤) . . . ويترتب على هذا الا يكون الفرد حرا بصورة مطلقة في التصرف في المال وتثمينه بحيث يجوز له الاضرار بنفسه او بالصالح العام ، بل عليه ان يلتزم في شئون المال — أي شأن فيه — جميع الحدود التي رسمها القرآن في تحصيله وانمائه واغلاله وصرفه ومعياري الانفاق الخاص منه . فالانسان اذن هو وجه في شئون المال ، وملكية المال ملكية موجهة . وحدود التوجيه كما نصت الآيات صراحة عليها :

● عدم استقلال الضعف البشري في أي صورة ما بسبب المال ، وعدم اتخاذ المال وسيلة لاهداف الكرامة البشرية .

● عدم اكتناز المال والحيولة دون تداوله في الصالح العام .

(١) البقرة : ٢٦٧ (٢) الحجر : ١٩ ، ٢٠
(٣) للتفصيل راجع الجزء الأول من كتابنا هذا : « الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر — مشكلات الحكم والتوجيه » ص ٣١ وما بعدها .
(٤) الحديد : ٧ .

● **عدم انفاق المال في فاحشة أو منكر مما من شأنه أن يضعف أو يلغى اعتبار القيم التي استهدفها المجتمع في قيامه ويستهدفها في بقائه .**

● **عدم السفه في التصرف فيه .**

● **احترام حق المصلحة العامة وحق أصحاب الحاجة فيه .**

● **تعلق هذا الحق لأصحاب الحاجة بكل زائدة عن حاجة من بيده المال في معيشتة .**

وحدود هذا التوجيه جاء بها كتاب الله ، والانسان بايمانه ألزم نفسه بها . فالإلزام بالسير وفق هذه الحدود في شئون المال إلزام ذاتي ، وليس من سلطة أخرى وراء ذاته ، فهو جزء من ايمانه ، وبعض من كل حياته . ولولى الأمر قبل أى فرد في الجماعة أن ينزع المال ممن لا يلتزم في تصرفاته بهذا التوجيه احتفاظا بحق المصلحة العامة فيه ورعاية لحق الله في ما ملكه إياه وهو حق تجب صيانتة من العبث فيه .

وحق الله تتكفل به جماعة المسلمين عامة وتسقط مطالبتهم به لو قام به عنهم ولى الأمر فيهم (١) .

* * *

وإذا كان توجيه الاسلام يطلق طاقة الانسان في الافادة من موارد الكون في توازن بين الصالح الفردى والصالح العام ، فان توجيه الاسلام الى « التكافل » يبدأ حيث يتعذر انفاذ توجيهه الى العمل والسمى ابتغاء « فضل الله » .

وبحكم كون الانسان مستخلفا على الأرض ومستخلفا في المال ، تترتب **نتائج سلبية** تحجزه عن مفارقة الضرر والضرار في تحصيل المال وانمايه ، كما تترتب **نتائج ايجابية** في النظر الى « الانتاج » كعملية اجتماعية ، والى « الملكية » كوظيفة اجتماعية ، ما دام الله هو المالك الاصيل والمنتج الاصيل ، والناس جميعا أشباه وانداد يتعاونون على التماس خيره وابتغاء فضله .

« هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا . . . » (٢) .

« وهو الذى جعلكم خلائف الأرض ، ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم فى ما آتاكم » (٣) .

(١) للتفصيل راجع الجزء الاول من كتابنا المشار اليه ص ٥٢ وما بعدها .

(٢) البقرة : ٢٩ (٣) الانعام : ١٦٥ .

« ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاش ، قليلا ما تشكرون » (١)

« أفرايتم ما تحرثون . أنتم تزرعونهم أم نحن الزارعون » (٢) « أفرايتم الماء الذي تشربون . أنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون » (٣) « أفرايتم النار التي يورون . أنعم أنشأنا من شجرتها أم نحن المنشئون » (٤) .

فإذا كان المسلم مأمورا بأن يلتزم في تحصيل المال وتنميته في حدود الله . فهو مأمور بأن ينفق في سبيل الله وفيما دعاه الله إلى الانفاق فيه لصالح المجتمع أو لصالح من عداه من الأفراد في هذا المجتمع زيادة عما يؤديه من الزكاة . . . وهو يفعل ذلك عن إيمان بالله ، لا عن إكراه فيه واضطرار إليه ، فهو صاحب المشيئة والاختيار في أدائه . ونهج الإسلام أن تكون القرينة الأخلاقية وليس الزام السلطة هي قانون الحياة الانسانية في المجتمع الاسلامي . ومن هنا يأتي تحذير القرآن من فتنة المال وكذلك ترغيبه في الانفاق إلى حد أنه جعل الانفاق في سبيل الله صنوا للإيمان به أو على الأقل ركنا أساسيا فيه — ليخلق الجو النفسي الصالح لدى الإنسان كي يمارس في المال سلوك المستقيم بمحض اختياره ومشيئته دون الزام وقهر .

و « سورة الليل » تقرر الانفاق بالإيمان ، والبخل بالكفر :

« فأما من أعطى واتقى . وصدق بالحسنى . فسنيسره لليسرى . وأما من بخل واستغنى . وكذب بالحسنى . فسنيسره للعسرى » (٥) « فأنذرتكم نارا تلظى . لا يصلاها إلا الأشقى . الذي كذب ونولى . وسيجنبها الأتقى . الذي يؤتى ماله يتزكى . وما لأحد عنده من نعمة تجزى . إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى . ولسوف يرضى » (٦) .

و « سورة الماعون » جعلت من يسلك مسلكا ايجابيا في إيذاء الضعيف وصاحب الحاجة ومنعه من أن يصل إلى حقه في مال الأفراد مساويا لمن يكذب بالدين :

« أرايت الذي يكذب بالدين . فذلك الذي يدع اليتيم . ولا يحض على طعام المسكين . فويل للمصلين . الذين هم عن صلاتهم ساهون . الذين هم يراعون . ويمنعون الماعون » (٧) .

والقرآن يعتبر الانحراف عن تداول نعم الله بين عباده جحودا لها

(٢) الواقعة : ٦٣ ، ٦٤

(٤) الواقعة : ٧١ ، ٧٢

(٦) الليل : ١٤ — ٢١

(١) الأعراف : ١٠ .

(٣) الواقعة : ٦٨ ، ٦٩

(٥) الليل : ٥ — ١٠

(٧) سورة الماعون .

« والله فضل بعضكم على بعض في الرزق ، فما الذين فضلوا برأى رزقهم على ما ملكت أيماهم فهم فيه سواء ، أفبئعمة الله يحددون »؟؟ (١) .

وهو يعتبر هذا التكافل بين الأفراد حقا مقorra لا من فيه ولا استعلاء
« وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » (٢) . « والذين في أموالهم حق معلوم .
للسائل والمحروم » (٣) .

والإسلام — في أساسه الأصيل كدين — ينفر من الإكراه الخارجي ومن
الزام الإنسان للإنسان بشيء يؤديه ويؤثر أن يكون عمل الإنسان نرحمه
لاختياره ومشيتته وأن يكون بوحى ضميره ومن واقع ذاته . . فهو يتطلب
من الفرد الانفاق عن إيمان ورضا ، وينمى على قوم « . . . وما منعهم أن تقبل
منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله ، ولا يأتون الصلاة إلا وهم
سكارى . . . » (٤) !!

والعبادات كلها لا تقبل إلا عن اختيار ، تمثله النية في أدائها ، وكذلك
شئون المعاملات الأسرية والمالية ، قبولها مرهون بالمشيئة أيضا (٥) .

ومع إثارة الإسلام للراداة الفردية في العمل من الإنسان فانه لا يوانى
في قبول فرض الإلزام إذا توقف لصالح المجتمع عليه : كعدم تسليم الأموال
الى أيدي السيفهاء ، وانتزاعها من أيدي الأعداء ، وإعلان المرابين بالحرب من
إليه ورسوله ، وإيقاع الحاكم الطلاق عن الزوج عند فقد الأهلية في الاستمرار
في الزوجية . . . وغير ذلك مما يزخر به الفقه الإسلامى .

ومع ذلك يبقى إثارة العمل بارادة الإنسان الفردية الحرة هو الأصل
المقرر في الإسلام . . . ومن ذلك أنه فرض الزكاة كعبادة ، وهى جزء معين من
المال يجب إخراجه كل عام من أصحاب الأموال بنسبة محددة ، وقد فرضها
الإسلام تأمينا للصالح العام ووقاية للمجتمع من أضرار الفاقة والعوز .
وبفرضها يجب على المكلف صاحب المال أدائها وإذا كان ينبغي إكراه الممتنع
عنها على دفعها ولو بمحاربتة كما وقع في قتال الخليفة الأول أبى بكر المانع
الزكاة ، فان الإسلام قد قرر أن هذه الزكاة عبادة حى يميل بها الى المشيئة
والذاتية ويدفع عنها صورة الإلزام والوجوب في الأداء حتى تؤدي عن رضا
وهمتة نفسية وابتغاء القربى الى الله .

(٢) الذاريات : ١٩

(١) النحل : ٧١

(٤) التوبة : ٥٤

(٣) المعارج : ٢٤ ، ٢٥

(٥) راجع ما بسطناه عن هذا الأساس الإسلامى الجليل في الجزء الاول

من هذا الكتاب : « مشكلات الحكم والتوجيه » ص ٧٤ وما بعدها .

« ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاش ، قليلا ما تشكرون » (١)

« أفرايتم ما تحرقون . أنتم تزرعون أم نحن الزارعون » (٢) « أفرايتم الماء الذي تشربون . أنتم أنزلتموه من المزن أم نحن المنزلون » (٣) « أفرايتم النار التي نورون . أنتم أنشأتم شجرتها أم نحن المنشئون » (٤) .

فإذا كان المسلم مأمورا بأن يلتزم في تحصيل المال وتنميته في حدود الله ، فهو مأمور بأن ينفق في سبيل الله وفيما دعاه الله الى الانفاق فيه لصالح المجتمع أو لصالح من عداه من الأفراد في هذا المجتمع زيادة عما يؤديه من انزكاه وهو يفعل ذلك عن ايمان بالله ، لا عن اكراه فيه واضطرار اليه ، فهو صاحب المشيئة والاختيار في ادائه . ونهج الاسلام أن تكون التربية الأخلاقية وليس الزام السلطة هي قانون الحياة الانسانية في المجتمع الاسلامي . ومن هنا يأتي تحذير القرآن من فتنة المال وكذلك ترغييه في الانفاق الى حد أنه جعل الانفاق في سبيل الله صنوا للايمان به او على الأقل ، ركنا أساسيا فيه — ليخلق الجو النفسي الصالح لدى الانسان كي يمارس في المال اسلوبك المستقيم بحض اخياره ومشيئته دون الزام وقهر .

و « سورة الليل » تقرر الانفاق بالايمان ، والبخل بالكفر :

« فاما من أعطى واتقى . وصدق بالحسنى . فسنيسره لليسرى . وأما من بخل واستغنى . وكذب بالحسنى . فسنيسره للعسرى » (٥) « فأنذرتكم نارا تلظى . لا يصلها الا الأشقى . الذي كذب وتولى . وسيجنبها الأتقى . الذي يؤتي ماله يتزكى . وما لأحد عنده من نعمة تجزى . الا ابتغاء وجه ربه الأعلى . ولسوف يرضى » (٦) .

و « سورة الماعون » جعلت من يسلك مسلكا ايجابيا في اداء الضعيف وصاحب الحاجة ومنعه من أن يصل الى حقه في مال الأفراد مساويا لمن يكذب بالدين :

« أرايت الذي يكذب بالدين . فذلك الذي يدع اليتيم . ولا يحض على طعام المسكين . فويل للمصلين . الذين هم عن صلاتهم ساهون . الذين هم يراعون . ويمنعون الماعون » (٧) .

والقرآن يعتبر الانحراف عن تداول نعم الله بين عباده جحودا لها

(٢) الواقعة : ٦٣ ، ٦٤

(٤) الواقعة : ٧١ ، ٧٢

(٦) الليل : ١٤ — ٢١

(١) الأعراف : ١٠ .

(٣) الواقعة : ٦٨ ، ٦٩

(٥) الليل : ٥ — ١٠

(٧) سورة الماعون .

وأن أسلوب القرآن في الحث على الانفاق من الأموال عدا الزكاة معادل لأسلوبه في الحث على الإيمان به . . . النداء والدعوة ، والتوجيه والاقناع .

« ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتاً من أنفسهم كمثل جنة بربوة أصابها وابل فانت أكلها ضعفين ، فإن لم يصبها وابل فطل ، والله بما تعملون بصير » (١) .

« من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له وله أجر كريم » (٢)
« وأنفقوا في سبيل الله ، ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وأحسنوا ، إن الله يحب المحسنين » (٣) .

« ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو ، كذلك بين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون » (٤) .

وطالما أن الانفاق في سبيل الله وراء الزكاة يتبع اختيار الإنسان ودرجته في الإيمان ، فليس هناك مقياس معين « للعفو » في المال وليس هناك مجال للاختلاف لأنه ليس هناك مكان للطلب والالزام ، والأمر موكول إلى إيمان المؤمن وتقديره وتقربه إلى الله وأمله في رضاه .

وما نوعة الفقهاء في « الأحكام » مما هو واجب أو مندوب في شأن ما يطلب أدائه من الإنسان ليس إلا توضيحاً لقدر الضرورة في كل من هذه الأحكام . . وما يكون مندوباً اليوم قد يكون واجباً غداً إن دعت الضرورة ، ولكن الواجب لن يكون مندوباً في أي وقت لأنه من أصول المجتمع ومقومات بقائه بحكم الفطرة والسنة الطبيعية .

وفي نظري أن ما قرره الإسلام للإنسان على الإنسان في المال هو حقوق ، ليس فيه مكان للتبرع ، وتسمية التبرع بالاحسان تجاوز صارخ . . .

وإذا كان الإسلام قد أثر بالنسبة « لحق الله » أن يدعمه صاحب المال في جزء منه من ذاته وبارادته الخاصة فإن هذا لا يغير من كونه « حق الله » على أية حال . . . ومهما كانت الطريقة التي يؤدي بها حق الله ، فهو « حق الله » أولاً وأخيراً . . .

والبر قد ورد في القرآن تعبيراً عن الإيمان الصادق « . . . ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين ، وآتى المال على حبه

(٢) الحديد : ١١

(٤) البقرة : ٢١٩

(١) البقرة : ٢٦٥

(٣) البقرة : ١٩٥

نوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب ، واقام الصلاة وآتى الزكاة ...» (١) .

والاحسان انما ورد في القرآن تعبيرا عن صدق الايمان « ... انهم كانوا قبل ذلك محسنين . كانوا قليلا من الليل ما يهجعون » (٢) ...» وفي اموالهم حق للسائل والمحروم » (٣) . « وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والارض اعديت للمتقين . الذين ينفقون في السراء والضراء » (٤) . « والله يحب المحسنين » (٥) .

ونعرض فيما يلي تفصيل صور من التكافل في نظام الاسلام : منها ما هو اصيل مقرر بحكم نصوص الاسلام المقدسة في مصادره الاصلية ، ومنها ما هو ثمرة الاجتهاد والحاجة وينبغي تقديره في ضوء الأصول الشرعية الثابتة.

* * *

(٢) الذاريات : ١٦ ، ١٧
(٤) آل عمران : ١٣٣ ، ١٣٤

(١) البقرة : ١٧٧ .
(٣) الذاريات : ١٩
(٥) آل عمران : ١٣٤

الفصل الثانى

تكافل الإسلام وعبادة الزكاة

ان ضروب الرعايات الاجتماعية التى يؤديها المجتمع الماركسى لأفراده ، أو يؤديها المجتمع الديمقراطى الرأسمالى لأفراده أيضا تحت ضغط التهديد الماركسى . . . تتفق مع طابع المجتمع المعاصر الأوروبى فى جملته ، ذلك المجتمع الذى تخلف عن المجتمع الحديث بعد الثورة الفرنسية ، وهو الطابع المادى ، الذى يصحبه الزام القانون ، عن طريق السلطة التنفيذية فى الدولة .

فقلما يكون هناك عطاء مادى واجب الأداء فى هذا المجتمع بدون منابيل مادى سبق اداؤه ، اذ كل ما يؤدى فى المجتمع هنا من خدمات أو من صنوف الرعاية . . يؤدى وفاء من جانب الدولة للالتزامات التزمت بها . . لقاء ضرائب حصلتها ، أو لقاء أقساط تأمين شهرية استقطعتها من أجور العاملين .

ولذا : نرى النظام البرلمانى الديمقراطى : أن مهمة المجالس السيادية الأولى فيه . . تتمثل فى الرقابة على مصروفات الحكومة ، باعتبار أن هذه المصروفات هى من أموال جمعت عن طريق الضرائب أو أقساط التأمين لقاء خدمات معينة . . يعود نفعها المشترك على دافعى الضرائب ودافعى أقساط التأمين . . . بينما ينفذ النظام الماركسى فى الحكم هذه الالتزامات باعتبارين :

الاعتبار الأول : أن الدولة فى هذا النظام . . تجبى الضرائب ، وتحصل أقساط التأمين على نحو ما فى النظام الرأسمالى سواء بسواء . . فهى ملتزمة بمقابل ما تجبى من ضرائب وتحصل من أقساط التأمين . . وهذا المقابل هو الخدمات العامة ، والرعاية الاجتماعية .

الاعتبار الثانى : أن الدولة فى هذا النظام . . هى ربة العمل ، وبالكه المال . . ولذا : لمصلحة المال والعمل معا . . لمصلحة الإنتاج . . أن تقدم أندولة

الخدمات العامة ، وتكفل الرعاية الاجتماعية للعمال ، الذين هم يكونون طابع انتظام في هذه الدولة .

وعلاقات الأفراد في كلا النظامين اذن . . يسودها الالتزام ، والالتزام يسودها الزام الأفراد من قبل الدولة ، والالتزام الدولة قبل الأفراد . وإذا التزمت الدولة قبل بعض الأفراد ، دون الزامهم بمقابل . . كان مجال هذا الالتزام ، مع عدم الالتزام ، ضيقا : كمجال رعاية الأولاد في الأسر التي دخلها أدنى من الحاجة الضرورية . . والطاعنين في السن . . وأصحاب الأمراض المزمنة . . والعاجزين عن العمل والآخرين الذين يقعون تحت ضغط الحاجة . . مما يعرف في نظام الحكم المعاصر : (Social Welfare)

وهذه الرعاية الاجتماعية . . ادخلت حديثا في نظام الحكم في المجتمع المعاصر . . نحت ضغط نداء الاشتراكية . . ثم تهديد الماركسية للنظام الرأسمالي الغربي . ولم تتبلور ، أو لم يتحدد مجالها على نحو ما هو عليه الآن . . الا في أعقاب الحرب العالمية الثانية . . وعلى الأخص في العشر سنوات الأخيرة من الحرب الباردة بين الشرق ، والغرب .

وربما لو لم يكن الصراع الأيديولوجي القائم الآن بين كتلتى النظام الاشتراكي والنظام الآخر الرأسمالي . . لضاق على الأقل مجال هذه الرعاية الاجتماعية . . ان لم ينعدم . لأن الطابع المادى الغالب على كلا النظامين لو ترك وشأنه يأخذ طريقه . . لا يحفل الا بالمنفعة المادية وحدها . . والا بالمقابل المادى والا بالمبادلة المادية . . دون احتفاء بالجانب الانسانى . . فهو آخر أمر يعنى به أى واحد منهما .

ان هذا الصراع الأيديولوجي بين نظام الحكم المعاصر . . . يحمل النظام الاشتراكي ، على أن يروج لما يدعى استهدافه : من : رفع استغلال المال للاعتبار البشرى . . . وتأکید الانسانية وحدها في تقييم الأفراد . . والمحافظة على بقاء المجتمع انسانيا ، يسوده التعاون والمحبة ، كما يحمل النظام الآخر المقابل له ، وهو النظام الرأسمالي ، حتى لا يعجل بفناء نفسه . . على أن يضرب الأمثال عمليا على أن ترك المال بيد الأفراد . . لا يعطل فيهم النزعة الانسانية . . وبالتالي لا يعوق دون أن يقوم هناك في نظام الحكم الديمقراطي . . جو التعاون والمحبة بين أفراد المجتمع ، وأن يقوم هذا الجو مع ذلك باختيار الانسان وحرية ، وليس باكره الدولة والزامها .

* * *

لكن الاسلام ، باعتبار أنه يدعو الى : « الخلقية الانسانية » ، ويوصل نعاليمه من أوامر ونواهي ، على الضمير الانسانى وحده . . يجعل : الرعاية

الاجتماعية ضربا من ضروب العبادة ، يتقرب بها الانسان الى ربه . . يتقرب بها المؤمن الى الله . واذ يجعلها عبادة . . يجعل اداءها واجبا بالزام الفرد نفسه بالايمان بالله وبالوحي ، ككل . . وليس باكره الدولة ، أولا وبالذات . واذ يجعل العبادة : قربى الى الله . . يضمنها الحافز النفسى على الأداء . وهو حافز الرغبة والامل . . حافز الحصول على رضاء الله وهو امر لا يعدله فى نفس المؤمن . . دنياه التى يعيش فيها ، ويحصل متعها : « ومثل الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضاة الله ، وتثبيتا من انفسهم ، كمثل جنة بربوة اصابها وابل ، فانت اكلها ضعفين . . فان لم يصبها وابل فطل ، والله بما تعملون بصير » (١) .

... عبادة الزكاة :

وان العبادة التى فرضها الاسلام وجعل غايتها : الرعاية الاجتماعية فى مجتمعه . . هى عبادة الزكاة وهى عبادة تؤدى كل عام . . على الانسان نفسه . . وعلى ما يملكه .

● فتؤدى زكاة الفطر كل عام عن الانسان . . ويؤديها عن جميع افراد الاسرة . . ربها ، وهو الملتزم بالانفاق عليها .

● وتؤدى زكاة الثروة الحيوانية . . من ابل ، وماشية . . عندما تبلغ نصابا معيناً . . وينسب مختلفة .

● وتؤدى زكاة التجارة فى السلع التى تتداول ، وعروض المبادلة . . بعد مضي عام على ممارسته التجارة فيها بنسبة ربع العشر . . من القيمة الكلية عند مضي العام . .

● وتؤدى زكاة الزروع والثمار فيما يخرج من الأرض ويكون حصيلة الانتاج الزراعى . . بنسب ما بين عشر الانتاج ، ونصف هذا العشر . . تبعا للمشقة واليسر فى الانتاج . . وتبعا لاختلاف السقى ان كان بالنضح او بغيره .

● وتؤدى زكاة المدخرات من ذهب وفضة . . عن المدخرات من اموال نقدية ، محبوسة عن التداول والاستغلال ، اذا بلغت نصابا معيناً . . متسا درهم عن الفضة وعشرين دينارا من الذهب (٢) . . وبقي مدة عام محبوسا عن التداول . . بنسبة ربع العشر من رأس المال . . خمسة دراهم من الفضة ، ونصف دينار من الذهب .

(١) البقرة : ٢٦٥ .

(٢) أى ما يعادل ٦٢٤ جراما من الفضة ، ٨٩ جراما من الذهب بسعر السوق والافضل ان يتوهم المال بالفضة مراعاة لحق الفقير . (الناشر) .

● ونؤدى زكاة عما يكتشف من معادن ، هي ذهب وفضة أو مقومة بهما ، أو عما يعثر عليه من أموال نقدية مدفونة « ركاز » . . . بنسبة الخمس لما يوجد .

وهذه الصنوف من الملكية والاقتناء . . هي التى كانت تصور ضروب الثروة القومية على عهد المجتمع الإسلامى . . أيام الرسول عليه الصلاة والسلام . . . وهى كذلك بصور الأنواع الأساسية لكل ثروة قومية فى أى مجتمع بدائى أو حضارى . اذ الصناعة فى المجتمع الصناعى هى : عمل اضافى للانسان فى هذه الأنواع الأساسية نفسها . وهى تزيد فى قيمتها . . أكثر من أن تزيد فى أعدادها وخاماتها ، وهى أشبه بالتجارة فى أن القيمة الزائدة عن طريقها . . تعبر عن المجهود البشرى الممثل فى عمل الانسان ومهنته ، وأخيرا : اسلع المصنعة ستتداول عن طريق التجارة . . فزكاتها هى زكاة تقويم لرأس المال عند مضي العام على العمل فيها ، فصاحب المصنع سيقوم ما عنده من سلع مصنعة بسعر البيع الى الوسيط ، وكذلك الوسيط ، وهو التاجر سيقوم بنفس هذه السلع بسعر البيع الى المستهلك .

واذن : مصادر أموال الزكاة هى :

الانسان ،

والانتاج الزراعى والحيوانى ،

وسلع التجارة وعروضها . . اولية . . أو مصنعة ،

والنقود . . المقومة بالذهب والفضة . . غير المستثمرة فى انتاج . . أو فى تجارة .

وهذه المصادر فى جملتها . . هي كل ما للانسان . . من نفسه . . وما بملك من عمل . . تجسد فى مقتنيات يكتنئها . ونسبة ما يخرج منها كل عام من : العشر . . الى ربع العشر ، من الانتاج الكلى من قيمة رأس المال . . . حسبما هو مفصل فى جداول الزكاة ، طبقا للأحاديث الصحيحة فى ذلك .

ونسبة الزكاة من الانتاج الكلى أو من قيمة رأس المال على هذا النحو . . كفيلة بجعل الرعاية الاجتماعية فى المجتمع الإسلامى . . ضمانا لابعاد شبح الحاجة من المجتمع . . سواء أكان سببها : وضع للانسان يطول أجله . . أو وضع طارئ مؤقت ينتهى فور استدراكه .

ومن تحديد مصرف الزكاة الواجبة . . على نحو ما جاء فى قوله تعالى :

((انما الصدقات : للفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة

قلوبهم ، وفي الرقاب ، والفارمين ، وفي سبيل الله . . ، وابن السبيل ،
... فريضة من الله . . والله عليم حكيم (١) .

... يتضح أن أهدافها في المجتمع ... في إطار التكافل بين أفرادهم
هنا :

● الوقاية من مآلهة حاجة الأكل والشرب ...

● والتمكين من تحقيق الاعتبار البشري للإنسان ...

● وحماية القيم العليا في المجتمع من التدهور . . أو من اللامبالاة بها . .

● واستمالة بعض الأعداء إلى جانب المجتمع الإسلامي ، إن كانت
هناك مصلحة في ذلك . . .

... فالفقراء ... والمساكين . . يمثلون الجانب الأول من جوانب هذا
الهدف . ويدخل في إطار الفقراء : رعاية الأولاد في الأسر التي دخلها أقل من
الحاجة الضرورية ... والطاعنين في السن ... وأصحاب الأمراض المزمنة ...
والعاجزين عن العمل . . بينما يدخل في دائرة المساكين . . الآخرون الواقعون
تحت ضغط الحاجة .

... والأرقاء ، على عهد قيام المجتمع الإسلامي . . وأشباههم اليوم في
الشعوب التي يحكمها الاستعمار الخارجي العسكري أو الأيديولوجي يصورون
الجانب الثاني في جوانب هذا الهدف . . وهم أصحاب حاجة . . ولن لم تكن
حاجتهم من أجل الأكل والشرب . . ولكنها الحاجة إلى الحرية الإنسانية
والاسترداد الاعتبار البشري . . وهم من أجل ذلك موضوع للمعاونة والمساعدة .

ويمثل الجانب الثالث من جوانب هدف الزكاة ... الفارمون وهم

١ - من يتحمل دينا لدفع فتنه في مجتمعه . . وبغية إصلاح ذات البين
في قومه . . ثم يضطره ذلك إلى الحاجة . . فيعطى من الزكاة حتى يغطي
حاجته . . وينتهي الأمر عند ذلك . .

٢ - ومن اجتاحت ماله جائحة ، كتعرضه للسيل أو الحريق . . فاصبح
ذا حاجة . . فيعطى حتى يستقل بقوام معيشته . . وينتهي الأمر عند ذلك
أيضا .

٣ - ومن أصابته الفاقة . . بشهادة ثلاثة من عقلاء قومه . . فيعطى
حتى يستقل بقوام معيشته . . ثم ينتهي الأمر عند هذا الحد أخيرا .

(١) التوبة : ٦٠

فهؤلاء الأصناف الثلاثة عندما يعوضون عن دينهم ، أو عن مالهم ... يشعر من اسندان منهم : أن المجتمع وراء قيمة العليا . فلا يدخر وسعا في المستقبل في التضحية في سبيلها ... كما يتأكد من اصيب في ماله ، وفي قوام عيشه بسبب طارئ خارج عن ارادته . . أن المجتمع متضامن معه ، وأنه لا يتركه وحده عرضة للجوائح والملمات . . وعندئذ يشتد ايمانه بمجتمعه ويزداد عنده مدى استعدادة مستقبلا في سبيل بقائه والارتباط بأفرادة . . . فهو اليوم قد عوض من المجتمع وأعبد اليه ماله . . فلا أقل من أن يشارك غدا مع الآخرين في دفع الكوارث عن غيره . . بالاستمرار في أداء الزكاة الواجبة . . وربما في أداء ما هو أكثر منها .

واصلح ذات البين قيمة عليا . . والتضامن عند الشدائد ، ودفع الأحداث . . قيمة عليا كذلك . . فعند الغارمين من مصارف الزكاة الواجبة . . يثير الانتباه بالوعى الرشيد الذى تضمنته رسالة الاسلام الى الثغرات التى ينفذ منها عادة دواعى الفرقة والضعف في المجتمع . . كما يشير الى أن سد هذه الثغرات جعله الاسلام أمرا مفروضا لرضا عينيا على كل من يملك قدرا معيناً من المال . . وغير متروك للمشيئة الشخصية والاختيار الفردى . . ثم : انيس وضع الغارمين في مصارف الزكاة . . يشبه الى حد كبير وضع المؤمنين على أموالهم في المصانع والتاجر وفي بقية صنوف الثروة ضد الحرائق وأخطار الجو والبحر ، وحوادث التلف . . وما هو الى ذلك ؟ . . ووجه الشبه في أن هؤلاء المؤمنين يدفعون أقساط تأمين على المبالغ المؤمنة بنسبة معينة ولا يسندونها ، وانما يعوضون عندما ينفذ ، او يضيع منها . . كما يدفع المكون أنصبة الزكاة المقدرة على أموالهم ولا يسندونها ، وانما يعوض منهم من يثلف ماله كنه او بعضه . بسبب جاحه او اى سبب اخر دربت عيه فائقه وتاكيد ذلك ؟

والفرق بين الوضعين ، هو : أن المؤمن ارتضى ذلك وتعاقد عليه من نفسه . . بينما المزكى التزمه ايمانه الذى دخله بمشيئته ومحض اختياره كذلك . . ضمن ما التزمه من الاسهام بزكاته في مصاريف اخرى وراء الغرم . . وهى مصارف تساعد بطريق مباشر او غير مباشر على التأمين والأمان . . . على تأمين المجتمع ككل من أضرار صراع الحقد بسبب الحاجة . . . والأمان لكل ذى مال من عدم الخشية على ماله . .

والحديث الشريف المروى عن قبيصة بن مخارق الهلالي . . يصور أنواع الغرم في مصرف الزكاة الواجبة أوضح تصوير . . ونصه ، في رواية أحمد ، ومسلم ، والنسائي وأبى داود :

« تحملت حمالة ، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال :
« أقم : .. حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها » ..

ثم قال : « يا قبيصة أن المسألة .. (السؤال) .. لا تحل إلا لأحد
ثلاثة :

رجل تحمل حمالة .. فحلت له المسألة .. حتى يصيبها .. ثم يمسك ،
ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله .. فحلت له المسألة .. حتى يصيب
قواما من عيش — أو قال : سدادا من عيش —

ورجل أصابته فاقة .. فحلت له المسألة .. حتى يصيب قواما من
عيش — أو قال : سدادا من عيش — .

فما سواه من المسألة ، يا قبيصة ... فسحت يأكلها صاحبها
سحتا « (١) .

ومفهوم الحديث : لا يمنع دفع العوض للفقير مرة واحدة وغير مجزا
أن سمحت موارد الزكاة بذلك . وربما الدفع الفوري مرة واحدة .. هو
الإيق والأجدر باسترداد الفارم وضعه ونشاطه في المال والعمل فيه .. وهو
الإيق كذلك بمعنى الانقاذ من الحاجة التي تردى فيها فجأة .. أو في سبيل
هدف نبيل .. كدفع الفتنة ، والقيام باصلاح العلاقات بين أبناء قومه
وإعادتها إلى القوة والتماسك .

... كما يمثل هذا الجانب الثالث من جوانب أهداف الزكاة ، منح
الفقير .. سبيل الله ، وابن السبيل :

فسبيل الله .. هو سبيل الدعوة إلى قيم المجتمع العليا ، كما جاءت بها
رسالة الاسلام .. وسبيل الحفاظ على المجتمع ، في بقائه واستمراره ، وفي
قوته وتماسكه ، وفي دفع أخطار الغزو والتحدى له أو لمبادئه .

... وابن السبيل .. هو كان من يتعرض في سفره وانتقاله من مكان
إلى آخر .. للحاجة . فتسد حاجته من الزكاة الواجبة .. بمقتضى حق
التضامن والتكافل بين المسلمين .. واثمعارا له برعاية الأخوة واحترام
المجتمع لكرامة إنسانيته .

والاسلام اذ يجعل مصرف الزكاة الواجبة عامة ، مرتبطا بالفقر

(١) نيل الأوطار : ج ٤ ، ص ١٧٨ .

أو بالحاجة على نحو ما جاء في حديث ابن عباس ، في رواية الجماعة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعث معاذاً إلى اليمن ، قال :

« انك تأتي قوماً من أهل الكتاب ،

فادعهم إلى شهادة : أن لا إله إلا الله .. وأنى رسول الله ،

فإن هم أطاعوك لذلك .. فأعلمهم : أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ،

فإن هم أطاعوك لذلك .. فأعلمهم : أن الله افترض عليهم « صدقة » تؤخذ من أغنيائهم ، فترد على فقرائهم ،

فإن هم أطاعوك لذلك .. فإياك وكرائم أموالهم .. واتق دعوة المظلوم .. فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » (١) .

... اذ يربط الإسلام مصرف الزكاة بالفقر والحاجة . فكل الأنواع التي جاءت مفصلة في آية الزكاة في قوله تعالى : « **انما الصدقات للفقراء والمساكين** » .. هي على الحقيقة ذات حاجة مستمرة أو مؤقتة .. ذات حاجة موجودة .. أو صار إلى هذه الحاجة وضع الإنسان نفسه .. لظرف طارئ .. ويزول ..

.. ثم أيضاً حدد مستوى الفقر ، كما وكل أمر الفقير في طلبه المساعدة .. إلى ضميره ، متوعداً غير الصادق في تصوير وضعه .. بعقاب الآخرة ..

ففي تحديد مستوى الفقر .. وفي توعد غير الصادق في سؤاله .. يروى حكيم بن جبير ، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه ، عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .. قوله :

« من سأل وعنده ما يغنيه .. جاءت يوم القيامة خدوشاً — أو كدوشاً — في وجهه .

قالوا : يا رسول الله ، وما غناه ؟

قال : خمسون درهماً .. أو حسابها من الذهب » (٢) .

.. كما يروى في هذا الشأن أيضاً : سهل بن الخنظلية ، في رواية أحمد .. قوله صلى الله عليه وسلم :

(١) نيل الأوطار ج ٤ ص ١٢٣ (٢) المصدر السابق ج ٤ ص ١٧١

« من سأل وعنده ما يغنيه .. فانما يستكثر من حجر جهنم .
قائلا : يا رسول الله ، وما يغنيه ؟
قال : ما يغديه .. أو يعشيه » (١) .

وبهذا التحديد .. وبهذا الوعيد كذلك .. يحاول الاسلام ان يخفف من صور الادعاء والتحايل في صرف الزكاة على غير مستحق لها .. يحاول ان يكون اثر الزكاة نافذا في القضاء على الحاجة في المجتمع لينصرف نشاط الافراد الى البناء .. بدلا من ان يتوجه نشاط بعضهم الى التحقد او الى السلبية في العلاقات ..

● والجانب الآخر في هدف الزكاة .. استمالة الأعداء الى جانب المجتمع الاسلامي عن طريق ما يسمى : بالمؤلفة قلوبهم . وهم أولئك الذين يقبلون على الانضمام الى المجتمع من الأجانب عنه بإعلان الايمان بمبادئه .. لقاء مساعدة مادية هم في حاجة اليها .. حتى اذا خاصتهم اقوامهم أمكنهم ان يدبروا أمر أنفسهم في المعيشة ولو مؤقتا .

وربما يكون هذا المصرف أكثر نفعا في بداية تكوين المجتمع .. منه بعد قيامه . لان ايمان المؤلفة قلوبهم بالقيم الجديدة لمجتمع جديد .. لا يذهب بهم بعيدا الى درجة التضحية بالانفس والأموال والأولاد .. كما هو شأن الايمان المثمر البناء . ولكن مع ذلك يؤثر في قوة الخصوم ، ويضعف من تماسكهم في تحديدهم للمجتمع الجديد . ويؤثر كذلك عندما تجد خصومات او عداوات للمجتمع الجديد من أعدائه .. فيكون اعطاء المؤلفة مدعاة للاعلان من جانب بعض الأعداء بقيمة المجتمع الاسلامي وباعتباره ، مما يترتب عليه حتما ... الاستنكار الضمني لعداوة الأعداء وخصومتهم ، منهم أنفسهم .

... فمصرف المؤلفة قلوبهم .. أسلوب للحفاظ على المجتمع الاسلامي والدفاع عنه وعن قيمه ، وهو نكتيك يستغل عند الحاجة اليه .. وليس للترغيب في الايمان بالله لذات الايمان بالله او لكثير عدد المسلمين والمؤمنين ، كما قد يعطل بذلك .

واذا كانت هذه الجوانب جميعها تحدد هدف الزكاة .. فليس بلازم ان يصرف ما يجمع من الزكاة فيها كلها في آن واحد .. وانما تدخلها الاولوية لبعضها .. والارجاء للبعض الآخر منها ، اذا اقتضت ذلك مصلحة عامة . وتفصيل المصارف في آية انزكاة السابقة .. لا يقصد منه وجوب الصرف للجميع في وقت نحصيل الزكاة . وانما الغرض منه تحديد المصارف والأبواب .. بحيث لا يخرج الصرف عنها .. ويتجاوزها الى مصارف او ابواب أخرى .

(١) المصدر السابق ج ٤ ص ١٧١

ومن هنا لا يجوز صرف الزكاة في خدمات عامة أخرى : كالتعليم ..
والمواصلات .. والصحة ، وكل ما يوفر أسباب الحياة السهلة . بل ذلك
من شأن الأفراد خاصة ... على معنى : أنهم يجب عليهم أن يعنوا بها متعاونين
في القيام بها .. أو أن يقوم بها بعضهم متبرعا .. أو مباشرة للعمل ، يدر
عليه عائدا ومنفعة ، يؤديها الآخرون في مقابل انتفاعهم بهذا العمل .. عن
طريق شركات .. أو مباشرات فردية خاصة .

فإذا لم يقدّم بها الأفراد ، متعاونين ، أو مشتركين ومستثمرين لمال ،
ورأى الإمام ضرورتها .. ألزم بها وحصل نفقاتها من المنتفعين بها . ويصرف
من عائدها على العاملين في مشروعاتها .. كما يصرف من الزكاة على
العاملين فيها .

واستثمار المال الخاص في مشروعات عامة ... أمر يقره الإسلام ، طالما
هناك مصلحة في استثماره وعلى شريطة أن يجنب الاحتكار والاستغلال .
... والتعاون في هذه المشروعات .. ادخل في اقرار الإسلام وتجويزه
إياه لبعده عندئذ عن الاستثناء ..

والتبرع بها من القادرين عليها ... أكثر مشروعية ، لتمحّضها للخير
وقتئذ .. وتأكيد بعدها عن أضرار الاستغلال والاستئثار .

والدولة في المجتمع الإسلامي يجب أن لا تعطل تحصيل الزكاة .. اكتفاء
بفرض الضرائب ، أن هي أخذت بنظام المجتمع المعاصر .

... كما يجب أن تبقى الدولة على انفصال بين حصيلتي النوعين ؛ إذا
ما ألزمت الأفراد بضرائب أخرى .. إبقاء على تحقيق هدف الزكاة وتأكيدا
من الوفاء بالتزامات مصارفها . لأن الوفاء بالتزامات مصارف الزكاة يعود
على تماسك المجتمع ، ويخلص علاقات أفراد من شوائب الحقد والضعف ..
بينما أداء الخدمات العامة التي تفرض الضرائب الأخرى لتنفيذها ، تربط
بمستوى الحياة والحضارة المادية ، وبمجموع الأفراد الذين تؤدي لهم هذه
الخدمات .

... الزكاة ترتبط بتصفية النفوس وبقائها على المحبة والتضامن في
المجتمع .. والضرائب تحصل لترقية مستوى الخدمات ، وتيسير سبل
الحياة ، ومتعة العيش المادية لأفراد المجتمع .

وما يلزم به الإسلام بعبادة يجب أن تؤدي .. يتصل أولا وبالذات بقوام
حياة الفرد أو حياة المجتمع .. قبل أن يتصل بالمستوى الحضاري المادي .
فعبادة الصلاة والصوم تتصلان مباشرة بتقويم الفرد في سلوكه وفي مواقفه

من الكفاح والصراع من أجل القيم العليا في الحياة .. بينما عبادتنا الزكاة والحج تستهدفان مباشرة : علاقات الأفراد بعضهم ببعض .. في قوتها وتماسكها .

ومن هنا نظام الدولة في المجتمع الحضارى المعاصر في فرضه الضرائب وتحصيلها للقيام بالخدمات العامة للأفراد .. لا يختلف مع المصلحة العامة التى يقرها الاسلام كقاعدة أولية في الحفاظ على المجتمع .. وفي الوقت نفسه يتفق مع مقتضى العقد الاجتماعى الذى تأسست عليه الدولة في هذا المجتمع . وهذا العقد يتضمن الاختيار غير المباشر من الأفراد بقبول فرض الضرائب وتحصيلها . على أن الجانب السياسى في هذا النظام الممثل في : سلطة الأفراد في التشريع ، والرقابة .. تعبر آخر عن المشيئة الفردية في قبول الضرائب والتزام أدائها .

أما النظام الاشتراكى فقد التزم من أول الأمر عند قيامه .. باصلاح ذات البين .. وبإعادة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد الى الوضع الطبيعى بتحقيق العدل وإتاحة الفرص المتكافئة . وهو نظام تدفع به ظروف المجتمع الى حين ، ومن أجل ذلك لا تتحسس فيه المشيئة الفردية .. ويقدر ما يستهدف من الزام .. لتصحيح وضع العلاقات . وهنا لا يمانع الاسلام من فرض الالتزام اذا غلبت الأهواء المشيئة الفردية .. وجنحت بها الى الانحراف والاعتداء على حقوق بعض الأفراد المشروعة .

وفي كلا النظامين الديمقراطى والاشتراكى .. فرض الضرائب وتحصيلها لا يعنى من أداء الزكاة وتحصيلها ، اذا أخذنا بهما المجتمع الإسلامى المعاصر . مهما كان شأن : « الرعاية الاجتماعية » فيهما أو في واحد منهما .

اذ الرعاية الاجتماعية في نظام المجتمع الحديث والمعاصر مهما بلغ أمرها من اتساع دائرتها وتشعب أنواعها .. فانها قطعاً تترك التعويض عن أموال الأفراد التى تصيبها الجوائح الى : التأمين وشركائه .. بينما يجعله الاسلام أحد مجالات الغرم في مصرف الزكاة .

وما جعله الاسلام هنا أمس « بخلقته » وبطبيعة التضامن الإنسانى في المجتمع ..

وما اعتبره نظام المجتمع الحديث والمعاصر هناك في هذا الشأن ... أقرب الى الطبيعة المادية في غايته .. وإلى روح أيديولوجيته انهادفة الى العناية بالمنافع ومبادلتها ، وربط القيمة بالانتاج المادى ، دون شىء آخر وراءه .

وهذا الفرق يدل مرة أخرى على أن النظام الإسلامى شىء ، والنظام
الفلسفى الإنسانى للمجتمع الحضارى القائم الآن .. شىء آخر .. ولا يمكن
عندئذ أن يستعاض به عنه .

على أنه من جانب آخر ' أن نظام ما يسمى بـ « الرعاية الاجتماعية »
فى المجتمع المعاصر .. لا يتعدى مصرف : « الفقراء والمساكين » من مصارف
الزكاة فى الإسلام . وبقيت بعد ذلك الغايات الإنسانية الاجتماعية الأخرى فى
مصارف الزكاة ، بعد انقراض المسكنة وهى غايات :

● التمكين من تحقيق الاعتبار البشرى للإنسان المستذل ، بمساعدته
على التحرر واستكمال حرته الإنسانية ،

● وحماية القيم العليا فى المجتمع من التدهور ، أو من اللامبالاة ، من
جانب الأفراد بالدعوة والتضامن العملى ..

● والتفتيت السلمى لجبهة الأعداء ، باستمالة المؤلفة قلوبهم من الأعداء .

وهى غايات أن عنى المجتمع الحديث ببعضها كالتفتيت السلمى لجبهة
الأعداء مثلا .. فعنايته بها قد تطمس القيم العليا نفسها ، عندما تتحول هذه
العناية الى تفتيت كيان المجتمعات الإنسانية الأخرى نفسها .. بغية السيطرة
عليها واذلالها ، كما وقع من جانب الاستعمار الغربى الصليبي للمجتمعات
الإسلامية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .. وكما يقع الآن منه ،
أو من الاستعمار الأيديولوجى الإلحادى الماركسى فى صورة أو فى أخرى .. فى
المجتمعات الإسلامية المستقلة حديثا ..

وبالإضافة الى ذلك .. قلما يستهدف المجتمع الحضارى المعاصر تحقيق
الاعتبار البشرى للإنسان المستذل .. أو حماية القيم العليا من التدهور
أو من اللامبالاة فى المجتمع . لأنه يهتم فى الدرجة الأولى بالمنافع أو بجاه الحكم
.. وإن استذل الإنسان المحكوم فى سبيلها .. أو أهدرت أنقيم العليا
تحت أقدامها ..

فهو نظام دنيوى وعلمانى ..

أو نظام مادى الحادى ..

وكلاهما : أما أن يتجاهل الروحية .. أو يكفر بها .. أى لا يقيّمها .
وبذلك يطرح هذه القيم وراء ما يعنى ويهتم به .

... الزكاة عماد التكافل في المجتمع الانساني :

ويتضح من هذه المفارقات بين الزكاة في نظام المجتمع الاسلامي ، والرعاية الاجتماعية في نظام المجتمع المعاصر ... ان الزكاة عماد التكافل في المجتمع الانساني . وهو ذلك المجتمع الذي يؤمن بالقيم الانسانية كهدف اصيل ، وراء الحضارة المادية وأنه بتحديد مصارفها على النحو الذي جاءت به الآيات القرآنية الكريمة ، لا يترك ثغرة ينفذ منها وهن . . . الى العلاقات بين الافراد في المجتمع لسبب من الاسباب .

... لا يترك صاحب الحاجة وشأنه وحده مع حاجته . . . تصارعه وهو يقاومها . . . وقد ينجح في المقاومة ، وكثيرا ما يسقط ضحية في مخالب الفقر والعوز .

... ولا يترك مستذلا ومستترقا : يشعر بنقصه في الانسانية ، وبقلته وضعفه في الاعتبار البشري . . . يعيش في عزلة المذلة . . . ولا يعرف لنفسه رأيا . . . وان عرف الرأي الصحيح لا يقدر على ان يعلنه ، فضلا عن ان ينفذه .

... ولا يترك مضحيا في سبيل مصلحة عامة ، ولا متعرضا للجوائح والملمات ، يحس بندم على ما فعل ، أو يندب حظه لكونه عضوا في مجتمعه . . .

... وانما الجماعة مع كل فرد فيها . . . والفرد فيها في سبيل الجماعة . . . ويد الله معها عندئذ . . .

نظام المجتمع الحديث أو المعاصر الديمقراطي الرأسمالي أو الاشتراكي . . . هو نظام المستوى المادي ، وتفكك العلاقات الانسانية . وقلما يصل الى رفاهية الجميع ، أو الى مستوى مادي موحد أو قريب بعضه من بعض في المعيشة . . . وقلما يبقى كذلك على علاقة متألفة بين فرد وآخر ، لأن استهداف المنافع المادية وحدها في علاقات الافراد وفي غاية المجتمع . . . تقلل من قيمة الاعتبار الانساني ، الذي تقوم عليه الروابط القوية في البناء والعلاقات .

وليس معنى : ان الاسلام يستهدف انسانية العلاقات في مجتمعه ، ومن اجل ذلك فرض نظام الزكاة وجعلها عبادة . . . لا يريد حضارة مادية ، ولا رفاهية مادية ، ولا رفعا لمستوى المعيشة المادي . . . لأنه اذ يقول :

« قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق ، قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ، كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون » (١) ...

(١) الاعراف : ٣٢

.. لا يمكن أن يحول دون المستوى الحضارى المادى ، ودون رفع مستوى المعيشة المادية : سواء عن طريق الخدمات العامة .. أو التوسع فى فرص العمل .. أو استخدام العلم والتكنولوجيا فى الصناعة أو فى زيادة الانتاج.

فالجاء الأول من الآية السابقة يستنكر تحريم منع هذه الحياة المادية وما فيها من طيبات العيش .. بينما الجزء الثانى منها يبيح هذه المتع والطيبات اباحة دائمة ومستمرة ، ما وجد الانسان على هذه الأرض ، ويؤكد هذه الاباحة بالتعقيب فى الجزء الآخر منها ، بأنه لم يعد هنا لبس فى حلها .. فالتقول فى ذلك مفصل .. وطريق العلم به ميسر ، لا يحول دونه الا عدم مشيئة الانسان فى العلم والمعرفة .

... ولكن الاسلام باستهدافه مباشرة العلاقات الانسانية فى ذاتها ، عن طريق فريضة الزكاة .. يريد ان يؤكد هذا الجانب فى روابط المجتمع ، ويجعله جانباً أصيلاً فيها ، يسبق الجوانب المادية منها ، اذ عدم تاكيد قد يجر الى التغاضى عنه ، فنسيانه ، تحت اغراء الجوانب المادية فى العلاقات وتحت شدة جذبها وجذبها اليها وحدها ، وبذلك ينتهى التعادل فى علاقات الافراد ، وعندئذ تفكك هذه العلاقات .. وربما تحل الشسحناء محل الالفه ، وكثيراً ما تحل محلها .

وحل مشاكل التفكك فى العلاقات حينئذ لا يكون .. بتأكيد الجانب المادى وحده وهو الانتاج كهدف للمجتمع وكرابط اصيل فى صلات الافراد بعضهم ببعض . ولا يحول التوازن عند ذلك فى توزيع الثروة القومية او ما يسمى : بالمعدل الاجتماعى ، دون بقاء هذه الصلات منككة ، ما لم يقترن بالمعدل الاجتماعى فى توزيع الثروة القومية .. تأكيد الجانب الانسانى والعمل على جعله ملحوظاً فى الدرجة الاولى فى العلاقات . ولا يتم اطلاقاً جعل الجانب الانسانى ملحوظاً فى الدرجة الاولى فى علاقات الافراد بغير نظام الزكاة كعبادة رئيسية ، وعلى نحو ما جاء بها الاسلام فى وجوبها وتحديد مصارفها .

والزكاة اذن ليست تبرعاً مرهوناً بمشيئة الانسان .. بل هى حق المال ، واجب الاداء ويقاثل الامام من امتنع عن ادائها .

وحديث أبى هريرة ، فى رواية الجماعة عدا ابن ماجه .. لا يترك مجالاً للشك فى أنه واجب على الامام ، وواجب على الأمة .. قتال مانعى الزكاة . ونصه (١) :

« لما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان ابو بكر ، وكفر من كفر من العرب ، فقال عمر .. موجه الكلام الى ابى بكر :

(١) نيل الأوطار : ج ٤ ص ١٢٧

كيف نقاتل الناس ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله . فمن قالها فقد عصم مني
.. ماله ، ونفسه .. إلا بحقه .. وحسابه على الله تعالى ؟.. فقال أبو بكر :
والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ..
والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ..
لناتلتهم على منعها ..
فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال .. فعرفت :
أنه الحق « ... »

... وكذلك حديث عبد الله بن عمر : فيما أخرجه البخاري ومسلم ،
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« أمرت أن أقاتل الناس .. حتى يشهدوا : أن لا إله إلا الله .. وأن
محمدًا رسول الله ،
ويقيموا الصلاة .. ويؤتوا الزكاة ،
فإن فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم .. إلا بحق الإسلام . وحسابهم
على الله » (١) .

... والزكاة اذن ضرورة من ضرورات المجتمع الاسلامي ، وما يسمى
بالرعاية الاجتماعية في المجتمع الحديث ثم المعاصر .. جانب من جوانب عديدة
أمر الاسلام بوجوب العناية بها ، قبل أن ينظر فيها المجتمع العلماني ، وينضمها
المجتمع الاشتراكي الماركسي .

وإذا جاز للمجتمع الأوروبي الحديث ، أو للمجتمع المعاصر اليوم أن
يفخر : بأنه جعل الرعاية الاجتماعية (Social Welfare) غاية من غاياته .
وهذا واجب التنفيذ .. لا يتوقف ، على تبرع متبرع ولم يعد احسانا (Charity)
سان فخره بذلك في واقع الأمر هو في مواجهة : « صندوق البرعات » بالكنيسة
كجانب من جوانب الخدمات التي كانت تؤديها الكنيسة — وما زالت تؤديه
لمجتمعها .

... ولكن في مواجهة الاسلام .. لم تزل ، كما أوضحنا . هناك فجوة
واسعة لم يجتزمها بعد المجتمع المعاصر الديمقراطي الرأسمالي أو الاشتراكي
.. حتى يصل إلى نظام المستوى في الرعاية الاجتماعية ، الذي ألزم به الاسلام

(١) نيل الأوطار : ج ٤ ص ١٢٧ .

المؤمنين به عن طريق عبادة الزكاة سواء في أبعاد هذا المستوى .. أو في القوة الدافعة الى تحقيقه .. أو في ضمان الرضاء النفسى بتحقيقه .

ان ما يحكيه بعض رجال السياسة في المجتمعات الاسلامية عن فضل نظام الكنيسة ، ومواجهة حكمها على عهد القرون الوسطى .. ان هو الا تقليد لما يردده الغرب الرأسمالى والشرق الشيوعى الآن في مواجهة نظام الكنيسة ، ومواجهة حكمها على عهد القرون الوسطى .

... وبيان واضح ان كذلك .. الفرق بين الزكاة وهدفها من جانب والضرائب في المجتمع المعاصر وغاياتها من جانب آخر .. وان نظام الضرائب من أجل ذلك لا يغنى عن الزكاة في المجتمع الاسلامى المعاصر بحال ، لاختلاف انجاء كل منهما .

... كما اتضح كذلك : ان الاسلام لا يعارض نظام الضرائب في المجتمع المعاصر ، لأنه يتصل بتحقيق مصالح عامة للأفراد وهى الخدمة المشتركة التى يتجه بها الى رفع المستوى الحضارى المادى ، ومستوى المعيشة المادية لهم ... ولكن بجانب عبادة الزكاة التى يتجه بها الى تقوية الروابط الانسانية في المجتمع بين الأفراد .. وهى أمر ضرورى لبقاء المجتمع قويا متماسكا .

... وأخيرا بان واضحاً أيضاً : ان منزلة الزكاة في المجتمع الاسلامى ، كمجتمع انسانى .. الزم ومقدمة على الضرائب : في الوجوب والتحصيل ، فالاسلام يبغى في الدرجة الاولى .. المستوى الانسانى في العلاقة الاجتماعية . لأن هذا المستوى هو الاصيل والباقى في تماسك المجتمع واستمراره ... ولأنه كذلك الأمر اندثر في كل مجتمع : في البدو أو في الحضر ، وفي السهول أو على قمم الجبال ، وفي الصحراء والرمال أو في حقول الزراعة والغابات .

اما مستوى الرفاهية والحضارة المادية في معيشة الانسان .. فامر ينوقف على الامكانيات الاقتصادية لكل مجتمع ، ولذا امكانية تعميم مستوى حضارى مادية موحدة في المعيشة ليس في مقدور أى نظام للحكم ، ولا في مقدور أى انسان كذلك .. وبناتالى لا يكون مطلوباً الاى نظام اجتماعى في الحكم يحتفظ لنفسه بالسلامة من جانب وملاءمة الانسان في كل بيئة وفي كل جيل .. من جانب آخر الا اذا توفرت الطاقات الاقتصادية اللازمة وتوفرت رغبات الأفراد نحو تحقيقها ، بخلاف المستوى الانسانى في العلاقات .. فانه ينوقف على ارادة الانسان وايمانه .. وذلك أمر مقدور وممكن لكل فرد وتنفيذه رهن بتوجيه الانسان وتربيته .

* * *

الانفاق ... يتجاوز « الواجب » :

● وما يدعو اليه الاسلام من انفاق المال فيما وراء الزكاة الواجبة كعبادة يتقرب بها المؤمن الى الله . . يتجه به أيضا الى مزيد العناية بمصارف الزكاة ، وتأکید تلافى الضعف والوهن في علاقات الأفراد في المجتمع ، وليس الى رفع المستوى الحضارى المادى في معيشة الانسان .

« يسألونك ماذا ينفقون ، قل ما انفقتم من خير فقلوا الدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل ، وما تفعلوا من خير فان الله به عليم » (١) .
... « وسيجنبها الأتقى . الذى يؤتى ماله يتزكى . وما لأحد عنده من نعمة تجزى . الا ابتغاء وجه ربه الأعلى . ولسوف يرضى » (٢) .

.. ثم يقول القرآن في مقابل ذلك :

« أرايت الذين يكذب بالدين . فذلك الذى يدع اليتيم . و لا يحض على طعام المسكين » (٣) .

... ان رفع المستوى الحضارى المادى في معيشة الانسان في نظر الاسلام . . امر خاص بالانسان نفسه ، وليس هدفا يستهدفه بتعاليمه . لان الاسلام لو طلب رفع هذا المستوى كغاية من غايات رسالته . . لطلب تراحم الناس على متع هذه الحياة الدنيا . . وبالتالي طلب تخاصمهم عليها .

وذلك لا يتفق مع ما يندد به القرآن في قوله :

« الهالك المتكاثر . حتى زرتم المقابر » (٤) ... « فاما من طفى . وآثر الحياة الدنيا . فان الجحيم هى المأوى . واما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى . فان الجنة هى المأوى » (٥) .

واذا كان رفع المستوى الحضارى المادى امرا خاصا بالانسان . . فهو متروك له وحده في نحصيله ، وتنظيم الانتفاع به . . . مشتركا مع غيره . . . او مستجيبا لنداء ولى الأمر في شأنه عندما يرى ضرورته . . . بحيث لا ينسى السعى اليه اصول السلوك في علاقات الأفراد . . وهى تلك . . التى تصون هذه العلاقات من الضعف . . ونعمل على تأكيدها وتنميتها مما جاءت بها تعاليم الاسلام ، ومن بينها أداء الزكاة في المال .

... ويجب أن يتذكر دائما : أن الاسلام لا يدخل في طلب امر ما ،

(٢) الليل : ١٧ — ٢١

(٤) التكاثر : ١ ، ٢

(١) البقرة : ٢١٥

(٣) الماعون : ١ — ٢

(٥) النازعات : ٣٧ — ٤١

أو في نهى عنه .. إلا إذا كان فعله ، أو تركه مما يتوقف عليه كيان المجتمع في تماسكه وقوته . وما وراء ذلك منروك لحرية الأفراد ومشية المجتمع في الإطار الذي لا يهدد كيانه .

يود الإسلام أن يكون هناك استمتاع بالدنيا وبزينتها من مال ، وبنين لمن يملك المال وينجب البنين .. ولكن يود قبل ذلك أن يكون هناك استمتاع بالخصائص الإنسانية في علاقات الأفراد بعضهم مع بعض . يود أن تسود المحبة هذه العلاقات وأن تقوم على نواذ بين جميع أفراد المجتمع ، قبل أن تشيد التصور نسكنى القادرين ، وتعبد الطرق وتستكمل المرافق الحيوية في ممتلكاتهم وفي أرجاء جوانب حياتهم المختلفة .

... انه يرحب بالحضارة المادية ، ولكن يوجب قبلها الحضارة اسي نمثل في سد العوز والحاجة ، وفي سد تغرات الخصومة والنزاع والحد .

وإذا كانت زيادة العناية بمصارف الزكاة هدفا لطيب الإسلام انفاق المال فيما وراءها . فان تأكيد الميل الاجتماعي في الإنسان هدف آخر بجانبه . وهو الميل الى الغير والتعاطف معه .

فتجربة انفاق المال في غير منفعة شخصية مباشرة ، وفي غير ما يعود على الفرد بمنفعة خاصة له .. من أقوى العوامل في ايقاظ الوعي الجماعي في الإنسان ، وفي جعل هذا الميل ذا فاعلية في ربط الإنسان بالإنسان .

فان غريزة الاقتناء والادخار من اتشد الغرائز قوة وفاعلية في الإنسان .. ولمصلحة الفرد الشخصية والأناية أولا . ولذا اذا انفق المال في سبيل الغير ولمصلحة العلاقات الإنسانية المشتركة في المجتمع .. كان ذلك اشارة على وجود هذا الوعي الجماعي المشار اليه ... وكان اشارة أخرى على نفاذه في حياة الإنسان ، بحيث أمكن ، ويمكن أن يوقف الغريزة الطبيعية عند حد معين ، وهي غريزة الاقتناء والادخار ، أو بحيث أصبح هذا الوعي الجماعي الطارئ ذا قوة أشد من أمر طبيعي ذاتي موجود في الإنسان .. منذ أن وجدت فيه الحياة .

ومن أجل الصراع بين قوة طارئة تقوم على ميل قائم في الإنسان ، هي قوة الوعي الاجتماعي ، وقوة أخرى طبيعية .. موجودة بالفعل في الإنسان هي قوة الغريزة ، ومن أجل جعل تلك القوة الطارئة ذات فاعلية أكثر في هذا الصراع .. كانت عناية تعاليم الإسلام بطلب الانفاق من المال فيما وراء الزكاة ، عناية مركزة ومتنوعة الأساليب : بين الترغيب مرة ، والتخويف أخرى .. وبين التحليل لعناصر الانفاق في سبيل الله مرة ، أو تحليل عناصر الانفاق رياء أو انمساء للمال انمساء غير مشروع مرة ثانية ، بحيث يظهر في حساب الموازنة : أيهما أكثر نفعا ... وأيهما أشد خسرانا ...

نقرأ قوله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمال والأذى ، كالذى ينفق ماله رئاء الناس ، ولا يؤمن بالله واليوم الآخر ، فمثلته كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فتركه صلدا ، لا يقدرين على شيء مما كسبوا ، والله لا يهدي القوم الكافرين .

.. ومثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله وتثبيتا من أنفسهم .. كمثل جنة بربوة أصابها وابل ، فانت أكلها ضعفين .. فان لم يصبها وابل .. فطل ، والله بما تعملون بصير » (١)

... ونقرأ كذلك قوله :

« الذين ياكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس » (٢) ...

وقوله :

« يمحى الله الربا .. ويربى الصدقات ... والله لا يحب كل كفار أثيم » (٣) .

... فنجد أن القرآن يشبهه في الآية الأولى — في المثل الاول : انفاق المرائى في عدم اثره وفائدته ... بحجر كان عليه غبار فسقط مطر شديد فأذهب عنه الغبار كلية ، وبقي الحجر صلدا لا يمكن أن ينبت عليه شيء ما ..

... بينما يشبهه في المثل الثانى في الآية التالية : الانفاق ابتغاء مرضاة الله في ازدهار اثره ونفعه بحديقة على ربوة عالية يسقط عليها ماء السماء في صورة مطر أوفى صورة طل ورزاز ومن أجل ذلك تؤنى ثمرتها مضاعفا .

.. وفي الآية الثانية يصف القرآن أكل الربا بالتخبط في وضعه ، وباهتزاز موقفه في الحياة .. بسبب ما يخلفه الربا من حقد وضغينة في نفوس أصحاب الحاجة الذين اضطرنهم حاجتهم الى قبول الربا في المعاملة الاقتصادية . فسيف التهديد مرفوع على رأس المرابى .. وبذلك يعشش في خوف الانتقام . ومن يعشش في خوف الانتقام ... قلما ثبت له وضع أو موقف .

... وفي الآية الثالثة ... يخبر القرآن بحقيقتين ، على خلاف ما يبدو في التصوير الاولى لمسائل المال :

(١) البقرة : ٢٦٤ ، ٢٦٥ (٢) البقرة : ٢٧٥

(٣) البقرة : ٢٧٦

الحقيقة الأولى : ان الزيادة في كمية المال ، عن طريق الربا .. هي نقص في واقع الأمر أو الغاء لقيمتها واعتبارها .

... والحقيقة الثانية : ان النقص في كمية المال ، عن طريق الانفاق في أوجه الخير والروابط الاجتماعية هو اضافة جديدة في الواقع الى مال المنفق . ذلك ان امان المنفق واطمئنانه ومتعته بمحبة الآخرين له في مجتمعه .. يساوي الكثير في ذاته .. وفي الوقت نفسه مدعاة للنشاط المثمر في المال . بينما خوف المرابي وقلقه .. يفقده متعة المال في نفسه .. كما يحرمه من فرصة استثمار المال استثمارا يتيح انحفاظ على رأس المال ، فضلا عن ان يتيح له الاطمئنان على حياته . وبذلك تخلق اضافة الربا الى صاحبه .. مشاكل من نقص ماله على الحقيقة .. وهي مشاكل الخوف على الحياة .. وعلى المال .. وعلى المتعة بسبب المال .

وتلك هي بعض النماذج القرآنية في العناية بطلب انفاق المال ، بعد الزكاة .. في مصارف الزكاة نفسها .. حرصا على تنمية الوعي الاجتماعي لدى الأفراد .. وحملا على نفاذ فاعليته في العلاقة بينهم .

● وبالإضافة الى الهدفين السابقين بين أهداف الاسلام بطلب انفاق المال في مصارف الزكاة ، عدا فريضة الزكاة .. يمكن أن يستخلص هدف ثالث ، هو : منع تكديس المال ... ومنع الفتنة في أغرائه .

اذ الانفاق وفي غير المنافع الشخصية الأنانية هو تشذيب لفريضة الملك والاقتناء .. ومداومة الانفاق .. هي استمرار لعملية التشذيب لتلك الفريضة . ومن ثم لا يستطيع أن تجنح في اتجاهها الفريضة وتنحرف بالمال عن وظيفته الاجتماعية التي حددها الاسلام بأنها : قيام المجتمع وكيانه .. في قول القرآن الكريم ، في سورة النساء ((ولا تؤثروا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا)) (١) .

فحشية الفتنة باغراء المال قائمة ، اذا ترك المال يتكدس في يد صاحبه .. وشحت نفسه فأمسكه عن الانفاق ، او عن التداول .. وعندئذ تطفئ فريضة الملك والاقتناء .. وتتوحش . وحيث يتحول المال في يد صاحبه الى نقمة بعد ان كان نعمة .. والى شقوة بعد ان كان متعة .. والى وسيلة للتخريب للذات الفردية ولللاقات الاجتماعية على السواء ، بعد ان كان وسيلة للبناء والتنمية . ويومئذ يكون سوء المصير :

(١) النساء : ٥

« وأما من بخل واستغنى . وكذب بالحسنى . فسنسره للعسرى .
وما يغنى عنه ماله إذا تردى ... » (١)

وصراع الماركسية اللينينية الاحادية للرأسمالية الديمقراطية ،
وتطرف كل منهما في النظرة الى الانسان وفي تحديد قيمته وسلوكه .. هو :

احدى نتائج تكديس المال ، وتوحش غريزة الملك والاقتناء وشح النفوس
وتكذيبها بالحسنى . فليست الحسنى .. الا انسانية الانسان في احص
مقوماتها في وعيها الاجتماعى .. وضبط انانيها .. والحد من أهواء ذاتها .

المجتمع المعاصر مجتمع ضرائب ... وليس مجتمع زكاة :

ومجتمع المسلمين في نظام الحكم المعاصر .. قهر على الأخذ بنظام
الضرائب تحت ضغط النوجيه العلمانى ، وفرض النبعة للمجتمع الأوروبى ،
وحكم الميل الى تقليد الحضارة الغربية . ومعنى ذلك ان مجتمع المسلمين يعنى
يفرض الضرائب ... وبتحصيلها ، على نحو ما يراه نظام الحكم ضروريا
باسم الصالح العام : فى تحقيق خدمات عامة ، او فى تغطية حاجات ضرورية ..
دون رعاية الى الزكاة ومصارفها .

وبتوالى العناية بنظام الضرائب الحديث وحده ، وتأكيد نحصيلها عن
طريق السلطة التنفيذية .. خف وزن الزكاة وشأنها واصبحت على هامش
حياة المجتمع .. الى أن صارت خلف هذه الحياة ونسيت أو كادت .. وبالأخص ،
عندما أصبح تنفيذ الضرائب مستوعبا لمصادر الانتاج كذا فى الة تصاد القومى
.. وللعمل المهنى فى مختلف الحرف والأجهزة فى نظام الحكم .. وبعدما صار
عبء أداء هذه الضرائب يحمل النفس على الشح باخراج الزكاة بالاضافة اليها
.. توفيراً للامكانيات الضرورية للمعيشة اليومية لكل ذى أسرة وصاحب عمل .

وباهمال تحصيل الزكاة ... أهمل مصرفها الخاص . وهو ذلك المصرف
مهما تعدد نوعه — الذى يرمى جانب العلاقات الانسانية فى المجتمع .. ويرعى
جانب القيم العليا فيه ، وهى القيم الاسلامية نفسها .. كما بذكر المجتمع
دائما باسلامه .. ويجعل الاسلام قاعدة الحكم فيه .

وفى ظل نظام الضرائب تتحول الدعوة فى المجتمع الى المبادئ والقيم ..
الى أسس النظام العلمانى أو الى أسس النظام الماركسى اللينينى الاحادى .
وذلك بدلا من القيم الاسلامية التى قام عليها المجتمع الاسلامى ويطور تاريخها
فى صفة قوية بها .

(١) الليل : ٨-١١ .

... ذلك لأن الضرائب وإن كان فرضها لقاء أداء خدمات عامة .. فإن للقائمين على الحكم في النظام العلماني أو في النظام الماركسي في وقت ما : أن يدعوا أن اسنقرار الحكم والدعوة الى طاعته .. من الخدمات العامة وإن تكن في حقيقة أمرها دعوة الى تثبيت عهد معين من عهود الحكم العلماني الغربي أو الالحادي الشرقي .

فإذا خصص جانب من ميزانية الضرائب لشنون اندعوة الاسلاميه ، بالإضافة الى دعوة العهد العلماني أو الماركسي .. فبقدر ما تكون ممارسة هذه الشنون ، أو بقدر ما تنجح الدعوة الاسلاميه الى تأييد العهد 'للقائم من عهود الحكم العلماني أو الماركسي' .. أو على الأقل بقدر ما تستسلم له ، ولا تعارضه . وهذا على خلاف ما اذا نفذ نظام الزكاة .

فليس القصد في الزكاة في الدرجة الاولى وجود مال .. بقدر ما هو توزيع هذا المال في مصرفها . ومن أهم مصارفها : الدعوة الى سبيل الله ... وصيانة القيم الاسلاميه من الانكار ، أو اللامبالاة .

والدعوة الى سبيل الله ، وصيانة هذه القيم .. قد يتطلب تنفيذها معارضة أسلوب عهد من عهود الحكم الوطني العلماني أو الماركسي .. وقد يصطدم به في غير لين أو هوادة ..

ولذا : فالدوافع التي تدفع الحكم الوطني بعد استقلال المجتمعات الاسلاميه عن النفوذ السياسي للاستعمار الأوروبي .. الى التمسك بأسلوب العلمانية أو الماركسية في نظام الحكم والادارة والتوجيه والنشر .. هي نفسها التي تدفع الى اهمال جباية الزكاة ، وبالتالي الى : انتفاضي عن تحقيق مصارفها .

وكذلك : ضغط العلمانية على المجتمعات الاسلاميه على عهد الاستعمار في تقبل الاتجاه العلماني .. هو نفسه السبب في تخلف المسلمين عن أداء الزكاة .. وهو السبب أيضا في استخفافهم بأدائها ، اعتمادا على أدائهم للضرائب التي يفرضها نظام الحكم العلماني السائد في المجتمع الاسلامي وقتئذ .

ولو أن المسلمين في تقبلهم للضرائب بدلا عن الزكاة ، تمسكوا بانجاز مصارف الزكاة حسب ما يهدف اليه الاسلام في مجتمعه .. لكان قليلا أمر يقبلهم للضرائب كنظام فيه العرض مؤقتا ، الى أن يستطبعوا أداء الزكاة كعبادة أولا ، ثم كوقاية ثانيا للمجتمع الاسلامي ولإبادته : من أن ينفذ اليها الضعف ... أو الاستخفاف .. أو الهوان على ممر الأيام .

أن الضرائب ، مرة أخرى : لا يعارض الاسلام فرضها والزام المسلمين بها

.. ان تحققت بهما مصلحة عامة ، وارتضاها أصحاب هذه المصلحة من المسلمين لأن ذلك شأن من شئونهم الدنيوية . وبتعبير آخر : لأن ذلك يرتبط بمستوى الحضارة المادية للحياة الانسانية .

ولكنه لا يحتم الاسلام ذلك . لأنه قد لا يكون في مقدور كل واحد .. ولأن المستوى الحضارى المادى للحياة الانسانية غير محدد فهو يختلف من مجتمع الى آخر ، ومن فرد الى فرد .. ولأنه اذا دعا الاسلام الى ذلك فقد لا يضمن سير المكلفين به الى الترف ، والبذخ ، والاسراف ، مما يعين قلة على العبث والفساد .. بينما يدفع الكثرة الى الشقاء .

ونكن الزكاة ، كالصلاة سواء بسواء ، يتوقف صلاح الأفراد وأهليتهم للحياة الانسانية على اداء الاولى .. ويتوقف قوام المجتمع على اداء الثانية . والمجتمع الذى يطلبه الاسلام ليس هو مجتمع الرفاهية المادية .. وانما هو مجتمع الانسانية فى السلوك والمعاملة .. اذ قلما يبقى مجتمع الرفاهية المادية متناسكا فترة طويلة .. دون أن يطلب المزيد من هذه الرفاهية . والمزيد منها ينطوى على فناء المجتمع نفسه وانهياره ثم قلبا كذلك يكون مجتمع الرفاهية المادية مجتمعا سعيدا .. مجتمعا مطمئنا . لأن ظواهر الانحلال والقلق .. هى اولى آثار الرفاهية المادية على النفس البشرية .

أما مجتمع الانسانية فهو مجتمع الأزمات والشدائد .. قبل مجتمع الرخاء والحضارة المادية . لأنه قام على قوة الايمان ، وانتضحية والترايط .. ولذا فهو يعد للكناح ، وليس للنعود .. ومعد لتقبل مرارة الضيق ، قبل انتظار قبض المعيشة . ومن أجل ذلك : بقاءه اديم .. ومتعنه اوسع وأعمق .. لأنها متعة المنبصر بأرادته .. وليست متعة المهزوم بشهوته .

ولذا : الزكاة عبادة .. وليست هى اتفاق مال ، بقدر ما هى قربى الى الله . وكونها قربى الى الله يرتبط بهما الصالح الأساسى والحتى لبقاء المجتمع .

ان ثورة أبى بكر الصديق رضى الله عنه على « ماعى الزكاة » على عهده ، مع ما عرف عنه من سعة الصدر واللين .. ليست ثورة عنى أفراد وصفوا بأنهم مرندون .. وانما هى فى واقع الأمر ثورة من أجل مستقبل المجتمع الاسلامى والخشية من انهياره اذا نفشى اهتزاز قيمه الزكاه فى نفوس المسلمين .. ونفشى الميل فى هذه النفوس الى عدم أدائها . لأنها عندئذ . كما ذكرنا قبل . ليس هناك ضمان لاستمرار الدعوة الى سبيل الله .. ولا ضمان كذلك لعدم الاستخفاف بالقيم الاسلامية .. ولا حائل يحول وقتئذ من سيطرة روح الحقد من صاحب حاجة على مومر ، ومن مستنل مسترق على منمتع بحرينه فى آدميته .

... لم تكن نورة انخليفة الاول ابى بكر ثورة على أفراد رجعوا عن
الايان بالاسلام ، لأن القرآن نفسه يقول : « لا يضرکم من ضل اذا
أهتديتم » (١) .

نعم الرجوع عن الاسلام بعد الايمان به .. يعطى فى مظهره اماره على
تفكك المجتمع الاسلامى او على التشكك فى قيمه . وهذا من شأنه ان يضعف
مستقبل المجتمع نفسه . ولكن سبب اثورة الحقيقى .. هو الخشية من
توقف حركة المجتمع الاسلامى وحيويته ، عندما ينهار مورد الزكاة كمصدر
للحفاظ على قيم المجتمع فى اية صورة من صور المحافظة عليها .. وهى
الابواب التى تمثل مصارف الزكاة ..

* * *

... واجب المسلمين اليوم :

ولذلك : واجب المسلمين اليوم ، كى يعيدوا الاسلام الى قوته فى
مجتمعهم ... ان يدعوا الى اداء الزكاة .. وأن يعملوا على تحصيلها ، مهما
كانت العقبات فى طريقها .. وأن يوجهوا ما يحصلونه منها فى بعض مصارفها
التي يكون المجتمع المعاصر فى اشد الحاجة اليها .. من جهة تمكين الاسلام
من أن يأخذ طريقه الى القوة فيها من جديد .. فى مواجهة الظلمانية ..
والماركسية اللينينية الاحادية .

... يجب ان يتأكد فى وعى المسلمين .. معنى العبادة فى الزكاة .
فأوقاف الخيرين من المسلمين كادت تطمس معالمها .. وبالتالي كادت تتوقف
جوانب الصرف فى اهدافها .. ومن ثم : لا يكون هناك مال فى أى مجتمع
اسلامى لدعوة اسلامية .. ولا هناك ما يعبر عن علاقه انسانية فى مجتمع
اسلامى ، وحسبما يرسم الاسلام .

... اذا لم تقو عبادة الزكاة من جديد .. وادام لم تأت مآنها فى حياة
المسلمين مرة أخرى فالخشية كل الخشية ان تذهب شخصيتهم .. واذا كانوا
مجتمعا ... فالى تبعية لغيرهم .. والى حين من الزمن . لأن التبعية للغير
فى بقائها له مرهونة بقوة نفوذه ، وقوة جذبه وشده .

ان الدعوة الرشيدة اليوم الى عودة المجتمع الاسلامى ليكون مستقلا فى
ايدولوجيته .. هى فى الزكاة ، بادىء ذى بدء .. فى تحصيلها .. وتوجيهها
الى مصارفها .

... وليس معنى العناية بشأن عبادة الزكاة .. اغفال العبادات
الأخرى من : صلاة .. وضوم وحج .. فهذه ضرورية كذلك لصفاء النفوس ،

(١) المائدة : ١٠٥

وقوة مراسها ، والفتها ومودتها . ونحن القصد فقط : الى ان الزكاة في الفراغ الاسلامي القائم في المجتمعات الاسلامية المعاصرة . . تسد جانبا كبيرا فيها ، كما تعين العبادات الأخرى على تحقيق أهدافها : من صفاء . وفوة ، والفة ، ومودة . وفيما تشير اليه الآية الكريمة :

« ولينصرن الله من ينصره ، ان الله لقوى عزيز . الذين ان مكناهم في الأرض اقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وأمرؤا بالمعروف ، ونهوا عن المنكر ، والله عاقبة الأمور » (١) .

... دليل واضح على أهمية الزكاة وصلتها بقوة المجتمع ، فالذين انتصروا بنصرهم لله . . اقوياء ، وهم من اجل بقائهم اقوياء . . يقيمون الصلاة . . ويؤتون الزكاة .

فتنصيص الآية الكريمة على عبادتي الصلاة والزكاة في مجل القوة والعزة يصور : الى اى مدى يرتبط ضعف المسلمين باهمال الزكاة . . كما ترتبط قوتهم بأدائها .

واذا كان نظام حكم المجتمع الاسلامي المعاصر — كالنظام الماركسي — لم يدع فراغا في ملكية المال لاداء الزكاة . . فانواجب دعوى هذا النظام الى تحقيق اهداف الزكاة .

... على انه مما يشك فيه : ان يستجيب مثل هذا النظام لتحقيق اهداف الزكاة . لأن النظام الذى لا يترك فراغا في ملكية المال لاداء الزكاة . هو النظام القائم على الغاء الملكية الفردية الغاء تاما . وهو النظام الماركسي اللينيني . وهو يؤمن بابعاد الدين اى دين كلية ، عن الحكم وانتوجيه معا في المجتمع ، وان كان على مراحل . . تبدىء باهماله واحتقار رحاله . . ثم تنتهى بالسخرية منه واعلان انكاره .

ثم مثل هذا النظام من جهة أخرى : يعنى اولا وبالادات بأيدولوجيته الالحادية . . ونظرته الى الفرد والمجتمع مما يتيح له الاستمرار في الملكية العامة . ونظرة الاستمرار في الملكية العامة تخالف تماما نظرة الاسلام واتجاهه في حياة الانسان .

ان الاسلام يقبل الملكية العامة كحل مؤقت لازمات قائمة في المجتمع . . ولكنه يرغض دوامها كنظام أبدى .

ان شد المجتمعات الاسلامية الى علمانية الغرب .. او الى ماركسية الشرق تركها تعيش في فوضى العلاقات الاسرية وفي فوضى اخرى للعلاقات الاجتماعية ..

... وربطها بأهداف الحضارة المادية وحدها .. أضعف فيها الجانب الانساني .. وهي لم تصل بعد الى مستوى حضارة الغرب .. وطالما الروابط الانسانية لا تشد بناءها .. فمن المشكوك فيه ان تصل الى هذا المستوى المادي يوما ما ..

نعم : العامل الانساني لم يكن هو الذي كون المستوى الحضاري العربي للمجتمعات الأوروبية العلمانية .. وانما كان عامل الاستغلال والخديعة والقرصنة .. هو الذي ساعد الغرب على الاستعمار ... وجعل الاستعمار وسيلة للاستغلال من جانب .. وللبناء المادي الحضاري من جانب آخر ..

وانيوم في عصر العلم والتكنيكية .. لا ينح الا العامل البشري .. ولن تتوفر لهذا العامل قوته بدون : صفاء النفوس ... وقوة المراس ... ومودة العلاقات ..

المجتمعات الاسلامية المعاصرة في حاجة ماسة الى اعادة تقييم ذواتها ... قبل ان تنادي بالميل الى الغرب او الى الشرق .. هي بحاجة الى فهم التقضية او القومية اللااسلامية .. قبل ان تهتف بشعارات التقدم مرة .. وتعلن على الملا نداء القومية مرة اخرى ..

* * *

الفصل الثالث

التأمين

... في النظام الرأسمالي :

التأمين ، وهو الصورة الواضحة في التعبير عن الذكائن الاجتماعى فى المجتمع الصناعى المعاصر ... نظام اقتصادى فى الدرجة الاولى ، يقوم على الاستثمار والربح الخاص ، قبل أن يقوم على فكرة التضامن والتكافل التى لها الطابع الأخلاقى والانسانى الاجتماعى ... يقوم على المشاركة المادية فى غالب الأحيان ممن له الكفالة والضمان ...

... ولكنه يبعين الى حد ما ، على سد فراغ الحاجة عند الفواجع ووقوع الأزمات والتعرض للكوارث .

... هو نظام اقتصادى تقوم به شركات .. أو هيئات ... تستثمر رأس مال محدود فى سبيل تنفيذه وان كان فى ذاته قليلا عادة بالقياس الى رؤوس الأموال الأخرى ، التى تباشر استثمارها شركات أو هيئات فى المجالات الاقتصادية الأخرى . لأن شركات التأمين تعتمد اعتمادا كليا على الأقساط التى تحصل من المؤمنين فى الغلة والربح .. ومع ذلك تستخدم فى مباشرة استثمار هذا المال المحدود خبرات غنية واسعة ومتعددة النواحي لتحقيق الهدف من « التأمين » وهو الاطمئنان للوفاء بالالتزامات الحاصلة به .

... هو نظام اقتصادى كان يستهدف فى اول الأمر حماية رؤوس الأموال المستثمرة فى التجارة والصناعة والمبانى والحيلولة دون تعرضها لخسارة مفاجئة غير متوقعة ، ربما نذهب بها أو تدفها على الانسحاب كلية من المجال

المستخدمة فيه .. دون تعرضها لخسارة الطريق أو الحريق ، أو انهب والسلب والقرصنة أو التخريب بفعل عدائي أو انتقامي ..

وقد كان السبب المباشر لقيام نظام التأمين هو هذه الحماية لرؤوس الأموال الصناعية والتجارية ثم امتد الى « التعويض » عن مصادر الانتاج ، ومن بينها الانسان ، اذا ما تعرضت للأخطار والأضرار ، مما يجعلها غير قادرة على نأدية وظيفتها الأولى .

فهو نظام استتبعه نظام الرأسمالية ، وله خصائص هذا النظام في الاستثمار والربح ونكوين الاحتياطي ... وله هدفه من القصد الى الربح المادي ، قبل القصد الى تضامن اجتماعي .

ولكن في الوقت الذي يقوم فيه بدور الحماية لرؤوس الأموال الصناعية والتجارية .. وفي الوقت انذى له خصائص وطابع النظام الرأسمالي في الاستثمار والاستزباح ... فانه يؤدي حتما دورا غير مباشر في تقليل الحاجة وبضيق مجال الفقر في المجتمع ... بما يقوم به من تعويض عند وقوع الأخطار والأضرار .

... ومع ذلك لم يزل بعيدا عن معنى « التكافل » الذي يقوم على روح التعاون بين الأفراد في الشدائد والأزمات ... لم يزل بعيدا عن معنى التكافل الذي هو استعداد انساني ينشأ بين الأفراد بناء على الايمان بقيم عليا ... فوق المنافع المادية المتبادلة ... وفي المتع العرضية المؤقتة ... لم يزل بعيدا عن معنى التكافل الذي ينطوي على الايمان بالتضحية من المشاركين في الكفالة . والتضحية لا تكون فيما تقع فيه المبادلة المادية ... ولا تكون كذلك الا من اجل مثل وقيم عليا ... لا تكون الا من اجل أهداف غير شخصية ، وهي الأهداف الانسانية العامة .

اذ هذا النوع من التكافل ... امر أخلاقي ... وقضية انسانية ، لا تدخل في مجال الاقتصاد والاستثمار ... على معنى : انه لا يستهدف منه ربح مادي ... بل على العكس : ينتظر فيه غرم مادي ... هو : ما يقدمه المتكافل للطرف الآخر عند وقوعه في شدة أو أزمة ، ولكن مع ذلك تلازمه مسرة نفسية ... هي مسرة الاستطاعة على المعاونة وعلى المعاونة نفسها بالفعل ... ومسرة التنفيس عن الايمان بالقيم والرابطة الانسانية المشتركة .

* * *

... قبل ضغط الفلسفة الماركسية :

ويبدو واضحاً : بما للنظام الرأسمالي جملة من خصائص في نظام التأمين من حرية فردية في التعاقد وقصر نظامه على حماية رؤوس الأموال الأخرى الموظفة في الصناعة والتجارة . . . في تلك الفترة التي لم ينفذ فيها النظام الرأسمالي بعد بالفلسفة الاشتراكية وتهديدها لكيانه الخاص .

وهي تلك الفترة التي لم تنزل فيها هذه الفلسفة الاشتراكية مجال التطبيق العملي في مجتمع ما . . . التي ما بعد الحرب العالمية الأولى وإلى قيام الثورة الروسية في أكتوبر سنة ١٩١٧ . . . وكذلك إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥ ومشاركة الاتحاد السوفيتي نتائج النصر فيها للأحلاف الغربيين .

فكان عقد التأمين اختيارياً ، لا إلزام فيه بحكم القانون ، أو بحكم نظام الدولة أو توجيهها . . . سواء من الشركة أو المؤمن أنفسهم ، وكان استثمار الأموال المتحصلة بسببه استثماراً حراً تساعد الدولة على حريته وتلتزم بإزالة العقبات من طريقه .

... كما كان الهدف منه متمحضاً للفرض الاقتصادي ، ولعامل الربح . . . من جانب هيئات التأمين وشركاته . . . أو من جانب المؤمنين على رؤوس أموالهم أو على حياتهم من أجل أسرهم . وإذا بدأ عامل الربح في جانب الهيئات والشركات الخاصة بالتأمين في أرقام ميزانياتها . . . فإنه يظهر في جانب المؤمنين في تجنبهم الأضرار والمخاطر لرؤوس الأموال . . . أو في تخفيف ويلات الكوارث وتضييق الهوة عند انفوجع بانتهاء حياة من هم من أرباب الأسر ، انتهاء عادي بسبب الوفاة . . . أو غير عادي بسبب حوادث المجتمع المدني وما يتعرض له من أخطار على الحياة الإنسانية .



... وبعد تطبيق الفلسفة الماركسية :

... ولكن بعد أن اتسدت الواعى بالفلسفة الاشتراكية وتخلت مجال التطبيق في حياة المجتمع ، وأصبحت نظاماً للحكم فعلاً ، وأخذ هذا النظام الاشتراكي يهدد بدعوته النظام الرأسمالي في صلة أصحاب رؤوس الأموال بعمال المصانع وغيرها . . . استجاب النظام الرأسمالي لمطالب العمال ، وإن كان في دائرة أقل وأضيق مما يصنعه النظام الاشتراكي فيما يسمى : بالرعاية الاجتماعية ، والصحية . . . وتتمثل هذه الرعاية في صنوف التأمينات المختلفة . . . ضد الإصابة أثناء العمل . . . وضد الشيخوخة وضد العجز . . . وضد البطالة . . . كما تتمثل

في صنوف الرعاية الأخرى... بتوفير المساكن الصحية... والعلاج والدواء...
ويمكن التعليم لأولاد العمال وتوفير وسائل المواصلات والخدمات العامة...
وأصبحت من أجل ذلك ضروب التأمين عديدة في النظام الرأسمالي
...، يمدد تدخل الدولة... وفرضها نظام التوجيه في الاقتصاد القومي،
محافظة عليه من أخطار التخريب، ونوبات العمال وأضرارهم التي تنصح
بها نقاباتهم... بوحى من الفلسفة الماركسية.

ولكن مع تعدد ضروب التأمين واختلاف أنواعه... فلم يزل محتفظا
بطابع الأسس الاقتصادية في نظام الرأسمالية وعلى الأخص لم يزل محتفظا
بالمشاركة المادية في عقد التأمين... على معنى: أن من لصالحه التأمين...
أو من ينفع بالمعوض عن الأضرار التي تقع في جانب العمال... يسهم مقدما
بقسط طوال قدرته على العمل ومباشرته أياه... على أن يسهم أصحاب
رؤوس الأموال بأقساط أخرى مساوية، أو أزيد قليلا عن قسط العمال في
تنفيذ عقود التأمين التي تبرم بين الطرفين تحت طلب القانون وتوجيه الدولة
... لصالح الاقتصاد القومي.

* * *

... في النظام الماركسي :

وقد خضع النظام الرأسمالي للتوسع في مجالات نظام التأمين، وخرج به
من دائرة الحماية لرؤوس الأموال... إلى حماية الأعمال وأسرهم كذلك...
لا طوعية للفلسفة الاشتراكية... ولكن كرها وتحت ضغط التجمعات
العمالية في النقابات وتهديداتهم على الأقل في الانقطاع عن العمل لفترة
أو لفترات... يتسبب عنها ختما انخفاض الانتاج وتقليل الربح... مما
يصاد هدف الرأسمالية ويعوقها عن النشاط والحركة.

أما النظام الماركسي فهو في ضروب التأمين الخاصة بالرعاية الاجتماعية
والصحية والطبية للعمال وأسرهم فهو يصدر عن :

● داعى التحول في الاقتصاد القومي... بنقل الملكية الفردية بعد
انغائها إلى ملكية عامة... وإيجاد قطاع عام له وحده السيادة في توجيه
الاقتصاد القومي... هو توجيه الدولة دون سواها.

فالقطاع العام عندئذ حل محل أصحاب رؤوس الأموال، وأصبح رأس
المال للدولة بدلا من الأفراد، كما أصبحت الدولة هي المباشرة للاستثمار كما
هي المالكة للمال... وبالتالي تنقل إلى الدولة الآن مسئوليات الرعاية
الاجتماعية، والصحية والطبية التي يفرضها الاقتصاد الموجه في النظام
الرأسمالي. وعندئذ كذلك: ليست الدولة الماركسية منفصلة في تنفيذ ضروب

الرعاية المختلفة عن طريق التأمينات المتعددة الجوانب لصالح العاملين في المجتمع .. لأنها هي المالكة فعلا للمال .. وبذلك أصبحت رعايتها الاجتماعية امرا واجبا وحتميا . فان هي قصرت الآن في هذه الرعاية .. لا نكون دولة ... بل بالأحرى تكون عصابة .. أشبه بالقرصنة وقطاع الطرق ..

● ... كما يصدر هذا النظام الاشتراكي بدافع الفلسفة التي قام عليها نفسه ، وهي الفلسفة الاشتراكية التي لم توجد إلا كرد فعل لطغيان النظام الرأسمالي ومساوئه في إهمال شئون العمال ... وعدم العناية بمسئولياتهم الانسانية في أي جانب من جوانب الانسانية ؛

... ومن أجل تلافى هذه المساوئ كانت نظرية ماركس في : « القيمة » التي تجعل عمل العامل دون ما عداه .. هو المقوم للسلعة .. ومن ثم : لفائض القيمة الذي تعتبره الرأسمالية ربحا عائدا لأصحاب رؤوس الأموال .. يعتبره ماركس حقا للعمال وحدهم ... أخذ ويؤخذ منهم استغلالا من أصحاب العمل لجهود الطبقة الكادحة من العمال ! ... وهذه النظرية تؤدي بمنطقها إلى وجوب توسيع الخدمات والضمانات الكافية لصالح العمال ... وصالح أسرهم : أن في الصحة أو في التعليم والتدريب .. وأن في الإسكان والمرافق التي تيسر لهم سبل العيش .. وأن في التأمين عند الشيخوخة .. أو عند الإصابة أثناء العمل أو العجز الجزئي أو الكلي عن العمل ... أو عند البطالة وعدم مباشرة العمل ..

وإذا لم يتم النظام الاشتراكي الماركسي بهذه التوسعات في الخدمات والضمانات للعمال ... فإنه يكون منئذ قد انحرف عن طريقه الذي رسمته فلسفته وأوحى كذلك بالثورات والانقلابات ضد الرأسمالية .. رفعا لظلمها واعتداءاتها على حقوق العمال ومستوى بشرتهم وأدميتهم ..

... على أنه في واقع الأمر من جهة أخرى : من صالح الدولة في النظام الماركسي قبل صالح العمال فيه ... أن تعنى الدولة بمستوى المعيشة لعمال المصانع ، والمزارع وعمال جميع مصادر الإنتاج . لأن الدولة طالما ملكت المال باسم القطاع العام أو بأي اسم آخر الممثل في جميع مصادر الثروة القومية .. وطالما تؤجر العمال على إنتاجهم ... وطالما تلزم العمال بحكم النظام على العمل ، دون أن يختاروه بالدخول في عقد للعمل مثلا كما هو الشأن في النظام الرأسمالي ... فإنها تملك العمال وتنتد كطرف في الإنتاج .

واذن من مصلحة الإنتاج في الاقتصاد القومي ... أن يعنى بالعمال ... كما يعنى بمصادر الثروة القومية نفسها . ونظرية ماركس في القيمة السابقة ... تجعل العمل نفسه سلعة مادية . فإذا لم يراع النظام الماركسي المستوى

المعيشي ، والصحي ، ومستوى الخدمات العامة للعمال . . . فقد أضر بالعمل كسلعة . . . وبالتالي أضر بالاقتصاد القومي التي تملك الدولة الآن جميع مصادره .

. . . واذن ليس دافع رد اعتداء الرأسمالية على حقوق العمال المشروعة . . . وليس تمكين العمال من أجل إنسانيتهم وكرامتهم الانسانية ، كعامل انساني . . . هو الذي يحرك النظام الماركسي نحو توسيع ضروب الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية للعمال وانما هنا : عامل مادي اقتصادي وراء هذه انظاهرة الانسانية في فلسفة الماركسية هو الاصيل في التحريك والدفع . . . وهو عامل الانتاج المادي الاقتصادي . . . والمحافظة عليه .

. . . دولة تجمع المال كله في صندوق تحت حراستها ورقابتها . . . وتلزم جميع افراد المجتمع بالعمل في غير مشيئة واختيار . . . هي مالكة من غير شك للأمرين معا . ومن السفه عقدئذ ان تهمل فيما تملك ، وبالأخص ان هدفها « الملك » من أجل الحكم لا غير .

وربما لو أتيح لأصحاب رؤوس الأموال ان يملكوا العمل عن طريق الزام العمال واكراههم على العمل كما يفعل النظام الماركسي . . . ليكروا برعاية العمال . . . ولم يصل بهم الوضع الى ان يكونوا منحرفين في استغلال المال واستثماره . . . مما شجع على وجود الفلسفة الاشتراكية وعلى قيام نظام الحكم العمالي وهو النظام الماركسي .

ويتجلى العامل المادي في العامل الاقتصادي في تأصيل الفلسفة الماركسية قبل العامل الانساني . . . ان نظام التأمينات الاجتماعية في أسسه ومبادئه . . . هو نفس النظام في انرأسمالية . . . هو حصيلة الاستقطاعات والاقساط التي تخصم من أجور العمال بالاضافة الى حصة صاحب العمل وهو الدولة هنا . . . ويسير في الاستثمار على نمط ما في انرأسمالية وان كانت الدولة هنا هي التي تباشر عمليات التنمية الاقتصادية في مشروعاتها التخطيطية .

. . . ولو ان الدولة الماركسية سلكت في نظام التأمينات الاجتماعية مسلكا غير مسلك صاحب العمل والعامل ، في النظام الرأسمالي . . . لكانت متمشية أكثر مع منطقها ، طالما قيمة السلع الانتاجية هي العمل وحده وليست الادارة والمباشرة . . . وعندئذ فائض القيمة كفيلا بسد احتياجات صنوف التأمينات الاجتماعية المختلفة بالاضافة الى الاسهام في مشروعات التنمية الجديدة لمواجهة رفع مستوى المعيشة وزيادة السكان .

والفرق بين النظامين : الرأسمالي ، والماركسي ، في مجال التأمينات

الاجتماعية هو أن النظام الرأسمالى بعد أن اخذ بهبدا : توجيه الدولة توجهها للاقتصاد القومى مختلفا فى مداه منذ ضغط النظام الماركسى والشيوعية الدولية حال دون استغلال رأس المال ، على نحو ما كان عليه عهد ماركس وانجلز ، لطاقتات العمال ومجهودهم البشرى . . فضمن للعمال جميع ضروب التأمينات التى يطبتها النظام الماركسى بالفعل . . وفى الوقت نفسه أبقى على الحرية والمشيئة الفردية فى عقد العمل وأعطى مع ذلك العامل حق التحكيم ورفع الأمر الى القضاء بينه وبين صاحب العمل . . وبقيت الدولة بعد ذلك فى خدمة ما يفصل به القضاء لتنفيذه بين الطرفين : العامل وصاحب العمل بينما النظام الماركسى فى تغطيته لضروب التأمينات . . هو فى الواقع صاحب عمل وفى الوقت نفسه دولة لها حق الالزام والاكراد وهى الحكم والمنفذ والعامل عندئذ ملزم فقط بالعمل . . ويقبول الأجر عليه ومستجيب لأمر الدولة دون حق الاعتراض عليه أو دون حق رفع الأمر الى جهة قضائية لها سيادة أعلى من السلطة التنفيذية ، والسياسية فى الدولة فى التطبيق العملى .

. . . . وبذلك يشبه وضع النظام الماركسى اليوم وضع النظام الرأسمالى على عهد ماركس فى كونه : فوق السلطة التنفيذية يباشر التوجيه السياسى فى الحكم وفى كون القائمين على أمره قلة ، تحدد الأجور واتجاهات التنمية والاستثمارات بدون معارضة . . وهذه القلة تمثلها اللجنة المركزية للحزب الشيوعى وما على غرارها من منظمات فى أى نظام ماركسى اشتراكى .

وفى كلا النظامين الرأسمالى والاشتراكى يتجه الأمر اذن الى تشكيل التأمين ونظامه بالشكل المادى والاقتصادى وحده الذى لا يقوم على أساس خلقى يؤدى فيه المعنى الانسانى دورا أصيلا فيه وانما استبدال المادى وحده الذى تعبر عنه هذه العبارة : « ادفع تجد » هو الشيء الذى يحدد كيانه وذاتيته .

نظاما الحصول على غرض ، أو على مساعدات مادية فى : حال التسيوخة . أو العجز الخ مشروط بدفع الأقساط مسبقا فهو أشبه باسترداد ما دفع ، مضافا اليه نصيبه من عائد الاستثمار لجملة مال التأمين .

* * *

موقف الاسلام من التأمين :

‘ واذا كان التأمين فى كلا النظامين : الرأسمالى والاشتراكى عمليه اقتصادية قائمة على المبالغة والاخذ والعطاء فهو من الوجهة الاسلامية داخل فى نطاق المعاملات المالية ، التى حلها يتوقف على تحقق مصلحة الطرفين

في عقد المبادنة... والتي حرمتها مرهون بوجود ضرر محقق أو مظنون لكل من الطرفين أو لأحدهما .

... ومن أجل توضيح الرأي الاسلامي ... يجب شرح أمر التأمين وطبيعة عقده ونتائجه : ان كلمة التأمين بقدر ما توحى ... لدى الواقفين عليه بالاطمئنان ... تثير الفزع لدى المتشككين فيه في معارضته لمشئنة الله : ... نوحى هذه الكلمة بأن هناك ما يخفف هزات الكوارث والأحداث ان نزلت . وهذا يبعث على شيء من الاستقرار في حياة المؤمن . ولكن لما تحمله من معنى الضمان الجازم قد تخلق معنى الانصراف عن الله والبعد عن الركون اليه في الشدة !

وربما « ظل » الاستقرار الذي يلزمها كان له اثر كذلك في معنى الثبات في « فائدة » التأمين في تصوير كثير من الذين تتردد على أسماعهم هذه اللفظة ، قبل ان يقفوا على مدلولها الواقعي .

ان « الايمان بالله » قد يصل مفهومه في اعتقاد بعض الناس الى انه لا ينلهم مع ارادة الانسان ومجهوده ، وعلى سعيه ، ومحاولة تنظيمه الأمر نفسه ... قد يصل مفهومه الى الغاء كل عمل ايجابي يقوم به الانسان دفاعا عن وجوده ، وطرذا لأسباب الضعف فيه ، وتخطيطا لوقاية هذا الوجود الخاص من أن تهزه عواصف الحياة فيلقى الشخص مصرعه عند تحدى أول خاصفة منها .

ولو أدرك هذا البعض من الناس أن الايمان بالله يطلب القصد والنية في العمل والتصور الواضح له ، قبل مباشرته الأحسن فهم « التأمين » بأنه لا يعدو أن يكون جانباً من جوانب تنظيم حياة المؤمن ... وليس وقاية من الموت ، ولا تحدياً لمقادير الكون ، ولا مناوأة لارادة الله في ملكوته .

... انه ليس ضماناً للمستقبل ! ان ضمان ذلك في الايمان بالله وحده . ولكن التأمين سبب لتخفيف المصائب لحظة ان تحل ، وهو معاونة على نبذ ظلمه اليأس ساعة الابتلاء بالنوازل .

... ان التأمين في حقيقة أمره :

● واجب حيوي في تحقيق التكافل لدفع الملهمات .

● ضرورة في الاقتصاد القومي لتوسيع مجالات الاستثمار ، وتقليل البطالة ورفع مستوى المعيشة بين السكان .

وهو في النظام الاشتراكي بعيد كل البعد عن شبهة « الربا » لأنه جزء

رئيسى فى اطار الاستثمار النعام ، الذى تبائسره الدولة وله حصته من ارباح الصناعة ، والتجارة والزراعة ، وأى ضروب الاستثمارات الأخرى ..

... وبعبء كل البعد كذلك عن « الفرر » بفضل الأسس العلمية والرياضية التى تستخدم فى نظامه ، وبذلك تجنب هذه الأسس المال المتجمع عن طريقه .. اخطار المغامرة ، والاندفاع الأهوج .

... وبعبء كل البعد عن مصادمته للتوكل على الله ومعارضته لمشيئته فى كونه وفى مخلوقاته ..

ان حياة « المجتمع الحضارى المعاصر » تكاثرت تفاعلاتها وزادت أعباؤها وتعددت مشاكلها ومسئولياتها واختلطت اتصالاتها ، واقتربت المسافات ، وزالت الفواصل والحوالجز بين الأمم والأفراد وابتعدت تماما عن المشابهة والموازنة بمجتمع البادية أو المجتمع القبلى أو القروى ، الذى كانت تدور فيه المعاملات والعلاقات على أساس التعارف أو العصبية أو تبادل الحاجات وقت الضرورة والأزمات ..

ان « الدولة » فى المجتمع المعاصر لم تعد مسئوليتها حفظ النظام والأمن فى الداخل والدفاع عن الحدود ورد الاعتداء من الخارج ... بل لتزايد عدد سكان المدن ويسر الانتقال بين مدينة وأخرى واختلاف المواطنين بعضهم ببعض فى زحمة كبيرة بحيث لم تعد الصلات بينهم صلات القواد والقراحم ، وإنما صلات المبادلات — قضت ضرورة الأوضاع الاجتماعية بأن تأخذ الدولة على مسئوليتها — بجانب ما لها من مسئولية تقليدية — تحقيق الرعايات الاجتماعية والقيام بوظيفة التربية والتعليم ، والوقاية من الأمراض ومعالجة المرضى ، وشئون المرافق العامة ، ومكافحة البطالة عن العمل .. الخ .

... والدولة اذ تحقق الرعاية الاجتماعية .. توفر للعاجز عن العمل بسبب شيخوخته ، أو إصابته ، أو مرضه أو شذوذه فى النمو البشرى .. حياة نزيق بانسان له كرامته .

واذ تقوم بالاشراف على التربية والتعليم لا تنى جهدا فى تمكين كل فرد من فرصة التعليم حسب قدراته وطاقاته فى مراحل التعليم المختلفة ، أما بغير نفقات أصلا ، أو بنفقات ميسرة وحسب احتياجات المجتمع فى تطوره ونمو امكانياته الاقتصادية .

واذ تشرف الدولة بعد ذلك على وقاية أعضاء المجتمع من الأمراض أو على علاجهم منها .. فانها تستخدم كل ضروب الوقاية والعلاج والنقاهاة من الأمراض ، بحيث لا يشق على أى مواطن أن يتحدى ما يواجهه من خطر المرض بنفس ممثلة بالأمل فى الله وفى المعاونة التى يلقاها من مجتمعه .

واذ تكافح أخيرا البطالة... تخلق مجالات للعمل تناسب وزيادة السكان المطردة ، وكذلك تتلاءم مع الامكانيات الخاصة بالاقتصاد القومى ، تحول هذه المجالات دون اتساع الفراغ فى حياة الأفراد ثم اقدامهم على شغله بالتفكير فى انسطو والاعتداء على الأموال والحرمان من أجل لقمة العيش أو من أجل التدبير فى الانقلابات والمؤامرات أو بالموالاة للأعداء على حساب قيم المجتمع وبقائه ... الى غير ذلك من أصناف السلوك الاجرامى والعمل السلبى .

ولأن وظيفة الدولة فى المجتمع المعاصر تعددت جوانبها .. أصبحت متدخلة فى علاقات الأفراد وفيما يباشرونه من عمل . فالدولة طرف من الأفراد جملة ، وهى فى كونها طرفا مع الأفراد ... مثلة كذلك لجميع الأفراد فى الوقت نفسه . ولذا هى مفروض أنها بعيدة عن روح الايذاء والاستغلال ، وجلب الأضرار . ومن ثم فكل عمل تشترك فيه الدولة أو تستقل به فى المجتمع يفترض فيه أنه للخير العام وتتجه الى جوانب المسئوليات الجديدة اننى اضافتها اليها مقتضيات الوضع المعاصر فى المجتمع ، بجانب مسئوليات الاولى وهى الأمن الداخلى والدفاع الخارجى ..

واذا كانت الامكانيات الاقتصادية فى المجتمع عاملا رئيسيا فى أن تحقق الدولة المعاصرة التزاماتها ومسئولياتها تجاه الأفراد ، وهى تلك المسئوليات الكبيرة والمتعددة الجوانب .. فان نظام « التأمين » فى مقدمة النظم التى هى اقوى وأثبت مصدر لتنمية هذه الامكانيات الاقتصادية فيه .

● وفى ضوء هذه النظرة الاقتصادية الى نظام التأمين ...

● وفى ضوء التزامات الدولة المعاصرة ومسئولياتها فى حياتها وتعددتها وتعقدتها ..

● وفى ضوء اختلاف المجتمع الحضارى المعاصر عن المجتمع البدوى أو القبلى أو القروى السابق بما فيه من زحمة الاختلاط وكثرة التفاعلات ، واللقاء على أساس المبادلات والمنافع المادية ...

... فى ضوء هذا كله ... يجب أن يتغير الاعتبار فى النظر بالنسبة لنظام التأمين وابعاد التشكك فى آثاره ... وترك الهواجس التى تكتنفها العزلة عن الحياة ومجريات أوضاعها القائمة .

... يجب أن يرتفع النداء بوجوب تعميمه فيشمل جميع المواطنين فى المجتمع ويجب أن تفرضه الدولة اجباريا كما يقول ابن خلدون : « ان من وظيفة الدولة أن تحمل الأفراد على مصالحهم وتردهم عن مضارهم » .

ولا جدال في أن نظام التأمين هو حجر الزاوية في الترابط الاجتماعي في المجتمع المعاصر ، طالما يأخذ بأحد النظامين السائرين الآن ، وهما النظام الديمقراطي والآخر الاشتراكي . وفي الوقت نفسه مصدر رئيسي في الاقتصاد القومي وحركة تنميته .

ومن ثم لا ينبغي أن يحكم على « نظام التأمين » من اسمه ولا من السماع عنه قبل تصور عقده والوقوف على حقيقة أمره . ثم أن للمسلم المعاصر الذي يتحدث باسم الإسلام إذا رجع إلى المنصوص والمنقول فيه . . أن يكون ذا نظرة مستوعبة في فحصها ، وعميقة في بحثها ، وأن يعتبر الإسلام « كلا » في تعاليمه ، كنظام للحياة ، لا يقبل التبعض والتجزئة .



وفيما فصلناه هنا عن « الربا » قصدنا أن نصل في النهاية إلى الهدف من تحريمه وكذلك الشأن فيما حرمه الإسلام من عقود أخرى .

وكان حكمنا أخيراً على « عقد التأمين » . . نتيجة تحليل لطبيعته . ولم نستخدم فيه القياس على أساس من « الضرورة » التي أظنت بيع الربا في وفاء الدين — كما جاء في حديث « جابر » التزاماً لما مال إليه الفقهاء من الوقوف بالجواز عند حد ما جاء في هذا الحديث ، كما لم نشأ أن نجعل من سبيل العرف ومجراه — بحيث أصبح أمراً عاماً — طريقاً لإباحة التأمين . . ولا كذلك آثاره ومنافعه . .

... وإنما يكون الحكم بأن « التأمين » حلال : إذا ظهر أنه بعيد عن الربا والغرر ، والضرر ، والايذاء . والأصل في المعاملات كلها حلها . أما حرمتها فتكون لما يتأكد أو يبدو فيه الضرر منها .



التأمين في هدى أحكام الإسلام :

هل يمكن القول بأن التأمين حرام في نظر الإسلام :

لأنه ينطوي على « بيع ربوي » محرم ؟

أو لأنه يقوم على « غرر » يؤدي إلى ضرر ؟

أو لأنه « يعارض » التوكل على الله ويصادم الاعتقاد بالقدر ؟

أو لأنه « يجمع » كل ذلك . . فهو أكد في الحرمة وأكثر دخولا في معنى المنكر ؟

... وهكذا يدور تحريم « التأمين » مع كل واحد من هذه الشبه ،
او معها جميعا في نظر من يردد تحريمه وينكر الكمل به ..

ويحسن أن نشرح موضوعات هذه التساؤلات قبل أن نتعرض لطبيعة
التأمين في أنواعه القائمة وكذا ما يستجد منها وهدفه . وقبل الدخول في تحليل
عقدة ، الى العناصر الأولى التي تتضح فيها جليا خصائص هذه الطبيعة .

* * *

... شبهة « الربا » :

فأما عن تحريم الربا في نظر الاسلام فحرمته شاطعة لا شبهة فيها ،
ينص القرآن الكريم في قوله تعالى : « الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما
يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل
الربا ، وأحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما
سلف ، وأمره الى الله ، ومن عاد فاولئك أصحاب النار ، هم فيها خالدون .
يمحق الله الربا ويربى الصدقات ، والله لا يحب كل كفار أثيم » (١) .

كما يتلى في قوله تعالى :

« يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله ، وذروا ما بقى من الربا ان كنتم
مؤمنين . فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ، وان تبتم فلکم رؤوس
أموالکم لا تظلمون ولا تظلمون . وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ، وان
تصدقوا خير لكم ، ان كنتم تعلمون » (٢) .

فهذه الآيات كلها لا تنص على حرمة الربا فحسب بل وصفت المتعاملين
به : بأنهم أبعد ما يكونون عن الاستقامة ، واقرب ما يكونون طواغيتا الى
الشيطان وولاء له . كما حددت عاقبة أمرهم ومصير ما يملكون من مال . ثم
طلبت اليهم تصفية المعاملة على أساسه بمحض اختيارهم ، والا فيجب ان
ينتظروا من المؤمنين مقاومتهم .

... وأخيرا أوضحت الآيات طريق التصفية والمنهج الأمثل لذلك ، حتى
تزول آثاره في المعاملة وفي النفوس معا .

ويكاد الربا يكون وحده من بين المحرمات التي نص عليها القرآن نصا
صريحا لا احتمال فيه ، الأمر الذي اظهر زيادة عناية كتاب الله في توضيح
آثاره ومخاطره بهذا التفصيل .

هذا هو الربا في الحكم عليه .

(١) البقرة ٢٧٥ ، ٢٧٦ (٢) البقرة : ٢٧٨ ، ٢٨٠

ولكن ما هي صورته الجلية الواضحة التي لا تشبه فيها ؟ والتي لا يختلف فيها امام مجتهد ؟ .

وهنا يأتي دور الحديث ، والنقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، او عما وقع في المجتمع الاول للمسلمين تحديدا لعقده .

يروى احمد بن حنبل في مسنده ومسلم في صحيحه عن عبادة ابن الصامت ، عن الرسول صلى الله عليه وسلم انه قال :

« الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والنهر بالنهر ، والملح بالملح (١) ، مثلا بمثل ، سواء بسواء ، يدا بيد ، فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم ، اذا كان يدا بيد » .

وفي رواية اخرى لاحد بن حنبل في مسنده والبخاري في صحيحه من ابي سعيد الخدري على هذا النحو :

« الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والنهر بالنهر ، والملح بالملح ، مثلا بمثل ، ، يدا بيد ، فمن زاد او استزاد فقد اربى : الآخذ والمعطى سواء » .

صورة الربا كما يبدو في هذين الحديثين انه : بيع في متماثلين لانواع مجددة ومحصورة هي على التحقيق تمثل قوام معيشة الانسان وتعتبر ضرورات اولية لها في كل وقت ومجتمع ، على ان تكون هناك زيادة في جانب عنه في جانب آخر ، او على ان يكون هناك اجل في التسلم لطرف منها . . . فالتفاضل بالكم بين المثلين في هذه الانواع ، او تاخير التسليم لواحد منها او لما اختلف منها ايضا . . . هو علة الربا في حرمة .

فاذا وقع البيع بين متماثلين فيها مثلا بمثل ويذا بيد فيما بوزن او بكل ، او وقع بين مختلفين منها يدا بيد ولو مع تفاضل في الكم . . . كان البيع صحيحا ، ولم يكن من عقود البيع الربوية .

هل ذلك لان الزيادة في الكم في اي نوع منها يتضح فيه الغبن والاجحاف بالنسبة لاحد المتعاقدين فيما يمس حياته ؟ .

(١) في لغة الشيعة الامامية « ١٢٦ من المختصر النافع » : الحنطة والشعير جنس واحد في الربا وكذا ما يكون منها كالسويق والدقيق والخبز . وثمرة النخل وما يعمل منها جنس واحد وكذلك ثمرة الكرم وما يكون منه وما يستخرج من اللبن واحد ، وكذا الادهان تتبع ما يستخرج منه ، وما لا كيل ولا وزن فيه فليس بربوي كالتوبين بالنوب ولو بيع شيء كيلا او وزنا وفي بلد آخر جزايا . . . فلكل بلد حكمه وقيل يغلب تحريم التفاضل .

هل الآن الأجل في التسليم قد يفوت — بالأحداث غير المتوقعة — على أحد المتعاقدين حقه فيما يمس ضرورات حياته أيضاً ؟

... بدليل أنه يجوز التأخير بين المماثلين في حال الضمان ، كما جاء في حديث عائشة عن البخاري ومسلم وغيرهما أيضاً إنها قالت :
« اشترى رسول الله صلى الله عليه وسلم من يهودي طعاماً بنسيئة — بأجل — وأعطاه درعاً له رهناً » .

ويقول صاحب « نيل الأوطار » معتباً على هذا الحديث :

« فلا يخفى أن غاية ما فيه أن يكون مخصصاً للنص المذكور — وهو نص الحديث الأول هنا لصورة الرهن — فيجوز في هذه الصورة لا في غيرها . لعدم صحة الحاق ما لا عوض فيه من الثمن بما فيه عوض عنه وهن الرهن » (١)
والحكم في الربويات اذن هو : التحريم عند التفاضل في الكم ، أو عند النساء (٢) والتأخير مع التماثل ، أو فيهما معاً مع الاتفاق في الجنس ، والتحريم في النساء فقط مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في التقدير — الكيل والوزن — والاعتقالات .

فنعقود البيع في وسائل العيش الضرورية لابد أن تكون متكافئة كشرط لصحتها . فان خرجت العقود عن هذا التكافؤ كانت مصدراً للضرر عاجل أو آجل وحرمت لذلك . ومن هنا كانت حرمة العقود في مواد العيش الضرورية . اذا أصبحت العقود مصدراً لهذا الضرر ، وذلك بفقدان « التكافؤ » في المقدار ، أو في وقت التسليم .

فاذا كانت هناك ضرورة أشد اثر في حياة أحد المتعاقدين من الضرر المترتب على فقدان التكافؤ ... حل البيع وأصبح العقد صحيحاً في أجناس الربا عندئذ . فقد سلم العقد آنئذ من الأثم ، دون تفويت المقصد الشرعي منه وهو رفع الضرر .

فيروى عن « جابر » أنه جاء الي الرسول صلى الله عليه وسلم وسأله أن يشفع له عند يهودي ، له دين على أبيه ، في أن يأخذ ثمر النخل الذي تركه أباه في مقابل الدين الذي عليه — وهو ثلاثون وسقاً من التمر . . فابى اليهودي .

... فأجازه الرسول البيع في أحد أجناس الربا وهو التمر . . مع أن

(١) جزء ٤ : ص ٢٠٦ (٢) بفتح السين مع التشديد .

فيه جهالة بمقدار التمر الذى على النخل بعد ان يجف ، وفيه تأخير أيضا في تسليمه لانه لم يزل رطباً على النخل ، ولم يتحول بعد الى تمر .

والحافظ ابن حجر العسقلانى يرى أن يقتصر في اجازة البيع على هذا النحو على الوفاء بالدين وحده . . ويقول معللاً لذلك : أنه يغتفر في القضاء « للدين » من المعارضة ما لا يغتفر ابتداء . لان بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير العراقيا « (١) ويجوز في المعاوضة عند الوفاء « للدين » .

(١) « العرية » في الأصل : عطية ثمر النخل دون الرقبة كانت العرب في الجذب . . تتطوع بذلك على من لا ثمر له .
ويقال : عريت النخلة اذا انفردت عن حكم أخواتها بأن اعطاها المالك فقيراً . قال مالك : العرية أن يعرى الرجل الرجل النخلة : أى يهبها له أو يهب له ثمارها ، ثم يتأذى بدخوله عليه ويرخص الموهوب له للواهب أن يشتري رطبها بتمر يابس .

وروى العمارى عن مالك في تصوير العرية :
أن العرية : النخلة للرجل في حائط — بستان — غيره ، فيكره صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه فيقول : انا اعطيك بخرص نخلتك تمراً ، فيرخص له في ذلك .

فهنا في نظر « مالك » : العرية أصلها هبة وعطاء في مقابل . ودفعاً لتضرر الواهب على بستانه رخص في المبادلة خرصاً وتخميناً بين الرطب على النخلة بتركه الموهوب له حالا ويأخذ بدله تمراً جافاً فيها بعد . . وأذن يلزم في مبادلة مجهول بمعلوم ، وحال بمؤجل في مادة ربويه وهى التمر .
والشامى للتخفيف من ذلك يشترط التقايض في الحال فتكون المبادلة

في « العرية » من جانب واحد وهو جانب المجهول بالمعلوم .
ويقال : ان سبب الترخيص في بيع العرية هو دفع المشقة عن الموهوب له : تلك المشقة التى تتمثل في الانتظار الى أن يصبح الرطب تمراً فرخص في البيع في مادة ربوية خرصاً لدفع هذه المشقة ومعنى ذلك الا يكون هنا تأجيل في طرفى البيع .

وقيل : ان سبب الترخيص في بيع العرية هو من أجل طعام الاولاد رطباً على النخلة أو النخلتين بخرصها أو بخرصهما تمراً . وهنا يكون التقايض . وهذا أيضاً ليس الوضع وضع هبة ، انما هو وضع بيع على أصله .

وجملة العناصر التى كانت سبباً في الترخيص في بيع العرية — وهو البيع في مادة ربوية ليست مثلاً بمثل ولا يدا بيد — وبالتالى كانت سبباً في الاستثناء من الربا المحرم هى : الرضا ودفع ضرر المشقة أو النأذى ، أو حاجة الاولاد الى طعام الثمرة في موسم بدو صلاحها .

وكذلك كان من أهم العناصر في استثناء البيع وفاء للدين من الربا المحرم هى : الرضا ، ودفع المشقة على المدين .

ويقول صاحب « نيل الأوطار » :

« والحاصل أن هذا الحديث — حديث جابر — مخصص للعمومات المتقدمة في البيع « للربويات » القاضية بوجوب معرفة مقدار كل واحد من تبدلين المتساويين جنسا ، وتقديرا . فيجوز القضاء — أى وفاء الدين — مع الجهالة إذا وقع بالرضا . ويؤيد هذا — كما يقول — حديث أم سلمة : فأنهنا وقعت فيه المصالحة بمعلوم عن مجهول . ونصه في رواية أحمد بن حنبل وسنن أبي داود :

« جاء رجلان يختصمان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواريث بينهما قد درست ليس بينهما بينة . فقال صلى الله عليه وسلم : أنكم تختصمون إلى رسول الله وأنا بشر . ولعل بعضكم ألحن بحجته من بعض . وإنما أنا أقضى بينكم على نحو مما أسمع . فمن قضيت له من حق أخيه فلا يأخذه . فأنما أقطع له قطعة من نار ، يأتي بها أسطاما في عنقه يوم القيامة . فبكى الرجلان وقال كل واحد منهما : حقى لأخى ، فقال الرسول : أما إذا قلتما فاقتمسا . . ثم توخيا الحق . . تم أسهما . . ثم ليحل كل واحد منك صاحبه . . »

« والمواريث الدارسة » هنا تطلق على الأجناس الربوية وغيرها . فالحديث يقضى بعموم لفظه : أنها تجوز المصالحة مع جهالة أحد العوضين ، وان كان المصالح به والمصالح عنه ربويين .

وقد استدل « المقلبي » في الأبحاث بهذا الحديث على جواز صرف الفضة بالفضة مع التصريح بتطبيب الزائد وأنه لا يلزم بذلك إبطال المقصد الشرعى في تحريم الربا ، لأن كل حيلة توصل إلى السلامة فهي جائزة . وإنما المحرم : الحيلة أنتى يتوصل بها إلى إبطال مقصد شرعى .

ويستطرد صاحب « نيل الأوطار » فيذكر :

« وأنت خير بأن الحديث ورد على خلاف ما تقتضيه الأصول . فلا يجوز أن يجاوز به مورده وهو صورة القضاء — الوفاء للدين — فلا يصح القياس . ويستطرد فيقول :

« ولو كان مجرد حصول المشقة مجوزا لمخالفة الدليل ومسوغا للمحرم لكان في ذلك معذرة لمن لا رغبة له في القيام بالواجبات لأن كثيرا منها مصحوب بالمشقة كالحج والجهاد ونحوهما » (١) .

(١) جزء ٥ ص ٢٧٢

« واذن الربا » : هو عقد البيع الذى يتضمن ضرر أحد المتعاقدين ضررا واضحا فيما هو عادة مقوم لمعيشة الانسان(١) .

والعقد السليم فى البيع هو الذى يجنب كلا المتعاقدين الأضرار المؤكدة أو المظنونة فيما هو متعلق بقوام معيشته . ومع ذلك يتحمل أن يؤدى عقد البيع فيما عدا المواد الربوية الى عدم « اتوازن » فى جانب كل من المتعاقدين توازنا تاما ، فى غير قصد اليه وفى غير علم جلى به عند العقد .

وقصد الاسلام بتحريم البيع الربوى : تجنب الانسان الأضرار الناشئة عن التفاوت فيما هو من جنس واحد من اجناس المواد والوسائل الضرورية للحياة أو الناشئة عن التأخير ، سواء اكان من جنس واحد أو من اجناس مختلفة منها .

وضرر التفاوت فيها يشبه ضرر الغصب . لأن التفاوت عندئذ لم يأت نتيجة لجهد وربما كان لاستغلال حاجة . وضرر التأخير فى التسليم يبعث على القلق وعدم الاطمئنان عند من ينتظر الوفاء بها يجعل الحياة عليه شاقة ومريرة لأن ما تأخر تسليمه يتعلق بقوام المعيشة وضروراتها لديه .

فاذا خرج العقد فى المواد الربوية — المال فى الذهب والفضة ، وما يقتات به فى البر والشعير والتمر والملح — عن ضرر التفاوت فى غير جهد أو ضرر انطلق بسبب الانتظار ، فوقع تفاوت بين الآخذ والمعطى أو حصل تأجيل لأحدهما ولكن عن رضا وطيب نفس لفائدة مظنونة أو مرتقبة ... فلا يكون العقد حينئذ من العقود المحرمة .

فلو اقترض انسان مالا من انسان آخر — شخصى أو معنوى — ليضارب فيه ، ثم رده مع زيادة عما اقترض ... فلا يعد من العقود المحرمة ، وإن كان مالا بمال ، مع تفاوت أو نسيئة . وذلك كما يحكى عن عبد الله ، وعبيد الله ابنى عمر : أنهما لقيا أبى موسى الأشعرى بالبصرة منصرفهما من غزوة «نهاوند» فتسلما منه مالا وابتاعا به متاعا ، وقدما به المدينة فباعاه وربحا فيه . وأراد عمر إخذ رأس المال وأرباح . فقالا : لو كان تلف ، كان ضمانه علينا فكيف لا يكون ربحه لنا ؟

(١) فى فقه الشيعة الإمامية لا يثبت اثربا بين الوالد والولد ولا بين الزوج والزوجة والابن المملوك والمالك ولا بين المسلم والحربى وتعليل ذلك فيما يبدو أن العلاقة بين المسلم والحربى لا تقتضد دفع الضرر والإيذاء بل على العكس وفى الحالات الأخرى : الطرفان فى الواقع كطرف واحد . واذن ليس هناك ضرر لطرف وإضرار له من الطرف الآخر ص ١٢٦ من المختصر النافع .

والفقهاء المتقدمون وقفوا بالاستثناء من الربا المحرم عند حد ما وقع من جزئيات أجازها الرسول صلى الله عليه وسلم ، تجنباً لضرر أشد . وكان الاتفاق فيما وقع صادراً عن رضا المتعاقدين ، رضا لا شبهة فيه . لأنه رضا يجلب المصلحة للطرفين .

ثم ينحاشى هؤلاء الفقهاء القياس واستخدامه رهبة من شبهة الربا المحرم فيما يطبقون ، ودفعاً لبوسع قد يصل الى حل الربا المحرم يوماً ما فينتشر ويشاع ، كما كان بين اليهود وسط العرب ، على عهد الدعوة الإسلامية .

وهذا التحاشى ورع واحتياط يقابل بالثناء ، لأنه يحفظ الأمة من الوقوع فيها لا تحمد عقباه ، ويحول دون أن يصبح الإنسان عالية على المال ، بدلاً من أن يكون المال نابعا لسعى الإنسان وكده في الحياة .

ولكن اذا توفر عنصر « الرضاء النفسى » في المعاملة ، وتأكدت « مصلحة الطرفين » فيها في وقت يدعو الى ترطب هذه المصلحة والاطمئنان عليها ، وشاع أمر هذه المصلحة بحيث لم يعد من وجهة نظر الطرفين وحدهما بل أصبح بداهة وضرورة في الأمة . . . الا يكون ذلك مرخصاً للتعامل في المواد الربوية على نمط ما كان مستثنى على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ؟

... انه أجاز بيع « العرية » لمصلحة الأولاد في الأسرة في ان ياكلوا رطباً في موسم الرطب ، في مقابل ثمر جاف يدفع مقابل له .

... الا يجوز التأمين على حياة رب الأسرة لصالح الأولاد انفسهم وقت فجيعتهم بموت أبيهم في مجتمعنا المعاصر الذى ضغطت زحفه ، وتعقدت مشاكله ، واثرت على أعصاب الإنسان ، فلم يعد يحتلها كثيراً ، ولم يعد يتحداها في قوة وفي ذلك المجتمع الذى كثرت آلاته وسيطرت على كل بقعة يعيش عليها ، فلم يسلم من مآسيها ، كما أصابه خيرها ؟ .

ان الاسلام استثنى من الربا المحرم « البيع وفاء لدين » على الأسرة لصالح يهودى . الا يجوز التأمين على المصنع او على المتجر ، أو على المنجم وفاء لديونه بضمان آلاته أو سلعه ؟

ان الحياة المعاصرة لا يمكن ان تتحول الى حياة بسيطة في تعارف الناس ، وفي طلباتهم . . . ولا الى حياة سهلة في انتظاماتها وتكاليفها . وضرورة تعقدها وتركبها تدفع حتما الى ارتكاب أخف أضرارها . ومن هنا ينبغى ان ما كان بالأمس فرجة ونافذة يصبح اليوم طريقاً مأموناً على قدر ما بين حياة

البدو والحضر ، وحياة البساطة بالأمس والتعقد اليوم من مفارقات في
الالتزامات . . . والتحديات .

... تشبيه « الغرر » :

أما بيع الغرر : فهو البيع الذي ينطوي على جهل بحاضر البيع أو جهالة
بمستقبله ، فلا يعلم أحد الطرفين أو كلاهما ما تم عليه التعاقد علما محددا
في الحاضر ، أو لا يعلم أو لا يقدر ما يصير وينتهى إليه على نحو ما يمثل
الفقهاء من بيع السمك في الماء والطير في الهواء أو بيع الثمرة الخضراء قبل
بدو صلاحها ، أو بيع الزرع قبل أن يظهر فيه الحب والسنابل ، أو بيع حمل
الفاقة مستقلا عن أمه . . . إلى غير ذلك من الأمثلة التي يسوقها هؤلاء في
توضيح معنى : الغرر ، وفساد العقد المتضمن له .

فبعض هذه الأمثلة يرينا أن المبيع ليس في حوزة البائع حاليا ، وأنه
لا قدرة مستقبلا على حيازة قدر معين منه في وقت معين ، حتى يمكن أن
يتصرف فيه بالبيع . كالسمك في الماء والطير في الهواء . فالمبيع مجهول غير
محدد ، أو معدوم هنا .

وبعض الأمثلة الأخرى يوضح لنا المخاطرة في عقد البيع بسبب الجهالة
التي تظل مستقبل المبيع ، وما ينتهي إليه في كيانه ووجوده الخاص : هل
يكتمل المبيع في نموه فيوجد نوعا ، وكما في الوقت المحدد ؟ أم يعوقه سبب
فاكثر عن الاكتمال فتقل صفة نوعه أو يقل مقدار كمه ، أو لا يخرج إلى
الوجود أصلا ؟ وذلك كإبن الفاقة في بطنها ، والثمر قبل بدو صلاحه ، والزرع
قبل ظهور سنابل . .

فإن كانت هناك ظروف تخفف من الجهل أو الجهالة في المبيع ، وتقلل من
الشكوك في وجوده ومعلوماته وتوحي الاطمئنان حسب العادة . . . خرج عقد
البيع عندئذ عن أن يكون عقد غرر . كبيع النخل ، مع أنه في الهواء ، فقد قال
النوري : أنه جائز لأنه اعتاد أن يعود إلى مكانه . وكبيع ما يدخل في المبيع
تبعا ، بحيث لو أفرد بالبيع لم يصح بيعه : كبيع أساس البناء مع البناء
للمنزل ، واللبن في ضرع الدابة مع الدابة ، والحمل في بطنها معها . فالأساس ،
واللبن ، والحمل . . كل منها غير معلوم ، وغير محدد . . ولكن جواز بيعه
تبعا للأصل نفسه . وهو : البناء نفسه ، والدابة ذاتها ، وكذلك بيع ما يتسامح
بمثله . كبيع القطن المحشو في الجبة والرداء . فلتفاهة كمية الحشو ، وإن
كانت غير معلومة وغير محددة . . يجوز بيعها تبعا للجبة والرداء .

وإذن عقد الغرر هو ما كان فيه خطر على أحد الطرفين خطرا محتملا

احتمالا راجحا بحسب العادة ومجريات العرف ... ولما كان بيع السلم — وهو بيع موصوف في الذمة الى أجل — يفتوى على تحديد ، ويقتل ذلك حتما الخطر فيه — كان في حكم المستثنى من بيع الغرر . او بعبارة أخرى كان ملحقا بالعقود التي ينتفى فيها الضرر لأحد طرفي العقد أو كليهما . ولذلك يعتبر بعض الفقهاء أن عقد السلم عقد مستقل عن عقد الغرر ، وليس مستثنى منه .

ومدار الحل والحرمة هنا : هو قلة احتمال الخطر والضرر ، أو انتفاؤه مرة واحتماله مع رجحان أو تأكده مرة أخرى . فإذا تغيرت ظروف مجتمع عن مجتمع آخر وكانت ظروف المجتمع الثاني أكثر اطمئنانا في دفع الضرر أو في تخفيفه ... كان العقود التي تتم في هذه الظروف الأخيرة أقرب الى الصحة والحل .

فمعتود استثمار البترول ، والفحم والمناجم ، جميعها رغم اختفائها في باطن الأرض تختلف ظروفها في عهد التقدم التكنيكي والعلمى عنها في عهود أخرى مضت ، كما يعتمد فيها على الخرص في التقدير والتحديد ، فاستخدام الوسائل العلمية والتكنيكية في اختيار المقادير والأنواع لصنوف الثروة المعدنية المختزنة في الأرض أو في أعماق البحار تخرج هذه الثروة المختفية الى مجال التحديد الدقيق سواء في الكم ، أو في النوع ، أو في الزمن . ولا تقاس صنوف هذه الثروة المطمورة الآن في باطن الأرض بأساس البناء للمنزل ، واللبن في الضرع ، والحمل في البطن في كون التعاقد عليها تساعد على الميل الى الخطر والضرر بسبب الجهل والجهالة أي بسبب الغرر ! .

... وهكذا كلما اختفت معالم الجهل فيما تعاقد عليه الطرفان أو اتضح مصيره بحيث يرتفع الضرر على أحد المتعاقدين كلية أو يقتل — كلما كانت ظروف حله وجوازه قائمة .

وهنا في عقد الغرر — كما في عقد الريا سابقا — فإن مناط الحرمة : هو الضرر الذي من شأنه أن يصيب أحد المتعاقدين بخيبة أمل مفاجئة فيما تعاقد عليه ، أو يصيبه في قوام معيشته الذي لا غناء عنه ... وذلك فيما تقدم من الأمور الربوية .

والدليل على أن ذلك هو المنط : أن الحيوان — وهو ليست له أهمية البر ، والشعير ، والتمر ، والملح ، مما يقتات به .. لا ريب فيه . على معنى أنه يجوز في عقد بيعه التفاضل .. فيروى « البخاري » « ومالك » « وابن شيبه » عن « ابن المسيب » أنه قال : « لا ريب في الحيوان » .

... كما يروى « مالك » فى الموطأ ، والشافعى فى مسنده عن على بن أبى طالب رضى الله عنه : « أنه باع جملاً يدعى « عصفراً » بعشرين بعيراً أنى أجل » .

... شبهة منافاة التوكل على الله :

وأما أخيراً عما يظن من معارضة « التامين » للتوكل على الله .. فالتوكل على الله : لا يعنى عدم الجهد والسعى فى الحياة ، ولا يعنى الجمود وعدم الحركة ، ولا يعنى عدم التنظيم فى وسائل العيش ولا يعنى عدم الحيطة فى دفع الأحداث ومواجهتها ، ولا يعنى عدم المحاولة فى إبعاد الأذى والضرر ، ولا يعنى شيئاً آخر شبيهاً بعدم الاهتمام وترك الأمور نجرى كما تحركها انرياح والصدف .

... التوكل على الله : ليس هو الاعتقاد بسلب مشيئة الإنسان وليس هو الإيمان بالجبر . أنه المرحلة الأخيرة من مراحل الجهد البشرى فى التفكير ، والتحليل والتقدير لما يعزم الإنسان أن يقوم به فعلاً ، أو تركاً ... أنه الصلة بالسماء نفسياً ، بعد استنفاد طاقة الإنسان الخاصة على الأرض به ، فيما يهم أن يباشره .

... أنه ليس أكثر من طلب المعونة من الله بالاضافة الى ما يبذله الإنسان جنباً الى جنب من نشاط بشرى .

فلو لم يبذل الإنسان شيئاً من المجهود البشرى فيما ينوى القيام به من شئون الحياة وأداء رسالته فيها ، ثم توكل على الله ... لا يجيبه الله ولا يحفل به .

والحديث الشريف الذى يقول :

« إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » .. يربط العمل بالنية ، ويقيم العمل من النية نفسها ، وليس من أدائه .. ومعنى أن يقيم العمل من النية : أنه لو لم تكن نية ممن وقع منه عمل .. لا يعتد بهذا العمل ، حتى فى العبادة . فصلاة الساهى ليس لها وزن ولا اعتبار ، والاعتكاف بغير نيته والصوم بدون تبويت العزم عليه قبل حلول وقته .. لا ينال رضا الله ولا يقبل عنده .

وكذلك الشأن فى المعاملات لا يتم العقد — أى عقد فيها — إلا بإيجاب وقبول ، وكلاهما تعبير عن النية والقصد .. وانفصام عقد الزوجية بلفظ

الطلاق لا يتم من مكره عليه ، ولا من سكران : لأن نية الانفصال في الحالتين غير متوفرة ... وهكذا .

ومعنى ربط العمل بالنية : ان يكون هناك اتجاه من الانسان للعمل ، وأن يكون هناك تخطيط أو استيعاب لمراحل العمل في التصور والادراك قبل مباشرته . فنية اداء الصلاة مثلا تحتم على المتهيب لها ان يكون في وقت النية متمثلا لجميع أركانها وصورتها .. كما تقع .. ونية الطلاق تستلزم ان يتصور الناطق بلفظه عند النطق ، معنى الفرقة بينه وبين زوجته ، والآثار المترتبة عليه فيما يخصه أو يخصها ، أو يخص أولاده ، ان كان له ولد ، ومدى هذه الآثار على حياة كل طرف منهما أو منها .

واذن « التوكل على الله » قرين بالعزم نحو التنفيذ ، بعد التفكير واستنفاد درجاته من تحليل ، وتركيب ، وترجيح .

« فهل التأمين الآن ربا ؟ »

« ينطوى على الغرر والخطر » ؟

« هل ينفي التوكل على الله » ؟

عقد التأمين في حقيقته :

لنشرح اذن « عقد التأمين » كأساس مشترك لاي نوع من انواعه التي تتأصل عنه وتتفرع منه بعدما شرحنا الربا ، والغرر ، ومعنى التوكل على الله ، ووضحنا مناط الحكم الشرعى فيها .

لنحلل عقد التأمين الى عناصره ...

ولنأخذ مثلا « معاش » الحكومة الذى يصرف للموظف بعد احواله الى التقاعد ، ونحلل عناصره .

● نجد ان الموظف كان يستقطع منه شهريا مبلغ بنسبة مئوية معينة من مرتبه الشهرى .

● ثم تضيف اليه الحكومة رعاية منها للموظف ، مبلغا مساويا للمبلغ المستقطع .

● ثم كلا المبلغين دون تمايز بينهما ، يدفع بهما لجهة مستثمرة ، اى الى جهة لها خبرة بوجوه الاستثمار — والحكومة كانت هى هذه الجهة أولا ، ثم انتقل الأمر الى الهيئة العامة للمعاشات أخيرا .

ومن هذا المبلغ المتجمع على طول سنوات الخدمة للموظف ومن ثمره العائدة اليه ، تدفع له الحكومة عند تقاعده عن العمل بسبب الشيخوخة نصيبا مجزيا من المرتب الذى كان يحصل عليه حين الوظيفة ، يغطى ضرورات المعيشة ، ثم يؤول الى ورنته من بعده بنسب معينة ، وآجال محددة .

● وبما أن الجهاز الحكومى لا يتكون من موظف واحد بل يضم آلفا من الموظفين فيه يشملهم نظام المعاشات ، وهو نظام قصد به الرعاية فى حال اعجز عن العمل بسبب الشيخوخة .

... فى هذا النظام نجد أن الموظفين تخصم منهم نسب متساوية يعلمون أنها ستؤول اليهم فى صورة رعاية اجتماعية فى وقت الحاجة ، بمقادير متعادلة مع تلك النسب كما هم راضون جميعا عن هذا النظام الذى يعبر عن اتفاقهم وموافقتهم عليه .

... وفيه ايضا ان الحكومة كما تقوم بدور المشاركة فى هذا النظام يتحمل نصيب يساوى ما يدفع من الموظفين وتقوم بدور المباشر للاستثمار ، او تفوض عنها جهة اخرى صاحبة خبرة فى تخير السبيل الامثل فى الاسرياح .

* * *

واناخذ مثلا آخر : هو التأمين على الحياة . فاذا حللناه الى عناصره الاولى ايضا نجد :

● ان هناك « مؤمنا » .

● وان هناك « شركة » .

فاما المؤمن : فليس فردا واحدا . وانما هم افراد عديدون : قد يبلغون مئات الالوف او يبلغون الملايين . وكل واحد منهم يدفع قسطا متساويا فى النسبة لا يختلف عن قسط الآخر ، وأن ما لكل من الأقساط .. مختلط بما للآخر . وهؤلاء المؤمنون يعلمون جميعا أن ما يدفعونه من أقساط سترد اليهم اما بالزيادة او بالنقص . . سترد بانزيادة فى حالة وفاة المؤمن لمواجهة ظروف الأسرة بفقدائها العائل . . وسترد بالنقص لو مضى الزمن المحدد فى حال حياة المؤمن نفسه .

واما الشركة : فهى الجهة صاحبة الخبرة فى استثمار المال . وبخبرتها تقل خسارتها أو تنعدم . وقد نشيب شركة التأمين جهة اخرى فى الاسرياح ، على ان تكون للجهة الثانية حصة محددة النسبة ومجهولة المقدار انكلى .

والمؤمنون لا ينظرون الى التأمين على انه ادخار ، بل بالأحرى ينظرون اليه على انه طريق لمواجهة الكوارث ، وأخصها كارثة الأسرة في وفاة عائلها . فهو صورة من صور الرعاية ، او هو وضع لتخفيف « الابلاء » بالأنفس والأموال ، والثمرات ، والمعاونة على اجتياز هذا الابلاء في غير بأس وفقدان أمل .

ولنأخذ مثلاً ثالثاً : هو التأمين على « الأموال المنقولة » كسلع التجارة ضد السرقة او انغرق او الحريق ، وكالماشية ضد الكوارث والأمراض ، او الأموال الثابتة كالأماكن العقارية ضد الحريق . . فهنا مؤمنون عديدون يدفعون أقساطاً بنسبة مئوية واحدة وما يدفعونه مختلط ببعضه ببعض يرد عند « اتلف » . . وقد لا يرد منه شيء او يرد بعض قليل منه عند السلامة في المدة المحددة ، او يبلوغ المكان المعين .

وهنا أيضاً شركة تقوم باسترباح المال المتجمع ، وهي صاحبة خبرة فيه . . وقد نفوض في الاستثمار جهة أخرى أقدر منها ، على أن تحصل هذه الجهة الأخرى على نسبة معينة ولكنها مجهولة في المقدار .

* * *

هذه الأمثلة الثلاثة تعطينا :

● أولاً : أن عقد التأمين ليس عقد بيع ، وإنما هو عقد نضامن ونكافل بين المؤمنين جميعاً في مواجهة دفع الكوارث والتخفيف من آثارها ، سواء أكانت في الأنفس أم في الأموال أم في مواجهة العجز عن العمل بسبب الإصابة أو المرض أو الشيخوخة . فهو تكافل جماعي مشروط بالدفع : المجموع مع الفرد ، والفرد مع المجموع . كل من المؤمنين يعلم أن كوارث الحريق والغرق والوباء والوفاة وأمثالها . . أمور متوقعة ، وتكاد تكون في عموم من نصيبه حتميات لا نخلف . . وكل يعلم أيضاً أن الإنسان سيصير الى الشيخوخة ، لعدم الاستطاعة في العمل ، بسببها وأنه أيضاً عرضة للإصابة أثناء العمل وعرضة كذلك لمرض يلم به فيقعه وهكذا . . .

وكل فرد من المؤمنين أيضاً يعلم مقدماً : أن العائد الناشئ عما يدفعه وعن أقساط الآخرين لا يفي بسد حاجات من يتعرضون لتكوارث الطبيعة أو العجز عن العمل . فهو متنازل عن جزء مما له جملة للمشاركة في تغطية هذه الحاجات .

فإن كان من الذين أصيبوا عوض عن أصابته ، على أن يدخل في هذا العوض طبعاً ما يكون قد دفعه من قسط أو أقساط . وإن كان من الذين

سلموا فيحمد الله على سلامته ويحلل الآخرين ماله : ببعضه أو ب كله . وهو بمثابة دين عندهم .

وثانيا : أنه يتضمن — بجانب أنه عقد تكافل جماعى مشروط — أنه عقد « مضاربة » من جانب المؤمنین جميعا كطرف ، وشركة التأمين أو الحكومة مثلا في مواجهتهم من جانب كطرف آخر .

فـ « الأفراد » في عقد التأمين — فرادى ومجموعات — ينقادون في الواقع فيما بينهم على :

● الأسهم بنصيب معلوم متساو من المال في كل نوع من أنواع التأمين على فترات محددة .

● وعلى التكافل على دفع « العوض » — قسط التأمين — يدفع من حصيلة الأنصبة المحصلة فعلا من جميع المشتركين في عقد « النوع المعين » من التأمين .

● وعلى أن تكون الأولوية في تسلم « العوض » أو المعونة بين المشتركين في العقد لمن أصابه الضرر بالفعل أولا منهم .

● وعلى أن من يسلم بنفسه ، كمقد التأمين على الحياة ، أو بماله كبقية العقود الأخرى يحل الآخرين المشتركين ماله كلا أو بعضا .

« وشركة التأمين » : ليست الا وكالة عن طرفى التكافل أو مفوضة منها في تنفيذه .

وتنفيذ التكافل يقتضى :

- تحصيل الأقساط من المشتركين . .
- واستثمار الأموال المحصلة ، أو المضاربة فيها . .
- وتسوية « التعويضات » لمن أصيب من المؤمنین .

والشركة في نظير ذلك لها « جعل » تقتطعه مما هو تحت يدها من أموال المشتركين من غلات هذه الأموال . وهذا الجعل متفق عليه ضمنا في عقد التوكيل والابانة بين المؤمنین جميعا كطرف والشركة كطرف آخر . وهو وان لم يكن متفقا عليه بالرقم ولكن متفق عليه بحسب « العرف » تبعا لقيمة النشاط في الاستثمار .

وعقد التأمين كأنه متضمن عقدين :

العقد الأول : عقد المشاركة في دفع الضرر والتكافل عند الملمات بين المؤمنين جميعا . . .

والعقد الثانى : عقد الوكالة والمضاربة من جانب المؤمنين للشركة او للحكومة .

* * *

فالذى يؤمن على ما يملك كالفلاح عندما يؤمن على ماشيته ضد خطر امراض الحيوان المهلكة ، والتاجر الذى يؤمن على سلعته ضد خطر الحريق او السرقة او ضد خطر الطريق فى البر والبحر والهواء ، ومالك العقار الذى يؤمن على منزله ضد الحريق مثلا ، وصاحب السيارة الذى يؤمن عليها ضد أخطار الطريق ، كل واحد من هؤلاء . . . يعلم مقدما وحين التعاقد : أنه وحده يعجز عن تحمل الضرر ، كما يعلم يقينا أنه بمشاركة الآخرين معه وبتكافل بعضهم لبعض تكافلا مشروطا بالدفع المسبق . . . يستطيع ان يقف في وجه الأحداث ويصبر على ابتلائها ، وبالتالي . . . يستطيع أن يستأنف حياته في سعيه لنفسه ، والأولاده من غير ارهاق ومن غير جهود عن انحركة أمام الحادث او المصيبة التى وقعت .

وكل انسان معرض للحوادث ، وكل فرد في المجتمع مطالب بالاسهام في دفع الأضرار والمخاطر التى تقع على الآخرين بمقتضى « التعاون على البر والتقوى » فما يدفعه من قسط التأمين عندئذ هو نصيبه في التكافل مع مجموعة أخرى من الأفراد ثقل وتكثر ، وتضيق وتتسع ، حسب الوعى بالتكافل عند الشدة والأزمة بسبب الأحداث ، فذلك أمر مضمون له .

. . . والذى يؤمن على « حياته » : يعلم مقدما أن الآجال بيد الله ، وأنه لا يستطيع رد القدر ، وأنه من أجل ذلك لا يطلب في عقد التأمين « ضمان حياته » مدة معينة ، ولكنه يعلم ان المشاركة في دفع آثار الكوارث عن الأسرة بسبب وفاته ، مما يجعل أفرادها لا تقف في مكانها وشاخصة ببصرها الى قبره مرددة عليه في كل لحظة تشكو سوء حظها ، بل تنطق في اطمئنان بعد الرضاء والتسليم بقضاء الله — الى العمل والسعى من أجل مستقبل الحياة .

ان المجتمع المتكافل والمتساند في مجموعات أو في مجموعة واحدة هو المجتمع الذى لا يضعف ايمانه بالله وبالحياة وبالرسالة ، يها في مواجهة ما يقع من نوازل وأحداث . والقسط الذى يدفعه المؤمن هو نصيبه في هذا التكافل . ولكنه نصيب دخله التنظيم من أجل العدل ورفع الغبن بأدق ما يمكن من موازين .

نعم ، انه لا يدفع هذا القسط الا من زاوية المنفعة الشخصية أولا . ومع ذلك فلا يمكن ان نخلى « التأمين » من المعنى الاجتماعى وهو الشعور بالتكافل العام وان كان مشروطا .

... **والذى يؤمن ضد « العجز »** : عن العمل بسبب الإصابة او بسبب المرض المتعمد أو بسبب الشيخوخة . لا يرد بذلك قضاء الله وقدره ، ولا يوقف قانون التطور فى حياة الانسان . وانما يقدر ما لتكافل من اثر ايجابى على نفسه وأسرته الى ان يلتقى ربه . ولذلك يدفع نصيبه فى ذلك على نحو ما يدفعه فى التأمين على المال او الحياة .

* * *

... **وهكذا كل انواع التأمينات الأخرى** ترجع الى صنوف من المشاركة بين مجموعات معينة من الأفراد تستهدف رفع الأضرار وتخفيف الويلات والتكبات . . . ولا تستهدف اطلاقا الحيلولة دون وقوع هذه الويلات والنكبات . لان ذلك ليس فى مقدور الانسان فردا وجماعة .

والسؤال الذى يمكن ان يدور الآن :

ما منزلة التكافل بين تعاليم الاسلام ؟

ووجوب ذلك واضح : لان الاسلام — وهو دين الله — لم يقصد بتعاليمه جميعها فى النهاية سوى التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع وعنايته بالفرد : سواء عن طريق فروض العبادة أو عن طريق تبصيره بالسلوك المستقيم فى الحياة . . . كى يجعل منه وحدة مصقولة مهذبة تصلح للبناء القوى بانضمامها الى الوحدات الأخرى التى على شاكلتها .

- ٤٨٨ -

وايضا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فى وصف المجتمع المسلم :

« المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا » .

فالدعوة الى صفاء النفوس ، والتخفيف من آثار الأنانية ووضع المال والولد وبقية متاع الحياة فى مستواها العادى الطبيعى أمام نظر الأفراد . . . كل ذلك ليزيل العقبات التى تحول دون الانسجام . . . فالتآلف . . . فالنعاون والتكافل . . .

وفى المال على وجه خاص — اذا جعل فيه الاسلام حقا لصاحب الحاجة فى المجتمع ، كما هو منطق الوظيفة الاجتماعية للمال فى نظره ، يؤخذ بطريق

الالزام ضمانا لنهاسك المجتمع وبقائه قويا . . . والاسلام يدعو من غير شك
للاسهام ما أمكن في كل صنوف التكافل ، ولو كان اسهاما جزئيا ، أى ولو كان
في دائرة أو في مجموعة محدودة من كل مجموعات الأمة . . . لأن قوة البعض
وتماسكه وقدرته على احتمال الصعاب هي من قوة « الكل » من غير شك . .

وايضا اذا طلب الاسلام بوجه عام : « التعاون على البر والتقوى » .
فان طلبه ذلك يهيئ المشاركة في التكافل بين الأفراد ، وراء ما يجب عليهم
جميعا من نكافل كحق للمجتمع واجب الاداء .

ومما يكون عناصر « البر والتقوى » كما يحددها القرآن الكريم (١) ،
بعد الايمان بالله :

● تحقيق وظيفة المال الاجتماعية بالانفاق في سبيل احتياجات المجتمع .

● والوفاء بالعهد . . .

● والصبر في البأساء والضراء وحين البأس .

وطلب التعاون على البر والتقوى في الاسلام اذا كان موجها الى الأفراد
جميعهم كما يفيد الخطاب في قوله تعالى : « وتعاونوا على البر والتقوى » (٢)
فان توجيهه للقادرين واصحاب الاستطاعة بينهم الزم وأكد . . ويكاد يكون
فرضا ملزما به كل قادر على أدائه .

و « التامين » في أى نوع من الأنواع يحقق الصورة المثلى من صور
« التعاون على البر والتقوى » لأنه يؤدي وظيفة المال خير أداء . . فالدين
سيعوضون من التامين ليسوا احسن وضعا في ازماتهم ممن جعلتهم الآية
مصرنا للانفاق . والمؤمن نفسه لم يعط قسطه كارها ، وانما هو محب راغب
ومختار لم يكره عليه .

وكذلك يتمثل فيه الوفاء بالعهد خير تمثيل . ثم هو — التامين — في
طبيعته وفي هدفه موجه للتحمل والصبر في البأساء ، والضراء وحين البأس .

ان الاسلام لم يخرج بنظرته الى الانسان عن طبيعة الانسان نفسه

(١) في الآية : « ليس البر ان تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن
البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين ،
وأتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل
والمسائلين وفي الرقاب ، واقام الصلاة وآتى الزكاة . . والموفون بعهدهم اذا
عاهدوا ، والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس . . أولئك الذين صدقوا ،
وأولئك هم المتقون » (البقرة : ١٧٧)

(٢) المائدة : ٢

وليس من طبيعة الانسان ان يصبر ويجتاز الشدائد من غير أمل . والأمل في الله، اذا اضيف اليه وقوف « المنعاهدين » على المشاركة في دفع آثار المصائب والكوارث بجانب صاحب الأزمة والشدّة .- كان افعل في الصبر وبالتالي كان أكثر فاعلية في اجتياز المشاق واستئناف السير في الحياة .

* * *

وسؤال آخر :

ما هي منزلة عقد التفويض في الاستثمار للمال بين العقود في نظر الاسلام :

وعقد التفويض : هو العقد بحسب العرف بين المؤمنين جميعا وبين الشركة مثلا او الحكومة في حال قيامها بالاستثمار ..

هناك في كتب الفقه الاسلامي بين العقود الجائزة ما يسمى بعقد « المضاربة » . وهو ان يعطى صاحب المال ماله لمن له خبرة في الاسرّباح والاستثمار ليضارب فيه ، اي ليعمل فيه بخبرته بغية الربح والمشاركة فيه . ويقال : ان هذه التسمية وهي المضاربة جاءت من الضرب في الأرض وهو السير من أجل تحريك المال والنشاط فيه .

ويقول صاحب « نيل الأوطار » (١) :

« ان جواز ذلك اجماع كما قال ابن بطال — لكن لا بد — اذ كانت هناك شركة في المال المضارب فيه — ان يكون نقد كل واحد مثل نقد صاحبه ، ثم يخلط حتى لا يتميز ، ثم يتصرفون جميعا . الا ان يقيم كل واحد الآخر مقام نفسه . وقد حكى ابن بطال أن هذا انشترط مجمع عليه .»

« ويروي الدارقطني عن حكيم بن حزام صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم : انه كان يشترط على الرجل اذا اعطاه مالا مقارضة يضرب له به — ان لا تجعل مالى في كبد رطبة ، ولا تحمله في بحر ، ولا تنزل به بطن مسيل . فان فعلت شيئا من ذلك ضمنت مالى » (٢) .»

(١) جزء ٥ ص ٢٨١

(٢) «الكبد الرطبة» : هي الحيوان . والتصد من هذا الشرط عدم تعريض المال للخطر حسب العادة ، وحسبما كانت توحى ظروف البيئة .
لما الحيوان عرضة الآن ينقق بسبب الوباء أو الجوع أو العطش في الصحراء .

ثم يستطرد صاحب « نيل الأوطار » فيقول :

« وفي تجويز آثار المضاربة عن جماعة من الصحابة.. منها عن علي رضي الله عنه في المضاربة: « الوضيعة — النقص بالخسارة — على المال ، والربح على ما اصطالحوا عليه » (١) .

وعن عبد الله وعبيد الله ابني عمر : أنهما لقيَا أبا موسى الإشبهرى بالبصرة منصرفهما من غزوة « نهاوند » فتسلفا منه مالا وايتاعا به متاعا ، وقدما به المديئة فباعا وربحا فيه وأراد عمر أخذ رأس المال والربح كله . فقالا : لو كان تلف كان ضمانه علينا . فكيف لا يكون ربحه لنا ؟ .

وقال ابن حزم في « مراتب الإجماع » :

« كل أبواب الفقه فلها أصل من الكتاب والسنة ، حاشبا القراض فما وجدنا له أصلا فيهما البتة . ولكنه إجماع صحيح مجرد . والذي يقطع به : أنه كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم فعلم به وأقره . ولولا ذلك لما جاز » .

وقال في « البحر » :

« انها — المضاربة — كانت قبل الإسلام فأقرها » (٢) .

وشركة التأمين اذا قامت بالمضاربة في مال المؤمنين فاتها تقوم بالوكالة عنهم في تحصيل المال نفسه منهم ، والوفاء بالتعويضات المتفق عليها بينهم جميعا ، بمقتضى النظام الذي تعرضه الشركة على كل مؤمن ، وتأخذ به اقرارا منه ، ولها قسط من الربح .

(١) جزء ٥ ص ٢٨٢ .

(٢) وأوضاع المضاربة في الفقه الاسلامي على هذا النحو :

هي أن يدفع الانسان الى غيره مالا ليعمل فيه بحصة من الربح . . . ولو أطلق صاحب المال ولم يحدد نوعا من الاستثمار فتصرف الغير في الاستثمار كيف يشاء ويشترط كون الربح مشتركا . . . ويثبت للعامل — وهو المضارب في المال — ما يشترط له في الربح ، ما لم يستغفره .

ويشترط في مال المضاربة أن يكون عينا . : دنائير ، أو دراهم . . . ولا خسران على العامل في المضارب — الا عن تعد أو تفريط . . . ولو ضمن صاحب المال للعامل فيه صار الربح له ، وينفق العامل في المضاربة من رأس المال .

وعقد « الوكالة » هو في طبيعة المجتمع ، وتدفع اليه ضرورات واعتبارات لا ترد .

والأصل في كل عقد : أن يلبي حاجة ومصلحة للمتعاقدين ، ولا يحول دون التعاقد إطلاقاً أمر ما ، إلا إذا ترتب عليه ضرر فردي أو جماعي . عندئذ يكون العقد محرماً غير مشروع دفعا للخرج والضرر .

وإذا كان من سنة العقد والعرف فيه في المجتمع المحدود — كمجتمع القرية أو القبيلة مثلاً أن يعرف كل طرف في العقد الطرف الآخر بالشخص ، فإن في مجتمع المدينة قد ينمسر ذلك أو يتعذر . وعندئذ يكتفى في جواز العقد بالإنابة من جهة والتحديد فيما يكون موضوع التعاقد ، بحيث يرتفع الغبن من جهة أخرى .

وابن تيمية يرى : أن الحل هو الأصل في المعاملات كلها . ولا يحرم منها إلا ما يؤدي إلى ضرر .

* * *

والآن يتضح أن « عقد التأمين » سواء في النظرة إليه :

على أنه عقد تكافل وتعاون .

أو أنه عقد مضاربة واسترباح للمال .

أو أنه عقد وكالة وإنابة (١) في الصرف فيما ينفع لا فيما يضر — هو عقد سليم في بناءه وأهدافه .

ولنعد الآن إلى ما قد يثار حوله من شبهات ، وقد يكون الباعث عليها هو النقص في استيعاب خصائصه أو الخلط في فهمه .

... لا ريباً :

قد يقال أن شركات التأمين تتعامل بالربا في استثماراتها للمال المتحصل من المؤمنين ، وتحصل على نسبة مئوية في متوسطها هي ٦٪ .

وشركات التأمين في النظام الاقتصادي الرأسمالي ملكيات خاصة . على معنى أن رأس المال الموظف في إنشاء الشركة والقيام بكافة أنجزاتها هو مال خاص . . . أما لفرد واحد أو لجملة أفراد مساهمين فيه . وهذا المال ليس مال المؤمنين . وإنما هو مال موظف من المؤسسين للشركة ، للإدارة والمتابعة فيما يخص شئون المؤمنين .

(١) و « الوكيل » — في كتب الفقه — أمين لا يضمن إلا مع تعدد وتفريط.

وأهلية الشركة في أن تفوض أو توكل من المؤمنين في توفير القدرات والطاقات لمباشرة العمل عن طريق الخبرة الفنية . ورأس المال الموظف في إنشاء الشركة وانقيام بمهامها لا يستثمر في شيء سوى أن يستخدم في تحقيق الأهداف التأمينية وبالتالي ليست له فائدة محددة خاصة به الا بمقدار ما يخصه من ربح الأموال المتحصلة من أقساط التأمين ، باضافته اليها اضافة اعتبارية .

واذن أموال شركة التأمين التي تستغل وتستثمر هي تلك الأقساط المجمعة من أصحاب المصلحة المباشرة في « التكافل » وهم المؤمنون أنفسهم . وهذه الأموال تستثمر أصلا في الأملاك العقارية في المدن ، باعتبار أن هذا النوع من الاستثمار بعيد عن هزات السوق التجارية ، وفي منأى عما يصيب المصانع من عوارض العمل التي من شأنها أن تجعل « معدل » الربح غير مستقر وغير مأمون . وهذه الأملاك العقارية بجانب ما لها من معدل في الربح يكاد يكون ثابتا يؤمن عليها أيضا ضد الزلازل والحريق والكوارث تأكيدا لاستقرار هذا المعدل في الربح . وهذا يجعل أرباح شركات التأمين مأمونة . وذلك بالإضافة الى « إعادة التأمين » بين الشركات بعضها مع بعض ، بحيث تواجه الشركات جميعها الكوارث غير العادية في تضامن وتعاون .

ونظام إعادة التأمين مبدأ رئيسي في نظام التأمين كله .

وبعد الأرباح في معدلها عن الهزات وعدم الاستقرار . . . يمكن بصورة تقريبية على مر الأيام من أداء التزامات « التأمين » « حسب الجدول الاحصائي الذي تعمل على أساسه » .

والجزء الباقي من هذه الأموال المتجمعة في صور أقساط قد يوظف في قروض تجارية ، وصناعية ، أو زراعية تحصل الشركة المختصة على نسبة معينة من أرباحها توازي تقريبا النسبة المئوية للأرباح من استغلال المال في الأملاك العقارية ، بينما تحصل الجهة المقرضة والمستثمرة على باقى العائد من هذا القرض .

والوضع بين شركة التأمين والجهة المستثمرة المقرضة منها يشبه الوضع بين صاحب المال ومن له خبرة استراتيجية والمضاربة فيه ، ويصح أن يخضع هذا الوضع لما يسمى في أحكام الفقه الاسلامي بعقد « الجعالة » أو المضاربة .

ويرجع التحديد في توزيع نسبة العائد بين شركة التأمين والجهة المقرضة للاستثمار الى قيمة النشاط في مجال التجارة والصناعة والمجالات

الاستثمارية الأخرى : كالزراعة وما يلحق بها من الثروة الحيوانية ، واستخراج المعادن واستغلال خاماتها . فكلما زادت الأرباح تبعا لاتساع النشاط ودقة الدراسة فيه ، كلما كان النصيب الأوفى للجهة المقترضة المستثمرة .

وقد تسهم شركات التأمين بالجزء الباقي لديها من الأموال المجتمعة بعد الأملاك العقارية في أعمال صناعية وتجارية مباشرة دون استثماره في قروض ، إذا كان وضع هذه الأموال مستقرا ومجزيا في قطاع الاقتصاد القومي . أو الخارجي . . وعندئذ يخضع هذا اللون من الاستثمار الى عقود الشركات التجارية والصناعية . . وكما يقول « ابن خلدون » في شأن التجارة :

« وأما التجاره وإن كانت طبيعية في الكسب فالأكثر من طرقها ومذاهبها إنما تحيلات على ما بين القيمتين في الشراء والبيع لتحصيل فائدة الكسب من تلك الفضلة . . ونذلك أباح الشرع فيه المكاسب لما أنه من باب المقامرة ، إلا أنه ليس أخذاً للمال الغير مجانا فلهذا اختص بالشرعية » (١) .

فهى عقود شركات في المضاربة في المال . . حلها لأنها ليست أخذاً للمال الغير مجانا ، وإنما أخذ في مقابل العمل . . والعمل نفسه كان أصلا في الزيادة التي طرأت على رأس المال .

وقد تعطى شركات التأمين من الأموال المنحصلة لديها قروضا للؤمنين أنفسهم ، بضمان المبالغ المدفوعة منهم الى الشركة — بفائدة معينة . وهذه الفائدة المعينة في الوقت الذي تؤخذ فيه من المؤمن ترد اليه ثانية باعتبار أن جملة ما له لدى الشركة الموظف في استثماراتها باق على حالة ، فله من أرباحه والربح حسب مقداره كله لم ينقص منه شيء . وكان المؤمن المتترض من الشركة تنازل باقتراضه عما يخص مبلغه من الربح من صافي العائد العام للمال المتجمع كله .

هذا كله في النظام الاقتصادي الرأسمالي .

ومن أوجه الاستثمارات المختلفة السابقة التي تباشرها شركات التأمين الخاصة أو تكل مباشرتها الى شخص أو جهة أخرى أقدر منها على القيام بنشاط الاستثمار . . نرى أن « معنى الربا » المحرم غير قائم هنا . لأن الفضلة أو العائد أو الربح كله نتيجة للمضاربة في المال .

وما يبدو في ظاهره في بعض الأحيان أنه « فائدة » هو داخل في نطاق

(١) صفحة ٣٢٠ المقدمة ج ١ ط . . المطبعة الأميرية .

الجعالة . وحل المعاملة في المال حينئذ كمادة ربوية لا يتوقف على أن يكون مثلاً بمثل ويدأ بيد . بل يجوز فيها المفاضلة والأجل ، إذ أنها مكاسب ومراعاة في الوضع القائم .

وحصر انحديث الشريف « الربا » في مواد معينة في مقدمتها المال — قصد منه كما سبق ، تأكيد قيمة هذه المواد الست وضرورتها في حياة الانسان . فاذا تعرضت لخلل واهتزاز نتيجة للمعاملة بين طرفين حرم ذلك النوع الذي يؤدي الى الخلل والاهتزاز في حياة أحدهما أو كليهما .

فليست ذات المواد الست وحدها — وهى : الذهب ، والفضة ، والبر ، والشعير ، والتمر ، والملح مناط الحرمة . والا ما جاز التعامل فيها إطلاقاً ، حديث الربا المشار اليه . وانما مناط الحرمة : الضرر والاضرار الضرر الذى يلحق من اضطر الى دفع زيادة عما اخذ منها ، أو الى قبول الأجل في المثل ، والاضرار من الجانب الآخر الذى نشأ عنه هذا الضرر .

والاضرار في اية صورة والضرر مهما كان أثره وإن كانا من الأمور المنهية عنها بالضرورة على نحو ما يذكر الحديث النبوى « لا ضرر ولا ضرار » وعلى نحو ما تشير الآية القرآنية : « **ولا تعاونوا على الاثم والعدوان** » (١) . . . لكن الاضرار والضرر في المواد الربوية الست أشد أثراً على حياة الانسان ، بل على وجوده وكيانه . ومن هنا عرف الاضرار والضرر في هذه الموارد الضرورية لمعيشة الانسان باسم « الربا » وكانت حرمة لذلك أغلظ وأعنف .

ولذا أخذ الربا من بين المحرمات جميعها في المعاملات الاسلامية لونا قائماً ، وعد جريمة فاحشة لا تصل الى مستواها الا جريمة الزنا في العلاقة الجنسية . وكلتاها عامل من عوامل الهدم والتخريب في علاقات الأفراد في المجتمع .

ومن رهبة وعمق آثاره السلبية في معيشة الأفراد كان نداء القرآن الكريم : « **يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله واثروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين** » (٢) .

. . . . ثم كان تهديد القرآن كذلك بالحرب المقدسة باسم الله واسم رسوله لمن لم يصغ ويستجيب الى النداء السابق :

« **فإن لم تفعلوا فأنزبنا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون** » (٣) .

(٢) البقرة : ٢٧٨

(١) المائدة : ٢

(٣) البقرة : ٢٧٩

.. وحصر هذه المواد الستة على نحو ما جاء في حديث الربا يصور ضرورات المعيشة المشتركة في كل مجتمع كالذهب ، والفضة ، والبر (١) ، والشعير ، والملح ، بالإضافة الى ما هو خاص بمجتمع الصحراء والبدو ، وهو التبر .
'وانذا كان هناك يوماً ما في مجتمع بشرى بض المواد التي تكال أو نوزن لها نفس الأهمية التي للمواد الست مثل الأذرة في أمريكا وأفريقيا أو الأرز في آسيا .. فان ذلك يجب أن يأخذ مستوى التبر في المجتمع البدوي وبالتالي يأخذ حكمه .. والا كانت تعاليم الإسلام صالحة فحسب لتعالج مجتمعا بعينه في زمن معين ، وليس هو المجتمع البشري في كل جنس وجيل ..

ولا شك الآن — بعد توضيح الربا من جانب وتحليل عقد التأمين من جانب آخر .. أن نظام التأمين في أية صورة من صوره لا ينطوي على أضرار ولا ضرر . إذ أساسه التكافل على دفع الملهمات القاسية ، ثم بعد ذلك هو في أوجه استثمار أمواله مع وجود الشركات الخاصة لا يخرج عن خونة مريحة ومضاربة في الأموال . وذلك جائز شرعاً بغير فزع

أما في النظام الاقتصادي الاشتراكي : فشركات التأمين فيه تدخل ضمن نطاق الملكية العامة ، أي أن كل فرد من أفراد المجتمع يعتبر مساهماً فيها وله حق في عائدها .

ومن جانب آخر فبالأموال المتحصلة من الانقساط تسننمها الدولة في مجالات جديدة للاستثمار المشروع في الزراعة ، أو التجارة ، أو الصناعة ، أو في مرافق عامة . وبذلك توجد فرص للعمل تواجه زيادة نمو السكان ، وربما كذلك تزيد في رفع مستوى المعيشة للأفراد المجتمع بما يأتي منها من عائد .

' واستثمار الأموال على هذا النحو ليس عبارة عن توظيف مدخرات في قروض بفائدة محددة ، وكذلك كل شأن يتعلق بالأموال في النظام الاشتراكي يستخدم في الانتاج والتوسع في الاستثمارات : لأنه طالما كان المال قطاعاً عاماً أي ملكاً للدولة والشعب فلمن تقرض المال : أقرض نفسها ؟ أن هي فعلت ذلك تدور في إطار شكلي ، يستهلك مجهوداً بشرياً دون الحصول على جدوى حقيقية منه .

ولذا : الاقراض بفائدة معينة لا يكون الا في المال الخاص . وهو ما يسمح به النظام الرأسمالي . وعليه فالأرباح العائدة من أموال التأمين في النظام الاشتراكي هي عائد انتاج واسترباح وليست عائد اقراض .. وفي الوقت نفسه هذا العائد للجميع ، وليس لفرد أو أفراد معينين ..

.. (١) بأصنافه المختلفة : كالحنطة السوداء في شمال ألمانيا والحنطة البيضاء في السويد والنرويج ، والخرطال في إيطاليا ..

والعقود التى نعتدها شركات التأمين فى النظام الاشتراكى هى عقود للتمييز والتخصيص ، فى الوقت الذى هى عقود الزام والتزام . على معنى أن التكافل المترتب عليها نعلق به حق أفراد معينين من بين أفراد المجتمع ، بالإضافة إلى الرعاية الاجتماعية العامة من قبل الدولة فى جوانب أخرى .

والواقع أن أى عقد تأمين هو صورة من صور التكافل الاجتماعى الذى تلزم به الدولة فى النظام الاشتراكى ، وبالأخص ما تعلق منه بالعجز عن العمل بنسبب الإصابة ، أو الشيخوخة ، أو المرض ، وكذا ما تعلق منه بالصحة فى العلاج .

... ولا غرر :

وقد يقال : أن عقود التأمين تنطوى على غرر ... لأن أحد طرفى العقد قد يغيب فلا يأخذ شيئاً أصلاً . أو يأخذ أقل مما يدفعه !

● التأمين : على الحبة ضد أخطار السفر بالطائرة أو السفينة أو التطار أو السيارة ... يلتزم فيه المؤمن بدفع قسط التأمين بينما قد لا يأخذ شيئاً أصلاً مقابل ذلك ، اللهم سوى سلامته . فإذا انتهت الرحلة وانتهت المدة المحددة للسفر أو للتأمين انتهى العقد . ثم يمكن أن يتجدد ويتكرر تبعاً لتكرار مرات السفر والرغبة فى التأمين من جهة المؤمن .

● والتأمين على وسائل النقل نفسها كإطائرات والسفن والسيارات ... الخ .

● والتأمين على الأموال المنقولة فى صورة سلع وبضائع فى الجو أو فى البحر أو على الأرض .

● والتأمين على المصانع وآلاتها والعمال فيها ضد الحوادث وإصابات العمل ...

● والتأمين على الأموال الثابتة كالأماكن العقارية ضد الحريق أو السرقة ...

● والتأمين على المواشى ضد الأمراض الوبائية وضد السرقة ...

● والتأمين على أمن الناس فى مساكنهم فى المدن أو فى القرى بدفع رسوم الخفر والحراسة إلى جهة الأمن ...

... ومثل هذه الأنواع من التأمين التى ينتهى عقدها بانتهاء مدتها ولا يؤدى شىء من جانب الشركة للمؤمن طالما لم تقع حوادث فى الأرواح أو فى

الاموال تستدعى التعويض ، بينما المؤمن يلتزم بدفع القسط الخاص به في كلتا الحالتين : حالة السلامة وحالة وقوع الاحداث والاصابات .

والاستعداد من قبل الشركة لدفع التعويض قد لا يكون كافيا في مثل تلك الأنواع من التأمينات ، اى قد لا يعتقد به مقابل نظير القسط المدفوع من المؤمن في نظر من يرى ان التأمين ينطوى على غرر !

... ولكن اذا عرف ان طبيعة عقد التكافل تختلف عن طبيعة عقد البيع ... في ان عقد البيع يقوم على مبادلة المنفعة المادية بينما عقد التكافل يقوم على سد الحاجات ودفع اثر المصائب والكوارث . واذن المشاركة بالمال في عقد التكافل لا يستتزم حتما مقابل مادية ، طالما ليست هناك ضرورة تدعو الى ذلك . والضرورة او الحاجة في نطاق التكافل تغطى بمقدارها ، حسبما قدرت ، وليست بالمقابل من المال المدفوع من المؤمن .

فاذا اتسع نطاق التأمين راسيا وافقيا : فشمل جوانب عديدة في حياة الانسان ودخل فيه اعداد كثيرون من الافراد واصبح ضرورة حتمية في المجتمع بصنوفه المختلفة ... فانه يؤدي عندئذ غاية التعاون على البر والتقوى في الجماعة عامة ، وهذه الغاية هي معاونة العاجز عن العمل بسبب شيخوخه ومرضه المزمن ، او اصابته بعاقة تختلف عن السعى نفسه الى العمل او لدفع الضرر عند حلول الكوارث في الانفس والاموال .

وهنا لا يؤدي عقد التأمين بحال الى ضرر يصيب احد طرفي العقد كما انه لا يقوم على جهل او جهالة بل كل من الطرفين يعلم حق العلم بما تعاقدا عليه ، ويعلم مصير العقد نفسه . والمؤمن من اول الامر يحلل الطرف الآخر مما له عنده ، كلا او بعضا . فليس عقد غرر ، وبالأحرى هو عقد امان واطمئنان .

* * *

وخصيلة التأمين ليست تكديسا للمال واكتنازا له في النظام الاقتصادي الاشتراكي . وانما هي معاونة تذهب أولا بأول في سبيل خير المواطنين جميعا ويوزع عائدها أولا بأول كذلك في ذات السبيل . وهى تكون مصدرا رئيسيا بين المدخرات التى تستثمر في الاقتصاد القومى .

... والتأمين لا ينافى التوكل على الله :

والتأمين بعد ذلك ليس تحديا للقضاء والقدر للتوكل على الله ... ليس تحديا للقدر لأن المشركين في عقوده لا يجحدون اطلاقا ان الاعمار

مرهونة بيد الله وإرادته ، وإن الحوادث والمصائب في المال والأنفس . . .
ابتلاء من الله .

« ولنبلونكم بشيء . من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس
والثمرات ، وبشر الصابرين » (١) .

وقد قصد الإسلام من هذا الابتلاء تمييز أولى العزم والإرادة الصادقة
ممن عداهم من ضعاف النفوس . ولكن في نفس الوقت ، يرون في نظام التأمين
تكافلا على اجتياز الابتلاء ، ومخرجا لمواجهة الأزمات والشدائد .

... ليس فيما يرونه في نظام التأمين من كونه تعاوننا على دفع المضار
شيء من التحدي لإرادة الله . . .

والآية التي تقول : « وإنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة
وأحسنوا ، إن الله يحب المحسنين » (٢) . . . تطلب التعاون في سبيل بقاء
المجتمع يدفع الأضرار والحاجات والأزمات التي قد تعترض طريق وجوده . .
واتباع هذه الآية والإسهام في المعاونة والتعاون لا يعد إطلاقا تحديا لما يجري
في ملكوته قضاء وقدر .

وذلك لا يعتبر مصادرة ولا مضادا للتوكل على الله . . . بل على
العكس : هو مقدمة من مقدمات التوكل على الله . فعمل الفرد إذا اطمأن فيه
لمؤازرة مجموعة من أفراد آخرين كان سعيه فيه سعيًا جديا لا اضطراب فيه
ولا قلق ، وبالتالي كان أكثر املا في النجاح فيه .

« والتوكل على الله » هو — في الواقع أمره أخذ بأسباب النجاح
والاطمئنان في العمل ودفع للتيش والعيوج فيه . . . هو استخدام العقل في
التحليل والحكم واستناد إلى العزم والتصميم ، ثم طلب لعناية الله ورعايته :
« فإذا عزمتم فتوكل على الله » (٣) .

وليس معنى العزم في هذه الآية الا مباشرة الإنسان لإمكاناته الخاصة به
كإنسان ، وهي طاقة الفكر في التحليل والتخطيط ، وطاقة الإرادة في التصميم
والتنفيذ ، وطاقة الوجدان في الركون والرضا بما وصل إليه الفكر واستقرت
بشأنه الإرادة .

والحديث الشريف الذي يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله : « اعقلها وتوكل » جوابا لسؤال أعرابي عما يصنعه بشأن نفسه .

(٢) البقرة : ١٩٥

(١) البقرة : ١٥٥

(٣) آل عمران : ١٥٩

رغبة في المحافظة عليها من الضياع ... لا يترك مجالات لشك منشكك في : ان « التوكل » يجب أن يكون مقترنا بعمل الانسان نفسه . وعمل الانسان بالنسبة للناقة هنا هو ربطها وعقلها . وعمل الانسان عادة نتيجة لتفكيره وارادته واطمئنانه اليه . وهذه الثلاثة : التفكير ، والارادة ، والوجدان المتمثل مرة في الحب والرضا وأخرى في الكراهة وانقلب ... تصور الطاقة الانسانية التي يتميز بها الانسان عن مشاركته في حركة المعدة في الأكل والشرب وحركة الفرج في النسل ، وهو الحيوان .

وبهذا يكون ما ورد في الحديث من خصوصية « عقل » الناقة وقيدها مصورا كجزئية من جزئيات التطبيق ما جاء في الآية القرآنية : « العزم » المأخوذ من قوله تعالى : « فإذا عزم » كخاصة عامة بالنسبة للانسان ؛ ينطوي تحتها هذا العمل وغيره . والعمل الانساني لا بد أن يسبق بتفكير ... ثم بوجدان ... وهو الاطمئنان او عدمه ... والعمل نفسه ظاهرة ارادية .

... وما يقدم عليه المؤمن في « نظام التأمين » هو صورة أخرى من « العزم » المطلوب كمقدمة لنجاح التوكل على الله .

نقد طلب الرسول صلى الله عليه وسلم الى اعرابي ان يؤمن ناقته من الضياع بقيدها وعقلها ... ثم يترك الأمر بعد ذلك في عناية الله ... واذن لم يكن هذا « العقل » مصادمة لقضاء الله وقدره ، ولا مضادا لعناية الالهية ولا مصادرة للتوكل على الله .

فاذا أمن الانسان « على ماله » من الضياع والتلف والتعرض للكوارث فلا يكون بذلك مجافيا للتوكل على الله . ومثله مد ذلك الاعرابي الذي عقل ناقته ، وهي كل ماله .

واذا أمن « على حياه نفسه » أي اتفق على رعاية أسرته وتمت أن تحل بها الفجعية بوفاته هو ، تخفيفا لمصابها ودفعاً للخرج في تدبير أمرها وقتذاك ... فلا يكون متكبها الطريق السوى في الاسلام ، وهو طريق التوكل على الله والاعتماد عليه ... بل بالأحرى : شأنه لا يقل عن عقل ناقته التي هي مصدر عيشته وعيشة أسرته والتي هي في حياة البدو والصحراء العماد الذي تدور حوله الحياة ، كرب الأسرة سواء بسواء في حياة الحضر الذي ترتبط به الأسرة نفسها في معيشتها ارتباطا وثيقا ...

* * *

... وبعد :

فانه لم يزل من الصعب على المتفقيين فى الاسلام فى وقتنا الحاضر والذين يحاولون أن يعالجوا أحداث الحياة المعاصرة ومشاكلها التى لا تنتهى .. أن يتصوروا الفرق الواضح بين مجتمع الحضارة القائم الآن والمجتمع الآخر المحدود على عهد اجتهاد ائمة الفقه الأوائل .

وان ائمة الاجتهاد فى الفقه انفسهم كان يرجع جانب كبير من الاختلاف فيما بينهم فى الآراء الى مستويات الحضارة نفسها التى كانوا يعيشون فيها . والفرق بين مالك بن أنس وأبى حنيفة النعمان فى الفروع الفقهية يصور الفرق بين حضارة مجتمع المدينة بالحجاز وحضارة مجتمع بغداد فى العراق وفارس .

فاذا التزم مالك بن أنس « بعمل اهل المدينة » كأصل يرجع اليه فى التفقه : فلأن أسلوب الحياة فى وقته وإلى آخر أيام تفقحه بالمدينة كان لا يخرج كثيرا عن عمل اهل المدينة على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم . وهى الحياة التى تأثرت بأسلوب البادية وعادات الأعراب .. هى الحياة الصريحة غير الملتوية ، والمحدودة العلاقات ، والتى تلعب فيها الشجاعة والمروءة والتضحية دورا رئيسيا .

واذا أثر — فى مقابل ذلك — أبو حنيفة « الأقياس » على عمل اهل المدينة فى تكييف أحداث الحضارة البشرية فى المجتمع العراقى : فلأن ذلك كان المخرج الوحيد له : لكثرة الجوانب ، وتعقد العلاقات ، وتكثف السكان وتعدد مشاكلهم ، وتلون عاداتهم وأعرافهم . ووصف العراقيين فى ذلك الوقت : بأنهم غير صرحاء ، وأن ظاهرهم يختلف عن باطنهم .. يرجع الى المدينة القائمة آنئذ . فكلما كثر السكان فى بقعة واحدة كسكان مدينة مثلا .. كلما جر ذلك الى ضعف العلاقات و « التخفى » فى السلوك و « التورية » فى الحديث .

ولذا يستحيل على اهل البادية أن يكونوا من المعتقدين — « التقية » التى يؤمن بها بعض مذاهب الشيعة .. ولذا أيضا لم يستقر الايمان بالتقية الا فى البيئات الحضرية . والعداء بين الوهابية فى نجد والشيعة فى فارس ترجع حداثته الى اختلاف المستويين فى مجتمع البادية ومجتمع الحضارة القديمة فى بلاد النهرين ، وان كان أصله يعود الى اختلاف فى تقدير قيادة المجتمع الاسلامى وما يجب أن تكون عليه .

والمجتمع المعاصر : لا يتميز على المجتمعات السابقة بالتفوق فى العلم والتكنيكية والصناعة فحسب ، وهى جوانب ايجابية فى تقدم الانسان وبناء

حضارته .. وانما يتميز بنواح أخرى سلبية عديدة . أهمها وأخطرها : تكديس السكان في المدن ، وتزايد هذا التكديس فيها بنسب مرتفعة .

والعلم ، والتكنيكية ، والصناعة التي تقدمت بها الحضارة الحديثة هي نفسها التي أدت الى خطر تكديس السكان في المدن بما قدمت من تيسيرات واغراءات مادية للسكنى فيها ، فاذا كانت الصناعات تقوم حادة بالمدن فتجذب بأجورها المرتفعة سكان القرى .. فان تقدم العلم والتكنيكية يسهم بالنصيب الأوفر في جعل الإقامة بالمدن أمرا محببا الى النفوس ، بفضل امكانيات المواصلات الداخلية وتوفر المرافق العامة من الكهرباء .. الى المجاري .. الى وسائل الترفيه المختلفة والاعلام السريعة .. الى يسر المعاملات المالية عن طريق البنوك ويسر المبادلات التجارية عن طريق المخازن التجارية الكبيرة والمحلات الأخرى العديدة .. وغير ذلك من وسائل التيسير في المعيشة والسكنى .

.. وعن تكديس السكان وتزايدهم في المدينة يقل التعارف بينهم او ينقطع . وقلة التعارف ، او انقطاعه في مجتمع المدينة .. يزيد من استقلال الأفراد وحررياتهم الشخصية ، وبذلك يضعف في نفوسهم اعتبار الأعراف والعادات المقننة للسلوك العام في علاقات بعضهم ببعض . فحرمة الجار قلما تراعى ، وحرمة الأعراض قلما تصان ، ومواساة الضعفاء قلما تتحقق ، والتواد في المواسم والاعياد يخف أمره ويضيق نطاقه ، والتعاون على دفع الأضرار قلما يجد صدى في النفوس ، والتعاون على الخير والمنفعة العامة يصبح حرفة ومهنة في سبيل المنفعة الشخصية .

كم عدد الأفراد الذين يسارعون اختيارا الى اطفاء حريق يشب في المدينة من سكانها ؟

كم عدد الأفراد من سكان المدينة الذين يؤثرون الضعفاء من النساء أو يسقط على الأرض فجأة بمصاب طارئ ؟

كم عدد الذين يفسحون الطريق لنمارة في المدينة ولا ينسحبون في تعويقه صيانة لحرمة الناس ؟

كم عدد الأفراد من سكان المدينة الذين يؤثرون الضعفاء من النساء والشيوخ بمقاعد المواصلات العامة أو بمواطن الراحة في الأماكن المزدحمة ؟

وأمثلة أخرى عديدة تكشف عن « اتجاه الفردية » وسيطرته على سلوك الأفراد في مجتمع المدينة .. أوضح بكثير مما عليه — لو كان — في مجتمع القرية المحدود ..

وانجاه الفردية هو اتجاه الانانية لا يقومه الا سلطان ، والا قوة ندفعه
عن الانحراف وتعيده الى الخط المستقيم في العلاقات بين الافراد .

ولذا يكون مجتمع المدينة او المجتمع الحضارى — وعلى الأخص المجتمع
الصناعى التكنيكى — فى حاجة ماسة الى « الزام » ان اريد له ان يكون
مجتمعا متماسكا متعاوننا .

والدعوة الى « التعاون » فى المجتمع الحضارى صاحب الكثافة
السكانية ، وصاحب النمو المتواصل فيها مجردة عن قوة التنفيذ . . قلما يكون
لها اثر . . لأن اتجاه الفردية بحكم ظروف المجتمع أقوى من ندائها بكثير .

وهذا « المجتمع الحضارى الصناعى » المتفكك فى علاقات افراده هو
الذى يملئ — كنتيجة حتمية — على « الدولة » ان تقوم بجميع أوجه النشاط
لرعاية العلاقات واداء الخدمات الاجتماعية . . .

ففرق المطافىء ، وجمعيات الاسعاف ، وشركات التأمين ، والرقابة على
الأفلام ، والمصنفات الفنية ، والجمعيات التى تقوم بخدمات اجتماعية عامة
او محدودة . . وما شاكل ذلك مما يقوم على رعاية العلاقات بين الافراد فى
المجتمع المعاصر — مما تشجعه الدولة او تتولى أمره مباشرة .

والدولة فى ذلك كله . . نشرع للمحافظة على الأهداف المعنوية وتحصى
بقائها واداءها لرسالتها بالمساعدات المالية والفنية ، وبسلطة القانون
التنفيذية .

« والدولة المعاصرة » مضطرة اذن الى الالتزام على « التعاون » والقهر
عليه . وظروف المجتمعات المعاصرة فى نموها وتزايد اتجاه الفردية فيها . . .
سيحمل الدولة على أن تجعل « نظام التأمين » « نظاما يوما ما اجباريا
لا يتخلف عنه واحد » . . لأنه الوسيلة المتبعة فى هذه المجتمعات الآن ، لتحقيق
التعاون والتكافل بين الافراد . . ثم للمساعدة القوية على الادخار المنظم .

ان « الاختيار » فى التعاون على البر والتقوى لا يمكن أن يكون ظاهرة
من ظواهر المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر ، للأسباب التى أوجدت اتجاه
الفردية فى مجتمع المدينة ، والتى تتزايد حدتها وفعاليتها ، كلما نما المجتمع
وتعددت مظاهر حضارته .

والتعاون على البر والتقوى أمر حيوى فى تماسك المجتمع وبقائه ، فان
لم يكن هناك مجال للاختيار ، فيصبح المجال معدا للالزام والاكرام وحده .

والنأمن اذن ضرورة فى حياة الفرد وحياة المجتمع ، تفرضه الدولة ،
بما لها من سلطة الالزام وتصنفه حسب احتياجات الحياة .

وما أكثر احتياجات المجتمع الحضارى الصناعى المعاصر ، فهى لا تقف عند حد . وكلما زادت آلاته ، وازدحمت طرقانه ، وغصت مساكنه ، واشتد الضغط على مرافقه ... كلما زادت المطالب ووضحت الضرورة الى نظام التأمين كمصدر فى حياة الأفراد للخروج من الأزمات والشدائد .

أما الدولة فسترى فيه مصدرا للارتزاق ، وحلا جزئيا لمشكلة نمو السكان بايجاد فرص للعمل ، وخلق طاقة على دفع عجلة البناء .

... ان نظام التأمين :

- يقوم على التكافل والتعاون .
 - وعلى المضاربة والاسترباح فى المال .
 - وعلى سد حاجة الضعيف .
 - وعلى دفع الملمات .
 - وعلى افساح محال العمل للقادرين عليه .
 - وعلى التوسعة على أصحاب الكسب اليسير .
- ايكون ذلك حراما ... فى مجتمع لم يعد يعرف فيه الجار جاره ، ولم يعد يحس قوبه بضعيفه ، ولم يعد يتجاوز الفرد بتظرفته نفسه ؟ .
- ايكون ذلك حراما ... فى مجتمع أصبحت فيه الآلة ذات شأن تبطش بالانسان فى عنف وعلى غير موعد ، وتقيم الأسرة على عجل وفى غير رحمة ، ونذهب بالملايين من المال الى غير رجعة ؟
- ان تطور الحياة ... يطلب حل مشاكلها ... وحل المشاكل المتجددة . فى تجديد النظرة والمحافظة على الهدف .
- وهذا واجب الفكر الاسلامى المعاصر ... ليلبى حاجات المجتمع الاسلامى المعاصر ...
- والله ولى التوفيق ..



محتويات الكتاب

الصفحة

مقدمة الطبعة الثالثة	٣
مقدمة الطبعة الأولى	٧

الباب الأول : الطابع الأيديولوجي للمجتمع الصناعي المعاصر وأثره على المجتمع الاسلامي (١١ - ٩٦)

الفصل الأول : علمانية والحاد (١٣ - ٣٨)

الصفحة	الصفحة
٢٧	١٤
٢٣	١٦
٢٤	٢٤

الفصل الثاني : المجتمع الاسلامي والغزو الأوروبي (٣٩ - ٧١)

٦١	٤١
٦٣	٤٥
٦٤	٥٠
	٥٣

الفصل الثالث : صراع الأيديولوجيات ومستقبل الاسلام (٧٣ - ٩٦)

٧٩	٧٤
----	----

الباب الثاني : الأسرة في المجتمع الصناعي المعاصر

(٩٧ - ٢٨٢)

الفصل الأول : الفرد في مجتمع الرخاء المادي

(٩٩ - ١٣٣)

الصفحة	الصفحة
١١٨	التقدم الصناعي ٩٩
١٢٠	نتائج ١١٠
١٢١	أولا - على مركز الرجل في
١٢٦	الأسرة ١١٠
	ثانيا - على تربية الأطفال .. ١١٤
	ثالثا - نسبة الأولاد لغير
	آبائهم ١١٨
	رابعا - المبنى للأولاد .. ١٢٠
	البيئة البدائية والعامل
	الاقتصادي ١٢١
	الحرب العالمية . . . وليس
	المصنع ١٢٦

الفصل الثاني : نظرة الاسلام الى واقع الأسرة

في المجتمع الصناعي المعاصر

(١٣٥ - ١٦٦)

الفصل الثالث : الأسرة في فلسفة الاسلام ونظامه

(١٦٧ - ٢٨١)

٢٢٧	تعدد الزوجات ٢٢٧	وحدة الانسان أساس الزوجية
٢٤٤	فض العلاقة الزوجية .. ٢٤٤	في الاسلام ١٦٧
٢٥٢	قضية التوازن ٢٥٢	مستقبل الزوجية . . يتقرر
٢٦١	الطلاق للرجال ٢٦١	من نقطة البدء ١٨٣
٢٧٢	الخلع للمرأة ٢٧٢	الخطبة ١٨٨
		الزواج ٢٠٠
		تنظيم النسل ٢٠٨

الباب الثالث : التكافل

(٢٨٣ — ٣٦٧)

الصفحة

مقدمة ٢٨٥

الفصل الأول : العمل والكسب (الحلال) أولا ..

ثم التكافل

(٢٨٩ — ٢٩٧)

الفصل الثانى : تكافل الاسلام وعبادة الزكاة

(٢٩٩ — ٣٢٤)

الصفحة

الصفحة

٣١٥	الانفاق .. يتجاوز «الواجب»	٣٠١	عبادة الزكاة
٣١٩	المجتمع المعاصر مجتمع ضرائب ..	٣١١	الزكاة عماد التكافل فى المجتمع
٣٢٢	... وليس مجتمع زكاة ..		الانسانى
	واجب المسلمين اليوم ..		

الفصل الثالث : التأمين

(٣٢٥ — ٣٦٧)

٣٤٣	شبهة الغرر	٣٢٥	فى النظام الرأسمالى ..
٣٤٥	شبهة منافاة التوكل على الله	٣٢٧	قبل ضغط الفلسفة الماركسية
٣٤٦	عقد التأمين فى حقيقته ..	٣٢٧	وبعد تطبيق الفلسفة الماركسية
٣٥٥	... لا ريبا	٣٢٨	فى النظام الماركسى
٣٦٠	... ولا غرر	٣٣١	موقف الاسلام من التأمين ..
	... والتأمين لا يناهى التوكل	٣٣٥	التأمين فى هدى احكام الاسلام
٣٦١	على الله	٣٣٦	شبهة الربا
٣٦٤	... وبعد		
٣٦٩		محتويات الكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ٨٢/٣٣٨٥

دار التوفيق النموذجية
للطباعة والجمع الآلى
الازهر-٣حيضان الموصلى-بجوار جامع الدماء

هذا الكتاب

ان الافكار الشائعة بين الامة الاسلامية الآن — وان تعددت اسمائها — من شيوعية .. او رأسمالية .. او علمانية .. او وجودية .. الخ .. تستهدف جميعها — من معين واحد — صرف المسلمين عن اسلامهم الصحيح .. وهذه الافكار والفلسفات لا تعالج بالعنف والتشنج ، وتوجيه الاتهامات اليها ، ولكنها تعالج بكشف زيفها ، وازاحة الغبار عن أصالة الفكر الاسلامي الصحيح ، وهذا ما تكلمت به هذه السلسلة من الكتب :

- ١ — الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر : مشكلات الحكم والتوجيه .
- ٢ — الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر : مشكلات الأسرة والتكافل .
- ٣ — الفكر الاسلامي الحديث .. وصلته بالاستعمار الغربي ..
- ٤ — الدين والدولة .. من توجيه القرآن الكريم ..

● وهذا الكتاب « الفكر الاسلامي والمجتمع المعاصر : مشكلات الأسرة والتكافل » يعالج فيها يعالج من موضوعات :

● الثورة الصناعية واثرها في خلق مجتمع تهتز فيه القيم الاجتماعية والايمانية ، وتحول العلاقات الانسانية الى روابط مادية ..

● الأسرة في المجتمع الصناعي وعوامل التفكك من افرادها ..

● المجتمع الاسلامي المعاصر وتأثره بسلبيات المجتمع الصناعي الغربي : في التفكير .. والتوجيه .. وفي أسلوب السلوك .. والنظرة الى الحياة ..

● المرأة في الأسرة المسلمة في المجتمع المعاصر ، ووقوعها تحت تأثير ما يسمى : « بثورة تحرير المرأة » ..

● الاسلام ووقاية المرأة من آلية الصناعة ، والعمل على احتفاظها بشخصيتها المستقلة .. وارتباطها الانساني بين افراد أسرتها ..

● تكافل المجتمع الاسلامي في مواجهة الأخطار والكوارث ، في عمق من الايمان .. وتجاوز للانانية الفردية ..

● مجتمع التكافل ليس هو مجتمع الضرائب ..

● ومؤلف الكتاب .. عالم ومفكر اسلامي جليل ، له من ثقافته الاسلامية الأصيلة ، وثقافته الغربية الواعية ما يجعله خبيرا بتشخيص الداء .. ووصف الدواء ..

● ويسر (مكتبة وهبة) ان تقوم بنشر هذه السلسلة .. لتبصير الامة الاسلامية بما يحاط بها .. وايجاد السبيل الصحيح لسعادتها .. وبالله التوفيق ..

مكتبة وهبة